مركز دراسات الوحدة العربية

الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي

حالة الجزائر

الدكتورة فوزية غربي

مركز دراسات الوحدة العربية

الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي

حالة الجزائر

الدكتورة خوزية غربي

الزراعة العربية
وتحديات الأمن الغذائي
حالة الجزائر

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

غربي، فوزية

الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر / فوزية غربي.
٣٩٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٣٧١ ـ ٣٨١.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-409-3
١. الأمن الغذائي ـ البلدان العربية. ٢. البلدان العربية ـ السياسة الزراعية.
٣. الزراعة ـ البلدان العربية. ٤. الجزائر ـ السياسة الزراعية. ٥. الزراعة ـ الجزائر.
٦. الجزائر ـ الإنتاج الزراعي ـ تجارة. أ. العنوان.
338.1965

العنوان بالإنكليزية

The Arab Agriculture and Food Security Challenge
The Case of Algeria
by Fouzia Gherbi

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى: بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٠
طبعة ثانية، مزيدة ومنقّحة: بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١١

المحتويـــــات

قائمـة الجـداول ١١

خلاصـة الكتـاب ١٥

مقدمـة ٣٧

الفصل الأول : الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة
مقاربة نظرية ٤١

أولاً : المقاربة النظرية لموضوع الأمن الغذائي ٤٣

ثانياً : المبرّرات العلمية والعملية لبحث موضوع الأمن الغذائي ... ٤٧

ثالثاً : الإطار المفهومي ٥١

١ ـ مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي ٥١

٢ ـ مفهوم الأمن الغذائي ٥٢

٣ ـ مفهوم أمان الغذاء ٥٣

٤ ـ مفهوم التبعية الغذائية ٥٤

٥ ـ مفهوم الفجوة الغذائية ٥٤

٦ ـ مفهوم الفجوة التغذوية ٥٦

٧ ـ مفهوم السياسة الاقتصادية الزراعية ٥٦

٨ ـ مفهوم التنمية المستدامة ٥٧

٩ ـ مفهوم التنمية الزراعية المستدامة ٦٠

الفصل الثاني : الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية (مع إشارة خاصة إلى الجزائر) ٦١

أولاً : أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ٦٣

١ ـ السمات البنائية ـ النمطية العامة للإنتاج الزراعي ٦٤

٢ ـ أهمية الزراعة في التنمية في الدول النامية ٦٧

٣ ـ الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية .. ٧٢

ثانياً : أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ٨٠

١ ـ أهمية القطاع الزراعي في الجزائر ٨٠

٢ ـ مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر ٨٢

ثالثاً : أسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويره ٩٠

١ ـ أسباب تخلّف القطاع الزراعي ٩٠

٢ ـ وسائل تطوير أو ترقية القطاع الزراعي ٩٣

رابعاً : واقع الإنتاج الزراعي في الدول النامية ٩٦

١ ـ تباين معدلات الإنتاج الزراعي في العالم ٩٦

٢ ـ الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية ٩٩

الفصل الثالث : السياسات الزراعية في البلدان العربية عموماً وفي الجزائر خصوصاً ١٠٧

أولاً : أهمية السياسة الزراعية ١٠٩

١ ـ ماهية السياسة الزراعية ١٠٩

٢ ـ السياسات الزراعية في البلدان العربية ١١٣

ثانياً : مضامين السياسات الزراعية وأهدافها ١١٨

١ ـ السياسة السعرية الزراعية ١١٩

٢ ـ السياسة التسويقية الزراعية ١٢٣
٣ ـ السياسة الهيكلية الزراعية ١٢٥
ثالثاً : السياسات الزراعية في الجزائر
قبل التحول نحو اقتصاد السوق ١٢٦
١ ـ سياسة التسيير الذاتي ١٢٧
٢ ـ سياسة الثورة الزراعية ١٣٠
٣ ـ السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات ١٣٢
رابعاً : أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات ١٣٦
١ ـ الإطار العام (الفلسفة الاقتصادية) للسياسات الزراعية
في التسعينيات ١٣٦
٢ ـ برنامج التكيّف الهيكلي ١٣٩
٣ ـ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ١٤٢
٤ ـ سياسة التجديد الفلاحي والريفي وآفاق الاكتفاء ١٤٤

الفصل الرابع : واقع الإنتاج الزراعي
في الجزائر ١٥٣
أولاً : واقع الإنتاج النباتي في الجزائر ١٥٥
١ ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب ١٥٦
٢ ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول
الجافة والمحاصيل الصناعية ١٧٣
٣ ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر
والفواكه ١٨٣
ثانياً : واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر ١٩٩
١ ـ تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء ١٩٩

٢ ـ تطور إنتاج الأسماك، والحليب، والبيض ٢١٠
٣ ـ تدنّي الإنتاج والإنتاجية الزراعية ـ الغذائية ٢٢٠

الفصل الخامس : التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية ٢٢٧

أولاً : التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية ٢٢٩
١ ـ الدول النامية وحتمية استيراد الغذاء ٢٢٩
٢ ـ تطور حركة التجارة العربية من الغذاء ٢٣١
٣ ـ التركيبة السلعية ونصيب الفرد من ناتج وواردات الزراعة ٢٣٥

ثانياً : التجارة الخارجية في الجزائر ٢٣٩
١ ـ تنظيم التجارة في الجزائر قبل التسعينيات ٢٣٩
٢ ـ تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بعد التسعينيات ٢٤١
٣ ـ الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة ٢٤٣

ثالثاً : تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية ٢٥٥
١ ـ وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية ٢٥٥
٢ ـ تطور واردات الحبوب ٢٥٨
٣ ـ تطور الواردات من بعض المواد الغذائية الأخرى ٢٦٢
٤ ـ تطور صادرات المواد الزراعية الغذائية ٢٦٧
٥ ـ وضعية الميزان التجاري لبعض المواد الغذائية الرئيسية .. ٢٦٨

رابعاً : الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي ٢٧١
١ ـ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المنخفضة .. ٢٧١
٢ ـ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المتوسطة ... ٢٧٦
٣ ـ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء العالية ٢٧٨

٤ ـ التبعية الغذائية ومستوى العجز ٢٨٠
٥ ـ الفجوة الغذائية في الجزائر والوطن العربي ٢٨٢

الفصل السادس : مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر ٣٠٣

أولاً : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية ٣٠٦
١ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية ٣٠٦
٢ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية ٣٠٨
٣ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازات ٣١١
٤ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية ٣١٣
٥ ـ المشاكل والمعوقات الطبيعية البنائية ٣١٧

ثانياً : مشاكل ومعوقات تكنولوجية ٣٢٣
١ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج ٣٢٣
٢ ـ مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي ٣٣٥

ثالثاً : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية ٣٣٦
١ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية ٣٣٦
٢ ـ مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية ٣٣٩

رابعاً : مشاكل ومعوقات عامة ٣٤٣
١ ـ غياب التكامل الزراعي ـ الصناعي ٣٤٣
٢ ـ مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية ٣٤٥
٣ ـ تحديات أخرى تواجه القطاع الزراعي في الجزائر ٣٤٦
٤ ـ إمكانيات تذليل وتجاوز المشاكل والمعوقات ٣٤٨

الفصل السابع : النتائج ٣٥٧

أولاً : النتائج الخاصة في سياق التنمية المستدامة ٣٥٩

ثانياً : النتائج العامة ٣٦٠

ثالثاً : اقتراحات وتوصيات ٣٦٣

خاتمة ٣٦٧

المراجع ٣٧١

فهرس ٣٨٣

قائمـــة الجـــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	نماذج من السياسات الزراعية العربية في مجالات الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج وتوزيع وتوفير الغذاء وبناء المخزون والرقابة	١١٦
٤ ـ ١	توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)	١٥٧
٤ ـ ٢	المساحتان المزروعة والمحصودة قمحاً	١٥٩
٤ ـ ٣	توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)	١٦٢
٤ ـ ٤	نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)	١٦٥
٤ ـ ٥	توزيع المردودية حسب نوع الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)	١٦٧
٤ ـ ٦	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للبقول الجافة للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)	١٧٥
٤ ـ ٧	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لبعض محاصيل البقول الجافة للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)	١٧٨
٤ ـ ٨	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الصناعية للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)	١٨١
٤ ـ ٩	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)	١٨٤

٤ ـ ١٠ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لبعض محاصيل مجموعة الخضر (بطاطس، وطماطم، وبصل، وبطيخ) للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ... ١٨٨

٤ ـ ١١ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفواكه ذوات الحبيبات والنواة للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ١٩٠

٤ ـ ١٢ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحوامض للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ١٩١

٤ ـ ١٣ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة إلى إجمالي الكروم للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ١٩٣

٤ ـ ١٤ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للتمور خلال الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٤) ١٩٥

٤ ـ ١٥ تطور إنتاج الزيتون للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ١٩٦

٤ ـ ١٦ تطور الثروة الحيوانية للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ٢٠٠

٤ ـ ١٧ الإنتاج الحيواني للأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ..... ٢٠١

٤ ـ ١٨ تطور إنتاج اللحوم الحمراء (للذبائح المراقبة وغير المراقبة) للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣) ٢٠٥

٤ ـ ١٩ تطور إنتاج اللحوم الحمراء (للذبائح المراقبة) للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ٢٠٦

٤ ـ ٢٠ تطور إنتاج اللحوم البيضاء للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ٢٠٩

٤ ـ ٢١ تطور إنتاج الصيد البحري للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ٢١٢

٤ ـ ٢٢ تطور إنتاج البيض للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ٢١٥

٤ ـ ٢٣ تطور إنتاج الحليب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ٢١٧

٤ ـ ٢٤ تطور إنتاج العسل للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ٢١٩

٤ ـ ٢٥ نصيب الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧) ٢٢٤

٥ ـ ١ الواردات الزراعية الغذائية إلى البلدان العربية للفترة (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧) ٢٣٣

٥ ـ ٢ الميزان التجاري الكلّي والزراعي والغذائي العربي للفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧) ٢٣٥

٥ ـ ٣ نسبة الواردات العربية من بعض السلع الغذائية مقارنة بإجمالي الواردات العالمية ٢٣٦

٥ ـ ٤ نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي للفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧) ... ٢٣٧

٥ ـ ٥ تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية للفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٥) ٢٥٥

٥ ـ ٦ الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) ٢٥٦

٥ ـ ٧ المبادلات التجارية ـ الزراعية للدول المغاربية للعام ٢٠٠٤ ..... ٢٥٨

٥ ـ ٨ تطور واردات الجزائر من الحبوب للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧) ٢٦١

٥ ـ ٩ تطور واردات بعض المواد الغذائية خارج الحبوب للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥) ٢٦٣

٥ ـ ١٠ تطور واردات مواد ذات معدلات متوسطة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥) ٢٦٥

٥ ـ ١١ تطور صادرات المواد الغذائية الأساسية للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥) ... ٢٦٧

٥ ـ ١٢ الميزان التجاري (الصادرات ـ الواردات) للمواد الغذائية من حيث الكمية والقيمة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥) ٢٦٩

٥ ـ ١٣ نمو وتغطية الصادرات للواردات للمواد الغذائية الرئيسية للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥) ٢٧٠

٥ ـ ١٤ معدّل الاكتفاء بالنسبة إلى المواد الغذائية الأكثر استيراداً للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧) ٢٧٢

٥ ـ ١٥ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المتوسطة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧) ٢٧٦

٥ ـ ١٦ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء العالية للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧) ٢٧٨

٥ ـ ١٧ معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي (بالنسبة المئوية) ٢٨٩

٦ ـ ١ طبيعة المستثمرات الفلاحية ٣١٣

٦ ـ ٢ نسبة المساحة المروية إلى المزروعة في الدول المغاربية للعام ٢٠٠٣ ... ٣١٦

٦ ـ ٣ المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر (٢٠٠٢) ٣٢٠

٦ ـ ٤ تطور اقتناء المعدات الفلاحية (وحدة) ٣٢٥

٦ ـ ٥ تطور أسعار المعدات الفلاحية (د. ج.) ٣٢٦

٦ ـ ٦ المساحة المزروعة لِكُلّ جرار زراعي في البلدان العربية (٢٠٠١) ٣٢٧

٦ ـ ٧ المساحة المزروعة حبوباً لِكُلّ حصادة في البلدان العربية (٢٠٠١) ... ٣٢٨

٦ ـ ٨ تطور استعمال البذور للفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩) ٣٣١

٦ ـ ٩ تطور أسعار الأسمدة للفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٦) ٣٣٢

٦ ـ ١٠ تطور مبيعات الأسمدة للفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩) ٣٣٢

٦ ـ ١١ تطور استعمال الأسمدة بالهكتار في بلدان المغرب العربي للفترة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٢) ٣٣٣

خلاصــة الكتــاب

ـ ١ ـ

يتناول الكتاب «دور القطاع الزراعي في توفير الغذاء»، معتبراً أن قضية الأمن الغذائي بأبعادها السياسية والفنية والاقتصادية والاجتماعية تُعدّ من القضايا التي أصبحت تحظى باهتمام كبير على كافة المستويات العالمية، حيث عُقد العديد من المؤتمرات العالمية حول الأمن الغذائي واستدامته. وعلى المستوى العربي، ظلت هذه القضية في دائرة اهتمامات البلدان العربية ومؤسساتها الاقتصادية المختلفة، ويصنّفها البعض ضمن القضايا الاستراتيجية التي تهدّد الأمن القومي العربي، وخصوصاً إذا علمنا أن المجموعة العربية تصنّف من أوائل المجموعات الدولية في اعتمادها على استيراد الحبوب.

وفي إطار تلك الجهود، وفي ظلّ المتغيّرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، فقد تصدّرت قضية الأمن الغذائي أجندة اللقاءات العربية ذات الصلة بالتنمية الزراعية. . . وأُكدت من طرف الجميع أهمية التصدّي لكافة المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تقف عائقاً أمام مسيرة التنمية الزراعية في السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات والموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي العربي، والتحقق من سلامة الغذاء في ظلّ التنافسية الدولية، والارتقاء بمعدلات التجارة الزراعية البينية، تحقيقاً لغايات التنمية الزراعية المستدامة في إطار التكامل الزراعي العربي.

وانطلاقاً من هذا العرض التمهيدي، يتساءل الكتاب عن حقيقة الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال تشخيصه للحالة الجزائرية، في محاولة

الإجابة عن سؤال مؤداه: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ـ النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، بما يضمن لها أمناً غذائياً، وبالتالي استقلالاً اقتصادياً؟

ولقد توزّعت عناصر الإجابة بخصوص هذا السؤال على متن سبعة فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة. تطرّق **الفصلان الأول والثاني** إلى أهمية الزراعة في تحقيق التنمية، انطلاقاً من المرجعية الفكرية لنظريات التنمية الاقتصادية، ومقاربة ذلك استناداً إلى مؤشرات الأمن الغذائي، باعتبار أن هذا الأخير مفهوم استراتيجي يحمل مضامين ذات أبعاد قومية.

فمن الناحية النظرية يتعرّض الفصلان للأطر النظرية ذات الصلة بالتركيز على إبراز أهمية التنمية الزراعية، باعتبارها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة إلى الدول النامية، وباعتبار الجزائر نموذجاً واقعياً يمكن تعميم بعض الحقائق المستقاة من تجربتها على باقي الدول الأخرى المتشابهة. وضمن هذا السياق الفكري، جاء تبنّي التصوّر النظري الذي يأخذ بالمنطلقات والأسس التنظيرية المستمدة من أسس التنمية المستدامة، واعتبار هذه الأخيرة كمنظور استراتيجي استشرافي لتدارك الخلل وتجنّب المشاكل الحاصلة لتحقيق مستوى من الأمن الغذائي وفق ممارسة ميدانية مدروسة.

وإذا كانت التنمية الزراعية تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعديْها الاقتصادي والاجتماعي في جميع الدول، فقد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضاً، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوّع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد ويؤمّن ظروف التنمية المستدامة، ودون إغفال لشروط الكفاءة الاقتصادية، والسعي في بداية الأمر إلى بناء اقتصاد زراعي على أساس ميزته النسبية، وذلك حتى تكون الزراعة دعامة للقاعدة الاقتصادية للتنمية، وبخاصة الريفية منها، من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوفير فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعول على الزراعة في زيادة الصادرات لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، وفي تثبيت السكان في الريف، والحدّ من هجرتهم منه، والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية.

ـ ٢ ـ

وبالنسبة إلى حالة الجزائر، فقد عرفت الزراعة فيها تطورات عبر مسيرتها التنموية منذ الاستقلال مع مستهل ستينيات القرن العشرين، ولا يمكن التطرق إليها جميعاً، وإنما انصب التركيز على الفترة منذ مطلع التسعينيات، حيث شهدت السياسات الزراعية تحوّلات وتطورات مهمة كان بعضها انعكاساً لأحداث ومستجدات خارجية، وبعضها الآخر انعكاساً لتطورات ومتغيّرات داخلية. فعلى الصعيد الخارجي، تمثلت أهم المستجدات والأحداث في سيادة توجّهات الليبرالية الاقتصادية والتجارية في قطبية أحادية (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، كما أثرت تلك التوجهات في تعميق حرية التجارة الدولية من خلال قيام منظمة التجارة العالمية. وأما على الصعيد المحلي، فقد تمثلت أهم التطورات في تفاقم مشكلة الاختلالات في ما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، وما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمّي والنوعي؛ إضافة إلى ما ميّز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل جراء التسريحات الإجبارية للعمال. كما أن تفاقم أزمة الديون الخارجية أوقعت الدولة في مشكلات كثيرة، زادت من حدّتها ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جداً بالنسبة إلى عالم الريف تحديداً. وعند هذا التاريخ، أصبحت الجزائر كواحدة من دول الجنوب، تُعدّ من أكثر مناطق العالم احتياجاً إلى استيراد العديد ممّا تحتاجه من غذاء لمواطنيها من الخارج، وتعيش حالة غذائية خطيرة. وهذا المآل له أسباب عديدة، كما أنه لا يشمل سلعة بعينها، بقدر ما يمسّ سلعاً عديدة، أولها الحبوب، وبخاصة القمح، مروراً باللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر وغيرها. ولكل من هذه السلع سماتها الاقتصادية والفنية العالمية، وكلها تعتبر من السلع الغذائية الاستراتيجية، التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها، مع العلم أن مقومات إنتاجها محلياً أو على الأقل عربياً، متوفرة للغاية.

وللتخفيف من حدّة الأزمة، فقد تميّزت السياسات الزراعية بعدئذ (ابتداء من عام ١٩٩٤) بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك. كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، إذ إنه مع نهاية التسعينيات بدأت السياسات الزراعية تحديداً تعرف اتجاهاً نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي. وبعد إعادة هيكلة المؤسسات، وتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، تمّ التركيز على زيادة الإنتاج

الزراعي والغذائي، وخلق فرص للعمل، وزيادة دخول المواطنين، من خلال زيادة الاعتماد على القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرفت تخفيضاً معتبراً للديون الخارجية وموازنة الميزانية العامة للدولة من خلال سياسات الإصلاح الهيكلي وتقليص الإنفاق الكلي، وزيادة الاستثمار في مختلف القطاعات، مع فتح أبواب أوسع للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، تضمّنت التوجّهات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية، في هذه الفترة على الخصوص، المزيد من دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية، وإعادة الأراضي المؤممة إلى أصحابها. ونظراً إلى المحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي، بصفة رئيسية، على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسّنة ذات الإنتاجية العالية من البذور، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المدعمة للإنتاج الزراعي، وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة، والاهتمام بقطاعات الغابات والمراعي والريّ، وكل ذلك من أجل تحقيق ما أصبح يشيع تداوله بالتنمية المستدامة في المجال الزراعي.

والجدير بالذكر أن التنمية الزراعية المستدامة تولي اهتماماً خاصاً بالعلاقة الجدلية لمكوّنات هذا المفهوم أو لمؤشراته الإجرائية في الزراعة، والمتمثلة أساساً في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. وهذا الأخير لا يعني ما يتضمنه من دلالات نظرية مطلقة، إذ إن الاكتفاء الذاتي بمعناه المطلق في جميع الاحتياجات الزراعية أو الغذائية يصبح من المستحيلات، فلا توجد دولة مهما بلغت من التقدم قد حققت أو تحقق ذلك، فما بالك بالدول النامية، بما فيها البلدان العربية التي تبقى في حالة من التخلّف النسبي؟ ولهذا، فإن الاكتفاء لا يتحقق إلا من خلال التكامل البيني أولاً (وهذا ما ينبغي تفعيله عربياً وإقليمياً)، ومن خلال التركيز على تحقيق الاكتفاء في بعض المواد الاستراتيجية المتعلقة بالغذاء وذات الاستهلاك الواسع، التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية للمواطن. وهذا ما يمكن إدراجه ضمن مفهوم الأمن الغذائي.

ونظراً إلى أهمية السلع الغذائية الأساسية في معظم بلدان العالم دون استثناء، فقد انصبّ الاهتمام عليها بالدرجة الأولى عند وضع أية سياسة أو تقييم نتائجها واستشراف تطورها. ولهذا كان التركيز على هذه السلع باعتبارها من السلع الاستراتيجية في مجال الأمن الغذائي.

ـ ٣ ـ

وعن دور الزراعة الجزائرية في توفير الغذاء، يعالج **الفصل الثالث** السياسات الزراعية في البلدان العربية، وفي الجزائر... بالإشارة أولاً إلى أنواع السياسات الزراعية المتعاقبة تاريخياً على المستوى الدولي. وبالنسبة إلى البلدان العربية، فقد تم استعراض نماذج من السياسات الزراعية في مجالات الأمن الغذائي، وزيادة الإنتاج، وتوزيع وتوفير الغذاء، وبناء المخزون والرقابة، سعياً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي أو تعزيز التجارة البينية. وتحقيقاً لذلك، شرعت غالبية البلدان العربية في تطبيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات بشكل أو بآخر، وذلك سعياً منها إلى مواكبة التغيّرات والمستجدات الإقليمية والدولية من جهة، ومحاولة التغلّب على ما واجهته خلال المراحل السابقة لعقد التسعينيات من آثار تراكمية للعديد من المشاكل الاقتصادية، داخلياً وخارجياً، والعمل على تعزيز معدلات الأداء التنموي الحقيقي من جهة ثانية، حيث تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي توجّهات حثيثة نحو تقليص الدور المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وإعطاء الدور الأكبر في هذا الشأن للقطاع الخاص، وتعميق دوره في شتى مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها خوصصة الكثير من نشاطات القطاع الزراعي.

وقد كان التوقف أكثر عند السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحوّل نحو اقتصاد السوق، التي ميّزتها تجربتا التسيير الذاتي والثورة الزراعية. أما مرحلة الثمانينيات، فقد تميّزت سياساتها بنوع من التردّد وعدم اليقين، في حين أوليت الزراعة اهتماماً متزايداً منذ منتصف التسعينيات، وفُتحت أبواب الاستثمار الزراعي أمام القطاع الخاص.

ولقد تميّزت سياسة الجزائر في هذا المجال بالسعي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، واتباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار، وتخفيض الديون الخارجية(*). ومهما تعدّدت البرامج والخطط، وتنوّعت أساليب التنفيذ والمتابعة، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات

(*) وقد دعمت هذا النهج بمواصلة تسديد الديون الخارجية الآجلة، حيث ساعد على ذلك احتياطيها النقدي نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط.

الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

ومهما يكن من أمر، فإن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل تأكيده اعتبار السياسة الزراعية هي أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، هما:

١ ـ زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجّه منه إلى إنتاج الغذاء بصورة خاصة، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين، هما:

أ ـ زيادة المستغل زراعياً من الموارد الطبيعية المتاحة، وخاصة منها الأرض والمياه، وذلك في ما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة.

ب ـ زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة والمشتغلة في الزراعة، في ما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة.

٢ ـ العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول، وبخاصة النامية منها لسدّ الفجوة الغذائية.

وهذا ما تناولته الفصول الموالية: الرابع والخامس والسادس.

والبداية مع **الفصل الرابع** الذي اهتم بتحليل وضعية الإنتاج الزراعي للعقدين الأخيرين من خلال تشخيص حالة الإنتاج النباتي، لكونه يحتل مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية عموماً، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء. ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيراً، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضمّ مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها مجموعة الحبوب، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية.

وتتجلّى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي. وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظراً إلى أهميتها الغذائية الأساسية للسكان. ونظراً إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محلياً من أهم تلك المحاصيل، تضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منها لسدّ العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، وبخاصة منها

مادة القمح، مما يشكّل عبئاً اقتصادياً كبيراً على ميزانية الدولة. ولهذا، فقد اعتبرت الجزائر في هذا المجال «مطمورة العالم من القمح»، وبدرجات متفاوتة تأتي بقية المجموعة السلعية.

وللعلم، فقد كانت الجزائر إبان الفترة الاستعمارية والبدايات الأولى من الاستقلال، من الدول المصدّرة لبعض هذه المحاصيل ذات الدلالة الاقتصادية المهمة، كالقمح مثلاً (خدمة للاقتصاد الاستعماري!)، غير أنها في الوقت الراهن، بالرغم من امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج النباتي والغذائي، واكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها، فإنها تحوّلت من دولة مصدّرة إلى مستوردة بامتياز في تلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، وبخاصة منها الحبوب والبقول. وهذا التحول ليس له ما يبرّره من الناحية الاقتصادية الموضوعية. ومهما يكن، فقد اتضح من خلال استعراضنا لمنحنى الإنتاج النباتي، أنه رغم ما خبره من تحسن، لم يعرف نمواً بوتيرة مستقرّة، وإنما سجلاً متصلاً من التذبذبات. فمن خلال دراستنا للتركيب المحصولي، يتضح أن بعض مجموعات المحاصيل أو محاصيل منها، قد عرفت تقلبات متفاوتة الشدة من موسم إلى آخر، تتحدد تبعاً للظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك، وكأن العوامل الأخرى قد اضمحلّت، أو على الأقل اتخذت لها مراتب ثانوية مقارنة بالطبيعة. وقد كانت الحبوب هي الأكثر تأثراً بهذه التقلبات، فهي من أهم مجاميع المحاصيل النباتية في الجزائر، وتشكّل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري. وقد بيّنت المعطيات المتاحة عدم كفاية الكميات المنتجة من أهم تلك المحاصيل، ممّا شكّل مشكلة اقتصادية كبيرة تتعلق باستيراد كميات كبيرة لسدّ العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب، وبخاصة من القمح ودقيقه.

ـ ٤ ـ

وبالنسبة إلى مجموعة الحبوب في الجزائر تبقى المردودية على العموم ـ إضافة إلى الإنتاج المتذبذب والضعيف في مجال الحبوب خصوصاً ـ دون المستويات المطلوبة، لأنها ترتبط (إضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً) بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية استعمالها وفق المعايير العلمية والتوقيت المناسب من جهة، ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى. والملاحظ بالنسبة إلى هذه الأخيرة، وجود نقص في الكميات المستعملة بسبب ارتفاع أسعارها وندرتها في الأسواق العالمية. كما أن الاستعمال السيئ للأسمدة من حيث المعايير العلمية، وبالنوعية والكيفية اللازمتين، يجعلها دون جدوى ولا فائدة في الرفع من الإنتاج وتحسين

المردودية، وبخاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة تبعاً لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

وفي كل الأحوال، فإن الملاحظة التي يجب أخذها في الاعتبار عند هذا المستوى من التقييم، أن مجموعة الحبوب على العموم قد سجلت (ابتداء من عام ٢٠٠١) بعض التحسّن النسبي في ما يخصّ الإنتاج والإنتاجية مقارنة بالفترات السابقة، وذلك نتيجة لبعض السياسات الزراعية المتعلقة بتحسين وضعية إنتاج الحبوب، من خلال اتباع العديد من الإجراءات والتدابير، منها إدخال تغييرات على نظم الإنتاج، وتوفير مستلزمات الإنتاج والبذور المحسّنة والأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة، إضافة إلى تحسن الظروف الأمنية التي ساعدت على الاستقرار في الريف. وتعتبر بذور الحبوب المحسّنة من أهم عوامل الإنتاج التي تعاني الجزائر ندرتها، بسبب قلة الإمكانيات المحلية، وصعوبة اختيار الأصناف المستوردة التي تلائم ظروف الزراعة في الجزائر. ورغم هذه الإجراءات، إلا أن الإنتاج والإنتاجية لم يرقيا إلى المستوى المطلوب، خاصة بالنسبة إلى مادة القمح (أو لنقل لم يوفّقا في المحافظة على تلك المستويات المقبولة من معدلات الإنتاج والإنتاجية)، بحيث يبقى مستوياهما الضعيفان هما الطابع الغالب، وبخاصة إذا ما قارناهما بمستويي بعض الدول، مثل تونس والمغرب. ولعل أسباب ذلك متعددة، ولكنها تتركّز في رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج، وضعف الدعم المقدم إلى الفلاحين، وعزوفهم عن زراعة هذا النوع من المحاصيل، وتحولهم إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحية. وعليه، فإن إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية أمر لا بد منه.

ولعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص في ما يلي:

١ ـ إن أهم ما يميّز إنتاج الحبوب هو إنتاجه الضعيف، على الرغم من تكثيف زراعته. فعلى الرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة، إلا أن مستويات الإنتاج تبقى متميّزة بالتذبذب الكبير. وهذه الخاصية الأخيرة هي ميزة الإنتاج الزراعي عموماً، نظراً إلى غياب سياسة زراعية واضحة الأهداف وعملية، من جراء ما عرفه عالم الفلاحة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة قصيرة، وفي مرحلة جدّ حساسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وتبعاً لمستويات الإنتاج المحقّقة أو التي ينتظر تحقيقها في المواسم الفلاحية المقبلة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزاً عن تغطية حاجيات الاستهلاك المحلي (لا يغطي إنتاج

الجزائر من الحبوب أكثر من ٥٠ بالمئة من الاحتياجات الوطنية في أحسن الأحوال) من هذه المنتجات الاستراتيجية، التي تقدر بنحو ٦٠ مليون قنطار سنوياً.

٢ ـ أما الخاصية الأخرى، فتتمثل في بقاء المساحة المزروعة بالحبوب تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصّصة لزراعة الحبوب في العموم قارة على مدى طويل من الزمن. وفي مقابل هذا الاستقرار النسبي للمساحة المزروعة، وحسب حميد آية عمارة، فإن الجزائر تعدّ البلد المغاربي الأفقر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، على اعتبار أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى عدد السكان لم تتجاوز ٠,٢٦ هكتار لكل نسمة، عام ٢٠٠٤، وكانت تقدر بـ ١,٣ هكتار للفرد عام ١٩٠٠. هذه الحصة تقدر بـ ٠,٥ هكتار للفرد في تونس، وهكتار واحد للفرد في المغرب. وبسبب نقص برامج الاستصلاح من جهة، وتغيير نوع المزروعات من جهة أخرى، فإن المساحات المحصودة عرفت تناقصاً، وكانت دائماً أقل من المساحات المزروعة (كما سبق وأشرنا آنفاً)، خصوصاً إذا ما أضفنا إلى جملة الأسباب السالفة الذكر ظاهرة الحرائق التي تقضي على نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي كل موسم صيف. وتعود أسباب هذه الوضعية إلى جملة من العوامل، خاصة منها ما يرتبط بالجانبين التقني والفني، بحيث كان للتأخر الذي تعرفه عمليتا البذر والحصاد المتكررتان آثار كبيرة في المساحة المحصودة، وفي كميات الإنتاج المحققة، فبدلاً من أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فإنه في الجزائر يمتد إلى أكثر من شهرين، والأمر نفسه بالنسبة إلى عملية الحصاد، فبدلاً من أن تتم في ظرف شهر واحد على أكثر تقدير، فإنها تتعدّى الشهرين في الغالب. ويرجع المسؤولون على مستوى الوزارة الوصية هذا التأخر إلى النقص في العتاد الفلاحي وقدمه، بسبب الإهمال الذي تعرفه المزارع، خصوصاً بعد عملية الإصلاح التي عرفها القطاع عام ١٩٨٧، فمثلاً من مجموع ٨٠٠٠ حصادة توجد أكثر من ٢٠٠٠ منها في حالة عطب، بسبب نقص قطع الغيار، بينما احتياجات المزارعين تتعدّى ١٢,٠٠٠ حصادة للقيام بعملية الحصاد في ظروف ملائمة. والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الكثير من حرائق مزارع الحبوب تتسبب فيها حصادات نظراً إلى حالتها المتدهورة.

٣ ـ تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة. فالمردودية الفلاحية عموماً ترتبط أساساً بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج، خاصة إذا ظلت المساحات

المستغلة مستقرّة لمدة طويلة من الزمن. ولهذا تبقى مردودية إنتاج الحبوب ضعيفة بصورة عامة. ويمكن أن نضيف إلى جملة أسباب هذا التدني في المردودية التي سبق ذكرها، مجموعة عوامل، منها ما يتعلق بالمحيط، والمتمثلة في الظروف المناخية غير المؤاتية التي تعرفها المنطقة باستمرار، ومنها ما يرتبط بالجانب التقني، خاصة في مجال تهيئة التربة، وانتقاء البذور، واستعمال الأسمدة وتوقيت ذلك. ففي مجال تهيئة التربة، ومدى استصلاحها، فإنه نظراً إلى الاستغلال المكثف، خاصة بعد البرنامج المتعلق بتكثيف الزراعات، وعدم اتباع طريقة الدورات (أرض بور ـ أرض مزروعة)، عرفت تناقصاً نوعياً في قيمتها الإنتاجية. وما زاد في تدهور هذه القيمة، الاستعمال غير السليم للأسمدة، فبالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بسبب عدم توفرها في الأسواق وارتفاع أسعارها، فإنها لا تستعمل وفق المعايير العلمية، وبالكمية والنوعية اللازمتين، الأمر الذي جعلها غير مفيدة في تحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية، خاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة حسب خصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

وأمام هذا التذبذب في إنتاج الحبوب وفي معدل الإنتاجية، فقد أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحّة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال. غير أن هذا لن يتأتى إلا إذا تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، التي بادرت الجهات المعنية إلى تطبيقها، ومنها ما يتعلق خصوصاً بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحمّلونها والأسعار المطبّقة، التي تخضع لدعم من الدولة. والجدير بالذكر أن الجزائر توجهت، منذ بداية التسعينيات، إلى إلغاء الدعم على أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية، إلا أنها أبقت على تقديم الدعم لبعض السلع الاستراتيجية المستوردة، وأهمها مادة القمح، إذ يتم دعم أسعار القمح في مرحلتي الإنتاج أو الاستهلاك، إلى جانب القروض الزراعية الميسّرة، ودون فوائد، وتقديم الدعم إلى مستلزمات الإنتاج من الأسمدة الفوسفاتية وغيرها لإنتاج القمح في مناطق إنتاج الحبوب في شمال وجنوب البلاد.

كما يقدم الدعم أيضاً ضمن برامج خدمات إتاحة مياه الري، وحاصدات المحاصيل، والأعلاف. وفي السياق نفسه، تقرر منذ عام ٢٠٠٣ رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق ٢٠٠ بالمئة بالنسبة إلى مختلف أنواع الحبوب. وموازاة مع ذلك، تم توسيع المساحة المخصّصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية

والصحراوية، التي أعطت التجارب فيها نتائج مشجعة، وإن كانت مثل هذه المبادرة تحتاج إلى استمرارية ومزيد من الدعم التحفيزي. كما بادرت الجهات المعنية إلى العمل على الرفع من المساحات المسقية، وذلك بإضافة قرابة ٢٥٠,٠٠٠ هكتار كأراضٍ جديدة مسقية، تدخل في إطار برنامج تثمين واستصلاح الأراضي، خاصة تلك الواقعة في مناطق السهوب، التي تكون قد وصلت حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليون هكتار. وفي الجانب التقني والفني، فإن الجهود تبذل لإيجاد أنواع جديدة من البذور ذات قابلية عالية على التكيّف مع الظروف المناخية والتربة، مع توفيرها بالكميات الكافية، كما يجري العمل على حثّ الفلاحين على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة؛ وكل هذه الإجراءات تستدعي الصرامة في التطبيق واستمرار الجهود وتعميمها.

ـ ٥ ـ

أما بالنسبة إلى الإنتاج الحيواني، فإنه يشكّل جزءاً مهماً من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظراً إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي. وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.

واللافت أن وتيرة الإنتاج الحيواني تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، فتارة تعرف ارتفاعاً نسبياً في هذا المجال، وتارة أخرى تتراجع، وفي كل الأحوال فإن أي ارتفاع مسجل في إنتاجها مردّه بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف الضرورية لتغذية الماشية، وكذلك إلى استيراد أبقار ذات سلالات جيدة، وأغلبها حلوب. وبالرغم من هذا التحسّن، تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت حدّة التبعية للخارج ليست بالحجم نفسه مما هي عليه بالنسبة إلى الإنتاج النباتي، وبخاصة منه مجموعتي الحبوب والبقول الجافة. غير أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة إلى إنتاج اللحوم الحمراء والإنتاج السمكي أمر ممكن، على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة والظروف مؤاتية، ولكن تبقى فقط الإرادة بالسعي إلى تجاوز بعض العقبات التي تقف عائقاً أمام ترقية الإنتاج الحيواني، الذي يعرف وضعية غير صحية.

ومن خلال استعراضنا للأرقام والإحصائيات التي اهتمت بمستويات الإنتاج

والإنتاجية للقطاع الزراعي الغذائي في مجاليه: النباتي والحيواني، تأكد لدينا تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية ـ الغذائية، مما يعني الاعتماد على الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية.

ولهذا، فقد تناول **الفصل الخامس** موضوع التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، حيث تأكد من خلاله تسجيل عجز كبير بالنسبة إلى جميع المنتجات، باستثناء مجموعة الخضر والفواكه. ويبدو أن هذا العجز يستفحل بوتيرة مطّردة من عام إلى آخر، تبعاً للزيادة السكانية، وذلك بالرغم من المحاولات المبذولة في إطار السياسات الزراعية المتّبعة، وبخاصة منذ عام ٢٠٠١ مع انطلاقة المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية. غير أن النتائج المتوصل إليها غير مشجعة، وتبقى الظروف المناخية التي تمرّ بها البلاد هي السبب الذي يتحجج به الجميع بشأن هذه التذبذبات المسجلة.

ومن خلال المعطيات الإحصائية المتداولة، تأتي الحبوب في الدرجة الأولى، ضمن الواردات الزراعية بحيث تسجل عجزاً كبيراً، وتبعية تكاد تكون مطلقة للخارج، وبذلك ترهن استقلالية القرار الاقتصادي، وكذلك السياسي للبلاد، من أجل الحصول على الغذاء اليومي للمواطنين. فقد تبيّن أن الزراعة الجزائرية ليست قادرة على توفير الطلب المتزايد بالنسبة إلى مجموعة الحبوب، ومنه القمح تحديداً، باعتباره المادة الاستراتيجية الأساسية في الاستهلاك اليومي، التي يجب أن تتوفر مهما كانت تكلفتها على خزينة الدولة. واستناداً إلى الإحصائيات المتوفرة، فقد بلغت تبعية الجزائر في مجال الحبوب للأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧ على التوالي المعدلات التالية: ٦١,٩٨ بالمئة، و٥٣,٥١ بالمئة، و٧٠,١٢ بالمئة، و٦٤,٨٣ بالمئة، و٦٦,٦١ بالمئة. وفي مادة القمح، وللسنوات نفسها، فقد سجلت: ٦٣,٦٥ بالمئة، و٦٥,٢١ بالمئة، و٧٠,٢٣ بالمئة، و٦٤,١٨ بالمئة، و٦٦,٦١ بالمئة على التوالي، وهي نسب تبدو عالية جداً، وإن كانت تعبّر عن المستوى نفسه من التبعية للخارج المسجل على مستوى الوطن العربي كمجموعة إقليمية.

ـ ٦ ـ

أما مجموعة البقوليات، فإنها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث إن زيادة إنتاج أي صنف منها تحقق مزيداً من الأمن الغذائي الذي للجزائر حاجة ماسة إليه، كما أن نقص إنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة، إذ إن مثل هذه المحاصيل تشترك في كونها تمدّ كلاً من الإنسان والحيوان بنوع مطلوب بشدة من أنواع الغذاء، وهو البروتين النباتي المتوفر بكثرة في أصناف الحمص، والفاصوليا،

والفول، والعدس، فهي ذات قيمة غذائية أساسية من حيث كونها توفر الطاقة الغذائية من سعرات حرارية وبروتينات يحتاجها الإنسان. هذا، وقد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسدّ عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد. وما دامت الزراعة الجزائرية غير قادرة على توفير الاحتياجات المحلية، فإن الدولة تصبح مضطرة إلى اللجوء إلى الاستيراد. وفي هذا الصدد، فقد سجلت التبعية للأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧ على التوالي النسب التالية: ٧٤,٦١ بالمئة، و٧٣,٠٤ بالمئة، و٨٠,٦٧ بالمئة، و٧٨,٦١ بالمئة، و٧٩,٢١ بالمئة.

وفي سياق متصل، فإن مجموعة الخضر والفواكه من ضمن هذه المجموعة النباتية في القطاع الزراعي قد سجلت اكتفاءً، بل حتى فائضاً، غير أن الاستفادة من وفرتها لم تُستغل كما يجب، وبقي معدل التصدير متدنياً للغاية، بل يعرف تذبذباً واضحاً. فالتمور الجزائرية من خلال «دقلة نور» ذات الشهرة العالمية العالية، وكما هو الحال بالنسبة إلى منتج الحمضيات الذي يتمتع بجودة عالية، تعرف مشاكل فنية وبيروقراطية بالدرجة الأولى، ساهمت في تقهقر مستويات تصدير هذه المواد واستغلالها في مبادلات تجارية بينية عربية، أو لتوفير نقد أجنبي يمكن تحويله إلى استيراد مواد غذائية أخرى.

ومن جهتها تحتل مجموعة الإنتاج الحيواني مرتبة ثانوية بالنسبة إلى سابقتها، كما أن قيمتها الحقيقية ضمن حجم الواردات في التجارة الخارجية تأتي في مستويات بعيدة عن قيمة واردات الحبوب مثلاً. وضمن مجموعة الإنتاج الحيواني، تسجل الجزائر عجزاً نسبياً في مجالات اللحوم الحمراء. كما يعرف إنتاج الحليب نقصاً كبيراً وفوضى، وعدم استقرار. وبالرغم من دعم الدولة له، فقد فشلت سياسة إنتاج الحليب ولم تستطع تغطية العجز المسجل. ومما زاد في تدهور نسبة الاكتفاء ما تعرفه مادة الحليب من ارتفاع فاحش في الأسعار عالمياً. وليس أمام الجزائر من مخرج سوى استيراد ما تحتاجه، حيث بلغت نسبة التبعية للأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧ على التوالي: ٣٣,٥٢ بالمئة، و٥٤,٨١ بالمئة، و٥٩,١٤ بالمئة، و٥٩,٥٦ بالمئة، و٥٨,٩٢ بالمئة. لكن بإمكانها ترقية إنتاج الحليب باستيراد أصناف جيدة من الأبقار الحلوب. أما بقية المكوّنات الأخرى لإنتاج هذه المادة، فمن الممكن السيطرة عليها، وذلك بقليل من الإرادة في العمل. أما في مجال اللحوم البيضاء والبيض، فإن الجزائر مكتفية ذاتياً، وهي قادرة بامتياز على زيادة كميات الإنتاج وتصدير الفائض لخدمة باقي فروع

الاقتصاد الوطني، وخصوصاً أن تربية الدواجن تتوفر على إمكانيات اقتصادية وطبيعية كبيرة، غير أن ذلك لم يحدث.

إن ما يستوجب تذكره في هذا الفصل هو أن القطاع الزراعي يمرّ منذ عام ١٩٩٠ بمرحلة عدم استقرار، ويعرف حالة من التذبذب في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي، إذ إن المتأمل لأوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ التخلّف النسبي له، وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية المتاحة نسبياً. وتعتبر الفجوة الغذائية التي تزداد اتساعاً، إلى جانب مظاهر التخلف الأخرى في القطاع الزراعي، كما يعكسها تدني العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفنية مقارنة بدول ومناطق العالم الأخرى، نتيجة واضحة لتخلّف وإهمال القطاع الزراعي. وعليه، أصبحت الجزائر تواجه تحدياً خطيراً ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، ويتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، والاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية.

غير أن شروط تعزيز قدرات الجزائر الإنتاجية قائمة، وذلك من خلال تدعيم التكامل العربي البيني وترقية التبادلات التجارية الزراعية بإزالة كل الإجراءات التي من شأنها تعطيل مثل هذا التقارب، وتفعيل السوق العربية المشتركة، و«منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى». وبخصوص هذه الأخيرة (أي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، فبالرغم من انضمام الجزائر المتأخر إليها، فإنها تمثل متنفساً للتجارة الخارجية في المجال الزراعي. وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في كونها توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة، وخاصة الاتحاد الأوروبي. كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

واللافت أن الانضمام إلى «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» تعتبره الدولة الجزائرية بمثابة «اتفاق سياسي استراتيجي»، فهو في رأيها «قرار دولة» ينبغي على كافة الأطراف الفاعلة المساهمة في دعمه، وخصوصاً المتعاملين الاقتصاديين، إذ من شأنه أن يسمح للجزائر بتنويع مزوّديها، إلى جانب اعتبار المنطقة العربية تمثل سوقاً مهمة، وخصوصاً أن أغلب البلدان العربية الأعضاء

يمكن اعتبارها دولاً مستوردة، وكلها تولي اهتماماً للسلع والمنتجات الجزائرية.

ولعل من بين أهم الأهداف المتوخاة من الانضمام إلى هذا الفضاء الاقتصادي العربي نذكر ما يلي:

- تنويع ممولي الجزائر من السلع.
- ولوج المنتج الجزائري ـ خارج المحروقات ـ السوق العربية.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات.
- تشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية.
- تحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
- فتح أسواق جديدة للمنتج الجزائري.
- ضمان استقرار الأسعار ووفرة العرض.
- تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني.

غير أن ما سبق استعراضه من أهداف يبدو ـ إلى حدٍ ما ـ عالَماً مقتصراً على المخيّلة، حيث إن الخاصية المشتركة بين البلدان العربية تتمثل في تذبذب التجارة البينية بينها، بالإضافة إلى كونها محتشمة وتعاني الضعف، بالرغم من الجهود المبذولة والمتعلقة بمختلف أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي. فالمتتبع للشأن الاقتصادي العربي يلاحظ أن الاتفاقيات التجارية لم تتمتع بالنجاح، حيث بيّنت الدلائل التجريبية أن انعكاس التسويات الرسمية على تحرير التجارة العربية الإقليمية كان محدوداً جداً، وأن هناك الكثير من العوامل التي تفسر ضعف التجارة العربية البينية، وفشل الاتفاقيات العربية الإقليمية السابقة في تشجيع التجارة بين البلدان العربية. ومن بين تلك العوامل التي تستدعي التدليل، نذكر:

- الاختلاف في النظم الاقتصادية.
- التشابه في بنية الإنتاج والسلع التجارية.
- عدم توفر البنية التحتية المناسبة للنقل.

- الحماية القطرية المفرطة.
- الاعتماد الكبير على الضرائب التجارية.
- غياب المعلومات عن السوق، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات.

ولعل الحقيقة التي لا يختلف حولها اثنان تشير إلى أن حجم التعاون الاقتصادي البيني لا يرقى إلى جهد جماعي منظّم، حيث بقيت الجهود الإنمائية العربية قاصرة إلى حدّ بعيد، ولم تتمكن من إحداث تطوير عميق في البنية الإنتاجية العربية. ويبدو أن تجاوز هذه العقبة لن يتم مع غياب الإرادة السياسية التي تطبع العلاقات الثنائية بين البلدان العربية، وطغيان الحساسيات السياسية بينها، والتمسك بمقولة «السيادة القطرية»، والارتباط الدولي بأطراف متناقضة المصالح، مما ينعكس على توحيد السياسة الاقتصادية للمنطقة العربية الحرة، وبالتالي إفراغ مفهوم التعاون الإقليمي من محتواه، مما يفرز تبايناً في التوجهات نحو السياسة الخارجية في المجال الاقتصادي. ولهذا، يتعيّن على المسؤولين والاقتصاديين في الحكومات العربية التيقّن من أن حماية مصالحهم الاقتصادية أمام «عولمة الاقتصاد» لن تتحقق إلا بتعزيز التعاون والتبادل التجاري البيني.

كما تبقى الشراكة الأورو ـ متوسطية رهاناً آخر يحتاج إلى تفعيل أكثر، إلا أن هذا الهدف يبدو بعيد المنال، ليستمر القطاع الزراعي وهو يعيش ظروفاً لا تبعث على الاطمئنان. وغير خاف أن هذه الوضعية المتردّية للقطاع الزراعي ليست وليدة اللحظة الراهنة، وإنما هي نتاج للكثير من الممارسات الخاطئة والتداعيات التي عرفتها المسيرة التنموية للجزائر، عبر مراحل تطورها التاريخي، بحيث تجذّرت في البناء النمطي للقطاع الزراعي خصوصاً، بالإضافة إلى مشاكل ومعوقات أخرى، تناولها الفصل السادس.

ـ ٧ ـ

وقد اهتم **الفصل السادس** بتشخيص مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر، التي انحصرت في مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية، كالمياه والحيازات...، وبعضها مشاكل ومعوقات تكنولوجية من بينها ما تعلق بمستلزمات الإنتاج، كالبذور والأسمدة وما إلى ذلك، إلى جانب مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية. وبعضها مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية ـ الاقتصادية.

ويبدو أن مثل هذه المشاكل والمعوقات قد أصبحت تتعايش مع القطاع الزراعي، بحيث أضحت وكأنها خصائص نمطية متوطنة وأصيلة فيه. ولقد تم إحصاء مجموعات من المشاكل والمعوقات، تدخل جلها ضمن ما تعرفه مهنة الزراعة بالنسبة إلى مختلف دول العالم قاطبة، من جهة، وبالنسبة إلى البلدان العربية واشتراكها في جلّ المشاكل التي ترتبط أساساً بمستوى التقدم الاقتصادي والعلمي، وسيادة أسلوب العمل العقلاني والرشيد في المجال الزراعي من جهة ثانية، وغياب الإرادة السياسية التي تراهن على الأرض. أما بالنسبة إلى القطاع الزراعي الجزائري، فإنه يحتضن كل هذه الأنواع من المشاكل والمعوقات، وينفرد فوق هذا وذاك بالبعض منها، الذي قد لا نجده في دول أخرى إلا ما ندر منه. ويمكن اختصار هذه المشاكل النوعية، التي تطبع الإنتاج الزراعي بالتذبذب المزمن، في النقاط التالية:

١ ـ الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية، وذلك نظراً إلى اعتبارات غير موضوعية، كعدم توفر الكميات اللازمة من البذور، أو قلّة العتاد الفلاحي اللازم للحرث. زد على ذلك انتظار هطول الأمطار.

٢ ـ اعتماد نوعية رديئة للبذور، فغالباً ما تستورد بذور نوعيتها رديئة أو تكون قد انتهت صلاحيتها، مما يعني حصاداً متدني الكمية ورديء النوعية.

٣ ـ الظروف المناخية غير المؤاتية، حيث تُعزى الإنتاجية إلى حالات الجفاف أو مستوى هطول الأمطار السائد خلال الموسم الزراعي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة وغير المستغلة.

٤ ـ طول موسم الحصاد، فغالباً ما تسجل انطلاقة محتشمة تستمر لمدة طويلة، نتيجة لاستعمال عتاد وآلات غير كافية من حيث العدد، وتكون في الغالب قديمة وبحاجة إلى صيانة خاصة. ولعل الكثير من حرائق حقول المحاصيل الزراعية في أثناء هذه العملية يعود إلى تلف تقني أو خلل ميكانيكي في آلات الحصاد والدرس.

ومهما تكن طبيعة هذه المشاكل والمعوقات، فإن القطاع الزراعي في الجزائر (مثله مثل القطاع الزراعي في أغلب البلدان العربية) يعيش كثيراً من المشاكل، سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو تسييرية وغيرها، وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية، وتدنٍ في مستوى الإنتاجية، كمّاً ونوعاً، مما يترك أثره السلبي المباشر في الأمن الغذائي، بحيث تضطر الدولة إلى تأمين غذاء مواطنيها باللجوء إلى الاستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، التي كان من المفترض

أن توجه إلى استثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع. ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جلّ المشاكل والمعوقات، وهذه مهمة غير مستحيلة مع توفر الإرادات. ومن ثم أصبح لزاماً على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق التنمية الزراعية، حيث إن التنمية الزراعية لا تعني سدّ الفجوة الغذائية فحسب، ولكنها تمتد إلى علاج الخلل في الميزان التجاري، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، باتباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة يذهب أثرها إلى أبعد من ذلك، على اعتبار أن استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي، وفتح المجال واسعاً أمام احتمالات التكامل والتعاون العربي والإقليمي.

وتماشياً مع منهجية التحليل المتّبعة، فقد توصل الكتاب في محاولة الإجابة عن السؤال المطروح إلى أن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء بعيدة عن تسجيل مستوى مقبول من الاكتفاء، وبخاصة بالنسبة إلى المواد ذات الاستهلاك الواسع، وتعرف حالة من اللاأمن الغذائي.

وتأكيداً لذلك، فقد أمكن تصنيف أهم السلع الزراعية الغذائية ضمن مجموعات، تبعاً لوتيرة الإنتاج المسجلة، وبالتالي معدلات الاكتفاء منها، كما يلي:

١ ـ **مجموعات متناقصة الإنتاج**: ولقد بيّنت المؤشرات الرقمية المتوفرة أن خاصية التراجع المستمر ليست واردة، وربما تكون قد سجلت في فترة زمنية محددة بالنسبة إلى الكروم، عندما تمّ نزع الأصناف المستعملة في إنتاج الخمور.

٢ ـ **مجموعات مستقرة الإنتاج**: من خلال متابعة وتيرة الإنتاج النباتي والحيواني تبيّن لنا وجود سلعتين مستقرتين نوعاً ما، ويتعلق الأمر بإنتاج كل من اللحوم البيضاء والبيض.

٣ ـ **مجموعات متزايدة الإنتاج**: فحتى إن تم تسجيل زيادة خلال موسم أو موسمين، فما يلبث أن يتراجع، وأحياناً يتقهقر، وبالتالي فالتزايد النسبي المنتظم غير وارد، ما عدا في ما يتعلق بالحمضيات والتمور، وبتحفظ.

٤ ـ **مجموعات متذبذبة الإنتاج**: ويبدو أن هذه الحالة هي التي تطبع إنتاج وإنتاجية أغلب المحاصيل الغذائية، وبخاصة ذات الاستهلاك الواسع، التي يمكن اعتبارها سلعاً استراتيجية، ذات علاقة كبيرة بالأمن الغذائي، وتأتي في مقدمتها الحبوب والبقول والحليب... وربما حالة التذبذب الدائم هي الخاصية التي

تصدق على مختلف أنواع المجموعات السلعية في الزراعة الجزائرية، بحيث من الصعوبة بمكان صياغة خط بياني لأية مجموعة سلعية أو حتى بالنسبة إلى السلعة الواحدة، يأخذ في نموه اتجاهاً نسبياً منتظماً نحو الارتفاع أو حتى نحو الانخفاض، وإنما الانكسار الحاد بين عام وآخر، هو الطابع السائد.

يمكننا القول، إذن، إنه لا توجد قاعدة ثابتة لوتيرة الإنتاج الزراعي الغذائي يمكن على أساسها تصنيف المجموعات السلعية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي، وإنما السائد هو اتساع الفجوة الغذائية، وبخاصة بالنسبة إلى السلع ذات الاستهلاك الواسع، حيث يتم باستمرار اللجوء إلى الخارج لسدّ هذه الفجوة، وهذا دليل على استفحال التبعية للخارج.

ولعل هذا الميل نحو اتساع الفجوة الغذائية يعني استحالة الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المدى القريب، بحيث يبقى اللجوء إلى الخارج لاستيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو السبيل الذي تأخذ به الجزائر، بالرغم من إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي في بعض المواد الاستهلاكية الأساسية.

وانطلاقاً من ذلك، فقد استخلص الكتاب نتيجة مهمة، تتمثل في ضعف مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية، مما ترتب عنه تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية. وتعبّر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وأدت إلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العوائد النفطية من جهة أخرى. كما هو حال أغلب الدول النامية، وبخاصة العربية (النفطية) منها.

ولهذا، فإن تحقيق الأمن الغذائي سعياً إلى الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر. فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظّم الإنتاج أو اتباع الأنظمة الإنتاجية التي تمنع تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة، أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، بل يدخل في صلب متطلباتها أيضاً تحقيق العائد الاقتصادي وما يتضمنه من مؤثرات السوق المحلية والدولية، وما تحمله من أدوات وآليات تنظيمية وإجرائية متطورة ومتغيّرة.

ـ ٨ ـ

واستطراداً لهذه الجدلية المستوحاة من فلسفة التنمية الزراعية المستدامة، فقد انتهى الكتاب في **الفصل السابع** إلى تقديم بعض الاقتراحات، سعياً إلى تحقيق حدّ مقبول من الأمن الغذائي، سواء قطرياً أو عربياً، من منطلق أن أغلب المشاكل التي صادفت وتصادف القطاع الزراعي تعتبر إلى حدّ ما نتيجة منطقية وطبيعية لعملية التنمية في بلد نام، يفتقد مبدأيْ العقلانية والرشد، من جهة، وترجع، من جهة أخرى، إلى انعدام العناية التي تولى لهذا القطاع، واتخاذ إجراءات تنظيمية دون سابق فحص وتمحيص، ودون استشارة خبراء ومختصين محليين هم أدرى بالظروف الموضوعية المستمدة من الواقع، لنستنتج أن أغلب المشاكل التي يعرفها القطاع الزراعي تنبع من الإنسان كمخطّط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس مردّها إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى، بالرغم من وجاهتها. فإذا كانت السياسات الزراعية تتأثر نتيجة لعدم توفر بعض الموارد مثلاً، إلا أن سوء توظيف الموارد المتاحة هو الآخر قد يعرّض القطاع الزراعي إلى الكثير من المشاكل والصعوبات، مما يعيق أداءه الطبيعي.

وعلى هذا الأساس، يصبح لزاماً على المعنيين بهذا الشأن تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، حتى يتسنّى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية، لنقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في ما نستهلكه، من المواد الرئيسية بالدرجة الأولى، التي تشكل مستوى من الأمن الغذائي. ولن يتسنى ذلك إلا باتباع سياسات زراعية مدروسة وحازمة، وتتميز بالاستمرارية والمتابعة.

إن اتّباع سياسات فعّالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطاً ومؤثراً في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار المزارعين، كما أن التركيز على الزراعة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الزراعي ـ الغذائي خصوصاً، حيث يعتبر ذلك الميزة النسبية للدول النامية، كما تعطي صناعات إحلال الواردات مجالاً جديداً للتوسع الصناعي، ومن ثم تجنب التبعية الغذائية، وبخاصة في مجال السلع الاستراتيجية، أو الواسعة الاستهلاك، بالسعي إلى إزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مساره، وذلك بالعمل على ما يلي:

١ ـ وضع سياسات زراعية واضحة تمكّن الفلاح من العمل في إطارها

باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة على الأقل على المديين القصير والمتوسط.

٢ ـ المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة، وزيادة نصيب الحبوب منها، وإنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى.

٣ ـ توفير المدخلات الزراعية المحسّنة من أسمدة ومبيدات... إلخ، والطاقة المحركة ليتم بذلك التغيير النوعي، مع ضرورة توفير البذور ذات المردود العالي لمنتجي الحبوب تحديداً، وبخاصة منتجي القمح، ومن النوعية الجيدة والقادرة على التأقلم مع الظروف المناخية للجزائر.

٤ ـ العمل على إقامة خدمات التنمية المستدامة والكافية من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتخزين ومراكز بحوث... إلخ، وتغيير الهياكل بصورة عامة، وهذا يستدعي زيادة معتبرة في حجم الإنفاق الاستثماري، مما يتطلب جذب رؤوس أموال أجنبية وإعانات من الخارج، وذلك قصد إحداث «الدفعة القوية» (Big Push)، على حد تعبير روستو (Rostow).

٥ ـ توفير الخبرة والأيدي المدرّبة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير الكمّي والنوعي.

٦ ـ تشجيع الاستخدام الواسع للتكنولوجيا، وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج.

٧ ـ ضرورة خلق تكامل بين الزراعة والصناعة، وتشجيع ميدان الصناعات الغذائية الزراعية.

٨ ـ العمل على تعبئة استثمارات جديدة في مرافق البنية الأساسية، والبحوث الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي، فهي من الأمور الأساسية لمساعدة المزارعين في التغلب على العقبات التي يواجهونها، واكتساب التكنولوجيا والمهارات التي يحتاجونها من أجل زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة على المنافسة.

٩ ـ تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة، وتوسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.

١٠ ـ الاهتمام بالتنمية التسويقية داخلياً وخارجياً وبينياً ضمن المنطقة

العربية، وأخذ التسويق على أنه حلقة مكملة للإنتاج لإشباع حاجيات المستهلك، مع العمل على تقليل تكلفة التسويق.

١١ ـ تدعيم دور المرأة بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وتنمية القطاع الزراعي، واعتبار المرأة هي محور التنمية المستدامة، وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية وتدريبها على المهارات اللازمة، وما يخصص لذلك من إمكانيات مالية وفنية، وتمكينها من الوصول بسهولة إلى الموارد والتمويل اللازمين للتوسع في نشاطاتها الإنتاجية، بما يوفر سلعاً غذائية، سواء في المجال النباتي أو المجال الحيواني أو في مجال الصناعات الزراعية الصغيرة.

١٢ ـ تجنّب الاعتماد على جهة واحدة للاستيراد والتصدير، والعمل على تنويع المناطق الجغرافية أو الدول، للتقليل من حدّة التبعية.

١٣ ـ ضرورة مراعاة رهانات العولمة الاقتصادية ودراسة تأثيراتها في إنتاج المزارعين، وفي دخولهم، وبالتالي تجنب التأثيرات السلبية، وتشجيع التأثيرات الإيجابية.

١٤ ـ ضرورة زيادة الاستثمارات الموجّهة إلى الزراعة، وبخاصة بالنسبة إلى القطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة لهذه الاستثمارات محلياً وعربياً وإقليمياً وعالمياً.

١٥ ـ إن الهدف المسطر على المدى القصير ليس الاكتفاء الذاتي، إذ من الصعب تحقيقه بالنظر إلى مستوى العجز المسجل في بعض المحاصيل، وإنما تحسين وتعزيز مستوى الأمن الغذائي.

١٦ ـ يبدو أن تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى المتوسط أمر غير مستحيل، خصوصاً إذا تضافرت جهود البلدان العربية في ما بينها، وضمن الاتحادات الجهوية في إطار التكامل الاقتصادي، تحت مظلة «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، وتعزيز القدرات الاقتصادية في إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية، وفق مبدأ التعاون الاقتصادي والمصالح المشتركة، والاستفادة من الخبرات الفنية والتكنولوجية الحاصلة.

مقدمـــة

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية، فهي تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، وتتعاظم أهميتها أكثر بالنسبة إلى البلدان العربية، نظراً إلى ما تتوفر عليه من إمكانيات، فهي بالنسبة إلى معظم هذه الدول (باستثناء النفطية منها) الممول الأوّل للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل، كما أنّها المصدر الرئيسي للعمالة. وعليه، فإن المحافظة على قطاع الزراعة في البلدان العربية، وعلى الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمراً ضرورياً، خصوصاً إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار إلى محاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار، سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية، كمنظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمّعات عديدة، سواء كانت جهوية، أو إقليمية، أو دولية.

ونظراً إلى الكثير من الخصائص والسمات غير المؤاتية التي تميّز القطاع الزراعي في الدول النامية والعربية، فقد أصبح يعيش وضعاً متخلفاً، مما ترتب عليه نشوء أزمة غذائية في معظم تلك الدول، التي ازدادت اتّساعاً بمرور الزمن نتيجة لتضاعف عدد السكان ومحدودية الموارد وتداعيات العولمة، بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسيّة التي تواجه معظم الدول النامية والعربية، ومن بينها الجزائر.

ولهذا، فقد أصبحت قضية «الأمن الغذائي» بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماماً واسعاً على كافة المستويات. وفي ظلّ المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين، لأنها تمسّهم بصورة مباشرة. ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة،

سواء عالمياً، أو عربياً، أو قُطرياً، وذلك لما له من تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية. وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة في أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل. ولذلك، فقد تزايد الاهتمام بقضية الأمن الغذائي بصورة مطردة، حيث بُذِلت خلال العقدين الماضيين جهود متصلة من طرف البلدان العربية (سواء النفطية منها أو غيرها) وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه القضية. واشتملت الجهود على إجراء دراسات تحليلية، وإعداد الاستراتيجيات، ووضع الخطط والسياسات، وتنفيذ البرامج، بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية محلياً. وقد أثمرت تلك الجهود زيادة إنتاج السلع الغذائية، وزيادة معدلات الاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي منها (ولو بصورة نسبية)، إضافة إلى تضييق فجوتها الإنتاجية، رغم ارتفاع معدلات النمو السكاني، وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء.

وبالرغم مما تحقق من نجاحات «باهتة» في هذا المجال، إلا أن واقع الزراعة، ومن خلاله الأمن الغذائي، يبقى دون الطموحات بمسافة كبيرة، إذ إنَّ جلّ البلدان العربية ما تزال تعتبر منطقة عجز غذائي، تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسيّة. وفي هذا المجال، إذا ما أخذنا الجزائر كمثال، نلاحظ أن مجموعة الحبوب تشكّل الثقل الوزني الأكبر لسلّة الغذاء، تليها مجموعة البقوليات في المرتبة الثانية من حيث الاعتماد على الواردات ضمن المجموعة السلعية النباتية. أما ضمن المجموعة الغذائية الحيوانية، فإن العجز يتجلى من خلال مجموعة اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته. واستناداً إلى بعض الإحصائيات المتوفرة، فقد بلغت فاتورة استيراد القمح لعام ٢٠٠٦ مثلاً ما يعادل ٩٧٥ مليون دولار أمريكي، تلتها فاتورة الحليب بمبلغ ٧١٠ ملايين دولار، ثمّ جاءت فاتورة السكر بمبلغ ٤٣٩ مليون دولار، فالبقول بمبلغ ١٧٣ مليون دولار.

وبالرغم من المحاولات التصحيحية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي (بداية التخلي عن التوجه الاشتراكي، والتحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق)، عبر سياسات زراعية متوالية، كالتكيف الهيكلي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، يبقى أداء القطاع الزراعي غير مُرضٍ، مما يضع البلاد في حالة من التبعية للخارج في مجال توفير الغذاء للمواطنين. وتفادياً لذلك، يجب وضع آليات أكثر صرامة للنهوض بالقطاع والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية للتصدي

لقضية الأمن الغذائي، والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في مجال السلع الزراعية الغذائية، خصوصاً، وذلك بتطوير كفاءة استغلال الموارد الزراعية (المتاحة بالرغم من محدوديتها)، وزيادة إنتاج وإنتاجية السلع الغذائية، إضافة إلى تطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية، وتحسين فرص الاستثمار الزراعي، وتنسيق السياسات الزراعية والقوانين والتشريعات في مختلف المجالات التنموية الزراعية، إلى جانب تنمية التجارة الزراعية العربية البينية، في إطار من التكامل، تبعاً لتوفر إمكانيات الإنتاج الزراعي في محاصيل معينة تتميز بها منطقة دون أخرى.

ولعل أبرز المعوقات والمشاكل التي تعيق أداء الزراعة الجزائرية خصوصاً، والعربية على وجه عام، وتواجه مسارات الأمن الغذائي فيها، ما تعلق منها بقلة المخصّصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي، على المستويين العام والخاص، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية، وضعف الجوانب التأهيلية للعاملين في هذا المجال، وعدم الاستفادة من التكنولوجيا والبحث العلمي الفلاحي. وتزداد أهمية إزالة تلك المحدّدات وتخفيف وطأتها في ظلّ المتغيرات الاقتصادية والمناخية والبيئية على المستويات الإقليمية والدولية، مما يتطلب إحداث المزيد من آليات التنسيق والتعاون البيني... لإحداث طفرة إنتاجية وتسويقية وتجارية تراعى فيها مرتكزات الكفاءة والمزايا التنافسية، بما يعزّز إمكانات الأمن الغذائي واستدامة الموارد، عملاً في ذلك بمبادئ وفلسفة التنمية الزراعية المستدامة.

إن خطورة المرحلة الحرجة التي يمرّ بها مسار تنمية القطاع الزراعي وأوضاع الأمن الغذائي، تستوجب زيادة على ما سبق ذكره، إحداث وتفعيل آليات التنسيق والتعاون (الفعلي) بين البلدان العربية لمواكبة التحديات التي أفرزتها المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، وكذلك تفعيل دور الشراكة الأورو ـ متوسطية على أسس اقتصادية عادلة، والاستفادة من خبرات وتجارب دول المنطقة.

وكما هو معلوم لدى الجميع، فإن الجزائر، مثلها مثل بلدان عربية أخرى، وفي مقدمتها السودان(*)، تزخر بثروات طبيعية تتسم بالتنوع، إلا أنّها أخذت في التدهور خلال العقود الأخيرة، خاصة منها الموارد الأرضية والمائية، كنتيجة

(*) في ظلّ التشرذم السوداني والعربي، أصبح السودان مستهدفاً بالتقسيم إلى دويلات لإضعاف وزنه الاستراتيجي في المجال الزراعي بالدرجة الأولى .

للاستخدامات غير الرشيدة (من بناءات في أراضٍ صالحة للزراعة... وتبذير للمياه...)، والتغيّرات المناخية التي أثرت في كميات وانتظام وتوزيع الهطولات المطرية. وتشمل تلك الثروات الموارد الأرضية والمائية والموارد النباتية والتنوّع الحيوي، بالإضافة إلى الموارد البشرية، وكلها تحتاج إلى عناية خاصة للرفع من قدراتها الإنتاجية.

وفي هذا السياق، سوف نسعى إلى تسليط الضوء على حقيقة الأمن الغذائي من خلال التطرق إلى واقع الزراعة الجزائرية، واعتبارها عيّنة ذات دلالات ملموسة في تمثيل الزراعة في المنطقة العربية، وذلك بالوقوف على حقيقة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة إلى بعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وفي مرحلة تاريخية تحدّدت ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، على اعتبار أنّها بداية مرحلة جديدة عرفت تحولات مسّت القطاع الزراعي بصورة مباشرة، فأثرت في مقدراته الإنتاجية، التي تميّزت بالتذبذب في غالب الأحيان، نظراً إلى عدة معوقات ومشاكل، بحيث أصبح التساؤل عن حالة الزراعة الجزائرية وتحديد موقعها بين حالتيْ الاكتفاء والتبعية، أو قدرتها على توفير حالة من الأمن الغذائي، أمراً ملحاً يستدعي التقصّي والبحث.

وقد أُدرجت محاولة جمع المعطيات وتقصّي الحقائق من أجل الإجابة عن ذلك التساؤل في مجموعة من الفصول تبعاً للخطّة التالية: بعد مقدمة استعرضت المنطلقات الفكرية والأطر النظرية والمنهجية للموضوع، جاء **الفصل الأوّل** تحت عنوان «الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة: مقاربة نظرية». وتناول **الفصل الثاني** «الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية (مع إشارة خاصة إلى الجزائر)». أما **الفصل الثالث**، فحمل عنوان «السياسات الزراعية في البلدان العربية عموماً وفي الجزائر خصوصاً»، في حين حمل **الفصل الرابع** عنوان «واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر». ومن جهته تناول **الفصل الخامس** «التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية». وتطرق **الفصل السادس** إلى «مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر». وفي الأخير، تمّ استعراض النتائج في **الفصل السابع**، وقد جرى تصنيفها إلى نتائج خاصة في سياق التنمية المستدامة، ونتائج عامة، لتليها بعض الاقتراحات والتوصيات. ثم أدرجت الخاتمة.

الفصل الأول

الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة: مقاربة نظرية

في المستهل، سوف نحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى قضية الأمن الغذائي في سياق التراث النظري الذي ينسجم من قريب أو بعيد مع هذا الموضوع من الناحية الأكاديمية، في ما يتعلق بالمقاربات النظرية ذات الصلة، وكذلك في ما يتعلق بالمصطلح العلمي وما يدور في فلكه من النواحي المفاهيمية، حيث يتطلب الأمر الإشارة إلى المفاهيم المتقاربة في ما بينها، والكثيرة التداول، عندما يكون الحديث عن مسألة الأمن الغذائي، وذلك تجنباً للخلط وسوء الفهم الذي قد يعتري التحليل والمناقشة من جراء عدم توحيد المفهوم وتحديده. ولهذا، فسيتم التطرق إلى الإطار النظري الذي يشكّل مع موضوع الأمن الغذائي بناء نظرياً متكاملاً (التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة)، ثمّ يلي ذلك تحديد إجرائي لبعض المفاهيم التي يمكن اعتبارها كلمات مفتاحية (Mots clés) أساسية في هذا المجال.

أولاً: المقاربة النظرية لموضوع الأمن الغذائي

مما لا شكّ فيه أن الزراعة تؤدي دوراً كبيراً وبالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلالها التنمية في مختلف المجالات، مما يعني أنّها تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعديْها الاقتصادي والاجتماعي في جميع الدول. وقد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضاً، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد، ويؤمّن ظروف التنمية المستدامة، ولكن دون إغفال شروط الكفاءة الاقتصادية، والسعي من حيث المبدأ إلى بناء الاقتصاد الزراعي على أساس ميزته النسبية، وذلك حتّى تكون الزراعة دعامة للقاعدة الاقتصادية للتنمية، وبخاصة الريفية منها، من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوفير فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعوّل على الزراعة في زيادة الصادرات لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، وفي تثبيت السكان في

الريف، والحدّ من هجرتهم منه، والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية.

وفي السعي إلى ذلك، عرفت الجزائر منذ البدايات الأولى للاستقلال سياسات زراعية ضمن توجهات فلسفية وفكرية تشبّعت بها التجربة التنموية بصورة عامة. ولقد تباينت هذه السياسات وتعددت، بحيث أصبح من الضروري التركيز على مراحل تاريخية تبدو ملامحها العامة متناغمة ضمن منظور واحد. ولهذا، فإن التركيز سيكون منصباً على مرحلة ما بعد التسعينيات من القرن العشرين عند أية محاولة تسعى إلى الوصول إلى تقييم علمي وموضوعي لحالة القطاع الزراعي في مجال الغذاء.

ومنذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، شهدت السياسات الزراعية في الجزائر تحولات وتطورات مهمة كان بعضها انعكاساً لأحداث ومستجدات خارجية، وبعضها الآخر انعكاساً لتطورات ومتغيرات داخلية. فعلى الصعيد الخارجي، تمثلت أهم المستجدات والأحداث في سيادة توجّهات الليبرالية الاقتصادية والتجارية في قطبية أحادية (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، كما أثرت التوجهات في تعميق حرية التجارة الدولية من خلال قيام منظمة التجارة العالمية. أما على الصعيد المحلي، فقد تمثلت أهم التطورات في تفاقم مشكلة الاختلالات في ما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، وما أصاب القواعد الموردية الزراعية من تدهور كمّي ونوعي، إضافة إلى ما ميّز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل جراء التسريحات الإجبارية للعمال. كما إنَّ تفاقم أزمة الديون الخارجية أوقعت الدولة في مشكلات كثيرة، زادت من حدتها ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جداً بالنسبة إلى عالم الريف تحديداً. وعند هذا التاريخ أصبحت الجزائر كواحدة من دول الجنوب، تعدّ من أكثر مناطق العالم احتياجاً إلى استيراد العديد مما تحتاجه من غذاء لمواطنيها من الخارج، وتعيش حالة غذائية خطيرة، فلقد تخطّت مرحلة العجز الغذائي لتصل إلى مرحلة التبعية. وهذا له أسباب عديدة، وهو لا يشمل سلعة معينة، بل يشمل سلعاً عديدة، أولها الحبوب، وبخاصة القمح، مروراً باللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر وغيرها. ولكل من هذه السلع سماتها الاقتصادية والفنية العالمية، وكلها تعتبر من السلع الغذائية الاستراتيجية، التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها، مع العلم أن مقوّمات إنتاجها محلياً أو على الأقل إقليمياً متوفرة للغاية.

وللتخفيف من حدة الأزمة، فقد تميزت السياسات الزراعية بعدئذ (ابتداء من

عام ١٩٩٤) بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك. كما تمّ تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، إذ إنّه مع نهاية التسعينيات بدأت السياسات الزراعية تحديداً تعرف اتّجاهاً نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، وإعادة هيكلة المؤسسات، وتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، والتركيز على زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي، وخلق فرص للعمل، وزيادة دخول المواطنين من خلال زيادة الاعتماد على القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما عرفت تخفيضاً معتبراً للديون الخارجية وموازنة الميزانية العامة للدولة من خلال سياسات الإصلاح الهيكلي وتقليص الإنفاق الكلي، وزيادة الاستثمار في مختلف القطاعات، مع فتح أبواب أوسع للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، تضمنت التوجهات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية، في هذه الفترة على الخصوص، المزيد من دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية، وإعادة الأراضي المؤممة إلى أصحابها. ونظراً إلى المحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي بصفة رئيسيّة على التوسع الرأسي في الزراعة، باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية من البذور، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المدعمة للإنتاج الزراعي، وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة والاهتمام بقطاعي الغابات والمراعي والريّ، وكل ذلك من أجل تحقيق ما أصبح يشيع تداوله بالتنمية المستدامة في المجال الزراعي.

إن التنمية الزراعية المستدامة تولي اهتماماً خاصاً بالعلاقة الجدلية لمكوّنات هذا المفهوم أو لمؤشراته الإجرائية في الزراعة، والمتمثلة أساساً في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. وهذا الأخير لا يعني ما يتضمنه من دلالات نظرية مطلقة، إذ إنَّ الاكتفاء الذاتي بمعناه المطلق في جميع الاحتياجات الزراعية أو الغذائية يصبح ضرباً من المحال، فلا توجد دولة مهما بلغت من التقدّم قد حققت أو تحقق ذلك، فما بالك بالبلدان العربية التي تبقى في حالة من التخلف النسبي؟ ولهذا، فإن الاكتفاء لا يتحقق إلا من خلال التكامل البيني أولاً (وهذا ما ينبغي تفعيله إقليمياً وعربياً)، ومن خلال التركيز على تحقيق الاكتفاء في بعض المواد الاستراتيجية المتعلّقة بالغذاء وذات الاستهلاك الواسع، التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة

اليومية للمواطن، وهذا ما يمكن إدراجه ضمن مفهوم الأمن الغذائي.

والجدير بالذكر أن الوصول إلى مستوى معين من الاكتفاء في ما يخص المواد الاستراتيجية لا يمكن أن يتحقق إذا لم يكن مبنياً على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية اللازمة، ومنبثقاً عن التصور الواضح لكيفية وضع هذه الموارد مع المعرفة الدقيقة بإمكاناتها، والقدرات الوطنية لاستغلالها التي تتمثل في المقام الأوّل بالقدرة على وضع السياسات والتشريعات المناسبة، وتسخير القدرات الفنية اللازمة لتحقيق المستوى المستهدف من التنمية.

ونظراً إلى أهمية السلع الغذائية الأساسية في معظم بلدان العالم دون استثناء، فقد انصبّ الاهتمام عليها بالدرجة الأولى عند وضع أية سياسة أو تقييم نتائجها واستشراف تطورها. ولهذا، فسوف يكون تركيزنا منصبّاً أكثر على هذه السلع باعتبارها من السلع الاستراتيجية في مجال الأمن الغذائي (بالنسبة إلى الدول النامية خصوصاً). فَكُلّ سياسة تضع في أولوية أهدافها سعيها إلى الاكتفاء، فإنها لا بُدَّ من أن تهدف أولاً إلى العمل على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من هذه المنتجات، سواء من خلال التكثيف المحصولي الذي يعني زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في وحدة الزمن، أو التكثيف الزراعي، ومعناه زيادة كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية على وحدة المساحة، وذلك على أساس أن الجزء الكبير من الرقعة الزراعية لهذه المحاصيل، وخاصة الحبوب، تعتمد على سقوط الأمطار في الدول النامية عموماً، ومن بينها الجزائر، بينما نلاحظ في الدول المتقدمة أن استخدام رأس المال بصورة مكثفة قد أدى إلى تحويل هذا النوع من الأراضي المطرية إلى أراضٍ مروية، بحيث ارتفع معه متوسط إنتاجية الوحدة المساحية للحبوب بتكويناتها المختلفة. كما إنَّ من شأن وجود العنصر البشري الكفي، واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة، تحسين المردود كمّاً ونوعاً. غير أن اقتصاديات إنتاج السلع الغذائية في البلدان النامية، ومنها الجزائر، ما تزال دون مرحلة الإنتاج الرشيد، لاعتبارات كثيرة ومتداخلة، بعضها موضوعية، وأخرى ليست كذلك. وهذه الاقتصاديات تبقى في حاجة ملحّة إلى إعادة ربط الموارد بصورة أكثر كفاءة بما يؤدي ـ لا محالة ـ إلى زيادة حجم الناتج من تلك المواد، واستمرار ترقيته.

وتأسيساً على ما سبق، يمكننا القول إن التصوّر العام لموضوع هذا الكتاب يتدَرّجُ من العام إلى الخاص، ضمن منظور نظري يبدأ بالتساؤل عن دلالات اكتفاء ذاتي نسبي، في ما يتعلق ببعض المنتجات الاستراتيجية باعتبارها دعائم

للأمن الغذائي للسكان، وفي الوقت نفسه تحقيق استقلالية اقتصادية للدولة. أما على المستوى التطبيقي، فإننا نسعى إلى الإجابة عن تساؤلات تستمد عناصر الإجابة عنها من خلال مؤشرات اقتصادية مستقاة من الواقع، وبالتركيز أكثر على حقيقة إنتاج بعض المحاصيل الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في المجالين النباتي والحيواني، ومدى تحقيق الاكتفاء المحلي في هذه المواد، ومن ثمّ توفير شروط الأمن الغذائي، والابتعاد عن حالة التبعية، باتّباع سياسات تسهر على توفير الآليات ومتابعة تنفيذ ذلك. وضمن هذا المسعى، يجدر بنا أن نتساءل عن حقيقة الزراعة الجزائرية، وهل هي قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي ـ النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، بما يضمن لها استقلالاً اقتصادياً؟ ويبدو أن هذا التساؤل يمكن تعميمه على باقي البلدان العربية، إذ إنّه، وبالرغم من الخصوصيات المحلية التي تطبع كلّ بلد عربي في الجانب الزراعي، فإن الكثير من الخصائص العامة تجمع بين الكثير من البلدان العربية. ولعل تشخيص الواقع الزراعي الجزائري سيمثل نموذجاً حياً عن الزراعة العربية عموماً.

ثانياً: المبرّرات العلمية والعملية لبحث موضوع الأمن الغذائي

إن بوادر الأزمة الاقتصادية بدأت تصيب مختلف دول العالم، وتشتد وطأتها أكثر بالنسبة إلى تلك الدول ذات الاقتصاديات الهشّة، أو تلك التي لا تعتمد على موارد إنتاجية داخلية متنوعة، بحيث يكون بمقدورها تعويض الاختلال الذي قد يصيب بعض قطاعاتها. أما بالنسبة إلى دول الجنوب، فإن العواقب أشد. وليست الدول المتقدمة في منأى عن تداعيات الأزمة، بل آثارها السلبية أكثر، فهي تصيب اقتصادياتها داخلياً وخارجياً، خصوصاً في ظلّ التحولات الاقتصادية الحاصلة واجتياح منطق العولمة بما يفرضه من قواعد وآليات ضمن منظومة تشريعية قائمة على المصلحة الخاصة والازدواجية المعيارية لفائدة الطرف الأقوى. وبهذا المنطق، تصبح المنظمات الدولية مجرد أدوات تستعملها الدول الأقوى (ذات الأسهم العالية فيها) لنشر نفوذها، ويصبح التبادل الاقتصادي مرهوناً بالكثير من الشروط المجحفة. وأمام هذا الوضع تزداد حاجة الدول النامية أو الأقل نمواً والمتخلفة إلى موارد مالية لتمويل مشاريع التنمية لسكانها. ونتيجة لقدراتها المحدودة، تجدها تنصاع لشروط قاسية قد تصل إلى رهن قرارها السيادي في مختلف المجالات. ولتجنب هذه الحالة، يصبح فكّ الارتباط النسبي مع النظام الدولي أمراً إيجابياً، خصوصاً في مجال التعامل مع الأرض، حيث تعدّ الزراعة

القطاع الأكثر أماناً في الاعتماد عليه للتخفيف من تبعات الأزمة الاقتصادية. فبالرغم من الالتزامات الاقتصادية التي تحكم الدول والمؤسسات المختلفة، فإن هامش الحرية في اتّباع سياسات تنموية مستقلة، وتفادي شروط المنظمات المالية والتجارية الدولية، يبدو واسعاً في الاعتماد على الزراعة، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والنفط... إلخ.

ولهذا، فقد أضحى البحث في مسألة توفير الغذاء يكتسي أهمية وطنية، لكونه يسلط الضوء على مجال حيوي يتعلق بحياة السكان. وفي هذا السياق، جدير بنا التذكير بأن سوء التغذية يؤدي إلى تدهور القدرات الجسمية والعقلية للمواطنين، مما يضع حياتهم في خطر. وفي هذه الحالة، تتحمل الدولة مسؤولية تبعات ذلك. ولهذا، فإذا كانت الأرض الزراعية غير قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية، فيجب اللجوء إلى الاستيراد، غير أن ذلك يكون على حساب ميزانية الدولة التي هي في حاجة متنامية إلى تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات، مما يعرضها في نهاية المطاف لحالة من التبعية للخارج. وبالنظر إلى المعطيات الموردية التي تتوفر عليها الجزائر ومعظم البلدان العربية، يبدو أن هذه البلدان قادرة على تلبية الطلب المحلي لبعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، إن أرادت. أما عن اختيار الفترة الزمنية، فمن بين أهم المبرّرات الموضوعية لهذا الاختيار نشير إلى كون نهاية الثمانينيات من القرن العشرين كانت بداية التحول نحو نظام جديد بِكُلّ المعايير، سواء محلياً أو دولياً. ففي المجال الاقتصادي تحديداً، بدأت الدولة تنسحب من التدخل في الشؤون الاقتصادية، وتفتح المجال للقطاع الخاص، والتوجه أكثر فأكثر نحو اقتصاد السوق. ومنذ هذه الفترة شُرع في تطبيق استراتيجيا مغايرة، والبدء في تطبيق سياسات تراعي التحولات والمستجدات. وبالتوجه نفسه في المجال الزراعي، أصبحت دعائم التنمية الزراعية تقوم على ركائز تؤدي فيها السوق وحرية التجارة ورفع الدعم عن أسعار السلع والخصخصة أهمية بالغة من أجل تحقيق مستوى معين من الاكتفاء الذاتي، غير أن الواقع يشير إلى عكس التوقعات.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في مثل هذه المواضيع الحساسة، باعتبارها تمثل عصب التنمية المستدامة، لكونها تعتمد على مدخلات لها وزنها من الناحيتين الأكاديمية والمجتمعية. فمن الناحية العلمية، تتجلى أهمية بحث هذا الموضوع في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي من خلال ما يتوصل إليه من نتائج، كما يسلط الضوء على خصوصيات التنمية الزراعية لواحد من البلدان العربية ممثلاً في الجزائر، وذلك من خلال تقييم واقع تجربتها الراهنة

في مجال توفير الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مساهمتها العلمية كمرجع يستفيد منه الطلبة والباحثين في مجال الزراعات الغذائية.

أما من الناحية العملية أو التطبيقية، فإن الأهمية تكمن في ما قد يُطرح أمام المهتمين بشأن الأمن الغذائي من حلول مستنبطة من الواقع من أجل تدارك السلبيات، لتحقيق حالة من الأمان، واعتبار ذلك نموذجاً يحتذى به من بعض البلدان العربية.

ومن هنا تتجلى معالم الهدف الأساسي الذي نسعى إلى تحقيقه، والمتمثل في تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة (ابتداء من مطلع تسعينيات القرن العشرين وإلى غاية منتصف العقد الأوّل من هذا القرن)، ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثمّ مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية.

وسعياً منا إلى بلوغ هذه الأهداف، سواء منها العلمية أو العملية، سوف نشير من الناحية النظرية إلى السياق النظري السائد في مجال النظرية الاقتصادية بالتركيز على إبراز أهمية التنمية الزراعية باعتبارها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة إلى الدول النامية، واعتبار الجزائر نموذجاً واقعياً، يمكن تعميم بعض الحقائق المستقاة من تجربتها على باقي الدول الأخرى المتشابهة. وضمن هذا التوجّه النظري ارتأيناً تبنّي التصور النظري الذي يأخذ بالمنطلقات والأسس النظرية المتضمنة في ما تنادي به التنمية المستدامة، واعتبار هذه الأخيرة كمنظور استراتيجي استشرافي لتدارك الخلل وتجنب المشاكل، واتّباع سياسات تراعي ما تتضمنه التنمية المستدامة كإطار نظري واضح، وممارسة ميدانية مدروسة.

كما إنَّ الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب العمل على تقصي الحقائق من خلال مدى مساهمة الإنتاج الزراعي الغذائي في تحقيق حدّ معين من الاكتفاء الذاتي، استناداً إلى إحصائيات تهتم بهذا الشأن لفترة تاريخية تمّ تحديدها بناء على اعتبارات موضوعية من الناحيتين الداخلية والخارجية. فمن الناحية الخارجية، لا يمكن تجاهل ما عرفه العالم منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي من تحولات نوعية مهمة، كانهيار المعسكر الاشتراكي، وسيادة قطبية أحادية يهيمن فيها اقتصاد السوق. أما داخلياً، فقد شهدت هذه الفترة بداية تحول شامل على مختلف الأصعدة، عرفت تغييراً جذرياً في التوجه السياسي العام للنظام السائد، حيث تحولت الجزائر إلى تبنّي النظام الليبرالي، بعد ما يفوق ربع

قرن من أخذها بالنموذج الاشتراكي، ودخلت من حينها في مرحلة انتقالية مسّت جميع المجالات، بدءاً بالتعددية السياسية، واعتماد اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، والتنازل عن القطاع العام، وفتح الأبواب للقطاع الخاص.

وتماشياً مع متطلبات التناول العلمي لمثل هذا الموضوع (الأمن الغذائي) في هذه الآونة بالذات، حيث تبدو معالم أزمة اقتصادية بادية للعيان محدقة بِكُلّ دول العالم، وبخاصة منها الدول النامية، ودون استبعاد للبلدان العربية، فقد اقتصرنا على الحالة الجزائرية في مجال الأمن الغذائي على اعتبار أن الجزائر تتمتع بإمكانيات زراعية مهمة، ويمكن تعميم النتائج المتوصل إليها، والاستفادة منها بالنسبة إلى باقي البلدان العربية، أو بعضها على الأقل. وبالموازاة مع ذلك، يمكن اعتبار هذا العمل بمثابة حلقة أولى في سلسلة متواصلة تمسّ بلداناً عربية أخرى مستقبلاً. وحتّى تكون المنفعة أعمّ، فإن تشخيص حالة الجزائر في هذا المجال تتطلب تضييق بؤرة البحث أكثر فأكثر لتنحصر حول تقصّي واقع الإنتاج الزراعي الغذائي، سواء منه النباتي أو الحيواني (للفترة التاريخية المختارة: ابتداء من مطلع التسعينيات من القرن العشرين)، لإبراز حقيقة تموقعه بين طرفي المعادلة، حيث يمثل الطرف الأوّل للمعادلة حالة الاكتفاء، ويمثل طرفها الثاني حالة التبعية. وتأتي الإجابة من خلال كمية الإنتاج وحجم الفجوة الغذائية تبعاً لوضعية التجارة الخارجية في هذا الشأن. وهنا تتركز اهتمامات البحث إلى أضيق حدودها لتطرح من خلال النتائج المتوصل إليها الحدود الاستشرافية التي يتم اقتراحها كحلول ينبغي الأخذ بها ضمن سياسة زراعية تراعي شروط التنمية الزراعية المستدامة، والوصول إلى مستوى معقول من الأمن الغذائي، وذلك للخروج من حالة التبعية الغذائية حاضراً ومستقبلاً.

ولهذا الغرض، فإننا سوف نبرز من خلال مجموعة من الفصول اللاحقة وما تتضمنه من مباحث صورة واقعية لما هو عليه القطاع الزراعي خلال فترة زمنية محددة. ولكن قبل هذا وذاك سنستهل حديثنا بإبراز أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية، سواء بالنسبة إلى الدول المتقدمة أو النامية، حتّى نتمكن من رسم صورة واضحة بالنسبة إلى الجزائر.

وقبل أن نسترسل في تقصّي معالم واقع القطاع الزراعي، يجدر بنا التطرق إلى بعض المفاهيم العلمية المتداولة في هذا الميدان التخصّصي التي قد تثير بعض اللبس في فهمها بصورة متفق عليها لدى الجميع.

ثالثاً: الإطار المفهومي

يتفق الجميع على أن الكثير من المفاهيم العلمية المتداولة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية تحتاج إلى تحديد، لأنها تتصف بنصيب من النسبية والمرونة، وذلك نظراً إلى ما قد تحمله من مضامين فكرية وأيديولوجية أو اختيارات وقناعات شخصية. وبالرغم من كون المفاهيم في العلوم الاقتصادية البحتة تعرف إجماعاً حولها، فإن بعض المفاهيم النظرية تتداخل أو تشترك فيها مع العلوم النظرية الأخرى، كعلوم السياسة والقانون والإدارة وعلم الاجتماع، فنجد المفهوم نفسه متداولاً بين أغلب هذه العلوم، ولو أن دلالاته قد تكون مقصورة على هذا التخصّص أو ذاك. ولعل من بين أهم المفاهيم المتداولة ضمن هذا الكتاب، وتحتاج إلى عرض وجيز عن مضمونها ودلالاتها الإجرائية، هي مجموعة من الكلمات المفتاحية التي تبدو في مجملها أنّها تشكّل منظومة معرفية نظرية واحدة تعتبر بمثابة المرجعيّة المفاهيمية للمنطلقات النظرية التي تشكل الإطار النظري أو الخلفية النظرية التي اعتمدناها (نظريات التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي). وعليه، فإننا سوف نتوقف عند أهم المفاهيم التالية:

١ ـ مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي

يُعرّف الاكتفاء الذاتي الغذائي «بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كلّ احتياجاته الغذائية محلياً». إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفّظات أهمها:

ـ **الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم**: حيث يعتبر مفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل مفهوماً عاماً وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنّه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية.

ـ **نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي**: وتتجلى هذه النسبية في الغموض الذي يسود الإجابة عن حقيقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحدّ الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية، أو الحدّ المتوسط، أو الحدّ الأعلى؟ وفي هذا الصدد، لا بُدَّ من ربط مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة.

ـ **عدم إمكانية تحقيق هذا الهدف عملياً**: إذ إنَّ الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفاً قومياً نبيلاً، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد

المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات. وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

ـ **مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم**: ويتعلق هذا التحفظ بمدى العقلانية بالنسبة إلى القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل؛ إذ إن الموارد الزراعية محدودة، وقطاع الزراعة هشّ، لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيّرات المناخية، مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قراراً اقتصادياً غير رشيد. كما أنّه في ظلّ العولمة الاقتصادية، وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل، بغضّ النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين إلى درجة يصعب معها أن تنتج كلها محلياً.

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل، فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خياراً استراتيجياً يجب على الدولة عدم التنازل عنه مهما كلّف من ثمن. ونجد على المستوى العالمي أمثلة حيّة في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز في اليابان، وزراعة القمح في العربية السعودية.

وعلى العموم، فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنّه في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير للتبادل التجاري، فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل قد يعتبر مفهوماً خيالياً، بل هناك ميل إلى رفضه على اعتبار أنّه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا، فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي لحياده[1].

٢ ـ مفهوم الأمن الغذائي

يقصد به «قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد

(١) محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة؛ ٢٣٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٨٦.

الشعب، وضمان حدّ أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام»[٢]. وتبعاً لهذا التعريف، يمكننا التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: أحدهما مطلق، وآخر نسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجّه إليه انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنّه غير واقعي، كما أنّه يُفَوِّت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي، فيعني قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحدّ الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[٣]. وبناء على هذا التعريف الجزئي الأخير، فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كلّ الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعنى بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

٣ ـ مفهوم أمان الغذاء[٤]

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينيّات أمناً غذائياً نسبياً بسبب ـ بشكل رئيسي ـ تزايد استخدام الكيميائيات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أماناً لصحة الإنسان، كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية. فما هو أمان الغذاء إذاً؟

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كلّ الظروف والمعايير الضرورية اللازمة ـ خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء ـ لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بِكُلّ المراحل، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتّى لحظة

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عزت ملوك قناوي، «الأبعاد السياسية للأمن الغذائي العربي،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين في الجيزة من ٢٥ ـ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢ ـ ٤.

(٤) السيد عبد السلام، المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠١.

الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. ويذكّرنا علم التسويق (Marketing) في مجال السلع الغذائية بأن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبّاً على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبّاً على الكمّ لأن الطلب يفوق العرض. ثمّ بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكمّ والكيف في السلع الغذائية. وحالياً في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مَرَضَيْ جنون البقر والحمى القلاعية، وما أحدثاه من تخوف عالمي، لكن تبقى الصرامة في المتابعة والحرص على سلامة السلع مسألة نسبية.

٤ ـ مفهوم التبعية الغذائية

التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة، قد تكون على المستوى السياسي أو المستوى الاقتصادي وما إلى ذلك... ويعدّ سمير أمين من بين أهم منظّري التبعية، وهو يعتقد أن النظام الرأسمالي يكرس تبعية الأطراف (الدول المتخلفة) للمركز (الدول الرأسمالية)، وللخروج من حالة التبعية يجب العمل على فكّ الارتباط، أي القطيعة مع النظام الرأسمالي[٥]. وتأسيساً على ما سبق، فإن التبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرّض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة. ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة يخفف من حدة هذه الوضعية.

٥ ـ مفهوم الفجوة الغذائية

يشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات... إلخ.

وبخصوص الجزائر، فإن وضعية تغذية الفرد الجزائري تعرف تذبذباً يميل أكثر

---

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨).

نحو التراجع، خصوصاً في الآونة الأخيرة، مع الارتفاع الفاحش في أسعار المواد الغذائية الأساسية عالمياً. وهذا التقييم مرتكز على تحليل معدلات الإنتاج والواردات، وكذلك قائم على تحليل الأرقام المتعلّقة بالنمو الديمغرافي، غير أن بعض الفئات من المجتمع قد عرفت تضرراً أكثر من جراء إلغاء دعم الأسعار عند الاستهلاك، في حين ما زالت الواردات من المواد الغذائية تتضمن جزءاً كبيراً لتغذية السكان، خاصة في ما يتعلق بالحبوب ومشتقاتها، والحليب ومشتقاته، وكذا الزيوت والشحوم، وهي كلها من المواد الغذائية الاستراتيجية. ولعل الإحصائيات التالية لعام ٢٠٠٧، بخصوص نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي[٦] توضح الصورة أكثر:

٣٣,٧١ بالمئة بالنسبة إلى الحبوب.

٢٠,٧٩ بالمئة للبقوليات.

٤١,٠٨ بالمئة للحليب ومشتقاته.

٧٦,٣١ بالمئة بالنسبة إلى اللحوم الحمراء.

١٠٠ بالمئة بالنسبة إلى اللحوم البيضاء.

٩٩,٧٧ بالمئة بالنسبة إلى الخضر.

٨٨,٩٦ بالمئة بالنسبة إلى منتجات الفواكه والحمضيات.

أما السكر والزيوت والشحوم، فهي مستوردة بنسبة ١٠٠ بالمئة من الخارج لتغطية احتياجات السكان، وبقيمة تبلغ ٧١٠ ملايين دولار سنوياً. ويبدو أن هذه المعدلات قد حافظت على مستواها ـ نسبياً ـ لفترة زمنية مضت، وما تزال كذلك إلى حدّ الآن.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإن تلبية الاحتياجات من السلع الاستراتيجية من قبل الإنتاج الوطني لا تتجاوز على وجه العموم ٤٠ بالمئة، أما النسبة المتبقية التي تعادل ٦٠ بالمئة، فتغطى عن طريق الواردات الغذائية. وعليه، فإن الفجوة الغذائية تقارب ٢,٢ مليار دولار سنوياً، حسب التقديرات السالفة الذكر. وبناء على تصنيف دولي خاص بعدد السكان الذين بإمكان دولة ما تغذيتهم، بالاعتماد على الأراضي التي تتوفر عليها، أشار حميد آية عمارة إلى أن الجزائر تصنّف في المرتبة السابعة على سلّم يتكون من تسع درجات، مما يجعلها في خانة الدول ذات الخطر المرتفع في مجال

(٦) <http://www.aoad.org04/07/2007.15h20>.

الأمن الغذائي[٧]. وهذه الحقائق المقدمة من أحد المختصين في الشأن الفلاحي، تؤكد حقيقة عجز الجزائر الغذائي، حتّى وإن ظلّ البعض يعتقد أن الجزائر «مطمورة العالم للقمح». لقد كانت الجزائر تقيس تفاقم عجزها الغذائي المتناسب طردياً مع وتيرة النمو الديمغرافي، لكن الأرقام الواردة أضفت على الموضوع بعض التوضيح المهم والمثير للقلق في الوقت نفسه من خلال التذكير المشار إليه بخصوص عدم مواءمة السياسات الفلاحية المنتهجة إلى يومنا هذا في الجزائر. كما إنَّ تلك المساهمة كشفت مدى غياب رؤية واضحة في المجال الفلاحي لدى الحكومات المتعاقبة، وكذا المخاطر الناجمة عن عدم التقدير الصحيح للمسألة الغذائية.

وتعدّ فجوة الغذاء مشكلة معقدة ومركبة تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، تتعلق بالسياسات وطبيعة النظام من الناحية الداخلية. أما العوامل الخارجية فهي مرهونة بالتحولات الإقليمية والدولية على مستوى الدول والمنظمات والهيئات المختلفة.

٦ ـ مفهوم الفجوة التغذوية

تتعلق بالإنسان كشخص نوعية وقيمة الغذاء الذي يتناوله، ولهذا يشير إلى نقص في التغذية (Under-nutrition)، كما قد يعني سوءاً في التغذية (Mal-nutrition) أو كليهما معاً. والجدير بالذكر أن نقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية، أي حصول الشخص على سعرات حرارية أقل من المعدل، في حين إن سوء التغذية يعني حصول الشخص على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة، كما هو الحال بالنسبة إلى المواد النشوية، أو أن البروتينات التي يتحصل عليها هي في معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية، كما هو الحال بالنسبة إلى البقول الجافة. وبناء على هذا التعريف، تكون الفجوة التغذوية كبيرة بين الفرد في الدول النامية أو المتخلفة ونظيره في الدول المتقدمة من حيث توفر الغذاء اليومي الذي يتناوله كلّ منهما على المقومات الضرورية، من حيث المكونات والتنوع واعتباره كقيمة غذائية.

٧ ـ مفهوم السياسة الاقتصادية الزراعية

يمكن تعريف السياسة الاقتصادية الزراعية بأنها عبارة عن فرع رئيسي

---

(٧) **الوطن**، ٣/ ٤/ ٢٠٠٧، ص ٧.

للسياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المنصوصة. وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة.

وتشتمل السياسات الزراعية على مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار والتمويل، وبعضها الآخر بسياسة الأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التقنيات... إلخ، وكلها تعتبر مكوّنات وعناصر لهذه السياسات.

ولهذا، فقد ركّزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، واتّباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية(*).

ويأتي هذا التطوير والتعديل في إطار ما ينبغي أن تتميز به تلك السياسات من المرونة والموضوعية لتكون أكثر مواءمة مع ما يكتنفها ويحيط بها من العوامل والمتغيّرات، وأكثر كفاءة في التعامل معها والاستفادة من انعكاساتها ومضامينها الإيجابية، وتلافياً أو تقليلاً لما قد تنطوي عليه من آثار سلبية.

وضمن هذا الملمح العام، فقد خبرت الجزائر سياسات اقتصادية وزراعية كثيرة ومتباينة، جاءت متناغمة مع التحولات السياسية والتاريخية المحلية والدولية، لا يسعنا المجال لتفصيلها، وسوف نشير بإيجاز شديد إلى الخلفيات التي ساهمت في بلورة وتشكيل السياسات الراهنة.

٨ ـ مفهوم التنمية المستدامة

منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢ ظهر مفهوم التنمية المستدامة، ممثلاً في أجندة عمل القرن الحادي والعشرين، ثمّ زاد وتدعم

(*) وقد دعمت هذا النهج بمواصلة تسديد الديون الخارجية الآجلة، حيث ساعد على ذلك احتياطيها النقدي نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، وبذلك تكون قد وفّرت على الخزينة عاجلاً، وعلى الأجيال اللاحقة آجلاً.

مفهوم التنمية المستدامة بشكل أساسي وواضح في قمة التنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢.

ومفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف من النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما تكون أسلوباً لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ولقد حاول **تقرير الموارد العالمية** المنشور عام ١٩٩٢، والمخصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة، حصْر عشرين تعريفاً واسع التداول، جاءت موزعة ضمن أربع مجموعات هي: التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية.

وبالنسبة إلى الدول الصناعية في الشمال، فإن التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً. أما بالنسبة إلى الدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب. وتمسّ التنمية المستدامة في مسعاها العام جميع المجالات، فهي على الصعيد الإنساني والاجتماعي، تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني، ووقف الهجرة الداخلية نحو المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. أما على الصعيد البيئي، فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية، في حين إن التنمية المستدامة على الصعيد التقني والإداري، هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحدّ الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري برفع درجة حرارة سطح الأرض والإضرار بطبقة الأوزون[٨].

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة** (تونس: المنظمة، ٢٠٠٦)، ص ٢٤ ـ ٢٨.

ويؤكّد **تقرير الموارد العالمية** أن القاسم المشترك لهذه التعريفات في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، تتفق على وجوب أن تكون التنمية متّصفة بما يلي، لكي تكون مستديمة:

أ ـ ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

ب ـ لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

ج ـ تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن ـ الصحة ـ مستوى المعيشة ـ أوضاع المرأة ـ الديمقراطية ـ تطبيق حقوق الإنسان).

د ـ تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية، ومحاولة الحدّ من التدهور البيئي. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى. وعليه، فإن أوسع التعريفات شيوعاً للتنمية المستدامة هو الذي يقرر بأنها تلك التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون الإخلال بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال اللاحقة متطلباتها، أو بعبارة أخرى، استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. ففي المجال الزراعي تحديداً يقتضي تطبيق ذلك المحافظة على موارد الثروة الطبيعية الزراعية، واستغلالها بحكمة وعقلانية لتحقيق أهداف التنمية للجيل الحالي، وأيضاً المحافظة عليها للأجيال المستقبلية.

وفي سياق متصل، تؤكد دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ودراسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أن المرأة هي محور التنمية المستدامة، وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية وإكسابها المهارات، وعلى درجة الإمكانيات المالية والفنية التي تتحصل عليها ومدى وصولها إلى الموارد والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي النباتي أو الحيواني أو في الصناعات الصغيرة أو في المجال السمكي.

ووفقاً لهذا الأسلوب التحليلي الذي يأخذ بمبدأ الانتقال من العام إلى

الخاص، يجدر بنا التطرق إلى مفهوم شديد الصلة بسابقه، كما أنّه يعدّ من صميم الدراسة الحالية، ألا وهو التنمية الزراعية المستدامة.

٩ ـ مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

ينسحب على تعريفه التعريف نفسه الوارد بالنسبة إلى التنمية المستدامة، على اعتبار أن التنمية المستدامة تحمل المدلول العلمي نفسه حيثما استعملت، ويكون التخصيص فقط في ما يتصل بالمجال الزراعي دون سواه، أي أن الاستدامة تكون متعلّقة بالجانب الزراعي على وجه التحديد. ولذلك، فإن التنمية الزراعية المستدامة ينبغي أن تراعي مبدأ مراعاة حقوق أجيال المستقبل في هذا الجانب، سواء من حيث نوعية الإنتاج أو كفايته لتلبية الاحتياجات الغذائية، مع ضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والصحية. ومما سبق، يمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدّم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه.

وعموماً يمكننا حصر أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة في ما يلي:

أ ـ تحقيق الأمن الغذائي بتكلفة مناسبة.

ب ـ تصحيح أو تخفيف خلل الميزان التجاري.

ج ـ توفير العملات الصعبة.

د ـ خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة.

هـ ـ تخطيط مستقبلي لتلبية احتياجات السكان، بما في ذلك الأجيال اللاحقة.

و ـ المحافظة على البيئة من مخاطر الاستعمالات السيئة للأرض الزراعية.

ولكي تتحقّق هذه الغايات أو الأهداف للتنمية الزراعية (المستدامة)، لا بُدَّ من توفر مجموعة من الشروط، تأتي في مقدمتها توافر أراضٍ زراعية مناسبة، ومياه وتكنولوجيا متطورة، وأصناف نباتية وحيوانية عالية وإدارة متقدمة. والجميع يعمل في إطار اجتماعي وسياسي مناسب، ووفق خطّة زراعية شاملة. وسوف نسعى إلى تشخيص هذه القضايا (النظرية) من خلال تفاصيل الفصول الموالية.

الفصل الثاني

الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية
(مع إشارة خاصة إلى الجزائر)

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة في التنمية، سواء بالنسبة إلى الدول المتقدمة أو غيرها، لكن مساهمتها الفعلية تبقى متواضعة، نظراً إلى عدة اعتبارات بعضها اعتبارات موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك. ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة، مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة مثلاً، تجد مبرّراتها بالدرجة الأولى في الخصائص التي يتميّز بها القطاع الزراعي عموماً، والتي تدخل ضمن طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة، وهذا ما تعبّر عنه الزراعة في الدول المتقدمة بصورة أساسية. أما بالنسبة إلى الدول النامية، فإن اعتبارات أخرى إضافية تعود إلى المستوى الاقتصادي الذي تعرفه من جهة، وإلى طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تفرضها العولمة ومترتباتها على اقتصاديات مثل هذه الدول من جهة أخرى، مما يزيد من تكريس مظاهر التبعية والهيمنة وإعادة إنتاج ما هو قائم، بحيث تصبح هذه الدول متّسمة بخصائص أخرى إضافية، قد تظهر في دولة أو إقليم دون آخر. وهذا ما سنتطرق إليه بإيجاز لاحقاً.

أولاً: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية

تؤدي الزراعة دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجاراً سكانياً.

وإذا كانت الزراعة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس بالنسبة إلى أغلب اقتصاديات الدول النامية، باستثناء الدول النفطية، والجزائر واحدة منها. ورغم ذلك تبقى أهمية الزراعة قائمة، على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة إلى الزوال إن آجلاً أم عاجلاً. ولهذا، فإن الزراعة بالنسبة إلى هذه الدول النامية هي التي تمدّ الإنسان بمعظم

غذائه وكسائه، وغالباً ما تكون المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، حيثُ إنَّ حوالى ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الزراعة. وتأييداً لذلك، يكاد يجمع الاقتصاديون على أن التنمية الزراعية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية[١].

ورغم أن أغلب الدول النامية تعتبر زراعية، فإنها لا تركّز على إنتاج المحاصيل اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين بما فيه الكفاية، نتيجة لضعف قطاعها الزراعي. ويرجع سبب هذا الضعف في المقام الأوّل إلى استراتيجية التصنيع التي اعتمدتها بعض هذه الدول[٢]، وما قد ينجرّ عن ذلك من تبعات، إذ نجد أن وزن هذا القطاع في الاقتصاد الكلي لا يرقى إلى ما تحتله باقي القطاعات الأخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى الصناعة مثلاً، بحيث تبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي محدودة، نظراً إلى طابعه المميز المتمثل في كثافة استخدام رأس المال البشري، مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال المالي والتكنولوجيا، ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض. فلا نجد ما يفوق تلبية الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للعاملين في هذا القطاع، الذي يمكن تصديره إلى الخارج من أجل توفير العملة الأجنبية، ليتم مقابل ذلك استيراد سلع أو تجهيزات أو مواد تساعد على زيادة القدرة الإنتاجية للقطاع. ولهذا تزداد القناعة بأن وجود قطاع زراعي قوي وآخذ في النمو، هو أمر لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية، سواء بسبب تنشيطه أو دعمه لنمو الصناعة، ومن ثمّ المساهمة في التنمية عموماً. ولن يتسنى ذلك بدون استيعاب خصائص القطاع الزراعي وفهمها، حتّى يمكن تطويره والاستفادة منه بصورة فعالة.

١ ـ السمات البنائية ـ النمطية العامة للإنتاج الزراعي

يتميّز العمل الزراعي بصورة عامة بعدة سمات أو خصائص متضمنة في طبيعته البنائية لا توجد بالنسبة إلى غيره من القطاعات الأخرى، وليست لها علاقة مباشرة بحالة التخلّف أو بمستوى التقدّم الذي وصلت إليه الدولة وقطاعها الزراعي. ومن بين أهم هذه السمات البنائية النمطية ما يلي:

---

(١) محمد مدحت مصطفى، محرّر، **مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي** (القاهرة: [د. ن.]، ٢٠٠١)، ص ٤٤.

(٢) مسيكة بوفامة، «نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية: مثال الجزائر،» (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١)، ص ٢٨٦.

أ ـ أن إنتاج المحاصيل وتربية الماشية يتطلبان عمليات بيولوجية معقّدة تتفاعل بطرق هي في تغيّر مستمر. ورغم التقدّم الحاصل بخصوص كيفية سير هذه العمليات، فإن الإلمام بِكُلّ تفاصيلها غير وارد، فهي دائماً تحتاج إلى مزيد من الفهم والتطوير.

ب ـ يمكن أن يتم تنظيم الإنتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوّعة، فمثلاً يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة، كما إنَّ تربية الرعاة الرحل للماشية تختلف عن عمليات التسمين بالطرق المكثفة، زيادة على اختلاف طرق الإنتاج في المزارع الفردية عنها في المزارع الجماعية أو المزارع المملوكة للدولة. وتختلف بالنسبة إلى من يشتغلون في الزراعة كلّ الوقت، ومن يشتغلون فيها بعض الوقت، وبالنسبة إلى المستأجرين والملاّك، كما تختلف في ظلّ الظروف المتماشية مع الزراعة التجارية أو زراعة الكفاف... إلخ.

ج ـ غالباً ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الأسرية، مما يعقّد من إجراءات التحديث، فعند إحداث أي تغيير تكنولوجي على نطاق واسع لا بُدَّ من أن تُعتمد الأساليب الجديدة والمتطورة، وإشراك عدد هائل ممّن يتخذون القرارات، بحيث تطول المدّة وتتطلب موارد كبيرة.

د ـ ترتبط ممارسة الزراعة ارتباطاً وثيقاً بحياة سكان الريف، إذ إن الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الزراعية. ولهذا، فإن أي ابتكار يدخل تعديلاً على أنشطة الزراعة يؤثر في نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير هذا الابتكار نفسه أو ما يعادله لو كان في قطاع آخر، حيث تكون فرص العمل منفصلة عن تدابير العمل المنزلي، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ، في حين إن العمل الزراعي يتداخل فيه الكثير من العوامل.

هـ ـ تعتمد التنمية الزراعية على مجموعة متكاملة من الأنشطة، فالاستثمار في الزراعة، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، يمكن أن يهدف إلى استصلاح الأراضي وتحسينها أو إعادة تنظيمها، وتطوير الري واستخدامه، وإجراء بحوث التطوير التكنولوجي، وخدمات الإرشاد الزراعي، وتوفير المدخلات (البذور والأسمدة والمبيدات)، والائتمان من أجل اقتناء المدخلات الموسمية أو شراء المعدات، وغيرها من الاستثمارات الأطول أجلاً، وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، والطرق الريفية، والماء الصالح للشرب والكهرباء والمدارس

والخدمات الصحية، وغيرها من أشكال البنية الأساسية، ومختلف التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتدريب وتأهيل مواردها البشرية[٣].

و ـ هشاشة التقدّم العلمي، وبطء تطوره في الزراعة، حيثُ إنَّ التجارب في المجال الزراعي تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلاً، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي تكون أطول مما هي عليه في غيره.

ز ـ على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية، فإن هناك في الزراعة إيقاعاً طبيعياً للأحداث لا مفرّ منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية، من تغيّرات جوية وظروف مناخية (كالجفاف، والفيضانات، وغيرها من الآفات الزراعية)، بشكل كبير في نوعية الإنتاج وكميته، بحيث يصعب على الفلاح التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها. فالناتج الزراعي يتأثر تأثراً كبيراً بالأحوال المناخية، وبالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكّم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيراً في الزراعة، ويبقى قائماً باستمرار.

ح ـ غالباً ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة، وذلك نظراً إلى محدودية الأراضي الخصبة، مما يضطر المزارعين من أجل زيادة كميات الإنتاج إلى اللجوء إلى استغلال أراضٍ أقل خصوبة أو تشغيل عمال أقل خبرة، لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي، وبذلك ترتفع التكلفة للمحافظة على الإنتاج.

ط ـ يتميّز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيّرة، إذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيّرة، في حالة ما إذا أراد أن يزيد أو ينقص من محصول بعض المنتجات التي تغيّر سعرها، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

ي ـ نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، إذ إنَّ الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغيّر مع تغيّر الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالى ثلثي مجموع الأموال المستعملة، وذلك عكس ما هو عليه الحال في المجال الصناعي.

---

(٣) عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي** (بغداد: جامعة الموصل، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٣١ ـ ٣٥.

ك ـ الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة، وذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة، وكذلك نظراً إلى استعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة، مما يخلق فائضاً في الأيدي العاملة.

ل ـ يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف إنتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة، وكذلك مراحل أخرى غير زراعية، كعمليات التخزين والتبريد والتسويق، وهي كلها تابعة لبعضها البعض، وكل مرحلة تستدعي شروطاً تتوفر في كلّ منها. كما إنَّ هذه الشروط تتنوّع وتتعدّد، فمنها ما هو بيولوجي، وما هو متعلق بالكائن الحيّ، وما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي، أو ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب... إلخ. ولهذا تكون فترة الانتظار طويلة في الزراعة، بسبب هذه الموسمية التي تطبع العملية الإنتاجية الزراعية، حيث تطول مدّة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج والحصول على الإنتاج، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة، بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة، لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان[٤].

كلّ هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموماً، هي مواصفات عامة وخصائص تشترك فيها كلّ الدول، سواء كانت متقدمة أو غير ذلك، لكونها ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الإنتاجي الزراعي، ولا ترتبط بمستوى التقدّم الذي وصلت إليه الدولة.

٢ ـ أهمية الزراعة في التنمية في الدول النامية

المتعارف عليه أن الدول النامية (ومنها العربية طبعاً) تتسم بانخفاض مستوى الدخل الفردي. ورغم أن الدخل الفردي الحقيقي يعطينا أفضل مقياس للتفرقة بين الدول، فإنه يبقى غير كافٍ للدراسة التحليلية لظاهرة التخلّف والتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن القاسم المشترك الأكبر الذي تتسم به الدول النامية والمتخلفة، هو كونها تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى في تلبية احتياجات مواطنيها، حيث يسود الاعتقاد أن الدول النامية هي دول زراعية، في حين إن الدول المتقدمة هي دول صناعية. ولهذا نجد أن القطاع الزراعي يستأثر بالجزء الغالب من النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وذلك بعكس ما عليه الحال

(٤) مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي، **اقتصاديات الزراعة** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧)، ص ٢٥ ـ ٤٢.

بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي تُوفّق بين القطاعين، بحيث يساهم كلّ منهما، تبعاً لطبيعته البنائية، في التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية مستمرة في تحسين مستوى معيشة السكان.

وإذا حكمنا جدلاً بأن التصنيع هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، فإن ذلك لا ينبغي أن يخفي عنا أهمية دور الزراعة في التنمية، على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية متشابكة ومتداخلة في ما بينها، ويبدو التساند والتكامل والترابط بين الزراعة والصناعة أكثر قوة ووضوحاً. ولهذا، فقد نالت الزراعة مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي، وعرفت طرح نماذج نظرية كثيرة تبرز كلها مدى مساهمة الزراعة في مدّ القطاع الصناعي باليد العاملة وبعض المنتجات الخام، إلى جانب توفير مصادر مالية لتوظيفها في تغطية احتياجات الصناعة[٥]. كما إنَّ الفائض الزراعي يمكن نقله إلى القطاع الصناعي، لتمويل الأجور مثلاً. ولهذا، يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الأساسية في الدول النامية، وذلك نظراً إلى الدور الذي يؤديه هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة لهذه الدول، ولو أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى، انطلاقاً من اختلاف ظروف كلّ دولة، إلا أن هناك اعترافاً متزايداً بأن وجود قطاع زراعي قوي وآخذ في التوسع والنمو أمر لا بُدَّ منه، ولا يمكن الاستغناء عنه من أجل التنمية الاقتصادية. كما إنَّ زيادة معدل التصنيع تتطلب توفير عنصر العمل وتوفير المواد الأولية، وحتّى رأس المال، وطبعاً فإن مهمة القطاع الزراعي هي تلبية هذه المتطلبات.

ولهذا يبدو أن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتّى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية، حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج من ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبّي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في القطاعات الأخرى، وفي المقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع سوق القطاعات غير الزراعية. فعلى مرّ التاريخ

(٥) كارل إيتشر وجون ستاتز، **التنمية الزراعية في العالم الثالث**، ترجمة عبد الرحيم الجلبي (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ١٨.

الاقتصادي، لم توجد دولة واحدة تحولت من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق دون أن تكون قد حققت قدراً لا يستهان به من التحسن في الإنتاج الزراعي، على اعتبار أن الزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية، ودونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، فإذا كانت تعدّ مصدراً رئيسياً للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسؤولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاج إليها. ولهذا، فإن تخلّفها يحدّ من تقدّم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالزراعة في أي اقتصاد معيّن يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدّم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافيين.

واستناداً إلى الشواهد التاريخية المتوفرة، فإن الزراعة في الولايات المتحدة واليابان[٦] وغيرهما من الدول المتقدمة مثلاً، قد قامت بدور فعال في التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات، وإن الزراعة في هذه الدول قد عرفت تطورات ملحوظة قبل أن تبدأ الخطوة الأولى في التصنيع، بحيث ساعدت هذه التغيّرات الزراعة بأن تمدّ الصناعات النامية بالعمل. وفي مجالات كثيرة جاء رأس المال المستثمر في الصناعة من القطاع الزراعي[٧]، بينما ما تزال الزراعة في أغلب الدول النامية متخلّفة وغير فعالة، لأنها لم تنل العناية اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية، نظراً إلى سيادة الاعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، وأن التقدّم هو حالة مرادفة للتصنيع. ولهذا السبب، فقد كرّست اهتمامها الكبير للصناعة، وفي المقابل تقاعست عن تطوير زراعتها وتحديثها، حيث كان بعض الاقتصاديين يعتقدون بأن الاستثمار في مجال الصناعة هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، كما كان الساسة يردّدون ذلك، بحجة أن التقدّم في نظرهم هو مرادف للتصنيع، وخاصة أن تخلّف دولهم اقترن بالزراعة التي ظلّت إلى عهود طويلة بمثابة النشاط الاقتصادي الأساسي لهذه الدول. وقد ترتب على ذلك أن ساد الاعتقاد لدى المهتمين بالشؤون الاقتصادية، بأن تنمية الإنتاج الزراعي أمر من السهل تحقيقه، إذا أمكن

---

(٦) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١)، ص ٣٥٥.

(٧) عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف، **الزراعة العربية** (القاهرة: دار المطبوعات الجديدة، [د. ت.])، ص ١٢٤.

التغلب على عقبة ما، أو بعض العقبات التي تقف في طريق هذه التنمية. وتتلخص العقبات التي كان النقاش يدور حولها في عجز أجهزة التمويل الزراعي، وتخلّف وسائل الري والصرف والمشاكل التي تترتب على العلاقات الإنتاجية الخاصة بملكية الأرض أو بالعلاقة بين ملاّكها ومستأجريها، وجهل المزارعين للمسائل المرتبطة بنشاطهم من ناحيتيْ الإنتاج والتسويق. ويبدو أن مثل هذا الاعتقاد من الناحية الاقتصادية البحتة، قائم على أساس ظهور تناقص الغلة بشكل واضح في الزراعة، وخاصة أن تقنية الإنتاج الزراعي ثابتة تقريباً. وهذا الرأي، وإن كان يبدو صائباً من الناحية النظرية، إلا أن فرضية ثبات تقنية الإنتاج الزراعي فرضية يشوبها الشك وعدم اليقين، لأن تطور التقنية الإنتاجية ظهرت بشكل واضح ومهم في النشاط الزراعي، كما هو الحال بالنسبة إلى النشاط الصناعي، ممّا يجعل من الضروري الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي عند تحليل عملية التنمية الاقتصادية، ويجب أن تنال وافر حظها في ذلك بما قد يفوق باقي القطاعات الأخرى[٨] (نظراً إلى طبيعة العمل الزراعي، كما أشرنا سابقاً).

وحري بنا في هذا الصدد لفت الانتباه إلى خطورة إهمال الزراعة في مشاريع التنمية الاقتصادية، وتركيزها على المشاريع التي تُكوّن رأس المال الاجتماعي الثابت (كالمدارس والمستشفيات والطرق. . . إلخ)، وما يترتب عنه من تضخم يصاحب مثل هذه المشاريع، وبالتالي يحدّ من الانتعاش الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تميل المداخيل نحو الارتفاع دون أن تتزامن مع ذلك زيادة موازية في توفر السلع الاستهلاكية، خاصة إذا كانت مثل هذه السلع تستورد من الخارج بالعملة الأجنبية النادرة أصلاً. ولعل السبب في الإقبال على إقامة مثل هذه المشاريع (الجذابة) من طرف القائمين على التنمية الاقتصادية، هو أنّها تستجيب لطموحات عامة الناس، وهي بذلك تعتبر وسيلة فعالة للدعاية، كما أنّها غالباً ما تلقى تأييد الهيئات الدولية وتحظى بمساعدتها، بسهولة. وإهمال مثل هذه المشاريع يكلف الدولة فقدان مصادر خارجية هي في أمسّ الحاجة إليها لدعم نشاطها الاقتصادي، وعليه ينبغي على الدولة أن تتجه نحو ترقية مثل هذه المشاريع تماشياً مع حاجات النمو الحاصلة، ولكن بدون أن تهمل القطاع الزراعي[٩].

---

(٨) عبد العزيز هيكل، **التصنيع والزراعة في البلدان النامية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

ورغم انتشار مثل هذه التيارات الفكرية ـ التي تقلل من شأن القطاع الزراعي ـ إلا أنّها قوبلت من جانب الكثير من علماء الاقتصاد بالعديد من التحفّظات كونها ترتكز على تحليل يتسم بالقصور[١٠]. وكانت هذه الآراء المعارضة تستند إلى أن هناك علاقات تبادلية قوية ما بين التنمية الزراعية من جانب، والتنمية الصناعية من جانب آخر، حيثُ إنَّ التنمية الزراعية تحتل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما أنّها تؤدي دوراً رئيسياً في تسيير سياسات التوسع الصناعي في اتجاهات عدة. ولهذا تصبح أهميتها كبيرة في تنمية مقدّرات الدول النامية والمتخلّفة للخروج من هذه الوضعية[١١].

وفي هذا الصدد، لا ينبغي لمثل هذه الدول انتظار المعجزة، وإنما الانطلاق من الأرض، وهي متوفرة كمادة خام لدى الجميع، وزراعتها تتم بالوسائل البسيطة المتوفرة محلياً، ويستمرّ السعي إلى ترقية ذلك، ممّا يساهم ولو تدريجياً في تلبية بعض الاحتياجات اللازمة إلى حدّ الكفاف، وتجاوز الحلقة المفرغة من التخلّف والفقر، وبالتالي تجاوز وضعية انعدام الأمن الغذائي. ولهذا، لا بُدَّ من أن تنال الزراعة ما تستحقه من الاهتمام في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً إلى أنها النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية، حيث يعمل فيها ما بين ٥٠ و٨٠ بالمئة من سكان هذه البلدان[١٢].

وخلاصة القول أن تنمية الزراعة تُعتبر أمراً لا بُدَّ منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط به في مجال التنمية الاقتصادية. ومن أجل بدء عملية التنمية هذه، لا بُدَّ من استغلال الموارد المتاحة، ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ولضمان استمرارية التنمية يجب السعي إلى زيادة الموارد المتاحة وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطوراً في العملية الإنتاجية. ولتحقيق هذه الغاية، يكون من المحتّم على أجهزة الدولة أن تضع سياستها الاقتصادية وأطرها التنظيمية والمؤسسية لتتوافق مع احتياجات ومتطلبات عملية التنمية، لتضمن لها قوة الدفع نحو الهدف المرسوم.

---

(١٠) فوزية غربي، «مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي في الجزائر،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٨٨)، ص ٢٠.

(١١) صبحي القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية** (بيروت: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٣)، ص ٢٨٩.

(١٢) هيكل، **التصنيع والزراعة في البلدان النامية**، ص ٥٢ . .

٣ ـ الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية

لقد شاب مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أواخر الخمسينيّات، وخلال الستينيّات، بعض الغموض، ومفاده أن أغلب الدول المتقدمة كانت اقتصادياتها ترتكز أساساً على النشاط الإنتاجي الصناعي، في حين إن اقتصاد أغلب البلاد المتخلفة اقتصادياً كان يعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الإنتاجي والزراعي والمنجمي. وهذا ما يفسر ميل الكثير من المفكرين الاقتصاديين إلى الربط بين التنمية الاقتصادية والتقدّم الاقتصادي من جانب، ومدى اتّساع النشاط الإنتاجي الصناعي من جانب آخر. ففي هذا الصدد، تعتقد بعض الدول النامية بضرورة التوجّه نحو الصناعات المصنّعة من أجل دعم مجهودها التنموي، انطلاقاً من النسيج الصناعي، حيث تهيمن الصناعات الثقيلة التي من خلالها يتم إنعاش إنتاجها وتلبية احتياجاتها المختلفة[١٣]، كما ترسّخ كذلك في أذهان الكثيرين الربط بين التخلف الاقتصادي والنشاط الإنتاجي الزراعي.

وهكذا بقيت الزراعة قائمة على استخدام الأساليب والطرق الأولية التقليدية أو البدائية، الأمر الذي أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي، كمّاً وكيفاً، بالإضافة إلى قصور ومحدودية مجال البحث العلمي الزراعي، وعدم فعالية أجهزة الإرشاد الزراعي على وجه الخصوص في ما يتعلق بالتغلّب على العوائق البيئية التي تؤثر في الناتج الزراعي. فكان نتيجة لهذا كلّه أن بقي البنيان الزراعي في هذه الدول ضعيفاً ومتأخراً بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى. ويتمثل ذلك بصفة خاصة في ضعف إنتاجية العامل الزراعي، وضعف إنتاجية الوحدة من الأرض الزراعية، وسوء توزيع الملكية، وما يترتب على ذلك من انخفاض في مستوى معيشة سكان الريف بالدرجة الأولى.

وإلى جانب تلك السمات التي أشرنا إليها سابقاً (المطلب الأوّل)، والتي تشترك فيها كلّ الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة، فإن القطاع الزراعي في الدول النامية، تحديداً، يتسم بسمات وخصائص معينة، عادة ما تكون في معظمها متشابهة ومرتبطة بالمشاكل العامة التي تعانيها اقتصاديات هذه الدول، ومن بين أهم هذه الخصائص ما يلي:

---

(١٣) Nacer Eddine Sadi, *La Privatisation des entreprises publiques en Algérie,* la librairie des humanités (Alger: Université Pierre Mendes France, Grenoble, 2005), p. 26.

ـ **صغر الحيازات الزراعية**: لعل الصفة المشتركة بين مختلف الدول النامية هي الانخفاض المحسوس في نصيب الفرد من وحدة المساحة الزراعية المستغلة، حيث تتقلص المساحة المستغلة في الزراعة باستمرار، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني الكبير مقارنة بالدول المتقدمة. وهذا من شأنه زيادة الكثافة السكانية في وحدة المساحة بشكل عام والكثافة السكانية الزراعية بشكل خاص، بحيث تصبح الرقعة المزروعة غير قادرة على توفير الحدّ الأدنى من إنتاج الكفاف، كما تصبح مصدراً للبطالة المقنّعة، فيترتب على ذلك الانخفاض في نصيب الفلاح أو المزارع. وهذا الانخفاض لا نجده بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي تعرف نمواً سكانياً منخفضاً، إلى جانب اعتمادها على تكنولوجيا متطورة. واستناداً إلى بعض التقديرات الإحصائية في هذا السياق، فإن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية في الدول النامية منخفض للغاية، إذ يعادل ٠,٧٦ هكتاراً، في حين يبلغ ١٣,٥ هكتاراً في الدول المتقدمة(١٤)، وذلك بفارق يقدر بحوالى ثماني عشرة مرة، مما يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، إضافة إلى هدر قوة العمل وعدم اقتصادية استخدام الآلات في العمل الزراعي بسبب صغر الحيازات. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستفادة من مميزات اقتصاد الحجم الكبير، وفرض الأمر الواقع بمواصلة الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج، وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج الزراعي وتدني مردوده. وعلى هذا، نجد الزراعة في الدول النامية، نظراً إلى صغر مساحة الحيازة الزراعية وانخفاض الإنتاج فيها، تقوم من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي العائلي أو ما يُعرف باسم الزراعة القوتية، وليس بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجاوزه لتأمين حاجات السوق والتبادل الخارجي.

ـ **تدهور التربة**: يعدّ تدهور التربة من المشاكل البيئية العويصة في معظم الدول النامية، الذي يحدث نتيجة لمختلف الأنشطة الإنتاجية، ومحاولة الإنسان استغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر لديه في الزراعة والرعي لتوفير الغذاء لنفسه وعائلته ولحيواناته، وكذلك من أجل توفير الطاقة والمأوى على حساب الغابات المحدودة التي تحاصرها الحرائق باستمرار(١٥). كما تمثل تعرية التربة مشكلة خطيرة

(١٤) حبيب والدروبي، **اقتصاديات الزراعة**، ص ٨١ ـ ٩٠.

(١٥) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٤)، ص ٢٨.

في مناطق حساسة إيكولوجياً، فهناك مناطق «يفوق معدل فقد التربة معدل تكونها الطبيعي. وتشير بعض التقديرات إلى أن الفقد في الأراضي الزراعية الناجم عن تدهور التربة يصل إلى سبعة ملايين هكتار كلّ عام، ويقدر الفقد في الطبقة العلوية من التربة بأربعة وعشرين مليون طن سنوياً، ويقود هذا إلى استنفاد مغذيات التربة من النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم، مما يتطلب تعويضها بالكامل بالأسمدة الكيميائية التي تتسبب بدورها في تلويث الهواء والمياه الجوفية والسطحية»(١٦).

ـ **التلوث بالمبيدات والأسمدة**: تفيد تقارير منظمة الأغذية والزراعة بأن حوالى ٤٠ بالمئة من المحاصيل الزراعية في الدول النامية تضيع على مستوى المزارع والحقول، بسبب الأمراض النباتية المختلفة والحشرات والحشائش الضارة المختلفة. ولهذا، فقد أصبحت مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية من أولويات المشتغلين في القطاع الزراعي، «ومما لا شكّ فيه أن استعمال المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية قد ساهم كثيراً في الحفاظ على إنتاج الغذاء في العالم، حيث يقدر أن كلّ دولار ينفق على المكافحة للمبيدات ينقذ ما قيمته ٤ دولارات من المحصول. ولذلك، فقد انتشر الاستعمال المكثف للمبيدات في العالم في مجالات الزراعة والصحة العامة، غير أنّه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته المبيدات في مجال التحكّم في الأمراض وفي احتواء الآفات، فإن الكثير منها يؤثر سلباً في رفاهية الإنسان وفي البيئة، وفي المدى البعيد تفقد فعاليتها»(١٧)، وهذا ما تحذر منه فلسفة التنمية الزراعية المستدامة التي تراعي بالدرجة الأولى المحافظة على البيئة، وحق الأجيال المستقبلية.

ـ **انخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة**: إن انخفاض الإنتاجية بالنسبة إلى الدول النامية مردّه بالدرجة الأولى إلى الاعتماد في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، حيث تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة، أو على تكنولوجيا متطورة، إلى جانب قلة استخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المحسّنة، مما يؤثر سلباً في كمية الإنتاج الزراعي، بحيث تقتصر الزراعة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين (من

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

أصحاب الحيازات وعوائلهم). وقد بدأت الجزائر تستفيد أكثر فأكثر منذ مطلع التسعينيات من المدخلات الحديثة للإنتاج والتكنولوجيا باستخدام أكثر للأسمدة والعتاد الفلاحي، كما بدأت تتوسع في إدخال تقنية الرش المحوري، وكذلك السقي بالتنقيط، التي هي في طريقها إلى الانتشار أكثر.

ـ **البطالة الزراعية**: يعاني القطاع الزراعي في الدول النامية مشكلة البطالة، سواء منها المقنّعة أو الموسمية، وذلك نتيجة الزيادة في معدلات النمو السكاني المرتفع الذي يميّز مثل هذه الدول من جهة، وانخفاض حاجة الزراعة إلى اليد العاملة الزراعية بسبب التقدّم التكنولوجي من جهة أخرى، حيث أصبح الاستغناء عن اليد العاملة واستبدالها بالآلات الزراعية أمراً واقعاً أمام التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم. هذا إلى جانب انتشار الحيازات الصغيرة والعائلية التي تطبع الزراعة في الدول النامية (كما أشرنا)، والتي لا يقدر أصحابها على امتلاك أو استعمال التكنولوجيا، وبالتالي لا تجتذب عمالة زراعية، مما أدى إلى ظهور احتياطي معتبر من المزارعين الافتراضيين ممّن يتمتعون بقدرات وإمكانيات تؤهلهم للعمل ويرغبون في ممارسة هذا النشاط، غير أنهم لا يجدون عملاً يقومون به. ولهذا يضطرون إلى البقاء معاً في شكل مجموعات يشتركون في أداء مهامهم القليلة، التي يمكن أن يؤديها عدد أقل، تبعاً لمعايير العمل العادية. ومما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة الزراعية هو انعدام فرص بديلة للعمل، كوجود صناعات كافية لامتصاص اليد العاملة الفائضة، مما يمكن معه الحديث عن نوع من البطالة الهيكلية في أرياف الدول النامية، ناتجة من وفرة اليد العاملة، وندرة عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال[١٨].

ـ **هدر الموارد الزراعية**: تعتبر الأراضي الزراعية أهم عناصر الإنتاج الزراعي، بل هي عماد العمل الزراعي كنشاط اقتصادي. ورغم الثبات النسبي للمساحة الزراعية على مستوى العالم، مقارنة بالزيادة المتواصلة في عدد السكان، فإن هذه المساحة تتعرّض لصور متعددة من الاستنزاف والتناقص، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين إمكانيات توفير الغذاء من ناحية، والتزايد السكاني المستمر من ناحية أخرى. كما إنَّ كثيراً من الممارسات غير الرشيدة لاستخدام الأرض ـ في إطار النشاط الزراعي ـ أدت وتؤدي إلى إنقاص إنتاجيتها إلى درجة أصبحت معها مساحات كبيرة غير قادرة على إنتاج المحاصيل الزراعية

(١٨) حبيب والدروبي، **اقتصاديات الزراعة**، ص ٨١ ـ ٨٧. .

الضرورية[١٩]. ويأتي في مقدمة أشكال هدر الموارد الطبيعية التي هي كثيرة ومتنوعة، الاستغلال المحدود أو المنقوص لكامل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، سواء بسبب الإهمال أو نتيجة لأسلوب التبوير لاستعادة خصوبتها (وذلك لعدم استخدام ما يكفي من الأسمدة)، أو نظراً إلى عدم استصلاحها (لشحّ الاستثمارات الضرورية). كما إنّه من بين مظاهر هدر الأراضي الزراعية تحويلها إلى مجال الإسكان والتعمير لتلبية الطلب المتزايد على السكن، خصوصاً إذا علمنا أن نسبة الزيادة السكانية في الدول النامية مرتفعة. فبالنسبة إلى الجزائر مثلاً، تبقى الزيادة مرتفعة، وإن عرفت اتّجاهاً نحو الانخفاض، فقد كانت عام ١٩٦٦ مثلاً تقدر بـ ٣,٢١ بالمئة، لتبلغ عام ١٩٩٨ ما يعادل ٢,٢٨ بالمئة[٢٠]. واستناداً إلى تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٣، فإن معدلات نمو السكان في الوطن العربي تعدّ من معدلات النمو العالية على المستوى العالمي، بحيث تقدر بنحو ٢,٢٤ بالمئة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣، في حين يقدر المعدل العالمي بنحو ١,١٦ بالمئة خلال الفترة نفسها. وغير خاف أن نمو السكان يؤثر في إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في الطلب على السلع الغذائية[٢١]. كما لا تفوتنا الإشارة إلى اتّساع ظاهرة التصحّر على حساب الأراضي الزراعية، التي تعانيها الجزائر كثيراً، بالإضافة إلى الهدر الذي تعرفه المياه، إما باتّباع طرق ري غير اقتصادية أو نتيجة للتلوث، زد على ذلك ندرتها بصورة عامة. ومما يزيد من حدّة هذه الظاهرة هو عدم الاستفادة من الطرق والأساليب العلمية في الإنتاج، وعدم تطبيق دورات زراعية سليمة، وأنواع جيدة وملائمة من المحاصيل.

ـ **انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم**: تعرف معظم الدول النامية مستوى عالياً من الأمية بين سكانها، وتتفاقم هذه الظاهرة أكثر في الريف بين الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي، كما إنَّ المتعلمين، إن وجدوا، فإن نسبتهم قليلة، ويعانون ضعف المستوى التعليمي، حيثُ إنَّ غالبيتهم لا يواصلون

---

(١٩) عبد الله الصعيدي، **النمو الاقتصادي والتوازن البيئي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٧٩ ـ ٨٤.

(٢٠) Kheladi Mokhtar, *Introduction á l'économie politique* (Alger: Office des Publications Universitaires, 2004), p. 192.

(٢١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠٠٣** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٤)، ص ١١.

تعليمهم، والقلة القليلة التي تواصل تعليمها من سكان الريف تهاجر نهائياً، بحيث لا يستفيد عالم الريف من علمها. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحدّ من الأمية أو تدني مستوى التعليم، وإنما يسود غياب أو انعدام التكوين والتأهيل المهنيين. ومثل هذه الوضعية من الأمية وانعدام التكوين العلمي والمهني، تجعل الفلاح مقتنعاً بأنه الأكثر دراية وتأهيلاً بهذه المهنة، فيتمسك بتلك الممارسات والتقاليد الزراعية المتوارثة، ويصرّ على تلقينها لغيره، رافضاً أي تجديد. كما إنَّ ضعف مستوى التعليم العام، ومن خلاله ضعف مستوى التعليم المهني إن وجد، يغلب عليه في الكثير من الأحيان الطابع النظري البعيد عن اعتماد البحث العلمي الزراعي، حيثُ إنَّ مدارس ومعاهد التكوين تُخرِّج مجرد موظفين إداريين بعيدين عن العملية الزراعية ـ الإنتاجية. والجدير بالذكر أن التقدّم التقني والمعرفة العلمية التطبيقية في الزراعة، مرهونان بمراعاة عدد غير محدود من الشروط التي يصعب التعرّف عليها، كما يتطلب ذلك التعرّف المباشر على مواصفات وتركيبة هذا الكائن الحيّ (النبات أو الحيوان) الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي لا يجوز نقل نتائج البحوث من بلد إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى، دون مراعاة لهذه الاختلافات.

ولهذا، فمن المفيد أن تتكون هيئات علمية محلية كلّما تطلب الأمر ذلك. وفي هذا الصدد «يشير تحليل تاريخ تطور الزراعة في البلدان المتقدمة أن الدول التي عملت على تعميم التعليم العام في الأرياف وتطوير التعليم الزراعي، سواء لإعداد الكوادر الفنية (باحثين، مديرين، وفنيين وممارسين) أو لإعداد منتجين زراعيين مزوّدين بمعارف تؤهلهم للقيام بالأعمال الزراعية على نحو صحيح، قد حققت تقدّماً ملموساً في الزراعة أكثر من الدول التي قصّرت في هذا المجال. ويورد الاقتصاديون الأوروبيون تجربة كلّ من الدنمارك وهولندا لتأكيد هذا الاستنتاج، حتّى إنَّ تفاوت التقدّم الزراعي بين مناطق البلد الواحد يرتبط بانتشار المدارس الزراعية ومراكز البحث الزراعي. لهذا يؤكّد المختصون أيضاً ضرورة تعميم التعليم العام في الأرياف، وتعميق دور التعليم الزراعي، بحيث يمكن جعله في متناول كلّ المنتجين الزراعيين، شرطاً لتحقيق التقدّم المطلوب في مجال الزراعة»[٢٢].

ـ **نقص الموارد المائية المخصصة للري**: تتصف الزراعة في الدول النامية على العموم بكونها بعلية، أي إنّها تعتمد على مياه الأمطار، التي تكون أمطاراً

(٢٢) حبيب والدروبي، **اقتصاديات الزراعة**، ص ٨٦.

موسمية لا يستفاد منها إلا خلال فترة زمنية محدودة ولزراعة محصول واحد فقط. وتعتبر الزراعة المطرية هي السائدة عالمياً، ولكن نظراً إلى وجود الجزائر ضمن منطقة مناخية لا تتوفر دائماً على نسبة عالية من الأمطار، فإن الزراعة القائمة على الريّ تصبح ذات أهمية. كما إنَّ مياه الأمطار تكون متذبذبة لا يعول عليها دائماً، إذ غالباً ما تهدّد الزراعة بمواسم رديئة، وفي بعض الأحيان تكون كارثية عندما يسود الجفاف أو الفيضانات. فمن المتعارف عليه أن نقص المتوسط السنوي للأمطار عن ٢٥ سم يؤدي إلى عدم قيام الزراعة المطرية أصلاً. ولا يكفي الوقوف عند المتوسط السنوي للمطر، وإنما ينبغي معرفة التوزيع الفصلي له، فقد يكون المتوسط غير كبير، لكنه يتركّز في موسم واحد، مما يساعد على قيام الزراعة المناسبة، أما نمط الأمطار الموسمية فإن جلّه يضيع دون الاستفادة منه. أضف إلى ذلك التقلبات السنوية للمطر، حيث تكون الكمية المطرية متذبذبة بين عام وآخر، فنجد تفاوتاً في معدل الأمطار كلّ عام، مما يجعل الزراعة المطرية غير مستقرة.

أما الزراعة المروية، فهي التي تعتمد على الريّ من مياه الأنهار، وتتطلب التدخل المستمر لتنظيم وتقنين استخدام المياه، ولذلك ترتبط بالعديد من المشاريع المكملة، كإقامة السدود، وشق القنوات، وتنظيم عمليات الصرف. وتعتبر الزراعة المروية بصفة عامة أكثر تقدّماً وانضباطاً، وذلك نظراً إلى إمكانية التحكّم فيها من حيث إعطاء كمية الماء المطلوبة لنوعية المحاصيل الزراعية وتوزيعها وفقاً لمواقيت مدروسة، وذلك خلافاً للزراعة المطرية التي تخرج عن إرادة الإنسان، وتخضع لتقلبات شديدة. أما الزراعة اعتماداً على المياه الجوفية، فهي محدودة جداً، ولا تمارس إلا عندما يشحّ المطر وتختفي مياه الري. ولذلك، فإن هذا المصدر محدود جداً، ويطبق بالنسبة إلى الواحات في الجنوب الجزائري، أو بعض مناطق شبه الجزيرة العربية. والجدير بالذكر أن توافر المياه وغيرها من العوامل الطبيعية أمر ضروري للإنتاج الزراعي، وأن تخلفها أو تخلف بعضها يؤدي إلى نقص في معدل الإنتاج ونوعيته. وهذا ما هو قائم، إذ إنَّ جلّ الدول النامية تفتقر إلى الأموال اللازمة لبناء السدود لتوفير مياه الري خلال المواسم الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن قسماً كبيراً من الموارد المائية المتاحة يذهب هباء ليصبّ في البحار والمحيطات أو البحيرات الداخلية دون الانتفاع منه[٢٣]. وقد عمدت الجزائر إلى

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٧.

إنشاء شبكة مهمة من السدود الكبيرة والمتوسطة، وكذلك أحواض لتجميع المياه في بحيرات صغيرة (Retenus) للاستفادة منها في الزراعة.

ـ **تدني الدخل الزراعي**: تعتبر هذه الخاصية كتحصيل حاصل لِكُلّ تلك الخصائص السالفة الذكر، التي ستؤدي بدون شك إلى انخفاض الدخل الزراعي، حيث يلاحظ أنّه غالباً ما يعجز الإنتاج الزراعي عن تغطية سعر التكلفة، وإن حدث فإن فائض الدخل عن التكاليف لا يغطي نفقات المعيشة للأسرة الريفية، لذلك يتدنى مستوى حياة غالبية السكان الريفيين. كما إنَّ ما يتبقى من الدخل، بعد دفع كلّ نفقات الاستهلاك، لا يفي بمتطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي، وهو غالباً ما يصرف في تحسين مستوى الاستهلاك أو كادخار احتياطي لتغطية التزامات اجتماعية، أو عند الحاجة إليه. وحتّى ذوي الدخول المرتفعة، إن وجدوا، فإنّهم لا يوجّهون مدخراتهم نحو الاستثمار الزراعي، وإنما يفضلون إنفاق مدخراتهم في المدينة حيث يوجدون ويعيشون، أو تجدهم يودعونها في المصارف والبنوك التي تقوم بتوجيهها نحو مشاريع في الصناعة والخدمات، وليس إلى القطاع الزراعي. ولهذا يحدث تدهور تدريجي للإنتاج الزراعي، ويصبح القطاع عبئاً على موازنة الدولة، بدلاً من أن يكون مساعداً على تحسين ميزانيتها، ما لم تتدخل الدولة بإقامة المشاريع الاستثمارية المطلوبة، ومتابعة تنفيذها[٢٤].

ونتيجة لما سبق، نجد أن النسبة المئوية لما يساهم به الدخل الزراعي في الدخل القومي ضئيلة مقارنة بنسبة العاملين في القطاع الزراعي. ففي أي بلد قد تصل نسبة العاملين في الزراعة إلى ٦٠ أو ٧٠ بالمئة من مجموع العمالة الوطنية، لكن مساهمة النشاط الزراعي لا تتجاوز ٢٠ أو ٢٥ بالمئة[٢٥]. وهذا دليل على أن الزراعة هي نشاط اقتصادي غير مربح، وذلك ليس للعاملين فيها فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ككل. ومما يزيد في حدّة ذلك أن معدلات الإنتاج الزراعي متدنية بشكل ملحوظ في الدول النامية، بسبب تدني الكفاءة الإنتاجية للأرض من جهة، وللعاملين فيها من جهة أخرى، وذلك نتيجة لعوامل متعددة، منها جهل المزارعين وتخلّفهم في استعمال الأساليب والوسائل الزراعية

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٥) محمد رشراش مصطفى، محرّر، **الإقراض الزراعي في المنظور التنموي** (عمّان: منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي، ١٩٩٢)، ص ٤.

الحديثة، والعجز عن استعمال الموارد المتوفرة بطريقة رشيدة وناجعة، مما يحول دون زيادة في كميات الإنتاج ومعدلاته. ومما يزيد من حدّة المشكلة أن معظم الإنتاج الزراعي يبقى داخل المزرعة نفسها، ليصرف على الاستهلاك الشخصي أو لإطعام الحيوانات، أو يحتفظ به لإعادة زراعته في الموسم الموالي، وذلك لأن غالبية المزارعين ما يزالون في المراحل الأولى للإنتاج الزراعي، ويستهلكون معظم ما ينتجون، وإن ما ينتجونه للبيع والتصدير لا يشكّل إلا نسبة ضئيلة جداً، بحيث لا يمكن أن يساهم في تحسين الوضع القائم. وهذا يساهم في انخفاض معدل دخل العائلة الفلاحية، إلى جانب سوء توزيع الأراضي أو الثروات أو الدخل، مما يجعل المزارعين وسكان الريف، عموماً، فريسة سهلة للفقر والجوع والمرض، يعيشون في مستوى منخفض للغاية. ولهذا، فإن المستوى المعيشي لحياة المزارعين يتّسم بكونه منخفضاً جداً اقتصادياً واجتماعياً، كما إن المجتمعات الريفية في هذه الدول تعاني كثيراً النقائص والحرمان، وهي على درجة كبيرة من التخلف، ولا تتوفر فيها الخدمات، مما يجعل الكثيرين من السكان يهاجرون إلى المدن، سعياً وراء مزيد من الدخل والخدمات الأفضل.

ثانياً: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

نتيجة لأغلب السياسات المتعاقبة التي لم تُول العناية اللازمة للقطاع الزراعي، فقد تراجع دور هذا القطاع في مدى مساهمته في التنمية، وتدنت أهميته ليهجره أغلب الطموحين، فتنخفض إنتاجيته إلى درجة كبيرة. وسوف تستمر هذه الوضعية أو تتفاقم أكثر ما لم يتم تدارك ذلك، حيث يتطلب الأمر تثمين جهود عمال القطاع الزراعي، وإيلائه العناية الأوفر، وتشجيع كلّ المبادرات البناءة، سواء الفردية أو المؤسسية، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي، لكي يؤدي دوره الحقيقي. وضمن هذا المبحث سوف نتطرق إلى المطالب التالية:

١ ـ أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزاً مهماً في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دوره يظهر جلياً من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل إنّها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع

الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة.

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة بضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، الذي يعدّ النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة إلى القطاع الزراعي. وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنّها تعني رفع مستوى الدخل في القطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته(٢٦).

ومن ناحية أخرى، فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيداً من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي، ومزيداً من الطلب على منتجاته، ومزيداً من الطلب على التصدير، ومزيداً من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما(٢٧). غير أن القطاع الزراعي قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة من فترة الاستعمار، لا مجال لذكرها ضمن هذا البحث المحدد زمنياً. أما في المراحل اللاحقة، فلعل جانباً مهماً من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية عموماً، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتّبعة منذ بداية مخطّطات التنمية باعتمادها الكامل (والخاطئ) على استراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، باتّباع نهج استراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصاً تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية(٢٨).

وكما هو معروف، فقد استلهمت هذه الاستراتيجيا أسسها من أفكار دي بيرنيس ببناء قاعدة صناعية قوية، ومن جهة أخرى الاعتماد في مجال الزراعة،

---

(٢٦) للمزيد، انظر: Abdelhamid Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et Enjeux* (Paris: Economica, 1991), p. 166.

(٢٧) محمد عمر حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ٢١٦.

(٢٨) مسيكة بوفامة وفوزية غربي، «الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار،» **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** (جامعة الجزائر)، العدد ١٥ (٢٠٠٦)، ص ٢٥.

خصوصاً على أفكار آرثر لويس التي تتلخص في ضرورة الإبقاء على الدخل الزراعي في مستوى أجر الكفاف، وأن يكون هذا الدخل دائماً أقل من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي، بما يؤدي إلى تحويل عنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الناتج المتوسط في القطاع الزراعي. ولما كانت هذه الفكرة ومثيلاتها تقوم على افتراض وجود فائض عرض لعنصر العمل عند أجر الكفاف، أي أن إنتاجية العامل في القطاع الزراعي سالبة أو مساوية للصفر، فإنه من المنتظر أن يتم هذا التحويل لعنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الإنتاج الزراعي.

ويؤكّد آرثر لويس، في هذا السياق، أن استمرار القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي بالعمل ورأس المال يتطلب بقاء الفارق بين الأجر المرتفع في القطاع الصناعي وأجر الكفاف في القطاع الزراعي. ويضيف أن أية زيادة في الأسعار والقوة الشرائية للمزارعين وعمال الفلاحة لا ينبغي اعتبارها حافزاً بقدر ما تعدّ معوقاً للتصنيع، وذلك لأن الارتفاع عن أجر الكفاف في القطاع الزراعي سوف يتطلب رفع الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي، حرصاً على استمرار فارق الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة، وهو ما يعني انخفاض الفائض الرأسمالي ومعدل تراكم رأس المال في القطاع الصناعي. ويبدو العمل (عن قصد أو دون قصد) وفقاً لهذا الطرح على المستوى الرسمي، حيثُ إنَّ السياسات المالية والسعرية المتعاقبة المنتهجة من طرف الدولة تسير في هذا الاتجاه.

٢ ـ مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر

تتنوّع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية، بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

ـ **مساهمة الزراعة في توفير الغذاء**: إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى. ولهذا، فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدّم. ولذلك، فإن تأخرها (أي الزراعة) سوف يؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في القطاعات الأخرى، الأمر الذي يتطلب زيادة

الإنتاج، وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضاً لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول. وهذا يتطلب جهداً كبيراً وإيلاء عناية كبيرة بالقطاع الزراعي، لزيادة الإنتاج الغذائي حتّى لا يتحتم على الدولة سدّ النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائماً، الذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وبخاصة تلك الدول التي هي في حاجة إليه لاستيراد الآلات والمعدات وبعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها محلياً، للقيام بتنمية صناعية. ولهذا يجب على القطاع الزراعي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد، معتمداً في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو النفطية، وخاصة أن مرونة الطلب الدخلية بالنسبة إلى المواد الغذائية في هذه الدول هي في ارتفاع كبير، إذ تبلغ ٦ أو أكثر، مقابل ٢ أو ٣ في بعض الدول المتقدمة في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا[٢٩].

ولهذا، فإن الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية محلياً يعتبر عاملاً مهماً في مجال التنمية الاقتصادية، وفي مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيثُ إنَّ السمة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان، وقدرة هذه البلدان على إنتاج ما يسدّ تلك الاحتياجات. فعلى مستوى الوطن العربي وحده مثلاً، ارتفع العجز التجاري من ١٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٠١ ليبلغ ٢١,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، كما إنَّ العجز يتفاوت من دولة إلى أخرى، ففي الجزائر بلغ حوالى ٢٨٢٤ مليون دولار، في حين بلغ حوالى ٢٣٣٥ مليون دولار في مصر[٣٠].

ولهذا، فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمراً حتمياً في ضوء المتغيّرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعد ما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمح جميع البلدان. وفوق هذا وذاك، فقد أصبح الغذاء يستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٣٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٤** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٥)، ص ٥٣.

الدول التي تكون في حاجة إليه من أجل موقف سياسي أو تأييد لقضية معينة. ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة، ومضاعفة المساحات المروية، ورفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن؛ وكذلك الاهتمام بالمصادر الرئيسيّة لإنتاج الغذاء وتنميتها والوصول بها إلى الوضع الأمثل أو المقبول في أسرع وقت ممكن، حيثُ إنَّ البقاء على الوضع الراهن والمضي بالتنمية بخطوات بطيئة لا يؤدي إلا إلى مزيد من العجز في الإنتاج، ومزيد من المواد المستوردة، ومزيد من الاعتماد على الخارج في تأمين احتياجات السكان من المواد الغذائية، بما يعني تبعية غذائية للخارج.

ـ **تقليص أو سدّ الفجوة الغذائية**: يتحدّد حجم الفجوة تبعاً لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعاً تقلصت الفجوة، والعكس صحيح، إذ كلّما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة. وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد، وتقليص هذه الفجوة يتطلب أموالاً طائلة بالعملة الصعبة. ونظراً إلى المعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدّتها إلى أبعد حدود بشيء من الحزم والعزم، بالسعي إلى خلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين، حديث وتقليدي، والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعيشي أو القوتي، للقضاء على الاستعمال الخاطئ للموارد، سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية[٣١].

إن الاستنزاف المتزايد للموارد المالية من أجل سدّ الفجوة الغذائية سوف يؤدي إلى الدخول في مديونية لا داعي لها إذا لم تشفع صادرات المحروقات في تغطية العجز بين الصادرات والواردات. غير أن هذا الفارق الإيجابي يتضاءل، وكان من الممكن الاستفادة بهذه الأموال في تغطية بعض النقائص الأخرى، مما يساعد على رفع القدرة الشرائية للسكان. هذا، وبالنسبة إلى بعض الدول النامية، فإنها تصل إلى حدّ طلب المعونات من الخارج، ومما لا شكّ فيه أن استمرار تلقي المعونات الغذائية ينقص من حقيقة الاستقلال السياسي للبلاد. وبالنسبة إلى بعض الدول، ومنها الجزائر، فقد اتضح خطأ السياسات التي طبقت والممارسات التي

(٣١) Hersi Abdurahman, *Les Mutations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962* (Alger: Office des Publications Universitaires, 1981), pp. 168-170.

انتهجت تبعاً لتلك التصوّرات في حقّ القطاع الزراعي، حيث جرى إفقار للقطاع لفائدة القطاع الصناعي.

وقد تزامن مع تطبيق هذه السياسات تزايد مستمر في الفجوة الغذائية، وما صاحبها من ارتفاع في التكاليف المادية بالعملة الأجنبية، وعلى حساب قطاعات أخرى هي فعلاً في حاجة إليها، في حين إنّه عندما أظهر المعنيون بالقطاع استجابة عالية لبدء التخلي عن تلك السياسات، فإن ذلك انعكس على تقليص هذه الفجوة. فقد بدأت نسبة الاكتفاء الذاتي في الارتفاع التدريجي في بعض المنتجات الزراعية الغذائية، وذلك بمجرد تحرير الأسعار وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

ـ **المساهمة في تأمين النقد الأجنبي**: يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي، وذلك من خلال زيادة صادراتها، وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة من التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، باعتبار أن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئاً ثقيلاً على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحدّ من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية، وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكوّنات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة. والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي، خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية. ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيداً رئيسياً على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصادرات، وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على ألا يعتمد التصدير الفلاحي على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، بل يجب تنويع صادرات المنتجات الزراعية حتّى يمكنها أن تؤدي دوراً فعالاً في توفير النقد الأجنبي، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية[٣٢].

ـ **الزراعة كمصدر لليد العاملة**: إن التقدّم الصناعي، وما يترتب عنه من

(٣٢) بوفامة وغربي، «الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار،» ص ٢٥.

توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤديان إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة. ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدراً للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي، خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية. وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى. أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة، وهناك تحسن ملحوظ في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي. وإذا حدث ذلك، فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي. ومهما يكن، فإن النسبة الكبيرة من قوة العمل، التي تحتاج إليها القطاعات غير الزراعية المتنامية، يجب أن تكون من مصدر زراعي، خصوصاً في المراحل الأولى من عملية التنمية، لأنه لا توجد مصادر أخرى مؤهلة لتوفير هذا الطلب، على اعتبار أن أغلب السكان في المراحل المبكرة من عملية التنمية يمارسون العمل الزراعي.

ومن جهة أخرى، قد تكون الزراعة مصدراً لتوفير اليد العاملة التي تحتاج إليها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين (وهذا الأمر وارد على اعتبار سكان الريف غالباً ما لا يهتمون بمسألة التنظيم الأسري)، حيث يؤدي ذلك إلى تحول من الريف إلى المدينة، وذلك حتّى ولو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغيير. وهذا يقود إلى تناقص نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول النامية، وبالتالي الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي تكون دائماً في حالة توسع وطلب مستمرين على اليد العاملة.

ـ **مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال**: إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كلّ القطاعات وفقاً لاستراتيجيا متكاملة ومستمرة. ونظراً إلى أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية، فإنها تؤدي دوراً كبيراً في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى. وغير خاف أن أية دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، وحتماً فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، ما عدا في بعض الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك

في سدّ حاجاتها من رأس المال. وهذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة، بل يبقى دورها معتبراً في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك، وخصوصاً في المراحل الأولى للتنمية. إن الزيادة في الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وهذا يعني الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان، مما يترتب عليه زيادة في نسبة المدّخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة. وهذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الزراعة إلى غيرها من القطاعات الأخرى.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدراً لتوفير رأس المال، وذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي، وبخاصة الكبير منه، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع، فمثلاً ـ من الناحية التاريخية ـ قد «ساهم القطاع الزراعي الياباني في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر بحوالى ٨٠ بالمئة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الاقتصادية العامة في روسيا»(٣٣).

ـ **تحسين وضع ميزان المدفوعات**: وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة إلى المواد الأساسية الأخرى التي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمراً وارداً، إذ إنَّ كلّ الشروط متوفرة، ما عدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع، والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.

ـ **استيعاب القوة العاملة**: وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطأ فكرة آرثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة. كما كانت الظروف الأمنية غير المؤاتية، في الريف خصوصاً، عاملاً مساعداً على الهجرة نحو المدن. غير أن مواصلة سياسات الدعم، وما يتمخّض عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي انطلق منذ عام ٢٠٠٠ في ظلّ الاستقرار الحاصل،

(٣٣) الخولي وشريف، **الزراعة العربية**، ص ١٣٠.

ستشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، وسوف تساهم في خلق المزيد من فرص العمل في الأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال تجنّب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال الزراعي، وتجنّب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وانتهاج بدلاً من ذلك استراتيجيا واسعة لأنشطة الإنتاج والتصنيع والإعداد للتسويق على مستوى القرى والأرياف، مما سيساهم في حلّ مشكلة البطالة بنوعيها المقنعة والسافرة(٣٤).

ـ **الزراعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة**: إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكّل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيثُ إنَّ استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية، كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج وما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، فهي تؤدي دوراً مهماً في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وخصوصاً في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيراً، وخاصة أنها تمثل جزءاً مهماً من الصناعة في أول مراحل التصنيع. ومن بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقاً لتصريف الكثير منن المنتجات الصناعية، حيثُ إنَّ زيادة الإنتاج الزراعي تساعد على زيادة الدخول الزراعية، وهذه تؤدي بدورها إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية، وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع، وخاصة أنه يمكن التمييز بين نوعين من السلع التي يستهلكها النشاط الزراعي: **أولهما** السلع الإنتاجية التي يستخدمها كأحد عناصر الإنتاج، مثل الأسمدة والمبيدات الكيميائية والآلات الزراعية وغيرها من أنواع الصناعات الممكنة؛ و**ثانيهما** السلع الاستهلاكية المعمّرة التي يستهلكها الفلاحون. وهنا يبرز دور الصناعة في تزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها. ولهذا، فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطور مماثل أو بمعدلات أكثر ارتفاعاً للقطاع الزراعي.

ـ **تطور الصناعات الغذائية**: تشكّل الصناعة الغذائية، تحديداً، حلقة وسيطة

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية، بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين والنقل والتحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معاً، وتبعاً لشروط مضبوطة ودقيقة للمحافظة على صنف وخصائص المادة الغذائية. ويبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي، كما أنَّ لها علاقة بصناعات أخرى متمّمة، مثل الصناعات الكيميائية، وصناعة المعلّبات الغذائية، وصناعة التعبئة والتغليف. وتظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من أجل إدامة توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية، وبخاصة الموجهة إلى التصدير، والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار العام، والسعي إلى إيجاد مراكز تصنيعية في مناطق الإنتاج الزراعي (الأرياف والقرى)، وبالتالي الحدّ من الهجرة من الريف إلى المدينة، وتكون المحصّلة النهائية هي المساعدة على التطوير الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. واللافت أن العلم والتكنولوجيا يؤديان دوراً مهماً وحيوياً في مجال تطور الصناعات الغذائية، ويعتبر استخدام معطيات العلم وترشيد استخدام الوسائل التكنولوجية من أهم عوامل زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية وتحقيق اقتصادية المشاريع الزراعية الصناعية. كما أنَّ إعداد الخبراء والفنيين للسهر على مجريات العملية التصنيعية ـ الزراعية له دور حاسم في هذا السياق[٣٥].

وبالنسبة إلى الجزائر، فإنها تتوفر على جميع مرتكزات إقامة ونمو وتطور الصناعات الغذائية. فمن جهته أدى القطاع الخاص (منذ عام ١٩٩٠) الدور الأساسي في تنمية وتطوير مثل هذه الصناعات، كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية، ومن جهة أخرى، ساهمت بصورة مباشرة في إنشاء الكثير من الصناعات الغذائية، وخصوصاً في مرحلة ما قبل التسعينيات. ومن أهم الصناعات نذكر: صناعات الحبوب، وصناعة الزيوت، وصناعة الألبان، وصناعة المعلبات الغذائية، وصناعة التمور.

وخلاصة القول، إن إسهامات القطاع الزراعي في مختلف مجالات الاقتصاد

---

(٣٥) فلاح سعيد جبر، **اتفاقيات الغات ونظام الإيزو ٩٠٠٠ ـ ٩٠٠٤ وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي** (نيقوسيا: الجفان والجابي للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٢٤.

يمكن حصرها في المجالات الرئيسيّة التالية: الإسهام في المجال الإنتاجي، وفي المجال السوقي، وفي المجال الموردي، وكذلك الإسهام في المواد الخام[٣٦]. غير أن الملاحظة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، هي أن مثل هذه الإسهامات وغيرها، إن وجدت، تتفاوت في أهميتها وثقلها بالنسبة إلى اقتصاد أية دولة تبعاً لتوفر الشروط اللازمة لذلك، وأيضاً تماشياً مع مرحلة التنمية التي وصل إليها اقتصاد ما، ولكن دون نفي مثل هذه الإسهامات على الإطلاق، إذ إنّها تبقى قائمة ولو نسبياً، وتكون نتيجتها النهائية زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة للسكان، التي هي من بين الأهداف الرئيسيّة للتنمية، ولو بوتائر تتباين من دولة إلى أخرى.

ثالثاً: أسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويره

ضمن هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى ما يلي:

١ ـ أسباب تخلّف القطاع الزراعي

بتحليل الأوضاع الاقتصادية الآنفة الذكر، التي ما تزال تصدق على نسبة كبيرة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، نجد أن الزراعة في هذه البلدان، وهي تشكّل حجر الزاوية في اقتصادها الوطني، ما تزال متخلفة وغير متطورة. ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الزراعية، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

ـ أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري، أو أنّها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

ـ أن كثيراً من البلدان تعاني قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكّم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها.

ـ أن الكثير من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها، نظراً إلى الإهمال وسوء الإدارة، فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.

ـ تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي، مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض، وسوء فلاحتها، ورداءة أنواع

(٣٦) الخولي وشريف، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

البذور، وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة وما إلى ذلك.

ـ انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح.

ـ عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.

ـ عدم توفر نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

ـ عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية، لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي تستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة.

ـ قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق، مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى[٣٧].

وبالنسبة إلى الأقطار العربية (ومنها الجزائر تحديداً)، فقد أدت مظاهر التخلف تلك إلى تراجع نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي، وذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في إنتاج جميع المواد الغذائية خلال فترة الثمانينيات، إذ إن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية، بل إن صورة الاكتفاء الذاتي تراجعت بنسبة كبيرة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى اعتماد الزراعة العربية على مياه الأمطار الشحيحة أصلاً، والمتذبذبة من موسم إلى آخر، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الزراعي بصفة عامة، وتواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسية[٣٨].

ومما يزيد من تخلّف القطاع الزراعي (العربي) عموماً، ويعقّد من مهمة جسر الفجوة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك ما يلي[٣٩]:

---

(٣٧) مصطفى، **الإقراض الزراعي في المنظور التنموي**، ص ٦.

(٣٨) **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، ص ٣٩.

(٣٩) علي عبد الرحمن علي، «الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين،» **المجلة المصرية للتخطيط**، السنة ١٠، العدد ٢ (٢٠٠٢)، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

ـ الزيادة المطّردة في عدد السكان بمعدلات مرتفعة تصل إلى ٢,٥ بالمئة سنوياً، متجاوزة بذلك المعدل العالمي البالغ ١,٧ بالمئة، مما يتطلب معه زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى، كالتعليم والصحة وما إلى ذلك. كما إنَّ الزيادة السكانية تضيف عبئاً آخر يتمثل في اتّساع سوق طالبي العمل، ففي الاعوام الأخيرة سجلت نسبة البطالة في الوطن العربي ما يعادل ١١ بالمئة من قوة العمل، أي نحو ١٠ ملايين نسمة، من بينهم حوالى ٦٠ بالمئة من الحاصلين على درجات تعليمية عالية ومتوسطة.

ـ محدودية الموارد المائية، التي تعتبر أخطر تحديات المستقبل التي تواجه الأقطار العربية، إذ يسود الجفاف معظم بلدان المنطقة، حيث تقدر المساحة المروية بنحو ٢٠ بالمئة فقط من المساحة المزروعة، أما ٨٠ بالمئة المتبقية من المساحة المزروعة فتعتمد على الأمطار التي تتصف بعدم الاستقرار. وللعلم، فإن المنطقة العربية تشكل نحو ٥ بالمئة من سكان العالم، وتتوفر على ٠,٩ بالمئة فقط من الموارد المائية العالمية. ولقد ازداد عدد الأقطار العربية الفقيرة الموارد المائية من ثلاثة في عام ١٩٥٥، وهي البحرين والأردن والكويت، لتصل إلى ١١ قطراً عام ١٩٩٠، من بينها الجزائر. ومن المتوقع أن تقع كلّ الأقطار العربية تحت خطّ الفقر المائي مع حلول عام ٢٠٢٥. كما يتوقع أن يصل نصيب الفرد من الموارد المائية في الوطن العربي إلى ٧٠٠م^3 في العام، وهو أقل من الحدّ الأدنى لتحقيق احتياجاته الغذائية التي تقدر بـ ١٠٠٠م^3 في العام. وفي هذا السياق، تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق افتقاراً إلى موارد مناسبة من المياه العذبة، حيثُ إنَّ معظم إمدادات المياه العذبة (بالنسبة إلى الدول المشرقية) تأتي من خارج حدودها القطرية، علماً بأن إجمالي الموارد المائية العذبة تقدر بحوالى ١٠,٢٢٧ مليار متر مكعب، يمثل فيها المورد المطري ٢٢,٣ بالمئة، والمورد الجوفي ٧٥,٦ بالمئة. وهذا المورد الأخير يستغل منه حالياً ٠,٤٥ بالمئة من إجمالي المياه الجوفية العربية، وبما يمثل ٠,٣٤ بالمئة من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي. وبالنسبة إلى الاستعمال وفقاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة، تشير الإحصائيات إلى أن متوسط استخدامات المياه في المنطقة العربية تتوزع كالتالي: ٨٨ بالمئة للزراعة، و٣ بالمئة للصناعة، و٩ بالمئة للاستخدام البشري[٤٠]. وحتّى تتمكن من تدارك حالة النقص هذه، فإن على الأقطار العربية أن تستغل مواردها المائية بكفاءة، بالإضافة إلى

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

ضرورة تطوير منتجاتها وبناء قدراتها التنافسية حتّى تتمكن من زيادة صادراتها وتوفير النقد الأجنبي لاستكمال احتياجاتها من الغذاء.

ـ ضعف المستوى العلمي والتكنولوجي، فالأقطار العربية في مجملها ما زالت تعتمد على الخارج كمصدر للتكنولوجيا، وبخاصة منها التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن توفرت بما فيه الكفاية، سوف تحدث تطورات هائلة في مجال إنتاج الغذاء، وغير ذلك من السلع التي يحتاج إليها الإنسان. وهذه التكنولوجيات يتحكّم في إنتاجها عدد قليل من الشركات العالمية في مجال البذور والأصناف. ويحتاج هذا الوضع من الأقطار العربية إعادة صياغة خططها البحثية والعلمية، وزيادة إنفاقها الضئيل في هذا المجال، حيثُ إنَّ الأقطار العربية تخصّص فقط ٠,٤ بالمئة من الإنفاق العلمي للبحث العلمي؛ وللعلم يصل الإنفاق على البحث العلمي إلى ٠,٢ بالمئة من الناتج العربي الإجمالي، مقارنة بنسبة ١,٤ بالمئة على مستوى العالم.

ـ يتمثل التحدّي الرابع في موقع الزراعة العربية من منظومة عصر العولمة، وما تفرضه من منافسة وحرية للتجارة وانتقال عناصر الإنتاج، ومنها التكنولوجيا ورأس المال والعمالة، وخصوصاً مع تنامي دور منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من اتفاقيات متعددة الأطراف، في مختلف المجالات، وتحديداً في مجال التخفيضات الجمركية، وكل ما له صلة بالاقتصاد الزراعي أساساً. كما إنَّ الشراكة الأورو ـ متوسطية ستترك آثارها في الزراعة العربية، تصديراً واستيراداً، على المدى البعيد. وهذه المتغيّرات على الصعيد الخارجي هي تحديات للزراعة العربية، بل للمجتمع العربي كلّه، وتضع أمام جميع الفاعلين سياسياً واقتصادياً خيارات استراتيجية محددة، لعل من أهمها تقوية وتنمية التعاون العربي في مجال الغذاء وغيره في إطار سوق عربية مشتركة. وسنعود بشيء من التفصيل إلى بعض التحديات التي تواجه الزراعة الجزائرية تحديداً، في الفصل السادس من هذا البحث.

٢ ـ وسائل تطوير أو ترقية القطاع الزراعي

المتعارف عليه أن زيادة الإنتاج الزراعي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن دون هذه الزيادة تتعثر التنمية الاقتصادية لتؤثر سلباً في الإنتاج الزراعي، وتنتج وضعاً غير مقبول كما أشرنا سابقاً. وهذه الزيادة في الإنتاج الزراعي ضرورية لمواجهة الزيادة الخطيرة في النمو الديمغرافي الذي تعانيه أغلب

الدول النامية والمتخلّفة. وهي لازمة أيضاً لتوفير استهلاك عنصر العمل بعد زيادة معدل التطور الصناعي، وأخيراً فإن الزيادة في الإنتاج ضرورية لمواجهة طلب الصناعة المتزايد من المستخدمات الوسيطة ومن رأس المال. ولذلك، تصبح زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا في حقيقة الأمر هو جوهر التنمية الزراعية، وفلسفتها التي تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نميّز بين أمرين في وسائل التنمية الزراعية، يتمثل **الأوّل** في إعادة تنظيم العلاقات الزراعية، أما **الثاني** فيتمثل في زيادة الموارد الزراعية المستخدمة[٤١]. والجدير بالذكر أن التمييز بين الوسيلتين السالفتي الذكر لا يعدو أن يكون منهجاً للدراسة فقط، إذ إنهما متشابكتان في الواقع، وقلما توجد صورة لإحداهما دون الأخرى، فإعادة تنظيم العلاقات الزراعية، إنما يعتبر في الواقع تمهيداً لتنمية الموارد الزراعية، حيث يظهر أهمية زيادة الموارد الزراعية. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الموارد الزراعية لا تتصور دون إعادة تنظيم العلاقات الزراعية.

وتشير الدلائل التاريخية والواقعية إلى أن النمو الزراعي يتطور وفق وتيرة مقبولة نحو التحسن بالنسبة إلى الدول النامية بصورة عامة، بل إنّه قد تجاوز كلّ الخبرات السابقة وكل التوقعات، فمن الإنجازات البارزة في هذا المضمار أن الهند والفليبين والسعودية مثلاً قد أصبحت مكتفية ذاتياً في إنتاج الحبوب الغذائية، وقد تحقق جانب مهم من هذا النمو في إنتاج الأغذية الأساسية، على خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة (الاستعمارية)، عندما كان معظم التوسع يحدث في محاصيل التصدير التي تعود بالفائدة على الدولة المستعمِرة، مثل الخمور إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولكن لا يجوز الإفراط في التفاؤل، فنظراً إلى الارتفاع السريع نسبياً في عدد السكان، كانت معدلات النمو في حصة الفرد متواضعة، بالنسبة إلى السلع الغذائية والزراعة عموماً، وذلك منذ بداية الستينيات، وصولاً إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وتواجه أفريقيا خصوصاً وضعاً صعباً، إذ تعرف القارة في مجموعها ركوداً في إنتاجها من الأغذية خلال العقود الأخيرة، وبالتالي فقد ازداد اعتماد أغلب البلدان الأفريقية

(٤١) حازم الببلاوي، **التنمية الزراعية، مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية** (القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧)، ص ٣٣.

على استيراد الأغذية. وتشير الإحصائيات إلى أن عدداً كبيراً من سكان البلدان النامية لا يمكن أن يطمئنوا إلى الحصول على الغذاء الكافي. ففي هذا الصدد تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ٨٢٦ مليون نسمة كانوا يعانون نقص التغذية في الفترة (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨)، منهم نحو ٧٩٢ مليون نسمة يعيشون في البلدان النامية[٤٢]، وربما يكون هناك الآن عشرة أمثال أو ما يفوق ذلك يواجهون وضعاً تغذوياً غير مضمون، لأن عدم استقرار الإنتاج الذي يرجع أساساً إلى الظروف المناخية يهددهم بخطر حدوث عجز في الأغذية. وسوف يستمرّ السباق للحفاظ على إمدادات الأغذية في البلدان النامية متفاوتاً أو يفوق نمو السكان، ومن المرجح أن تزداد سرعة وحدة هذا السباق مع استمرار التطور. يضاف إلى ذلك أن الطلب على الغذاء سوف ينمو مع ارتفاع الدخل، وسيكون استمرار نمو الإنتاج لمقابلة هذه الضغوط أكثر صعوبة، نظراً إلى أن جانباً كبيراً من أفضل الأراضي ومعظم موارد المياه التي يمكن الوصول إليها هي الآن مستغلة بالفعل، ومن دون شكّ فإن خصوبتها سوف تتناقص تدريجياً.

وإذا كانت الزراعة في معظم البلدان النامية، وبخاصة العربية منها، تعتبر النشاط التقليدي الأساسي، فهي كذلك تبقى المفتاح إلى التنمية المستدامة للاقتصاد العصري، والتجارب العديدة تثبت أن النمو الاقتصادي قد سار بالتوازي مع التقدّم الزراعي. وعليه، يكون الركود في الزراعة هو التفسير الأرجح لضعف الأداء الاقتصادي، وفي المقابل فإن ارتفاع الإنتاجية الزراعية كان أهم العوامل المصاحبة لنجاح التصنيع. ولهذا يجب العمل على تطوير القطاع الزراعي وترقيته باستمرار، إذ من شأن قطاع زراعي مزدهر أن يؤدي وظائف بالغة الأهمية في تدعيم الاقتصاد الكلي (انظر مساهمات القطاع الزراعي في التنمية).

ونظراً إلى ما للقطاع الزراعي من أثر كبير في اقتصاديات الدول النامية، فلقد تزايد الاهتمام به ليصبح الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيثُ إنَّ تطوير الزراعة في حقيقة الأمر هو تطوير للاقتصاد، وانخفاض الأداء في القطاع الزراعي يؤثر سلباً في نمو الاقتصاد ككل. ولهذا، فإن اتّباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطاً ومؤثراً في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار الفلاحين. كما أن التركيز على

(٤٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، «بعض القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة،» <http://www.fao.org/docrep/004/y3733a/y3733a02.htm>.

الزراعة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الزراعي، حيث الميزة النسبية للدول النامية، وتعطي صناعات إحلال الواردات مجالاً جيداً للتوسع الصناعي. ولكي يؤدي القطاع الزراعي دوره كاملاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والعربية يجب العمل على:

ـ اتّباع سياسة زراعية واضحة.

ـ صيانة الموارد الطبيعية.

ـ العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية والكافية من هياكل ووسائل مختلفة من نقل وتخزين ومحطات بحوث، وهذا يستدعي زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الاستثماري.

ـ توفير المدخلات الزراعية المحسّنة من أسمدة ومبيدات وطاقة... إلخ.

ـ توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة لتنفيذ وإدارة مشاريع التنمية الزراعية، بما يعود بالفائدة على الجميع.

ـ معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني.

ـ تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الزراعي.

ـ تدعيم التنمية التسويقية داخلياً وخارجياً، واعتبار التسويق عملية مهمة مكملة للإنتاج من أجل إشباع حاجيات المستهلك، مع التقليل من التكاليف.

ـ توسيع مجالات الاستفادة من نتائج البحوث في المجال الزراعي[٤٣].

رابعاً: واقع الإنتاج الزراعي في الدول النامية

ضمن هذا المبحث سنتطرق إلى ما يلي:

١ ـ تباين معدلات الإنتاج الزراعي في العالم

إن عالم اليوم يعرف الكثير من التناقضات، فهو عصر العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية، وهو العالم الذي يقارب الستة مليارات نسمة، كما أنّه عالم دول

(٤٣) مصطفى، **الإقراض الزراعي في المنظور التنموي**، ص ٧.

الشمال التي تضم ربع البشرية، ويفوق معدل دخل الفرد فيها دخل الفرد في دول الجنوب بثلاثين ضعفاً، وعالم دول الجنوب حيث المعاناة بِكُلّ أبعادها، وبخاصة في مجال توفير الغذاء للمواطنين بالكمّ والكيف المطلوبين. إن هذا العالم الراهن ذو خصائص مميزة من النواحي الاقتصادية والتقنية والثقافية والحضارية، لها من الإيجابيات بقدر ما لها من السلبيات، ففي حين وفر مرفق العلم للإنسانية وسائل وأدوات ومعارف أدت إلى زيادة إنتاج وتحسين الإنتاجية بالنسبة إلى المنتجات الزراعية الغذائية بشقيها النباتي والحيواني، فإن دخول العالم عصر العلم والتكنولوجيا، واستفحال ظاهرة القطبية الأحادية ضمن منظور العولمة، أحدثا تغييراً جذرياً في الكثير من المعايير، بحيث لم تعد مناطق دول الجنوب هي المناطق التي تعتمد عليها دول الشمال في توفير ما تحتاج إليه لتعيش وتزدهر، وبخاصة من النواحي الغذائية، وإنما أصبح على دول الشمال أمام كثرة التوترات والحروب أن تجد لذاتها مقومات بقائها الذاتية، وأولها غذاؤها، حيث ركّزت جهودها **أولاً** على زيادة الإنتاج من مواردها الطبيعية كأساس لا غنى عنه، ثمّ توجهت **ثانياً** إلى إيجاد حلفاء اقتصاديين تتكامل معهم في سدّ النقص الذي تعانيه، و**ثالثاً**، سعت إلى إيجاد مخزون (استراتيجي) غذائي لها يقيها شرّ الويلات الطبيعية أو الويلات الإنسانية، وهي ممكنة، وقد تحدّث في أية لحظة.

ولتفادي الوصول إلى هذه الوضعية، فقد أصبح إنتاج الغذاء يتّسم بسمات عصرنا الراهن، حيث التوسع في استخدام مرافق العلم والتكنولوجيا، والميل نحو الإنتاج الكبير، وتحسين الإنتاجية، وإقامة المشاريع العملاقة، والشركات عابرة القارات، ومختلف أنواع الاحتكار، حتّى وصل إلى حدّ استخدام الغذاء كأحد الأسلحة التي تمتلكها قوى الاحتكار العالمية (كما حدث ضدّ العراق وفلسطين وكوريا الشمالية)، والتلويح بذلك في كثير من الأحيان. وتم تصنيف دول العالم وفقاً لهذه الاعتبارات.

ففي حين قسمت دول العالم إلى دول الشمال ذات الوفرة الإنتاجية، ودول الجنوب ذات الندرة والحاجة، أصبحت سلع غذائية كالحبوب واللحوم والبيض والألبان والزيوت النباتية، سلعاً تهيمن عليها دول الشمال، وغزيرة الإنتاج والفائض عن الاحتياجات في مجتمعاتها ذات القدرات الخارقة على دعم الأسعار وتحديدها وتصدير ما تشاء منها، وأصبحت دول الجنوب دول الحاجة إلى الاستيراد بمعدلات متزايدة، تغرق أكثر فأكثر في مستنقع التبعية الغذائية والمديونية. وكان سعي دول الجنوب إلى تغيير المعادلة (النظام الاقتصادي الدولي

الراهن) أو إيجاد موطئ قدم لها بما يضمن حقها وحقوق الآخرين، فعبأت كلّ طاقاتها الممكنة من أجل زيادة إنتاجها الغذائي، كما عملت على توفير مخزون من ذلك الغذاء لتتجنب تبعات التقلبات الممكنة الحدوث[٤٤].

ومع ولادة منظمة التجارة العالمية، واعتماد نظام الجودة المتكاملة، زادت هيمنة دول الشمال على مقدرات الإنتاج الغذائي على المستوى الدولي. وأصبحت الدول النامية لا تقوى على منافسة الدول المتقدمة، سواء في أسواقها الداخلية أو في الأسواق العالمية، وليس أمامها مفر (أي الدول النامية، ومنها العربية) إلا الانضمام إلى المنظمة في ظلّ الخصائص الإنتاجية والتسويقية القائمة في قطاع الزراعة، تحديداً، وفي ظلّ السياسات الضريبية والاتفاقية والائتمانية المطبقة، والاشتراطات الصعبة التحقيق، مما سوف يؤدي إلى آثار سلبية[٤٥] أكثر من الآثار الإيجابية.

ولهذا، فإن المتأمل في أوضاع القطاع الزراعي في الدول النامية عموماً، والعربية خصوصاً، يلاحظ التخلّف النسبي له، وذلك نظراً إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع رغم أهميته في الاقتصاديات العربية. ومن ثمّ كان لزاماً على حكومات البلدان العربية أن تتخذ إجراءات مشجعة لزيادة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي والمهم، حتّى تستطيع توفير الغذاء لسكانها دون ضغوطات، أيّاً كانت طبيعتها.

إن بداية ظهور مشكلة الغذاء العالمية في الربع الأخير من القرن الماضي، وتزايد الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية، وتحسّن مستويات الدخول بالنسبة إلى بعض الفئات، كل ذلك أدى بالدول النامية، ومنها البلدان العربية، إلى معاناة مختلف أشكال نقص الإنتاج الزراعي في المجال الغذائي، وذلك بعدما كانت هذه البلدان في جُلّها شبه مكتفية ذاتياً بالنسبة إلى معظم السلع الغذائية في مطلع السبعينيات. وهذا ما أدى إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية، وأصبح توفير الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي قضية رئيسيّة وهدفاً استراتيجياً تسعى كلّ الدول إلى تحقيقه. وتزداد أهمية هذه القضية في ظلّ ما يشهده العالم اليوم من تحوّلات وتغييرات جوهرية على الساحة السياسية والاقتصادية والتجارية، الأمر الذي يتطلب ضرورة

---

(٤٤) جبر، **اتفاقيات الغات ونظام الإيزو ٩٠٠٠ ـ ٩٠٠٤ وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**، ص ١٦.

(٤٥) أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، ص ١٠.

تكامل الجهود (ضمن منظومة بلدان الشمال أو البلدان العربية أو الجهوية) لاستغلال الموارد المتاحة لزيادة إنتاج السلع الغذائية وتوفير الغذاء للمواطنين.

وبلداننا العربية، وفي مقدمتها الجزائر كجزء من دول الجنوب، تعدّ من أكثر مناطق العالم احتياجاً إلى استيراد العديد ممّا تحتاج إليه من غذاء لمواطنيها من الخارج. إنّها تعيش حالة غذائية خطيرة، لكونها قد تخطّت مرحلة العجز الغذائي لتصل إلى مرحلة الانكشاف. وهذا الانكشاف الغذائي له أسباب عديدة، وهو لا يقتصر على سلعة معينة، بل يشمل سلعاً عديدة، أولها الحبوب، وبخاصة القمح، مروراً باللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر وغيرها، وكلها تعتبر من السلع الغذائية الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع. وفي ظلّ الاهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين، الذي انعكس في صور شتى، من أبرزها عقد المؤتمرات والندوات على صعيد الأمم المتحدة وعلى مستوى الأقطار، حيث أصبح موضوع البيئة والتنمية المستدامة هو محور اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، يصبح لزاماً على البلدان العربية لكي تتجاوز هذه الحالة، أن تكون تنميتها الزراعية «تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية وكذا نصيب الأجيال القادمة من الثروة»؛ وذلك حتّى يتسنّى لها الاعتماد على مقدراتها الداخلية، دون حاجة إلى الاستيراد الإجباري، الذي يفرض عليها شروطاً هي في غنى عنها.

٢ ـ الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية

قبل الخوض في تفاصيل هذا المطلب، يجدر بنا التذكير بما توصلنا إليه سابقاً من أن مفهوم الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لمواطنيه مع ضمان انتظامها. وهذا لا يعني بالضرورة إنتاج كلّ الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعنى بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تقسيم الدول تبعاً لمستوى أمنها الغذائي إلى عدة أنواع[٤٦]:

(٤٦) الطيب منير، «الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان نموذجاً،» **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، السنة ١٧، العدد ٣٤ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٣٠٢.

أ ـ **دولة** تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية، وتتوفر فيها الموارد المالية اللازمة لاستغلالها، فهي بذلك تعدّ من البلدان التي تتمتع بالأمن الغذائي المستدام (Sustainable Food Security)، حيثُ إنَّ معظم الاحتياجات الغذائية، إن لم تكن كلها، تُنتج محلياً، ولا يوجد ما يهدد الأمن الغذائي.

ب ـ **دولة** لا تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية، ولكنها تمتلك الموارد المالية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على استيراد احتياجات مواطنيها الغذائية من الخارج، وتأتي في مقدمتها دول الخليج العربي. ومثل هذا النوع من البلدان يتمتع بالأمن الغذائي ما دامت تعيش مناخاً إقليمياً ودولياً سلمياً وتعاونياً، على افتراض أن يتقيّد المجتمع الدولي ويتمسك بالقيم الإنسانية، وعدم استخدام الغذاء كسلاح للضغط أو لحسم الخلافات السياسية بين الدول والمجتمعات (غير أن هذه المبادئ لا يلتزم بها الجميع، وخير مثال على ذلك الموقف الإسرائيلي تجاه معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة).

ج ـ **دولة** تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية، ولكنها لا تتوفر على الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها، ولعل السودان خير مثال على ذلك. فهي بذلك تفتقر إلى الأمن الغذائي في المدى القصير، وربما في المدى المتوسط، ويتحقق أمنها الغذائي بصورة مستدامة متى ما توفرت الموارد المالية اللازمة والإرادة السياسية لاستغلال مواردها الطبيعية الزراعية.

د ـ **دولة** لا تملك الموارد الطبيعية، وتفتقر إلى الموارد المالية والاقتصادية التي تمكّنها من استيراد الاحتياجات الغذائية. وهذا النوع من البلدان هي التي تعاني مشاكل حقيقية في أمنها الغذائي على المديين القصير والبعيد، وتدخل ضمن هذه المجموعة أغلب دول الجنوب، وبخاصة منها معظم الدول الأفريقية.

من خلال هذا التصنيف يبدو أن الجزائر لا تصنّف ضمن أي منها، وهذا أمر مثير للحيرة، فهي من الناحية الموضوعية يمكن أن تدخل ضمن المجموعة الأولى على اعتبار أنّها تتوفر على الأراضي الزراعية والموارد المائية النسبية، ووجود مساحة شاسعة تضم أقاليم مناخية متباينة (صحراوية، وشبه صحراوية، ومعتدلة... إلخ)؛ كما أنّها تتمتع بمستوى اقتصادي ـ مالي ملائم (على الأقل في الآونة الأخيرة منذ بداية الألفية الثالثة)، إلا أنّها تبقى رهينة ما قد تستورده من الخارج بأسعار مرتفعة. وتزداد كمية ما تستورده من الغذاء بحيث تصبح قدراتها المالية منهكة، لكن من الممكن تجاوز هذا الخلل بتعبئة العنصر البشري وتحفيزه على العمل من أجل خلق ثروة اقتصادية محلية.

وبصورة عامة، فإن المعايير المستخدمة لتحديد مستوى الأمن الغذائي لأي بلد (وستتم معالجتها في ضوء التجربة الجزائرية لاحقاً) يمكن حصرها في ما يلي:

ـ نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية ذات النمط الاستهلاكي السائد.

ـ نسبة قيمة صادرات الإنتاج الزراعي إلى وارداته.

ـ نسبة قيمة واردات السلع الزراعية إلى إجمالي الواردات.

ـ مقدار مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

ـ متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.

ـ نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي(٤٧).

هذا وبالرغم من التحسّن الذي طرأ على إنتاج الغذاء منذ بداية الثورة الخضراء (Green Revolution) في بداية السبعينيات من القرن العشرين، والتقلّص النسبي لعدد السكان المهدّدين بعدم الأمن الغذائي (مع اتّساع خارطة الفقر في العالم)، إلا أنّه ما زال هناك ما يزيد على ٨٠٠ مليون نسمة يمثلون ١٨ بالمئة من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم الأمن الغذائي، وما يفوق على ١٦٦ مليون طفل يعانون سوء التغذية، و١٠ ملايين طفل يتحولون سنوياً إلى معاقين عقلياً وجسدياً بسبب سوء التغذية، وما بين ٥ ـ ٧ ملايين طفل يموتون سنوياً بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية(٤٨). ولتحسين مستوى الأمن الغذائي في أي بلد، يجب الاهتمام بثلاثة جوانب رئيسيّة، مرتبطة ببعضها البعض، وهي:

أ ـ كفاءة إنتاج المحاصيل الغذائية.

ب ـ وجود الهياكل الأساسية لتوفر الأمن الغذائي من حيث: التخزين، والنقل، والمعلومات المتعلّقة بإنتاج المحاصيل الغذائية وأسعارها.

ج ـ سهولة التجارة الخارجية واستقرار الأسواق العالمية للأغذية(٤٩).

هذا، ويختلف دور الزراعة في تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٤٩) المصدر نفسه.

اختلافاً جوهرياً عنه في البلدان المتقدمة، نظراً إلى تباين مستوى التقدّم الاقتصادي في كليهما، غير أن هذه الحقيقة لا تعترف بها على الإطلاق اتفاقية الزراعة في شكلها الحالي. ومن هنا كانت المناداة بضرورة السماح للبلدان النامية، وبخاصة تلك التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، بهامش من المرونة يتجاوز تلك المبادئ والشروط التعجيزية التي تضمّنتها اتفاقية الزراعة، وذلك حتّى يتسنى لمثل هذه البلدان تطوير نشاطها الزراعي، وبالتالي تستطيع تلبية أهم احتياجاتها في مجال الغذاء.

وفي هذا الصدد، تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ٨٢٦ مليون نسمة كانوا يعانون نقص التغذية خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ١٩٩٨)، منهم نحو ٧٩٢ مليون نسمة يعيشون في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد انخفض بنحو ٤٠ مليون نسمة خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) والفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧) (أي أنّه كان يقدر بـ ٨٢٦ + ٤٠=٨٦٦ مليون نسمة)، فإن هذا التحسّن لم يكن متوازناً، فقد كان يُعزى إلى انخفاض عدد من يعانون نقص التغذية بنحو مئة مليون نسمة في ٣٧ بلداً، في الوقت الذي ارتفع عددهم بنحو ٦٠ مليون نسمة في بقية البلدان. وعلى الرغم من زيادة توافر الأغذية المخصّصة للاستهلاك البشري المباشر بنسبة ١٩ بالمئة في عام ١٩٦٠ وخلال الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦)، فقد كان هناك تفاوت شديد في ما بين هذه البلدان. وعلى سبيل المثال، فإن نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في البلدان الأقل نمواً اتجه نحو الانخفاض على مدى السنوات الأربعين الماضية، بينما ارتفع بنسبة ٤٠ في المئة في البلدان النامية ككل. وفي ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦، انخفض نصيب الفرد في ٢٩ بلداً من البلدان الأقل نمواً، وعددها ٤٢ بلداً[٥٠]. وفي سياق متصل، تتوقع المنظمة ذاتها أنّه خلال السنوات العشرين بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ سوف ينخفض معدل النمو في الإنتاج الزراعي العالمي إلى نحو ١,٨ بالمئة سنوياً مقارنة بنحو ٢,٣ بالمئة سنوياً في السنوات العشرين السابقة لهذه الفترة[٥١].

وفي ضوء التحليلات التي أجريت على العوامل الرئيسيّة التي تكمن وراء

(٥٠) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (الفاو)، «بعض القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة».

(٥١) محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة؛ ٢٣٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٣٤.

هذه الاتجاهات، فإنه لا يمكن تحقيق تقدّم ملموس في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، في معظم الحالات، دون النهوض بإمكانيات القطاع الزراعي، وزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية العامة.

ومما لا شكّ فيه أن التحسينات المتوقعة في نظام الحوافز التي تقدّم للمنتجين في البلدان النامية من أجل تحسين إمكانيات التنمية الريفية، تبرّر جزئياً تحرير التجارة؛ غير أنّه ليس من المحتمل أن يكون لذلك تأثير إيجابي مباشر بالنسبة إلى بعض البلدان النامية، بسبب معوقات العرض وعدم قدرة المنتجين فيها على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة بخوض المنافسة في أسواقهم، أمام الواردات التي ما زال بعضها يستفيد من الدعم، وغير ذلك من الممارسات الأخرى غير التنافسية.

وقد أوضحت تجارب التنمية، بما لا يدع مجالاً للشك، أن انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية في البلدان النامية، هي من نتائج استراتيجيات التنمية الخاطئة التي تغاضت عن أهمية تنمية القطاع الزراعي، وخصوصاً في ما يتعلق بإنتاج الأغذية الأساسية التي يحتاج إليها السكان. كذلك أظهرت التجارب أن تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية، يتطلب مجموعة من السياسات يتم إعدادها بعناية، ومستمدة من الواقع وتعالج بطريقة مرنة ومتكاملة جوانب العرض والتوزيع والاستهلاك في السلسلة الغذائية. ولكي يتسنّى تعزيز الأمن الغذائي، ينبغي على الدول النامية مراعاة التدابير التالية:

ـ **دعم الأسعار**، ويتم دعم الأسعار إما عن طريق التدابير الحدودية وحدها أو الربط بين التدابير الحدودية وبعض ترتيبات الأسعار المحلية، مثل تحديد الأسعار الدنيا المضمونة، وأسعار التجزئة المستهدفة، وغيرها. وتبعاً للربط بين التدابير الحدودية والسياسات السعرية المحلية، يمكن أن تجد بعض الفئات الاجتماعية المختلفة أن أمنها الغذائي يتأثر بشكل مختلف؛ فنجد مثلاً أن بعض الترتيبات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية تفيد المزارعين وتضرّ بالمستهلكين (والعكس صحيح).

وعليه، فإنه من الممكن التقليل من تأثير ذلك عن طريق سياسات دعم الأسعار الموجّه نحو فئات معينة (مثل صرف الأغذية بالبطاقات، وإقامة المحلات التي تبيع بأسعار منصفة، وتدابير تحويل الدخل إلى الفقراء، ووضع آليات للبيع

بالتقسيط لبعض الفئات. . . إلخ)، غير أن ذلك يكون على حساب تكلفة كبيرة تتحملها ميزانية الحكومة، وهذا ما لا تستطيعه معظم البلدان التي تعاني انعدام الأمن الغذائي. كذلك، فإن تثبيت الأسعار العالمية بالنسبة إلى المستهلكين، مع تقديم الدعم إلى المزارعين، يفرض ضغوطاً مماثلة على ميزانية الحكومة، وإن كان من الممكن أحياناً تعويضها إلى حدّ ما في حالة المواد الغذائية المستوردة من الإيرادات الناتجة من رسوم الواردات. ولا يختلف الوضع بالنسبة إلى المنتجات التصديرية عن الوضع الخاص بالبضائع المستوردة، فكثيراً ما كانت الضرائب تُفرض على الصادرات في الماضي للمساعدة في الإبقاء على الأسعار المحلية، ولكن ذلك يكون عادة على حساب مصلحة المزارعين الذين يكونون في كثير من الحالات أكثر فقراً من سكان المناطق الحضرية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن السياسات التي تعزّز الصادرات عن طريق الدعم يمكن أن تزيد من دخل المزارع، وإن كان ذلك على حساب الميزانية الحكومية والمستهلكين. ويمكن استخدام دعم الصادرات في تعزيز النفاذ إلى الأسواق، فضلاً على أنّه يعدّ خياراً مفيداً في التخلص من الفوائض غير المعتادة التي تحدث في السنوات التي يجود فيها المحصول(٥٢).

ـ **دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي**، كثيراً ما يستخدم دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي في تعويض انخفاض الأسعار التي يحصل عليها المنتجون. والمعتاد هو أن يشمل الدعم بنوداً مثل الأسمدة، والبذور، والوقود. ويعدّ توفير الدعم الحكومي من خلال الإعانات العامة المناسبة من الأدوات المشروعة والضرورية لتصحيح جوانب الفشل في الأسواق ومواجهة المنافسة المُجحفة. فبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، نلاحظ أن النمو الزراعي المستدام قد تحقق ولو نسبياً عن طريق الربط بطريقة حكيمة بين دعم مستلزمات الإنتاج (دعم أسعار الأسمدة، وخطط الائتمان، ودعم أسعار الوقود، وإدارة المياه)، وسياسات تسعير المنتجات والتدابير الحدودية. ومن جهة أخرى، فقد استخدمت بعض البلدان سياسات الأسعار بكفاءة في تشجيع الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة أو تنويع الإنتاج الزراعي، بإدخال محاصيل زراعية جديدة من أجل تحسين القدرات الإنتاجية. وعلى الرغم من أن أشكال الدعم هذه أقل كفاءة من المدفوعات المباشرة التي تُقدم إلى المزارعين، فمن الممكن أن يكون لها مكان مهم في أية

(٥٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (الفاو)، المصدر نفسه.

استراتيجيا للتنمية. وما لم يكن هذا الدعم موجّهاً بعناية وصرامة نحو الفئات المحتاجة فعلاً، فإنه يمكن أن يتخطّى المنتجين الصغار (عن قصد أو دون ذلك)، وعندئذ قد تكون التحويلات غير اقتصادية، لأنها تذهب إلى صالح الفلاحين المقتدرين؛ ولهذا تعدّ حماية مستويات المعيشة في الريف، خصوصاً من المنافسة المُجحفة والتقلبات الشديدة في الأسواق العالمية والمحلية، ضرورية أيضاً لتحقيق التنمية. ولهذا ينبغي حماية مستويات معيشة صغار المزارعين في الريف باتّباع تدابير الحماية الحدودية من أجل التخفيف من حدّة التأثيرات السلبية الناجمة عن دعم استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي والتقلبات التي تطرأ على الأسعار في الأسواق العالمية.

ـ **التدخل لتصحيح جوانب القصور التنظيمية**، ويكون التدخل حيثما لا تعمل الأسواق بشكل جيد، كما هو الحال عند الافتقار إلى المعلومات الخاصة بالأسواق، أو وجود احتكار لعمليات الشراء والبيع، أو وجود تدخل سياسي، بحيث لا تتحقق الاستجابة المتوقعة من جانب العرض. وفي مثل هذه الحالات يتطلب الأمر إنشاء أو تعزيز المؤسسات التي تنظّم حصول صغار المنتجين على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتسهيل دخولهم إلى أسواق بيع المنتجات، مما يؤدي إلى تكلفة منخفضة نسبياً على الحكومة. وغالباً ما تكون مرونة في حيازة الأراضي وتدعيم مؤسسات التمويل لها كبيرة الأهمية، حيث تساعد حيازة الأراضي على الحصول على مزيد من الأراضي المنتجة والاستثمار في الأرض، وتحسين القرارات التي تتخذ بشأن استغلالها، وزيادة الربط بينها وبين الاستهلاك، بينما تساعد مؤسسات التمويل الريفي على تشجيع الاستثمار، وخصوصاً بالنسبة إلى مستلزمات الإنتاج الموسمية. وعموماً، فإن توفير المؤسسات المرنة، والأطر التنظيمية والتدريب، هي أمور ممكنة، حتّى وإن تطلبت إعانات في البداية.

يتضح من المناقشة السابقة وجود مجموعة من أدوات السياسات التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج من أجل دعم أهداف الأمن الغذائي في البلدان النامية. ويتم ذلك بالتركيز على تحديد آليات زيادة الدعم للإنتاج المحلي، بمحاولة التخفيف من حدة المعوقات الداخلية القائمة، والإبقاء، في الوقت نفسه، على خيار استخدام التدابير التي تنطوي على تكلفة أعلى في حالة توافر الموارد التي تغطي ذلك في المستقبل. وموازاة مع ذلك، يبدو أن معظم السياسات لها بعض التأثير في حجم التجارة، إمّا بشكل مباشر، أو عن طريق زيادة الحوافز للمنتجين المحليين من أجل تحسين قدرات الإنتاج، والتصدير.

نستخلص مما سبق أن القطاع الزراعي يعتبر أهم القطاعات في اقتصاديات الدول النامية والعربية، وذلك لمساهماته البالغة الأهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عموماً. فالزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية، ودونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، ولهذا فقد أصبحت زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتّى تساهم الزراعة بإيجابية في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية؛ فكون الزراعة مصدراً رئيسياً للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فإنها مسؤولة أيضاً عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، مثل رأس المال، والمواد الأولية، والموارد البشرية التي تحتاج إليها. ولهذا، فإن تخلفها يعطل تَقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالزراعة في أي اقتصاد معين يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدّم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافيين. والملاحظ أن الزراعة في أغلب البلدان النامية، ومنها العربية، ما تزال متخلفة وغير فعالة، حيث إنّها لم تكن تحظى بقدر كاف من الاهتمام في مشاريع التنمية الاقتصادية، حيث ساد الاعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، وأن التقدّم هو حالة مرادفة للتصنيع.

وعليه، فإن الواقع الذي تعرفه الزراعة في هذه الدول ليس على ما يرام، فإن كان هذا القطاع يتميّز من غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى من حيث طبيعته ودوره في التنمية، فإنه كذلك يعرف مشاكل ومعوقات صاحبت جهود التنمية الزراعية في مثل هذه البلدان، بحيث ساهمت في إضعاف دوره التنموي. وهذا ما سوف يتم تفصيله من خلال التركيز على الجزائر لاحقاً.

الفصل الثالث

السياسات الزراعية في البلدان العربية عموماً
وفـي الجزائــر خصوصـاً

نظراً إلى اختلاف السياسات من دولة إلى أخرى، وحتى داخل الدولة الواحدة، فقد تختلف من مرحلة إلى أخرى، لذلك سوف نركز على بعض التعاريف العامة والمبادئ الأساسية المشتركة، ثم نخصّص النقاش حول أهم السياسات الزراعية في الجزائر، وبخاصة تلك التي تتزامن مع المجال الزمني المختار.

أولاً: أهمية السياسة الزراعية

١ ـ ماهية السياسة الزراعية

أ ـ تعريف السياسة الزراعية

«السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معيّنة، كما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معيّنة. فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي. . . . كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان. . . وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها»[١]. وبوصفها جزءاً من السياسة الاقتصادية، تعرّف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطّرة. وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين: يتضمن الهدف **الأول** تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف **الثاني**

(١) علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١)، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين[٢]، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة. وتتمثل السياسة الزراعية «في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية»[٣].

ب ـ أنواع السياسة الزراعية

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حلّ المسألة الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حلّ المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية في ما بينها، إلى ثلاث مجموعات، هي[٤]:

(١) **سياسة التوجيه الزراعي**، وتسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي. ولقد انطلقت من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضرورياً لخدمة هذا الهدف. ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصادياً بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

(٢) **سياسة الإصلاح الزراعي**، وقد طُبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى، كإسبانيا وإيطاليا... إلخ. وقد كانت منطلقات معظمها تتحدد في:

ـ تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض.

---

(٢) عصام أبو الوفاء وعلي يوسف خليفة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي** (الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٧٥)، ص ٣٥١.

(٣) منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١١.

(٤) مطانيوس حبيب، «المسألة الزراعية في سوريا: واقعها وآفاق تطورها،» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة ١٤، العدد ٢ (١٩٩٨)، ص ٧٧ ـ ٨١.

ـ توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراض.

ـ فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وفي الغالب، فإن الهدف الاقتصادي (هناك أهداف سياسية واجتماعية من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحين الذين يشكّلون غالبية السكان) من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة، على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجالات الصناعة[٥]. ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات، فإنها في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي. ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حدّ ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة، تتوزّع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

(٣) السياسة الثورية الزراعية، قبل كل شيء، ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الأيديولوجي؛ فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة[٦]. وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدولُ التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب. غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظراً إلى تغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى. ومهما تكن السياسة الزراعية، فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

ومهما يكن، فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي

---

(٥) عبد الرزاق الهلالي، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي** (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ٥٩.

(٦) مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة. ففي البلدان ذات الدخل المنخفض التي تغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الزراعي، غالباً ما تسودها سياسات زراعية ذات فاعلية مرافقة للسياسة الاقتصادية. ونتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية (المنخفضة الدخل)، فإن معدل نمو الناتج الزراعي هو أقل من معدل نمو السكان، بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الغذاء) في غالب الأحيان. ولم تؤد المتغيّرات الاقتصادية، كالأسعار والحوافز الإنتاجية، وما لها من آثار إيجابية، إلى توسيع حجم الناتج ونموه في البلدان النامية، وذلك لعدم فاعلية هذه المتغيّرات، وفقاً لنظام السوق المتبع في معظم تلك البلدان.

ونظراً إلى أهمية الحبوب، لكونها من السلع الغذائية الأساسية في معظم بلدان العالم دون استثناء، كما أنها تعدّ من السلع الاستراتيجية في مجال الأمن الغذائي (بالنسبة إلى الدول النامية خصوصاً)، فقد انصبّ الاهتمام عليها بالدرجة الأولى عند وضع أية سياسة أو تقييم نتائجها واستشراف تطورها، بحيث تصبح أية سياسة مطالبة بالعمل أولاً على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من هذا المنتج، سواء من خلال التكثيف المحصولي (بمعنى زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في وحدة الزمن)، أو التكثيف الزراعي (بزيادة كفاءة استخدام العناصر على وحدة المساحة)، وذلك نظراً إلى أن الجزء الكبير من الرقعة الزراعية للحبوب، وخاصة القمح، تعتمد على سقوط الأمطار في الدول النامية عموماً، ومن بينها الجزائر، بينما العكس في الدول المتقدمة، حيث أدى استخدام رأس المال بصورة مكثفة إلى تحويل مختلف أنواع الأراضي (المطرية) إلى أراضٍ مروية، بحيث ارتفع بذلك متوسط إنتاجية الوحدة المساحية للحبوب بتكويناتها المختلفة. ومن جانب آخر، فإن من شأن الوجود المقبول للعنصر البشري الكفء (الذي تفتقده الدول النامية والعربية) واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة، تحسين المردودية، كمّاً ونوعاً. وهذا يعني أن اقتصاديات إنتاج الحبوب في البلدان النامية، وفي الجزائر، ما تزال دون مرحلة الإنتاج الرشيد، وأن إعادة ربط الموارد بصورة أكثر كفاءة ستؤدي ـ لا محالة ـ إلى زيادة حجم الناتج من تلك المادة. وهذا بالضبط هو ما تهدف إليه اقتصاديات الإنتاج الزراعي، من خلال السياسات الزراعية المختلفة.

ويمكن تعريف اقتصاديات الإنتاج الزراعي بأنها: «تطبيق مبادئ الاختيار على استعمال رأس المال والعمل والأرض وعنصر الإدارة في الزراعة، ويقوم

بدراسة كل النواحي المتعلقة باستعمال الموارد وكيفية الوصول إلى معدلات الإنتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى للمستهلكين. كما يقوم هذا المجال بتحليل المبادئ والعلاقات التي تجعل من الممكن اختيار ووضع الخطة الاستغلالية للزراعة»[٧]، وذلك من خلال سياسة زراعية ضمن منظور استراتيجيا عامة. كما تعرّف أيضاً بأنها علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الاختيار في استخدام الموارد المختلفة، سواء منها الطبيعية أو المالية أو البشرية أو الإدارية في صناعة الزراعة، بصورة عقلانية ورشيدة.

وبصورة عامة، فإن اقتصاديات الإنتاج الزراعي تهتم بكل العوامل المتصلة بالكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية، التي يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية:

أ ـ تحديد وضبط الشروط الواجب توافرها للحصول على أفضل استخدام للموارد الاقتصادية الزراعية في إنتاج المحاصيل الزراعية.

ب ـ تحديد مدى الانحراف عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية.

ج ـ التعرّف على العلاقات التحليلية للقوى التي تحدد النظم الإنتاجية واستخدام عناصر الإنتاج الزراعي.

د ـ التعرّف على الطرق والوسائل التي تُمكّن من الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجال الزراعي[٨].

٢ ـ السياسات الزراعية في البلدان العربية

إذا كانت السياسة الزراعية هي عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على المديين القريب والبعيد، فهي تتباين من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى غيرها، كما تؤثر آليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التغيّرات والاختلافات في السياسة الزراعية. ويتجلّى الاختلال أكثر بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ ففي الدول الصناعية التي يتزايد فيها الوزن السياسي للمزارعين، نجد أن السياسات الزراعية تتحول من مرحلة

(٧) سالم توفيق النجفي، **اقتصاديات الإنتاج الزراعي** (الموصل: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

استغلال الزراعة إلى حمايتها، بتشجيع الإنتاج الوفير من أجل التصدير. أما البلدان العربية، فتفضل الاستيراد على حساب التصدير، وتسعى (خطأً) إلى التنمية من خلال القطاع الصناعي، على حساب القطاع الزراعي.

ومن خلال الدور الاستراتيجي الذي تؤديه الزراعة في الدول النامية عموماً، كان من الضروري أن نتعرّف على بعض السياسات الزراعية في هذه المجموعة من خلال بعض البلدان العربية. وفي هذا الصدد، يبدو جلياً أن أغلب تجارب البلدان العربية التي طُبقت في إطار التنمية الزراعية، لم تفلح في القضاء على الهوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء والإنتاج، بحيث بقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الإنتاج الزراعي بشكل كبير. ولعل من بين الأسباب وراء ذلك ما يلي[٩]:

أ ـ إن الإصلاحات الزراعية على مستوى البلدان العربية بين الخمسينيات والسبعينيات، سواء كانت ذات طابع اشتراكي أو ليبرالي، لم تسجل نجاحات تذكر في مجال التنمية الزراعية، بحيث بقيت الزراعة في هذه البلدان بعيدة عن الكفاءة الاقتصادية والرفع من قدراتها الإنتاجية، وذلك لأسباب عديدة، منها: سوء الإدارة، وقلة المتخصّصين، وانتشار البيروقراطية، والعجز في استعمال التكنولوجيا، وإعطاء الأولوية للأهداف السياسية.

ب ـ لم توفق سياسات البحث والإرشاد الزراعي في البلدان العربية في تحقيق النتائج المرجوة منها في ما يخصّ تقدم القطاع الزراعي، نظراً إلى غياب سياسات مدروسة للبحوث الزراعية، وما تستوجبه من مخطّطات وبرامج من أجل تطوير الزراعة مستقبلاً، وغياب نظام معلومات وإحصاءات متكامل وموحّد، وبقاء البحث على المستوى النظري، دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية ذات الخصوصيات المتميّزة؛ وكل ذلك في ظلّ تفتت إداري لمؤسسات البحث والتكوين، وعدم الربط بينها، وعدم وجود خطة متكاملة للدولة تحدّد أهداف وأدوار كل منها.

ج ـ يعاني الإقراض الزراعي في هذه الدول مشاكل كثيرة تعيقه عن أداء مهمته في السياسة الاقتصادية الاجتماعية الزراعية، وفي تطوير الزراعة على وجه الخصوص.

د ـ عدم تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان، وعدم وجود تكامل وترابط بين مراحله المختلفة، من حيث اختيار مناطق الاستصلاح

---

(٩) رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، ص ٣١٣.

واختيار الأساليب الملائمة للاستغلال الأمثل، مع غياب الالتزام بالشروط الفنية اللازمة.

هـ ـ تمثل ندرة الموارد المتجدّدة للمياه، وضعف المستوى التسييري لها، عائقاً أساسياً في تفعيل التنمية الزراعية في البلدان العربية.

و ـ اختلاف السياسات السعرية الزراعية بين بلد وآخر، وحتى داخل البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى.

ز ـ فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق الأهداف المنشودة، إذ إن معظمها يتسم بالتضخم والبطالة المقنّعة في أجهزتها الإدارية والخسارة في موازناتها، حتى إنها أصبحت عبئاً إضافياً على أجهزة الدولة. وبذلك بقيت المنتجات الزراعية غير قادرة على المنافسة، لافتقادها المواصفات والمقاييس والجودة، زيادة على النقص في الهياكل القاعدية من تخزين وحفظ ونقل، مما أثر في كفاية انتقال السلع من المنتج إلى المستهلك بأقل كلفة وأقل فاقد ممكنين؛ بالإضافة إلى عدم القدرة على التصدير إلى الخارج.

ح ـ محدودية التوسع في الإنتاج الحيواني، نظراً إلى قلة المراعي وفقرها وإهمالها، حيث لم تهتم السياسات الزراعية، بما فيه الكفاية، بترقية هذا الفرع، بالرغم من أهميته الاقتصادية.

ط ـ إهمال القطاع الصناعي ـ الزراعي، بحيث لم تطرح سياسة واضحة تربط بين المجالين، بالرغم من أن الزراعة لا يمكنها أن تتطور إذا لم توجد مصانع تتكفل بتصنيع الفائض في محاصيلها. ومما ساعد على ذلك غياب عادات استهلاكية تشجع على استهلاك المنتجات الصناعية الزراعية[١٠]؛ كما أن غياب التصنيع الزراعي قد تسبب في إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية على مرّ السنين، وساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تدني وتيرة الإنتاج، كما حدث في الجزائر بخصوص منتج الطماطم في نهاية التسعينيات، وكذلك محصول البطاطس في الكثير من المرّات كان آخرها عام ٢٠٠٦، وغيرهما.

ولمزيد في توضيح الصورة بخصوص تباين السياسات الزراعية المتّبعة عربياً نورد الجدول الرقم (٣ ـ ١):

---

(١٠) Conseil National Economique et Social (CNES), «Stratégies de développement de l'agriculture,» (janvier 2003), p. 28.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)
نماذج من السياسات الزراعية العربية في مجالات الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج وتوزيع وتوفير الغذاء وبناء المخزون والرقابة

البلد	سياسات الأمن الغذائي	سياسات زيادة الإنتاج	سياسات توفير الغذاء	سياسات بناء المخزون الاستراتيجي	سياسات تمكين الحصول على الغذاء	سياسات الرقابة وحماية المستهلك
الأردن	برنامج الأمن الغذائي المتكون من ١٨ مشروعاً في مجالات المحاصيل الحقلية والبستانية وإدارة الموارد المائية والإنتاج الحيواني	الاستراتيجيا الوطنية للتنمية الزراعية التي تضم ١٣٠ مشروعاً	برنامج خاص قيد الإعداد	تراقب الدولة المخزون وفق مجموعة من الأسس والقوانين	إجراء الدراسات وتنفيذ مشاريع من قبل التحالف الوطني لتحقيق الأمن الغذائي	أجهزة الرقابة وحماية المستهلك
السودان	برنامج ٢٠٠١ بدعم فاو، وبرنامج ٢٠٠٣ بمنحة من ليبيا، وبرامج أخرى بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي	تعزيز زيادة المساحة الزراعية لزيادة الإنتاج		تضع الدولة خطة بناء وتوزيع المخزون	التوسع في إنشاء أوعية التخزين الحديثة، والتوزيع المجاني على الفقراء	نظام الرقابة المتعدد الجهات
سورية	مشاريع التشجير والغراس والتحريج، والحزام الأخضر، والتنمية المتكاملة في البادية، ودعم صغار المزارعين	زيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية	القطاع العام يتولى مهمة التوزيع بالأسعار الرسمية	القطاع يتولى مسؤولية المخزون الاستراتيجي	بذل الجهود لتحسين أوضاع المعيشة للمجموعات السكانية المعرضة للفقر	أجهزة الرقابة الحكومية والتنظيمات الشعبية
موريتانيا	برنامج الغذاء مقابل العمل، وبرنامج الأمن الغذائي	تشجيع الاستثمار لتنمية الإنتاج	السعي إلى تطوير الإنتاج	مرصد الرقابة لمفوضية الأمن الغذائي تهتم ببناء مخزون الطوارئ		المصالح الحكومية ومراكز الترقية النسوية بالتعاون مع المنظمات الخيرية
اليمن	برنامج المساعدة الغذائية الفرنسية لتوفير ٣٤٤٠ طناً من دقيق القمح	زيادة الإنتاج واستيراد الاحتياجات	تحرير قطاع التوزيع الذي صار مهمة القطاع الخاص		الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية	الأجهزة الحكومية

يتبـــع

تابـــع

الإمارات		تشجيع المعارض، ودعم المزارعين، وتطوير التسويق، والأبحاث	إلى جانب تشجيع الإنتاج، انتهاج سياسة حرة للاستيراد			أجهزة الرقابة وحماية المستهلك
الجزائر		رفد المزارعين بالتقانيات لتطوير الإنتاج وتحسين المعيشة الريفية	الاستيراد لتغطية العجز وبناء مخازن	تتولى الدولة سياسة المخزون الاستراتيجي		إدارة الرقابة الغذائية
العراق		خطة التنمية الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية	البطاقة التموينية ودعم العلف وبيض التفقيس		إعادة آلاف المفصولين إلى العمل وتوفير الفرص للعاطلين ورفع الرواتب	
عمان		زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحسين الأمن الغذائي		مسؤولية الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي	الهيئة العامة للأعمال الخيرية تقدم مساعدات في شهر رمضان وحالات الطوارئ	أجهزة الرقابة وحماية المستهلك الحكومية ودور فاعل للبلديات
قطر		توفير الخدمات الزراعية، من توزيع البذور والشتلات والمبيدات والخدمات الآلية والرعاية البيطرية	الاستيراد في إطار السوق الحرة	لجنة المناقصات المركزية تتولى تخزين ربع الوارد السنوي	دعم المواد التموينية ومراقبة الأسعار	أجهزة الرقابة الحكومية
مصر		استراتيجية عام ٢٠٠٤ لزيادة العوائد المحصولية للحبوب والبروتين لتعزيز الكفاءة الإنتاجية	التركيز على تعزيز الإنتاج والإنتاجية			الأجهزة الحكومية والجمعيات الوطنية
المغرب		تشجيع الاستثمار لتطوير وزيادة الإنتاج	تحسين شبكات النقل البري والسكك الحديدية، والتحرير الاقتصادي	القطاع العام بالتعاون مع القطاع الخاص	البرامج الاجتماعية لمحاربة الأمية والحدّ من الفقر	الأجهزة الحكومية والجمعيات الوطنية

يتبـــع

تابـــع

تونس			تجربة رائدة في التسويق التعاوني للألبان			شبكة حماية ومراقبة الجودة
لبنان						أجهزة الرقابة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والبلديات

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٧)، ص ١١٤ ـ ١١٦.

وتأسيساً على ما سبق، يتبيّن أن أهم مشكلة تجمع بين كل السياسات الزراعية في البلدان العربية، ورغم كونها براقة وواعدة أحياناً على المستوى النظري، فإنها باستمرار تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات في شقها العملي، ذلك أنها في غالبيتها تأتي كسياسات جزئية تطرح كحلول لمشاكل معينة قائمة، وأنها غير مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع، تبعاً للاحتياجات الحقيقية للقطاع. ولهذا يجب أن تتخذ السياسات الزراعية في ضوء دراسات علمية مسبقة لواقع القطاع الزراعي، واحتياجاته، ولن يتسنّى ذلك إلا بتطوير البحث العلمي الزراعي، والتوجه أكثر نحو تشخيص المشاكل العملية، والمزيد من التنسيق بين مراكز البحث الزراعي العربية.

ثانياً: مضامين السياسات الزراعية وأهدافها

هناك اختلاف واضح في معاملة القطاع الزراعي بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية، وداخل كل مجموعة من الدول تبعاً لاعتبارات كثيرة؛ فمثلاً نجد أن الدول الصناعية تتدخل بصفة عامة من أجل رفع الأسعار الزراعية، في حين تميل الدول النامية إلى التدخل لإبقاء الأسعار الزراعية أدنى من مستوياتها العالمية. كما قد يكون الاختلاف ضمن كل مجموعة. ومن بين مظاهر التباين في معاملة القطاع داخل مجموعة الدول المتقدمة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تدفع إعانات للمزارعين لكي يتوقفوا عن إنتاج المزيد من الحبوب، في حين يقدم الاتحاد الأوروبي من جهته إعانات إلى المزارعين لزيادة زراعة الحبوب، وذلك قبل الاتفاق بين الطرفين على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة الناجمة عن

مفاوضات جولة أوروغواي للتجارة العالمية. أما في اليابان، فيستفيد مزارعو الأرز بما يعادل ثلاثة أضعاف السعر العالمي مقابل ما ينتجون[١١]. ومع اتجاه الدول نحو النمو، فإنها تميل إلى تقديم الحوافز إلى الإنتاج الزراعي المحلي، وكلما انخفضت الميزة النسبية لدولة ما في الزراعة، فإنها تتجه نحو تقديم الحماية لقطاعها الزراعي، حتى أصبحت الحماية الزراعية سمة من سمات معظم السياسات الزراعية في الدول الصناعية القائمة على نظام السوق.

ومهما يكن، فإن السياسات الزراعية مهما اختلفت في ما بينها، فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار والتمويل، وبعضها الآخر بسياسة الأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا... إلخ، وكلها تعتبر مكوّنات وعناصر لهذه السياسات. وبصفة عامة، يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاثة أنواع، وهي: السياسات السعرية، والسياسات التسويقية، والسياسات الهيكلية[١٢]. وهذا التقسيم هو فقط لأغراض التحليل، ذلك أن كل هذه السياسات تتكامل، وتتفاعل مع بعضها، بحيث لا نستطيع أن نعزو التطورات الحادثة في القطاع الزراعي إلى إحدى هذه السياسات دون سواها.

١ ـ السياسة السعرية الزراعية

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تؤدي دوراً كبيراً في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويُقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة. وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، حيث من خلالها يمكن التعرّف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المهمة، ومستوى الاكتفاء الذاتي، والمستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة.

---

(١١) محمود حسن حسني، «السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية،» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** (معهد التخطيط القومي)، السنة ١٠، العدد ١ (٢٠٠٢)، ص ٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير في القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية. والجدير بالذكر أن السياسة السعرية الزراعية تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعاً لخصوصيات كل دولة واقتصادياتها. فبالنسبة إلى الجزائر، كانت الدولة تتدخل في رسم الأسعار الزراعية لتجنب الآثار السيئة التي قد تظهر إذا ما تركت هذه الأسعار تتكون وفقاً لميكانيكية السوق الحرّة، حيث تؤدي التقلبات الكبيرة التي قد تحدث لهذه الأسعار إلى عدم استقرار الإنتاج الزراعي، وتقلبات كبيرة في دخول المنتجين الزراعيين وعدم استقرارها. ومن الممكن أن يكون لها تأثير سلبي في الاستثمارات الزراعية، حيث تميل الأسعار إلى الارتفاع بدرجة كبيرة إذا ما تكوّنت تحت ظروف ميكانيكية السوق الحرّة، وذلك لأن الطلب على السلع والمنتجات الزراعية، وبخاصة الغذائية منها، يزداد بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج، مما يعرّض الاقتصاد الوطني لمشاكل تضخمية تؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها في البنيان الاقتصادي. لذلك تصبح الحاجة الملحّة إلى التدخل الحكومي في مجال رسم السياسات السعرية، من أجل توفير درجة معينة من الأمان للمنتجين الزراعيين، وتحقيق دخول مجزية لهم، وكذلك تأمين مجموعة المستهلكين من الارتفاع الشديد في أسعار السلع الزراعية، وخاصة الغذائية منها، وبالتالي من الضغوط التضخمية غير المرغوب فيها.

ولهذا، فإن السياسة السعرية تؤدي دوراً مهماً في التأثير في الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم هجرة الموارد (مادية وبشرية) داخل وخارج القطاع الزراعي، كما أن نجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها، يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة. وتختلف أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي إلى أخرى، تبعاً للتغيّر في الأهداف الاقتصادية التي تتغيّر بدورها تماشياً ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة. وبصفة عامة، يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية في ما يلي:

ـ تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ـ الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعاً للدخول المتاحة.

ـ تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار.

ـ تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.

ـ تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية.

وتتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر (كما سبق وأشرنا)، وذلك حسب طبيعة وأهداف السياسات والاحتياجات المطلوبة والظروف السائدة، وفي ما يلي إشارة إلى أهم إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية:

ـ تحديد سعر ثابت للمنتج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتج مسبقاً، وربما تضع حداً أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي. وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها عند سعر أعلى من سعر السوق الذي تحدده الدولة. ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على التقدير الصحيح للأسعار، ومدى إمكانية الشراء والتخزين من قبل الدولة، وهذا الإجراء لا يلائم السلع القابلة للتلف (كما حصل لمحصول الطماطم مثلاً).

ـ تحديد أسعار إجبارية للمنتج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقاً، ويقتصر دور الدولة هنا على تنفيذ هذه الأسعار.

ـ إجراءات تحديد أسعار للمستهلك، وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين.

ـ إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج.

وبصفة عامة، فإن السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع، من أهم أدوات السياسة السعرية للسلعة، أو لمجموعة السلع. وينظر إلى السياسة السعرية السليمة على أنها وحدة واحدة على كافة المستويات، ويجب أن تكون مترابطة وغير متعارضة، بدءاً من السياسة

السعرية للسلعة أو مجموعة سلعية معينة، ثم السياسة القطاعية، فالسياسة السعرية العامة للدولة. غير أنه عند تطبيق مثل هذه السياسات قد تظهر ثغر تقلل من نجاعتها، التي يمكن تلخيص أبرزها في ما يلي[١٣]:

ـ وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى، كما تختلف من محصول إلى آخر. وهي بذلك أقرب إلى نظام التسعير منها إلى سياسة سعرية شاملة.

ـ تؤدي السياسة المتنوعة للأسعار إلى دخل متدن للفلاحين الذين تحدد الدولة أسعار منتجاتهم، مما يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المحددة أسعارها، لصالح المساحات المزروعة بالمحاصيل غير المحددة أسعارها.

ـ تتسم هذه السياسات بثبات الأسعار، وبأنها ردود أفعال لاحقة، بحيث لا تتغير إلا في حال وجود مشكلة، كما يستمر العمل بها لمدة طويلة، وذلك من أجل وقف ارتفاع الأسعار. وبهذا تتشكل فروق كبيرة بين أسعار السلع المحلية التي تخضع لتحديد من طرف الدولة، وأسعار السلع نفسها في السوق العالمية، بحيث يصبح تعديلها من الصعوبة بمكان.

ـ تعتبر بعض السياسات السعرية متحيّزة لصالح المستهلك، والقطاعات غير الزراعية، على حساب القطاع الزراعي الذي يقوم بإنتاجها، وبالتالي تصبح الأسعار لا تعبّر عن السعر الحقيقي.

ـ عدم وجود علاقة تكاملية بين السياسة العامة للأسعار، وسياسة الأسعار الزراعية، وسياسة الأسعار الخاصة بمستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى استنزاف دخول المزارعين الضعيفة أصلاً.

ـ تنجم عن الفروق الكبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة رسمياً، الكثير من المخالفات لجميع القواعد السياسية السعرية وقراراتها وعدم الالتزام بها. ونظراً إلى عدم قدرة الدولة على المراقبة المستمرة لذلك، فإننا كثيراً ما نجد أن الأسعار الفعلية تختلف عن الأسعار المحددة وتتجاوزها، التي تكون على حساب ميزانية المستهلك.

ولتفادي مثل هذه المزالق، وحتى يتسنّى الاستفادة من السياسات الزراعية

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

السعرية في الدول النامية، يجب التخلص أولاً من مجموعة من المعتقدات الخاطئة المتعلقة بها، التي من أبرزها ما يلي:

ـ هناك اعتقاد بأن سعر الغذاء ـ وهو أكثر المعتقدات انتشاراً ـ في الدول النامية، يكون منخفضاً.

ـ هناك اعتقاد بأن القطاع الزراعي، مثله مثل القطاعات الأخرى في الدول النامية، يجب أن يخضع للضرائب، بهدف زيادة الإيرادات المطلوبة للتنمية الاقتصادية.

ـ يتقبل معظم الناس مقولة السياسيين التي تتعلق بالأمن الغذائي، كدافع رئيسي للسياسات الزراعية السعرية.

ـ يسود الاعتقاد بأن سياسات التسعير في الدول النامية توضع من أجل الحدّ من عدم استقرار أسعار السلع في السوق[١٤].

ولهذا، فإنه لكي تكون سياسة زراعية ناجعة، ينبغي تجنب السلبيات، والأخذ بالمبادئ والأسس الإيجابية التي سبقت الإشارة إليها. وبالنسبة إلى الجزائر، فمنذ مطلع التسعينيات، عمدت إلى اتباع سياسة سعرية تخضع لآلية السوق، حيث عملت على تحرير الأسعار الزراعية كأداة من أدوات السياسات المهمة ضمن السياسة الزراعية التي تنهض على التحول إلى اقتصاد السوق، الذي يعطي الحرية الكاملة لقوى العرض والطلب لتحديد كل من الأسعار وكميات الإنتاج والاستهلاك. وهذه من ضمن الشروط الخارجية، غير أن الجزائر عملت على دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، سواء عند الإنتاج أو الاستهلاك، كما هو الحال بالنسبة إلى القمح والحليب.

٢ ـ السياسة التسويقية الزراعية

تعاني الزراعة في غالبية البلدان النامية مختلف المشاكل التي تؤدي إلى محدودية السوق الزراعية وتدني فعاليتها، مما يجعل من تنظيم السوق ضرورة ملحّة[١٥]. ويتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٦.

(١٥) محمود صادق العضيمي، **الاقتصاد الزراعي** (القاهرة: مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠)، ص ١٤٩.

ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني. ولهذا يمكن اعتباره مؤشراً إيجابياً على مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد. وتتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات، مثل المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والتعاضديات، والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي. هذا، وبالرغم من أهمية التسويق الزراعي، فإنه لم ينل العناية اللازمة، عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية، بل إنه عرف لامبالاة واضحة في كثير من الأحيان، حيث كان التركيز في الأساس على سياسات الإنتاج والأسعار، بحجة أن زيادة إنتاج الغذاء مثلاً سوف تؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي للسكان، وأن هذه الزيادة ستؤدي دور المحرك في عملية التنمية الريفية، على اعتبار أن الأسواق سوف تتطور بشكل تلقائي تماشياً مع زيادة الإنتاج. وهذا فهم خاطئ، حيث تشير الدلائل العلمية والواقعية إلى أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج والتنمية الريفية بشكل مباشر. ولهذا، فمن الواجب الاهتمام بعملية التسويق، وضرورة اتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من أجل تنمية شاملة. وتتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية[١٦]:

أ ـ ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.

ب ـ تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، ويتأتى ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.

ج ـ السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

ومن الناحية التاريخية، فإن مجالس التسويق الحكومية تعتبر من بين أهم أدوات السياسة التسويقية الزراعية، التي يعود تاريخ إنشائها إلى أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩، حينما اعتبر الفشل التسويقي بمثابة العامل الرئيسي في

(١٦) حسني، المصدر نفسه، ص ٨.

وقوع الأزمة. وتفادياً لتكرار وقوع مثل هذه الكوارث، فقد سنّت بريطانيا قوانين لتنظيم التسويق الزراعي عامي ١٩٣١ و١٩٣٣، حيث تم بمقتضاها إنشاء مجالس مهمتها السهر على عملية التسويق. ولقد تبعت بريطانيا في هذا الشأن عدةُ دول أخرى(١٧). وبالنسبة إلى الدول النامية خصوصاً، يحاول الكثير منها فرض نظام تسويقي ذي قناة واحدة للإنتاج والمدخلات، حيث يقوم الفلاحون ببيع منتجاتهم إلى الوكالات الحكومية، أو يتم تقييد التجارة التي يقوم بها القطاع الخاص، على الأقل بالنسبة إلى المستوردين وتجار الجملة. وفي معظم الدول النامية تسهر مجمّعات التسويق الحكومية، كتلك الخاصة بالحبوب والمنتجات الغذائية مثلاً، على تحقيق استقرار أسعار المنتج والمستهلك، كما يقوم بعضها، كالجزائر مثلاً، بدعم مباشر لبعض السلع الأساسية، بحيث تحافظ على سعر مقبول لها، بغضّ النظر عن أسعارها في السوق العالمية. ولهذا، فإن وجود قناة تسويق موحّدة بالنسبة إلى المدخلات الزراعية يصبح أمراً شائعاً وواسع النطاق، حيث تقوم الوكالات الحكومية في العادة بتوزيع هذه المدخلات بأسعار مدعمة(١٨).

٣ ـ السياسة الهيكلية الزراعية

هي التي تكون موجهة إلى الجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغيّر في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تُغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات. وتحدث التغيّرات الشديدة (التي تمسّ الجانب الهيكلي) خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وكذا جراء التغيّر الفني الذي يغيّر علاقات المدخلات/المخرجات لنظام زراعي قائم، أو يقدم نظاماً زراعياً جديداً، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.

ومن بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تمسّ التغيرات الهيكلية، من ذلك مثلاً تغيّر نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، وذلك حينما يتمّ الاعتماد على التكنولوجيا، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة،

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٨.

فتضطر الزراعة إلى إعادة هيكلة شؤونها، تبعاً للمستجدات. ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية، إلى جانب الاهتمامات البيئية والآثار المتبادلة بين العمل الزراعي والمحافظة على البيئة، بحيث تسعى السياسة الهيكلية إلى تفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة، إلى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد[١٩].

يجدر التذكير في آخر هذا المبحث أن مختلف السياسات الزراعية، سواء منها الهيكلية أو السعرية أو التسويقية، هي متكاملة في ما بينها لتطبق ضمن أنواع أخرى من أنواع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية... إلخ.

ثالثاً: السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق

تعتبر السياسة الزراعية هي أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، هما:

١ ـ زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجّه منه إلى إنتاج الغذاء بصورة خاصة، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين، وهما:

أ ـ زيادة المستغل زراعياً من الموارد الطبيعية المتاحة، وخاصة منها الأرض والمياه، وذلك في ما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة.

ب ـ زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة والمشتغلة في الزراعة، في ما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة.

٢ ـ العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول، وبخاصة النامية منها لسدّ فجوة الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا السياق، ينبغي علينا أن نتساءل: هل استطاعت الجزائر أن تحقق هذه الأهداف من خلال السياسات الزراعية المتعاقبة، التي عرفتها في مسارها

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

التنموي، منذ الاستقلال في بداية الستينيات من القرن العشرين؟

ومن أجل ذلك، سوف نتعرّض، ضمن هذا المحور، لأهم السياسات الزراعية في الجزائر التي عرفتها منذ الاستقلال، مع التركيز على تلك السياسات المتّبعة ابتداء من عشرية التسعينيات من القرن العشرين حين التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك لمعرفة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في هذا القطاع الحيوي. وتبعاً لهذا الملمح العام، فقد خبرت الجزائر سياسات اقتصادية وزراعية كثيرة ومتباينة، جاءت متناغمة مع التحولات السياسية والتاريخية المحلية والدولية، لا يسعنا المجال لتفصيلها. وسوف نشير بإيجاز إلى الخلفيات التي ساهمت في بلورة وتشكيل السياسات الراهنة.

١ ـ سياسة التسيير الذاتي

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

أ ـ الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي.

ب ـ ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد قطاعاً تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة، ويستغله الجزائريون؛ وآخر حديثاً، يضمّ أخصب الأراضي، ويستعمل أحدث الأساليب، يستغله الأوروبيون ومن والاهم من الجزائريين (وهم قلة).

ج ـ عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

د ـ عجز مستمر في الميزان التجاري والميزانية[٢٠].

هذه باختصار شديد أهم الخصائص التي كانت تميّز الاقتصاد الجزائري الموروث عن حقبة الاستعمار. زد على ذلك أن السنوات الأولى من الاستقلال شهدت خللاً اقتصادياً وديمغرافياً خطيرين، إذ انخفض الناتج القومي بحوالى الثلث (٣/ ١)، وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين، وخصوصاً من الفنيين والإطارات في مختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني.

وأمام هذا الوضع، استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع

(٢٠) يوسف عبد الله صايغ، **اقتصاديات العالم العربي**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٣٣٨.

الشاغرة، دون سابق تدريب أو تكوين، وباشروا في تسييرها. ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل في سن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي.

إن اختيار التسيير الذاتي لم يكن عفوياً، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية ورؤيا مستقبلية واضحة، لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، ولهذا كان الإسراع إلى تبني مثل هذا الإصلاح الزراعي[٢١].

لقد اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي، دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعياً من طرف عمالها الذين تسلّموها بعد أن هاجرها الفرنسيون. إلى جانب ذلك، كان يتضمن تسلّم الدولة للأراضي التي كان يملكها المستوطنون، والتي لم يتم إخلاؤها منذ الاستقلال، وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين، وكذلك الملكيات الكبيرة، وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها، وليس لملكيتها. وموازاة مع ذلك، تم منح مساحات كبيرة من الأراضي للمجاهدين (مزارع قدماء المجاهدين) لإدارتها جماعياً. وكنتيجة لهذه الإجراءات أصبح الأجراء الزراعيون والفلاحون الذين كانوا لا يملكون أرضاً في فترة الاستعمار أصحاب ملكيات جماعية، باستيلائهم على المزارع والأراضي التي تركها الفرنسيون، وانتخبوا من بينهم لجاناً للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة. ومع نهاية عام ١٩٦٢ أصدرت الحكومة مراسيم لتضفي صبغة شرعية على هذه المبادرة التي انطلقت من أسفل، أي من القاعدة، لتقنن من أعلى بمراسيم وقوانين. ثم تلتها في نهاية عام ١٩٦٣ إجراءات أخرى تقضي بتأميم حوالى مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمّرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب؛ لتتسع عملية التأميم بعد ذلك بعام، لتشمل الملاّك الجزائريين المتعاطفين مع النظام القديم. وتقدر مساحة هذه الأراضي بـ ٢٠٠,٠٠٠ هكتار. وفي عام ١٩٦٦ تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسيّر ذاتياً إلى تعاونيات فلاحية إنتاجية لقدماء المجاهدين، وإضفاء الصبغة القانونية عليها.

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يُعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصاً في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال. فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم ٨٠ بالمئة من

(٢١) Ahmed Benbitour, *L'Expérience algérienne de développement 1962-1992 leçons pour l'Avenier* (Paris: Editions techniques de l'Enterprise, [n. d.]), p. 10.

الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة ٦٠ بالمئة من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي[٢٢].

وعلى العموم، يمكن اختصار أهم المراحل التي مرّ بها القطاع المسير ذاتياً في ما يلي:

أ ـ **المرحلة الأولى**، وتمتد من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها. ثم تمّ تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعاً لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

ب ـ **المرحلة الثانية**، وتمتد من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٥، وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية (للتخفيف من المركزية الإدارية التي كانت تميّز المرحلة السابقة)، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة. كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة، وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة أولى، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. كما أُنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها. كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتوحيد جهاز التمويل بتخصيص مصلحة لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري. ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها هي أن هذه المرحلة قد ركّزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة.

ج ـ **المرحلة الثالثة**، وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة، حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحدّ من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات

---

(٢٢) إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق** (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ١٢٠.

على إلغاء منصب المدير المعيّن، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرّف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيّرة ذاتياً، ورفع أسعار المنتجات الزراعية(٢٣).

بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلاً. وفي هذا السياق يقول إسماعيل العربي: «لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة»(٢٤).

ولهذا، فقد اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتأتى إلا بتطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييراً جذرياً؛ وهذا ما كانت تهدف إليه السياسة الزراعية الجديدة، المتمثلة في الثورة الزراعية.

٢ ـ سياسة الثورة الزراعية

نظراً إلى ما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر الرقم ٧١ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ لتجاوز ذلك، بسعيها إلى القضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية، والذي كان سائداً بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل:

ـ زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

ـ زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة.

ـ القضاء على علاقات الإنتاج القديمة(٢٥).

وبصفة عامة، فإن الثورة الزراعية ترمي إلى القضاء على التناقضات

---

(٢٣) Dominique Badillo, *Stratégie agro alimentaire pour l'Algérie*, collection maghreb contemporain (Paris: Office des Publications Universitaires, 1980), p. 39.

(٢٤) العربي، المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٢٥) أحمد بعلبكي، مترجم، **المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٧)، ص ٢٥٥.

الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية.

ووفقاً لميثاق الثورة الزراعية، فقد حدّدت ثلاث طرق لاستغلال الأرض، تتمثل في التالي:

أ ـ التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.

ب ـ التعاون في الزراعة، وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

ج ـ الاستغلال الخاص، حيث إن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإنما تقضي على استغلال الإنسان[٢٦].

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها، حيث اهتمت المرحلة **الأولى** (حزيران/ يونيو ١٩٧٢) بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية. أما المرحلة **الثانية** التي انطلقت في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد. وبدأت المرحلة **الثالثة** في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، الذي يجب ألا يتعدى ١٠٥ رؤوس للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار[٢٧].

وعلى العموم، فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين، شكلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية، وهما:

أ ـ إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها.

ب ـ تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبياً، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع مما لو كانت مجزأة ومتفرّقة.

---

(٢٦) أحمد بعلبكي، **المسألة الزراعية في ريف الجزائر** (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥)، ص ٢١٠ ـ ٢١٥.

(٢٧) Hamid M. Temmar, *Stratégie de developpement independant: Le Cas de l'Algérie: Un bilan* (Paris: Office des Publications Universitaires, 1987), p. 118.

إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلّف الذي كان يعيشه، نظراً إلى أسباب وعوامل عديدة، يحصرها عبد القادر جغلول في ثلاث مشكلات: تتمثل **الأولى** في نقص الأراضي، وتدور **الثانية** حول مسألة التعاون والبرجوازية الزراعية، أما **الثالثة** فتتمحور حول التعاون وإدارة الدولة[٢٨]. وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي.

فقد واجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي خصوصاً، والتنمية الوطنية على العموم. لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراع الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق. كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع. فلقد عانت الوحدات الإنتاجية عجزاً دائماً وخسارة مستمرة، بحيث أصبح تحت وصاية البنك. وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة، كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي... إلخ. وكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضرراً بالتعاونيات الإنتاجية، ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية.

٣ ـ السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات

في هذه الفترة، باعتبارها مرحلة حكم جديدة (وفاة الرئيس هواري بومدين، ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد)، انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموماً، وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة. وبهذا يكون ممكناً طرح البدائل التي تساعد على الاستمرار في القيام بتنمية حقيقية. ففي المجال الزراعي، أعيدت بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها الذين يفلحونها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي (خصوصاً في الجنوب)،

(٢٨) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ٢٠٥.

وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة، وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلاً عام ١٩٨٢ البنك الفلاحي لتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض إلى الفلاحين، وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمّت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسّرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة. وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.

أما من الناحية الواقعية، فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الزراعي على الخصوص، تساعدها على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمّشة على حساب القطاع الصناعي، الذي هو أيضاً لم يستطع تحقيق التنمية المنشودة. وتتجلى مظاهر الفشل في هذه السياسات الزراعية في المؤشرات التالية:

أ ـ **السياسة الاستثمارية**، التي تدل بوضوح على التحيّز الكبير نحو القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظ القطاع الزراعي بأهمية نسبية، كما حظي بها القطاع الصناعي، بل إنه عرف تهميشاً لازمه منذ الاستقلال.

ب ـ **السياسة السعرية**، التي لم تكن في خدمة القطاع الزراعي، فقد عرفت التوجّه نفسه الذي عرفته السياسة الاستثمارية، إذ كان سعر القمح مثلاً يخضع للتسعير الإداري الذي لا يراعي التكلفة الحقيقية والعائد، مما يؤدي إلى إجحاف في حق المزارعين، وبالتالي لا يحفزهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية بالنسبة إلى هذا المحصول، وغيره كثير (وقد سبق وأشرنا إلى هذه النقطة).

ج ـ **السياسة التسويقية**، حيث يرغم الكثير من المنتجين باتباع مراحل محددة مسبقاً لتسويق منتجاتهم، كأن يتم تسليم حصيلة الإنتاج إلى تعاونيات أنشئت لهذا الشأن وفق أسعار محددة مسبقاً وغير قابلة للتفاوض، وفي الغالب لا تتماشى مع تكاليف الإنتاج.

من خلال هذه الإشارات تتبيّن لنا المكانة الثانوية التي أوليت لقطاع الفلاحة، ولعل الخلل في ذلك يعود إلى السياسات الزراعية التي لم تركّز بما فيه الكفاية على هذا القطاع الحيوي، بحيث أدى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الواردات

الغذائية، والدخول في تبعية غذائية، وتحمل خزينة الدولة أعباء مالية من النقد الأجنبي، كان من الممكن اقتصادها أو توجيهها إلى مجالات أخرى. والجدير بالذكر، أن الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروفاً اقتصادية صعبة، ساهمت فيها التغيّرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط خصوصاً، وبالطبع، زادتها حدة وضعية القطاع الزراعي المزرية[٢٩]. وحسب وجهة نظر الباحث عبد الله دعيدة، فإن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية والنمو الديمغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد، مما جعل الاقتصاد الجزائري لا يصمد أمام الصدمات الخارجية، وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط.

وقد تميّزت بداية الثمانينيات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمّي ببرنامج «ضد الندرة»، حيث خصص له مبلغ ١٠ مليارات دولار عام ١٩٨٢ على حساب الاستثمار والتشغيل. «والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني حالة الركود الذي أصاب معظم المؤسسات العمومية، سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير، أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط»[٣٠]. وهذه الأخيرة استمرت في التراجع بعد ذلك، فبعدما كان سعر البرميل نحو ٢١,٠٧ دولاراً في نهاية الثمانينيات، انخفض إلى ٢٠ دولاراً في بداية التسعينيات، ليواصل انخفاضه مسجلاً عام ١٩٩٤ نحو ١٤,١٩ دولاراً للبرميل[٣١]. وكنتيجة لهذا التدهور، انخفضت إيرادات الدولة، مما أثر سلباً في قدراتها الاستيرادية، خصوصاً أمام العجز في الإنتاج المحلي.

ولتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تحديداً خلال هذه المرحلة، فقد تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية، حيث حدد القانون الرقم ١٩/ ٨٧ الصادر في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، كما حدد حقوق وواجبات المنتجين. وقد وضع هذا القانون

---

(٢٩) العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق**، ص ٦٢.

(٣٠) عبد الله بن دعيدة، «التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،» ورقة قدمت إلى: **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٥٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

لتحقيق أهداف معينة، وتبيان كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة وتحديد طبيعتها القانونية؛ «إذ تعتبر عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي بمثابة تنظيم جديد، مع ظهور تسمية جديدة، وهي المستثمرات الفلاحية بدلاً من المزارع الاشتراكية»[٣٢]. ومن بين ما كان يهدف إليه كذلك تعريف قواعد استغلال الأراضي الفلاحية مع ضمان استغلال أمثل للأراضي الفلاحية بغية إشباع الحاجيات الغذائية للسكان وحاجيات الاقتصاد الوطني، مع السماح للمنتجين بالقيام بمسؤولياتهم في استغلال الأراضي. ويضمن هذا القانون استغلالية فعلية للمستغلين، حيث يبقى الدخل مرتبطاً بنتيجة إنتاجهم فقط. وضمن هذا القانون، ومن أجل تحقيق تطوير شامل، شرعت الدولة في تنفيذ ما يلي[٣٣]:

ـ تطوير لامركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحية.

ـ التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي.

ـ التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية.

واستناداً إلى القانون نفسه، فقد تضمّنت مادتاه ٦ و٧ الموافقة للمنتجين الفلاحيين المعنيين بالاستغلالات الفلاحية الجماعية على حق التمتع القائم في مجموع الأراضي المشكلة للاستغلالات الفلاحية الجماعية، بواسطة ضريبة يتكفل قانون المالية بتحديد أساسها وطرق التغطية. كما توافق الدولة للمنتجين الفلاحيين أنفسهم على حق الملكية بالنسبة إلى كل الأملاك المتعلقة بإرث الاستغلال زيادة على الأرض، بمعنى الشيوع، وبأسهم متساوية يمكن تحويلها وقابلة للحجز.

والجدير بالذكر أن ملامح السياسة الزراعية في عقد الثمانينيات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام، مع وضع وتطبيق برامج خوصصتها، والسعي إلى تنمية الخدمات المساندة وفئات الإنتاج، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة. غير أن هذه السياسات لم تكتمل، وذلك مع التحولات الدولية خارجياً، والتحول نحو التعددية السياسية، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخلياً، وذلك بالمرور عبر مرحلة انتقالية، أصابها

(٣٢) عبد العزيز شرابي، **الاقتصاد الجزائري: مطبوعة بيداغوجية** (قسنطينة: جامعة منتوري، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٣٣) الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر**، العدد ١٥ (١٩٩١)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

الكثير من المشاكل والصعوبات، وزاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مسّ كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألّمت بالجزائر.

رابعاً: أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين الكثير من التحولات والتطورات المهمة، كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة (نظراً إلى انخفاض الاحتياطيات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من الاحتياجات الاستيرادية)[٣٤]، بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة العالمية كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني. ومن الناحية الداخلية، فقد زادت من حدّة المشاكل ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جداً بالنسبة إلى عالم الريف تحديداً، وتفاقم إشكالية الاختلالات في ما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، نظراً إلى ما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمّي والنوعي، إضافة إلى ما ميّز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل. انعكس كل ذلك على السياسات الزراعية عندئذ، التي تميّزت بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك. كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص.

غير أنه، ومع نهاية التسعينيات، بدأت السياسات الزراعية تحديداً، تعرف اتجاهاً نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، والرفع من أداءات القطاع الزراعي، وبالتالي تحسين شروط الحياة الاقتصادية العامة. وسوف تتم معالجة أهم السياسات الزراعية التي طبّقت خلال هذه الفترة، في ما يلي:

١ ـ الإطار العام (الفلسفة الاقتصادية) للسياسات الزراعية في التسعينيات

مع نهاية القرن العشرين، وتزامناً مع انهيار المعسكر الاشتراكي، وبروز القطبية الأحادية ممثلة في النظام الليبرالي، بدأت غالبية البلدان العربية تعرف

(٣٤) دعيدة، «التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،» ص ٣٦١.

تطبيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات بشكل أو بآخر، وذلك سعياً منها إلى مواكبة التغيّرات والمستجدات الإقليمية والدولية من جهة، ومحاولة التغلب على ما واجهته خلال المراحل السابقة لعقد التسعينيات من آثار تراكمية للعديد من المشاكل الاقتصادية، داخلياً وخارجياً، والعمل على تعزيز معدلات الأداء التنموي الحقيقي من جهة ثانية، إذ تضمّنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي توجهات حثيثة نحو تقليص الدور المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وإعطاء الدور الأكبر في هذا الشأن للقطاع الخاص، وتعميق دوره في شتى مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها خصخصة الكثير من نشاطات القطاع الزراعي.

ومن جهتها، أولت الجزائر منذ مطلع التسعينيات (ولو بتعثر نظراً إلى الوضع السياسي غير المستقر حينها) اهتماماً متزايداً باتباع سياسات زراعية تتعلق أساساً ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخصخصة نشاطات القطاع الزراعي، بما يضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها، التي ـ لا محالة ـ تترك آثارها في الاقتصاد الوطني، سواء بالإيجاب أو بالسلب. وتتركّز أهم الآثار الإيجابية حول تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض العجز في موازنة المدفوعات، واتجاه المستوى العام للمعيشة والأجور نحو الارتفاع، وكذلك تراجع معدلات التضخم، وتصحيح التشوّهات في أسعار الصرف، وتحسين التراكيب المحصولية، والاتجاه نحو التطوير الفني، وزيادة إنتاجية الموارد. ومن جانب الآثار السلبية، فإن أبرزها هو ما تعلق منها بزيادة معدلات البطالة، وتضرّر بعض الفئات الاجتماعية، من جراء الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار، ومستوى المعيشة بشكل عام.

وقد سعت الدولة إلى تلافي الآثار السلبية للبرامج المدعمة من قبل المنظّمات الدولية، التي تدعم برامج الخصخصة والحرية الاقتصادية وغيرها، بالدخول في مفاوضات طويلة مع الهيئات الدولية، وبخاصة منظمة التجارة العالمية، من أجل الاستفادة من بعض الامتيازات، وما تزال حتى الآن (عام ٢٠٠٧) تعقد الجولات المتوالية في هذا الشأن.

ولهذا، فقد ركّزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، واتباع

سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية(*). ومهما تعدّدت البرامج والخطط، وتنوّعت أساليب التنفيذ والمتابعة، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. وتتلخص أهم مرتكزات استراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينيات في ما يلي(٣٥):

- استرجاع الأراضي المؤممة.
- استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية والفلسفة الاقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينيات، فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.
- ترقية المنتجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية.
- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.
- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.
- العمل على وقف تدهور وانهيار القطاع الزراعي.
- المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.
- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية.
- السعي إلى رفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج.
- تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية(٣٦)، كالقروض أو الإعفاءات الضريبية... إلخ.

(*) وقد دعمت هذا النهج بمواصلة تسديد الديون الخارجية الآجلة، حيث ساعد على ذلك احتياطيها النقدي نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط.

(٣٥) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينيات** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٠)، ص ١٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

وسوف نتتبع تالياً، بشيء من التفصيل، أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة، ويتعلق الأمر ببرنامج التكيف الهيكلي، والمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية.

٢ ـ برنامج التكيّف الهيكلي

يرتبط مفهوم التكيّف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية، بضرورة تعويم اقتصادياتها من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة، ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية كشريك، وإنْ غير متكافئ، للعالم المتقدم[٣٧]. ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ عام ١٩٩٠[٣٨] على غرار دول جنوب المتوسط، بداية بمصر والمغرب عام ١٩٨٥، ثم تونس عام ١٩٨٧، وبعد ذلك، جاء دور الجزائر، بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي. ولعل إحدى النقاط الأساسية لهذه البرامج، ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكوّنات الزراعية ومنتجاتها، وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية، فأدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره ٨٠ ألف دينار جزائري إلى ٢٦٠ ألف دينار جزائري عام ١٩٩١[٣٩]. إن رفع الأسعار الزراعية من شأنه أن يحسّن ربحية الزراعة، ويؤدي بالتالي إلى تحفيز التوظيف المتزايد لعوامل التكثيف، ولكن ذلك يفترض توفر المكوّنات وإمكانية الحصول عليها بنسبة أعلى، وهو أمر نادر الحصول بسبب تقليص الاستيراد.

ومن جهة أخرى، فإن تأثير رفع الأسعار في العرض التجاري محدود بسبب الطابع المعيشي الضروري، الذي يميّز النشاط الزراعي بصورة واضحة. فطالما أن المحاصيل ما تزال تستهلك ذاتياً، فإن تأثير عوائد رفع الأسعار يبقى معدوماً،

---

(٣٧) **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر**، ص ٢٧٥.

(٣٨) حميد آية عمارة، **الزراعة المتوسطية في علاقات الشمال والجنوب**، ترجمة أديب نعمة (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٣)، ص ١٢٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣١.

نظراً إلى كون الإنتاج بلا أية قيمة تبادلية، غير أن الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار المواد البديلة يبقى له أثره الواضح في مستوى الاستهلاك الذاتي. ولهذا، لم تعرف الساحة الزراعية إقبالاً استثمارياً يذكر، وذلك لأن سعر تكلفة المحصول يصبح موازياً أو يفوق سعر المادة الغذائية البديلة. وهذه حقيقة مثبطة للعزائم، إذا ما أضيفت إليها حقيقة واقعية أخرى، متمثلة في كون الإنتاج الزراعي في المنطقة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط عموماً يتسم بدرجة عالية من المخاطر والريبة، نظراً إلى الظروف الطبيعية التي تميّزها، ناهيك عن الظروف المصاحبة الأخرى، كالقدرة المالية، والمناخ السياسي. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أن نشير إلى الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينيات، إضافة إلى الوضع المالي المتدهور، والمديونية الخارجية العالية. وكلها عوامل تعيق أية سياسة عن تحقيق أهدافها مهما كانت فعاليتها وكفاءتها.

إن الارتفاع البيّن في الأسعار الناتج من سياسات التكيّف يمكن أن يقود البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وفي المقابل يزيد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخّ مزيد من النقد الأجنبي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار الاستهلاك تدفع بالمزارع إلى تخفيض إنتاج القمح لصالح الشعير والأعلاف الأخرى، من أجل زيادة عرضه للحوم، ولا سيما حين يكون تناسب أسعار اللحوم والحبوب لصالح الأولى، إذ تصبح اللحوم حينئذ هي الإنتاج الأساسي للمستثمر. وهذا هو الميل الذي يتوسع في الجزائر، حيث تبدو نسبة أسعار اللحوم إلى أسعار الحبوب مرتفعة، إذ تبلغ نسبة ١ إلى ٢٠[٤٠]. كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي، عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي.

وهنا تطرح مسألة حماية الزراعة المحلية في مواجهة الاستيراد. ويبدو أن إنتاج الحبوب هو الأكثر تعرّضاً للخطر، ولكن دون أن ننسى كل الزراعات البديلة للاستيراد، التي كانت الدولة تسعى إلى تشجيعها، كالسكر والنباتات الزيتية ومشتقات الحليب[٤١]. إن هذه التدابير تترك تأثيراً كبيراً في الزراعة في الجزائر، حيث يتوقف مستقبلها على درجة الحماية التي تمنح وتكتسب بالفعل.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

ولهذا، فقد خاضت الجزائر مفاوضات شاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية، من أجل حماية متميّزة. وهذا من شأنه تدعيم بعض الاختيارات المبدئية للحفاظ على حدّ معين من استقلالية الدولة تجاه السوق العالمية في المجال الغذائي. غير أن النتيجة المترتبة على سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكوّنات الإنتاج الزراعي، ورفع أسعار المنتجات الزراعية، إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت في وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية. وتجنباً لذلك، توجب استبدال استراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه.

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية[٤٢]:

ـ إعادة هيكلة العقار الفلاحي.

ـ استرجاع الأراضي المؤممة من قبل أصحابها.

ـ سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي استمرت لغاية عام ١٩٩٤. وهذا ما يفسّر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.

ـ تخفيض قيمة العملة الوطنية.

ـ ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة إلى الزراعات الاستراتيجية.

ـ مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة إلى المواد الأساسية، كالخبز والحليب.

ـ العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.

ـ حرية التجارة الخارجية والأسواق.

ـ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها تدريجياً وجزئياً.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجع الكثير من مرتكزات هذه السياسة، ليترك المجال لغيره من الاعتبارات غير المنطقية، مما ساهم في تعثر القطاع.

---

(٤٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينيات**، ص ٣٦.

٣ ـ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[٤٣]

يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطّط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة إلى المدخلات الفلاحية، وأيضاً الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية[٤٤]، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة. وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة، تتلخص معايير تنفيذ المخطّط في ثلاثة مستويات: الجدوى الاقتصادية، والاستدامة الإيكولوجية، والقبول الاجتماعي.

ومن أجل تحقيق ذلك، يتمحور المخطط أساساً حول تحفيز وتدعيم المستثمرين في المجال الزراعي، من خلال:

ـ «تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).

ـ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهدّدة بالجفاف (المخصّصة حالياً للحبوب، أو متروكة بوراً وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية[٤٥].

كما يهدف المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (والمقدرة حالياً بـ ٨ ملايين هكتار) باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في الوقت نفسه بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها، وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي، وتوسيع الواحات في الجنوب. وتقدر مساحة الأراضي المعنية في

---

(٤٣) للمزيد، انظر: Conseil National Economique et Social (CNES), «Stratégies de développement de l'agriculture,» p. 40.

(٤٤) الجمهورية الجزائرية، وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ٢٠٠٠** (الجزائر: الوزارة، ٢٠٠٠)، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

المرحلة الأولى من البرنامج بـ ٦٠٠,٠٠٠ هكتار[٤٦]. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالمخطّط يتم بدعم من صناديق خاصة، من ذلك مثلاً الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛ إلى جانب التأطير التقني المتعدّد الأشكال الذي يتلاءم مع طبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي[٤٧]. ومن جهة أخرى، فإن المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، سيتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، علماً بأن هذه الأراضي ستبقى ملكاً للدولة، لكن إجراءات التنفيذ لم تكن بالسهولة التي كانت متصوّرة، بحيث عرفت جوانب التسيير المالي بعض الصعوبات، مما أدى إلى تعثر المسيرة. فمثلاً، تمت تسوية الإشكال الذي كان مطروحاً بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة في ما يتعلق بتسيير تخصيصات الحساب الخاص الموجّه إلى تمويلات المخطط بشكل مرحلي بعد قرابة عامين من التوقف والمعاناة الناجمة عن تأخر تسديد التمويلات الممنوحة للاستثمارات الفلاحية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بناء على اتفاقية موقّعة بين الطرفين أهّلت البنك بقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، وخاصة أن الفوائد المترتبة عن تمويلات البنك المسبقة تقتطع من برنامج الدعم، وليست مستحقة على الفلاحين خلال العام الأول من الاستثمارات. وحسب المصدر ذاته (مدير مساعد في البنك)، فإن البنك قدم تمويلات مسبقة ضخمة لفائدة مختلف الاستثمارات الفلاحية قدرت إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بأكثر من ٣٢ مليار دينار جزائري، بناء على ملفات استثمار تؤشر عليها مصالح الفلاحة المحلية، كما سجل تراكماً لديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم بلغ ٤٣ مليار دينار، لم يسترجع منها البنك سوى ١٥ ملياراً فقط، في حين تجري تسوية المبالغ الباقية في إطار إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم، في وقت توصل البنك إلى اتفاق تسوية مع وزارة الفلاحة لتسديد كامل مستحقاتها الناجمة عن برنامج الدعم.

وإلى جانب هذه الاعتبارات التي كانت وراء تجميد العملية، أفاد المتحدث بأن العديد من مشاريع الاستثمار المموّلة كانت موضوع تحقيقات من قبل مصالح

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٤٧) عيسى بن ناصر، «مشكلة الغذاء في الجزائر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥)، ص ٢٢٦.

الدرك الوطني تتعلق بشبهات تحويلها إلى أغراض أخرى، بالإضافة إلى أن المصالح الفلاحية تعطّلت في منح شهادات المعاينة التي تثبت حقيقة الاستثمارات، والتي بواسطتها يتمكّن الفلاحون من طلب تمويلات إضافية لاستكمال مشاريعهم، غير أنه كان قد طمأن الفلاحين بإعادة تمويل الاستثمارات الفلاحية في إطار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية قبل نهاية عام ٢٠٠٧، بعد توصل البنك والوزارة إلى تسوية، وشروع مصالح الفلاحة في تقديم شهادات المعاينة. وأشار المتحدث إلى أن البنك الذي كان قد لجأ إلى تجميد العملية في عام ٢٠٠٣ للأسباب ذاتها، ثم أعاد تنشيطها بعد عام فقط عقب تذليل المشاكل المطروحة، قد وقّع مع وزارة المالية اتفاقية جديدة تعتمد على مقاييس جديدة وواضحة تعمل على تجنب المشاكل التي عرفتها العمليات السابقة، وفي مقدمتها تعميم مطالبة الفلاحين المستثمرين بمشاركة مالية ذاتية لا تقل عن ١٠ بالمئة من قيمة المشروع، وتقديم شهادة معاينة الاستثمار من قبل المصالح الفلاحية على المستوى المحلي في مهلة عام واحد، إلى جانب ضبط برنامج التمويل وتحديد سقف سنوي تقريبي وتوزيعه حسب حاجيات وقدرات كل ولاية، مما يجنّب الوقوف على تمويلات طائلة يصعب مراقبتها وتسييرها وتسديدها، كما حدث في السابق. هذا، وقد سبق أن احتج الفلاحون على توقيف عملية تمويل المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية منذ عامين، وخاصة أن استثماراتهم تحتاج إلى تمويلات إضافية، محمّلين وزارة الفلاحة كامل المسؤولية، باعتبارها المتسبّب في عرقلة استرداد بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأمواله المدفوعة مسبقاً، بناء على اتفاقية مشتركة[٤٨].

٤ ـ سياسة التجديد الفلاحي والريفي وآفاق الاكتفاء

إذا كانت خاصية التذبذب هي التي تطبع وتيرة الإنتاج الزراعي الجزائري، فإن ذلك لا يعود إلى الظروف المناخية كما يحلو للبعض أخذها كشماعة لانخفاض وتيرة الإنتاج الزراعي، ولا يعود كذلك إلى النصوص التنظيمية والتشريعات القانونية التي تعتبر كافية... وإنما مكمن المعضلة هو في الإرادة البشرية بالدرجة الأولى.

وسعياً منها إلى رفع قدرات القطاع الزراعي، اتبعت الجزائر الكثير من

(٤٨) الخبر، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٧، ص ١١.

البرامج والسياسات الزراعية عبر مسارها التنموي منذ الاستقلال، وقد تم التطرق إلى أبرزها سابقاً. . . واستكمالا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ـ الذي تطرقنا إلى تفاصيله آنفا ـ الذي خصص للقطاع الفلاحي أموالا معتبرة ـ برصد الدولة لهذا المخطط غلافا مالياً يزيد على ٧ مليارات دولار في الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٩ ـ من أجل إعادة تنظيم استغلال الأراضي، وتوجيه المخطط العام للمزروعات نحو تخصصات أكثر مردودية، وتوفير العتاد الفلاحي والتجهيزات اللازمة. . . الخ[٤٩]. ويبدو أن نتائجه الإيجابية قد بدت واضحة على الزيادة الملموسة في وتيرة الإنتاج الزراعي (كما مر معنا)؛ غير أن الأهداف بتحقيق الأمن الغذائي تبقى بعيدة المنال. ولهذا فقد باشرت الجزائر منذ سنة ٢٠٠٩ سياسة جديدة تعرف باسم التجديد الفلاحي والريفي.

أ ـ مقومات سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية؛ وهذه الأهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ومن خلال ذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات، وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضاً مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات التي تعترضهم، كما تتطلب من الدولة أيضاً الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

وتهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي. ويتمحور أساس هذه السياسة حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتستند إلى تحرير المبادرات والطاقات من أجل عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ ليحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين

(٤٩) عبد المجيد بوزيدي، «مخطط إحياء الريف وبعث الفلاحة،» **الفجر**، ٥/ ١١/ ٢٠١٠.

الزراعة من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتشكل هذه السياسة من محورين أساسيين ومتكاملين[٥٠]:

المحور الزراعي: ويهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج بزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وكذلك تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، معتمداً في ذلك على برامج رئيسية، تُنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- وحدات الاستبيان الحقلية...
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)...
- المهارات والبنيات التحتية...
- التكوين.

المحور الريفي: ويهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية وتنفيذ هذه البرامج يستند إلى الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي.
- نظام وطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة.
- مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر...

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية بغرض تحديد أهداف الإنتاج سنوياً استناداً في ذلك إلى تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. ويتم تقييم الأداء بالتركيز إلى التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية..

ويبدو أن هذا البرنامج طموح يؤمل منه تحقيق نتائج إيجابية... وغير خاف، أن مهمة تحقيق الأمن الغذائي ليست مسؤولية وزارة الزراعة والتنمية الريفية وحدها، بل يتطلب إشراك العديد من القطاعات الوزارية. إذ يتعين بالدرجة الأولى إشراك مختلف الهيئات والأفراد من قطاع التعليم العالي والبحث

(٥٠) «وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،» الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (٢٠٠٨).

العلمي للمساهمة في تعزيز ودفع القطاع من خلال التفكير وتوفير الحلول المدروسة للوصول إلى قطاع زراعي احترافي. فالسياسة الجديدة لتطوير الاقتصاد الفلاحي في الجزائر تولي أهمية خاصة للتكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها من خلال برنامج تكوين متكامل، بالإضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات، كالتغيرات المناخية وتزايد الطلب على المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

ب ـ برامج التجديد الفلاحي والريفي

من أجل تحقيق هذه السياسة أهدافها، سطرت الدولة حزمة من المهام يمكن إيجازها في المحاور التالية:

ـ تعزيز إنتاجية رأس المال وذلك عن طريق (البذور والشتلات، اقتصاد وحجز المياه، المكننة الفلاحية، التسميد، البيوت البلاستيكية، التمويل والتثمين).

ـ البنية التحتية الفلاحية والريفية وذلك بتطوير: البنية التحتية الفلاحية، البنية التحتية للري.

ـ برامج التنظيم، وذلك عن طريق: تنظيم المنتجات الزراعية، إعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية.

ـ مكافحة التصحر، وذلك من خلال تطوير وتحسين السد الأخضر، المياه الجوفية الموجودة في مناطق وجود نبات الحلفاء، حماية وتثمين المراعي، استصلاح الأراضي المغمورة.

ـ حماية التجمعات المائية، ويتم ذلك عن طريق: تدابير مكافحة الانجراف البيولوجي، تدابير مكافحة الانجراف الميكانيكي، حجز الموارد المائية.

ـ حماية وتعزيز الإرشاد الفلاحي من خلال: توفير المعدات، أعمال الزراعة الغابية...

كما استفاد القطاع الزراعي ـ في سياق قومي ـ من البرنامج الذي أطلقته المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والذي جاء اتساقاً مع إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة الأزمة الغذائية العالمية الصادر عن الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (٣٠) المنعقدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، حيث كلفت لجنة التنسيق العليا المنظمة بإعداد مشروع برنامج طارئ

واستراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي في الوطن العربي، الذي تم عرضه على القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تم عقدها في الكويت في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

وتتضمن الفقرة الأولى من إعلان التأسيس إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلي زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية إلى التعاون مع خبراء المنظمة لإعداد مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي. ويركز المشروع على محاصيل العجز الرئيسية، وهي الحبوب وعلى رأسها القمح والأرز، والشعير، والمحاصيل السكرية، باعتبارها المحاصيل الأعلى من حيث قيمة الفجوة والأدنى من حيث الاكتفاء الذاتي. ويشمل المشروع ٩ بلدان عربية هي: تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، مصر، المغرب واليمن.

وينفذ المشروع على ثلاث مراحل خلال الفترة بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص في ضوء التزامات كل منهما، حيث تتولى الحكومات تأمين المرافق والبنى التحتية، ويتولى القطاع الخاص المكونات المتعلقة بالاستثمار الزراعي والتسويق والخدمات الزراعية. وتبلغ تكاليف المشروع، حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نحو ٦٥ مليار دولار تتوزع مناصفة بين القطاعين العام والخاص. وتتلخص مراحل المشروع في: المرحلة **الأولى** وهي عاجلة تمتد على أجل قصير (٢٠١٠ ـ ٢٠١٥)، و**الثانية** متوسطة الأجل تنموية وتمتد حتى عام ٢٠٢٠، أما المرحلة **الثالثة** فطويلة المدى وهي ذات طبيعة استراتيجية تصل حتى عام ٢٠٣٠.

ولتوفير المتطلبات المالية، يقدم المشروع ثلاثة بدائل تتلخص في: إنشاء صندوق عربي متخصص للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، أو إنشاء حساب خاص يتم تمويله من المؤسسات والصناديق العربية والبنك الإسلامي في إطار اتحاد مالي تستضيفه إحدى هذه الموسوسات، أو بصيغة ثالثة بتدعيم رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ليتمكن من القيام بهذا الدور، على أن تضطلع إدارة مستقلة لتسيير المخصصات المالية للمشروع.

وتتمثل أهداف المشروع، حسب وثيقة تعريفية أنجزتها الهيئة المكلفة بتحضير لقاء وزراء الفلاحة العرب، في زيادة قدرة الدول المعنية بهذا المشروع في

الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت) لغرض تحقيق الاستقرار بهذه السلع، والتخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع. بالإضافة إلى إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة، وخلق فرص عمل جديدة ومنتجة تساهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، التي تتزايد حدتها في بعض البلدان العربية الغنية في مواردها الطبيعية والمحدودة في قدرتها على استثمارها. وبلغة الأرقام، من المتوقع أن يسفر هذا المشروع خلال مراحله الثلاثة بصورة متراكمة، عن تحقيق زيادة مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بنحو ٢٠,٤ مليون طن تمثل نحو ٨١ بالمئة من الإنتاج الحالي، و٦,٣ مليون طن من الأرز تمثل ٩٣ بالمئة من الإنتاج الحالي، و٢٦ مليون طن من المحاصيل السكرية وحوالى مليون طن من المحاصيل الزيتية تمثلان نحو ٨١ بالمئة و٦٩,٣ بالمئة من الإنتاج الحالي على التوالي. ومن المتوقع أن يوفر نحو ٨,٦ مليون فرصة عمل خلال مراحله الثلاثة(٥١).

من جانب آخر، التزمت الجزائر في إطار المخطط الخماسي ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ بتنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي بتعبئة موارد عمومية تقدر بـ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي، مساهمة بذلك في تشجيع الاستثمارات الخاصة. وفي هذا الإطار أبرز بيان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن هذه الموارد الموجهة على وجه الخصوص إلى تعزيز الزراعات الاستراتيجية، وضبط المنتجات الزراعية وترقية روح المبادرة، تشمل كذلك حماية وتثمين الموارد الطبيعية وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي، وكذلك عصرنة المناطق الريفية وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية. بالإضافة إلى تدعيم صغار المستثمرين الفلاحين وصغار المربين عبر تخصيص صندوق مالي خاص بدعم مختلف الفاعلين لتمكينهم من تحسين مداخيلهم.

وكل هذه البرامج الواعدة قد تبقى مجرد حبر على ورق وتبذير لأموال الشعب إذا سادت البيروقراطية وانتشر الفساد وعمت الرشوة دواليب مؤسسات

(٥١) دياب علي البري، «الأمن الغذائي العربي بين الواقع والمستقبل،» **المال** (القاهرة)، ١/٨/ ٢٠١٠.

الدولة... ويمكن تذليل كل هذه التحديات بالإدارة الحسنة... وتبقى الإرادة البشرية هي المفتاح في رفع تحدي الأمن الغذائي في الجزائر.

إلى جانب هذه السياسات التي تم التطرق إليها آنفاً، عرفت الزراعة الجزائرية بعض السياسات الخاصة في ما يخصّ استغلال الموارد الزراعية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني تحديداً، حيث ترمي السياسات الزراعية في مجال الحبوب إلى رفع الإنتاج وتحسينه، وذلك عن طريق توسيع المساحات المزروعة وتقليص مساحة الأراضي المتروكة، وبالتوازي مع ذلك العمل على تحسين المردودية من خلال توفير الموارد المائية للريّ التكميلي، والتحكّم في المسارات التقنية والتقنيات الحديثة. وتهدف السياسات المتبعة لإنتاج الحبوب، إلى:

ـ تركيز عملية التكثيف على مستوى المناطق ذات القدرات الإنتاجية العالية.

ـ تشجيع استعمال التقنيات التي تمكّن من تقليص الطابع المتذبذب للإنتاج الناتج من ظاهرة الجفاف.

ـ السعي إلى إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية عبر الاستعمال العقلاني للقدرات الطبيعية، وعبر سياسات الدعم الفني والعلمي والاقتصادي والمالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج.

وفي مجال الحبوب، بالتحديد، ترمي السياسة المطبّقة إلى رفع الإنتاج وتحسينه عبر طريقتين: تسعى الطريقة **الأولى** إلى توسيع المساحات المزروعة، وبالتالي تخفيض الأراضي المتروكة بوراً. وتهدف الطريقة **الثانية** إلى تحسين الإنتاجية في الهكتار باستعمال كل الأساليب الفنية والتكنولوجية المتاحة، مع الحرص على استعمال الأصناف الملائمة وذات الجودة والمردودية العاليتين، مع اتباع خطوات التكثيف عبر المعالجة المناسبة، وحسب الفضاءات الملائمة، من خلال التأطير الفني الخاص وتحفيز مزارعي الحبوب للرفع من إنتاجية هذه المحاصيل، التي تبقى تثقل كاهل خزينة الدولة[٥٢].

نستنتج ممّا سبق أن التوجهات العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية في العقدين الأخيرين قد تضمنت، على الخصوص، دعم الاستثمار لتطوير قطاع

---

(٥٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينيات**، ص ١٨ ـ ٢٠.

الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية، وإعادة الأراضي المؤممة إلى أصحابها. ونظراً إلى المحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الريّ، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي بصفة رئيسية على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسّنة والعالية الإنتاجية من البذور، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المساندة للإنتاج الزراعي، وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة، والاهتمام بقطاعي الغابات والمراعي والريّ، وكل ذلك من أجل تحقيق ما أصبح يشيع تداوله بالتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، فإن أية سياسة تعتبر غير كافية مهما بلغت من الدقة والكفاءة النظرية، إذا لم تصاحبها أطر تشريعية، فالسياسة وحدها غير كافية لتحقيق أهدافها، إذ يستلزم الأمر وجود أطر مؤسسية وتشريعية تساعد على تنفيذها. لذا، اتبعت الجزائر في ذلك سياسات لسنّ التشريعات التي تنظّم استخدامات الأراضي الزراعية والمدخلات الزراعية، إضافة إلى التشريعات والقوانين الأخرى التي تشجع على الاستثمار، وما إلى ذلك مما له علاقة بعمل القطاع الزراعي خصوصاً، والاقتصادي عموماً. وعلى هذا الأساس، تسعى الجزائر إلى إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية الجارية، من خلال الاستعمال الرشيد للقدرات الطبيعية، وذلك عبر سياسات الدعم الفني والعلمي والاقتصادي والمالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج. ويأتي كل هذا التطوير والتعديل في إطار ما ينبغي أن تتميز به تلك السياسات من المرونة والموضوعية، لتكون أكثر مواءمة مع ما يكتنفها ويحيط بها من العوامل والمتغيّرات، وأكثر كفاءة في التعامل معها والاستفادة من انعكاساتها ومضامينها الإيجابية، وتلافياً أو تقليلاً لما قد تنطوي عليه من آثار سلبية.

وفي الختام، يمكن اختصار السياسات الزراعية في مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما إنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطّط لها. وهي بذلك ليست واحدة، وإنما تتنوع تبعاً للظروف الخاصة والعامة، الداخلية والخارجية، لكل بلد وكل مرحلة. ونظراً إلى خاصية الاختلاف هذه، فقد عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشياً مع المراحل التاريخية

التي مرت بها وظروف كل مرحلة. أما بخصوص سياسات مرحلة تسعينيات القرن الماضي وما تلاها، فتتجلى من خلال برامج الإصلاح الزراعي والتكيف الهيكلي، ثم لاحقاً المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الزراعي الريفي... إلخ، وما تحمله من تدابير واعدة في المجال الزراعي ينتظر منها زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية، بما يسمح بتحقيق أمن غذائي على وجه الخصوص، وإبعاد الجزائر من وضع التبعية للخارج في المجال الزراعي الغذائي الذي تعيشه. فهل استطاعت هذه السياسات بلوغ أهدافها؟ هذا ما سوف نناقشه في الفصول التالية.

الفصل الرابع

واقــع الإنتــاج الزراعــي
فــي الجزائــر

أولاً: واقع الإنتاج النباتي في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموماً، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء. ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيراً، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أن هذا الفرع من الزراعة يضمّ مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها، مجموعة الحبوب، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية.

وتتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي. وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظراً إلى أهميتها الغذائية الأساسية للسكان. ونظراً إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محلياً من أهم تلك المحاصيل، تضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منها لسدّ العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، وبخاصة منها في مادة القمح، ممّا يشكّل عبئاً اقتصادياً كبيراً على ميزانية الدولة. ولهذا، فقد اعتبرت الجزائر في هذا المجال «مطمورة العالم من القمح»، وبدرجات متفاوتة تأتي بقية المجموعة السلعية.

وللعلم، فقد كانت الجزائر إبان الفترة الاستعمارية والبدايات الأولى من الاستقلال، من الدول المصدّرة لبعض هذه المحاصيل ذات الدلالة الاقتصادية المهمة، كالقمح مثلاً (خدمة للاقتصاد الاستعماري)، غير أنها في الوقت الراهن، وبالرغم من امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج النباتي والغذائي، واكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها، فإنها تحوّلت من دولة مصدّرة إلى دولة مستوردة بامتياز في تلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، وبخاصة منها الحبوب والبقول. وهذا التحوّل ليس له ما يبرّره من الناحية الاقتصادية الموضوعية. وسنتطرق في ما يلي إلى التحولات التي عرفتها هذه المجموعات المحصولية بشيء من التفصيل.

١ ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب

أ ـ تطور المساحة الزراعية

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكّل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، وهي تأتي في الصدارة. ولعل القمح ومركباته أكثرها أهمية، لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين، وبخاصة منهم عامة الشعب، بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية، وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن حبل التبعية. وتضم مجموعة الحبوب كلاً من القمح الصلب، والقمح اللين، والشعير، والخرطال (الشوفان)، والذرة بأنواعها.

وتحتل المساحة المخصّصة لهذه المجموعة نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصّصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة؛ فقد بلغ متوسط المساحة المحصودة للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) بالنسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة حوالى ٣٠ بالمئة، بينما بلغت أهميتها النسبية بالنسبة إلى مساحة الإنتاج النباتي ما يعادل ٦٣,٥ بالمئة[١]. والجدير بالذكر أنه في العام ٢٠٠١ تم حرث وبذر مساحة ٣,١٩٧,٠٠٠ هكتار، منها ١,٤١٤,٠٠٠ هكتار للقمح الصلب، ونحو ٨٣٢,٠٠٠ هكتار للقمح اللين، ونحو ٨٩٤,٠٠٠ هكتار للشعير، ونحو ٥٧,٠٠٠ هكتار للأعلاف. وتمثل كل المساحات في مجملها ما يعادل ٩٢ بالمئة مما تم حرثه وزرعه خلال الموسم السابق، وقد بلغت ٣,٤٨٣,٠٠٠ هكتار، مع العلم أن أكثر من ثلثي أرض المساحات المزروعة من الحبوب، وإن كانت تتركّز في شرق البلاد وغربها، تتركّز في الهضاب العليا[٢]. هذا، ومن جهتها، فقد تقلصت المساحات التي كانت مخصّصة لزراعة الشعير، والتي هي موجودة في المناطق الرعوية والسهبية، وقد تخلى عنها المزارعون بسبب إنتاجيتها الضعيفة، وعدم تلقي الدعم لها من طرف الدولة لزراعتها في تلك المناطق.

---

(١) Office National des Statistiques (ONS), «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989-2001,» *Collections statistiques*, no. 119 (février 2005), pp. 7-29.

(٢) Zaghouane, «Réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture,» *Revue Céréaliculture*, no. 34 (2000), and Institut Technique des Grandes Cultures (Alger), < http://www.itgc.entreprises-dz.com/ > , p. 8.

وفي ما يتعلق بحملة الحصاد والدرس خلال شهر آب/ أغسطس ٢٠٠١، فقد أسفرت عن ٢,٤٠٢,٤٠٠ هكتار تم حصدها من مساحة ٣,١٩٧,٠٠٠ هكتار تم حرثها وبذرها. وتقدر المساحة التي لم يتم حصادها بنحو ٧٩٤,٦٠٠ هكتار، وتمثل نسبة ٢٤,٨ بالمئة من المساحة الإجمالية. ويعود السبب في عدم حصادها إلى الأسباب التالية:

- البرد الذي أصاب بعض المناطق (في حدود ١٠,٠٠٠ هكتار).
- الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد (في حدود ٢٠٠ هكتار).
- حرائق موسم الصيف (طبيعية أو بفعل فاعل) (في حدود ٧٠٠ هكتار).
- الجفاف في البقية (حوالى ٧٢٩,١٠٠ هكتار)[٣].

وبالنسبة إلى العام ٢٠٠٢، فقد عرفت مساحة الحبوب انخفاضاً مقارنة بالعام السابق له، بينما سجل العام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في المساحة، كما يبيّنه الجدول الرقم (٤ ـ ١).

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(الوحدة: هكتار)

النوع / العام	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال (شوفان)	ذرة	ذرة بيضاء	المجموع
٨٩/١٩٨٨	١٠٠٩٥٠٠	٤٦٣١٣٠	١٠٥٠٢٩٠	١١٣٢٦٠	٢٨٠	٤٣٠	٢٦٣٦٨٩٠
٩٠/١٩٨٩	٨٦٧٩٤٠	٣١٩٨٨٠	١٠٩٥١٢٠	٨٢٠٨٠	١٤٠	٢٨٠	٢٣٦٥٤٤٠
٩١/١٩٩٠	١٢٠١١٢٠	٥٢٨٣٢٠	١٥٥٥٦٧٠	١٣٢٢٠٠	٢٦٠	١٣٠	٣٤١٧٧٠٠
٩٢/١٩٩١	١٣٣٢٧٢٠	٥١٥٢٩٠	١٥٥٨٠٥٠	١٢٣٤٨٠	٢٩٠	٨٠	٣٥٢٩٨١٠
٩٣/١٩٩٢	٩٧٢٦٦٠	٢٨٢٧٦٠	٦٥٢٦٣٠	٥٠٦٨٠	١٨٠	٢٠	١٩٥٨٩٣٠
٩٤/١٩٩٣	٦٨٣٦٤٠	٢٠٨٩٦٠	٣٦١٠٨٠	٣٢٦٥٠	٤١٠	٠٠	١٢٨٦٧٤٠
٩٥/١٩٩٤	١١٧٥٨٦٠	٥٠٤٨٦٠	٨٢٤١٧٠	٧٣٧٤٠	٢٦٠	٣٠	٢٥٧٨٩٢٠
٩٦/١٩٩٥	١٥٨٥٥٠٠	٦٩٣٠٠٠	١٢٨٢٥٠٠	١٠٢٠٠٠	٢٦٠	٤٠	٣٦٦٣٣٠٠

يتبـــع

(٣) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير النصف الثاني، ٢٠٠١** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠١)، ص ١٣.

تابـــع

٩٧/١٩٩٦	٥٩٠٩٢٠	٢٣٤٣٢٠	٢٦٤٨٤٠	٢٥٢١٠	١٢٠	٣٠	١١١٥٤٤٠
٩٨/١٩٩٧	١٧٠٧٢٤٠	٨٦٩٩١٠	٩٣٩٢١٠	٥٨٦٤٠	١٨٠	٢٠	٣٥٧٥٢٠٠
٩٩/١٩٩٨	٨٨٩٠٩٠	٤٨٣٣١٠	٤٦٨٩٦٠	٤٦٩٩٠	٢٤٠	٢٠	١٨٨٨٦١٠
٠٠/١٩٩٩	٥٤٤٤٧٠	٢٨٢١٠٠	٢١٥٦٣٠	١٤٦٦٠	٤٣٠	١٢٠	١٠٥٧٤١٠
٠١/٢٠٠٠	١١١٢١٨٠	٧٢٤٢٣٠	٥١٥٦٩٠	٤٩٧٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٢٤٠٢٤٠٠
٠٢/٢٠٠١	٨١٣٨٩٠	٥٨٤٥٧٠	٤٠١٤٠٠	٤٤٦٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٨٤٤٩١٠
٠٣/٢٠٠٢	١٢٦٥٣٧٠	٧٨٢٢٠٠	٧٨٢٣٨٠	٧٠٨٧٠	٣٤٠	٢٣٠	٢٩٠١٣٩٠
٠٤/٢٠٠٣	١٣٠٧٥٩٠	٧٠٣٠١٠	٩١٥٤٤٠	٧٣٩٦٠	٢١٤	١٩٦	٣٠٠٠٤١٠

المصدر: بالنسبة إلى سنوات ١٩٨٨ ـ ٢٠٠١، *Collections Statistiques*, no. 119 (fevrier 2005), p. 29
وبالنسبة إلى سنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), p. 184.

من بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١) نلاحظ أن المساحة المحصودة تتغير من عام إلى آخر، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التغيّرات المناخية والمساحة المتروكة بوراً. فمثلاً، انخفضت المساحة للموسم ٢٠٠٠ بنسبة ٤٤ بالمئة مقارنة بالموسم السابق، لترتفع للموسم ٢٠٠١ بنسبة ١٢٧ بالمئة، وذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة إلى منتجي الحبوب. هذا وقد عرفت الأعوام ١٩٩١، و١٩٩٢، و١٩٩٦، و١٩٩٨ ارتفاعاً محسوساً في المساحة المحصودة نتيجة التحسن في الظروف المناخية.

وإذا ما ركّزنا على المساحة المخصّصة للقمح بنوعيه الصلب واللين، نجد أنها قد سجلت انخفاضاً للأعوام ١٩٩٤، و١٩٩٧، و٢٠٠٠؛ فمثلاً كان معدل النمو في الاتجاه السالب في المساحة للعام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام الذي سبقه يقدر بحوالى ـ ٣٩ بالمئة، ومقارنة بالعام ١٩٩٨ يقدر بحوالى ـ ٦٧,٩ بالمئة، بينما عرف العام ٢٠٠١ ارتفاعاً في المساحة مقارنة بالعام الذي سبقه قدر بنسبة ١٢٢,١ بالمئة، وهذا التحسّن مردّه إلى الظروف المناخية الملائمة نسبياً، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية. أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠٢، فقد سجل انخفاضاً في المساحة بمعدل ـ ٢٤ بالمئة، مقارنة بالعام السابق، ويرجع السبب في ذلك إلى شحّ الأمطار خلال هذا العام، بينما سجل العام ٢٠٠٣ زيادة محسوسة في المساحة بمعدل نمو بلغ ٤٦,٤ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٢. وفي السياق نفسه، وإذا ما قارنا المساحة المحصودة بالمساحة المزروعة، فإننا نجد فرقاً واضحاً بين المساحتين، وخاصة بالنسبة إلى الأعوام المذكورة سابقاً، حيث نجد أن نسبة المساحة المتضرّرة قد بلغت على التوالي ٦٤,١ بالمئة،

و٦٣,٢ بالمئة، و٦٤,٧ بالمئة، بينما سجل العامان ١٩٩٦ و١٩٩٨ أدنى مستوى لها، حيث بلغت على التوالي ٢,٣ بالمئة و٠,٥ بالمئة، وهي الأعوام التي عرفت ظروفاً مناخية مؤاتية. وهذا ما يبيّنه الجدول الرقم (٤ ـ ٢).

الجدول الرقم (٤ ـ ٢)
المساحتان المزروعة والمحصودة قمحاً

(الوحدة: ألف هكتار)

البيان / العام	مساحة مزروعة	مساحة محصودة	الفرق ١٠ ٣ هكتار	بالمئة ١/ ٣
١٩٩٠	١٨٥١,٥	١١٨٧,٨	٦٦٣,٧	٣٥,٨
١٩٩١	١٩٣١,٥	١٧٤٩,٤	٢٠٢,١	١٠,٥
١٩٩٢	٢٠٣٩,٠	١٨٤٨,٠	١٩٠,٠	٠٩,٣
١٩٩٣	٢٢٠٣,١	١٢٥٥,٤	٩٤٧,٧	٤٣,٠
١٩٩٤	٢٤٨٧,٨	٨٩٢,٦	١٥٩٥,٢	٦٤,١
١٩٩٥	٢٤٣١,١	١٦٨٠,٧	٧٥٠,٤	٣٠,٩
١٩٩٦	٢٣٣١,٠	٢٢٧٨,٥	٥٢,٥	٠٢,٣
١٩٩٧	٢٢٤٥,٠	٨٢٥,٢	١٤١٩,٨	٦٣,٢
١٩٩٨	٢٥٨٩	٢٥٧٧	١٢	٠,٥
١٩٩٩	٢٢٧٩	١٣٧٢	٩٠٧	٣٩,٨
٢٠٠٠	٢٣٤٦	٨٢٧	١٥١٩	٦٤,٧
٢٠٠١	٢٢٥٤	١٨٣٦	٤١٨	١٨,٥
٢٠٠٢	٢١٦٤	١٣٩٨	٧٦٦	٣٥,٣٩

المصدر: من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧، انظر: عبد القادر بوالسبت، «دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، [د. ت.])، ص ١٣٢. والباقي بالنسبة إلى المساحتين المزروعة والمحصودة، من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢، انظر عيسى بن ناصر، «مشكلة الغذاء في الجزائر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥)، ص ٦١ (الفرق والنسبة المئوية من استخراج الباحثة).

وبقراءة سريعة لأرقام الجدول الرقم (٤ ـ ٢) يتبيّن أن ضياعاً كبيراً تعرفه المساحات المزروعة، وهذا ما يفسر التذبذبات المسجلة خلال الفترة الزمنية لمجال البحث، وهذه الوضعية تتطلب التقييم ولا يجوز أن تستمر بهذا المستوى.

● أما بالنسبة إلى الشعير، فنلاحظ أن نسبة المساحة المحصودة إلى المساحة المخصّصة لمجموع الحبوب قد بلغت في متوسط الفترة بين العامين ١٩٨٩ و٢٠٠١ حوالى ٣٤,٢ بالمئة، وقد عرفت هذه المساحة انخفاضاً محسوساً، خاصة في الأعوام ١٩٩٤، و١٩٩٧، و٢٠٠٠، حيث بلغت على التوالي ٢٠٨,٩٦٠، و٢٣٤,٣٢٠، و٢٨٢,١٠٠ هكتار، لترتفع في العام ٢٠٠١ إلى ٧٢٤,٢٣٠ هكتاراً، وذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة. أما العام ٢٠٠٢ فقد سجل انخفاضاً قدر بـ ـ ٢٢,٢ بالمئة مقارنة بالعام الماضي، بينما سجل العام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في المساحة بمعدل قارب ٩٥ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٢. وعلى العموم، يرجع هذا التذبذب والميل أكثر نحو الانخفاض النسبي في المساحة، إلى التقلبات المناخية من جهة، وإلى عزوف الفلاحين عن زراعة الشعير، نظراً إلى زراعته في المناطق الرعوية والسهبية والجبلية، ومثل هذه المناطق معروفة بإنتاجيتها الضعيفة، زد على ذلك الظروف الأمنية الصعبة.

وبالوتيرة نفسها، عرفت المساحة المحصودة من الشعير بالنسبة إلى المساحة المزروعة انخفاضاً محسوساً، وخصوصاً بالنسبة إلى الأعوام المذكورة آنفاً، حيث قدرت النسب بـ ـ ٢٧,٢ بالمئة، و ـ ٢٢ بالمئة، و ـ ٢٠,٢ بالمئة على التوالي، بينما ارتفعت في العام ٢٠٠١ لتصل إلى ٥٩,١ بالمئة، ثم انخفضت في العام ٢٠٠٢ إلى ـ ٤٤,٨ بالمئة[٤].

ب ـ تطور الإنتاج

لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحاً كبيراً بين الارتفاع والانخفاض، وكذا عدم انتظام من حيث الكمية، وذلك نظراً إلى تأثره المباشر بالعوامل المناخية، وخاصة منها كمية الأمطار. وكما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٣)، فقد انخفضت كمية الإنتاج من ٢٠,٠٣١,١٩٠ قنطاراً في العام ١٩٨٩، إلى ١٦,٢٥٤,١٢٠ قنطاراً في العام ١٩٩٠، لترتفع في العام ١٩٩١ إلى ٣٨,٠٨٣,٠٣٠ قنطاراً، وذلك بمعدل نمو قارب ١٣٤,٣ بالمئة، ثم تتجه نحو الانخفاض المستمر في السنوات التالية، وذلك إلى غاية العام ١٩٩٤، مسجلة على التوالي: ٣٣,٢٨٩,١٤٠ قنطاراً، و١٤,٥٢٠,٩٧٠ قنطاراً، و٩,٦٣٤,٢٠٠ قنطار.

هذا وقد سجل العام ١٩٩٦ أعلى مستوى إنتاجي له خلال الفترة مجال

(٤) Ministère de l'agriculture, «Statistiques agricole: Série A et B».

البحث، قُدر بحوالى ٤٩,٠٠٥,٠٥٠ قنطاراً، ولعل السبب ـ كما هو الحال دوماً ـ يتمثل في تحسن الظروف المناخية حينئذ[٥]، بينما سجل العام ١٩٩٧ انخفاضاً محسوساً بمعدل نمو بلغ ـ ٨٢,٢٥ بالمئة مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة للجفاف الذي عرفته البلاد خلال ذلك العام. وبالنسبة إلى العام ١٩٩٨، فقد سجلت زيادة في الإنتاج بمعدل نمو قارب ٢٤٨ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٧، نظراً إلى تحسن الظروف المناخية إلى حدّ ما[٦]، بينما عرف العام ٢٠٠٠ انخفاضاً في كمية الإنتاج بمعدل نمو سالب قدر بحوالى ـ ٥٣,٧ بالمئة مقارنة بما كان قد سجل في العام ١٩٩٩، في حين عرف العام ٢٠٠١ ارتفاعاً معتبراً في كمية الإنتاج ببلوغه ٢٦,٥٩١,٧٠٠ قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالى ١٨٤,٦ بالمئة. وهذا التحسن يرجع أساساً إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم من جهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه ابتداء من العام ٢٠٠٠ (كما سبق وأشرنا في الفصل السابق)، وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة أخرى، وكذلك تكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج، خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة. فما تمّ صرفه من طرف الدولة في شكل دعم للمزارعين في العام ٢٠٠١ مثلاً كان في حدود ٣٥ مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية. ففي مجال البذور، تم بيع ما مقداره ١,٣٠٢,٦٢٧ قنطاراً، منها ٧١٠,٧١٧ قنطاراً عبر الصندوق.

أما بالنسبة إلى مبيدات الحشائش، فقد تم بيع ما يكفي ٢٥٨,٢٨٠ هكتاراً، في حين إنه في المواسم الماضية كان الرقم لا يتجاوز ما يكفي ٦٥,٠٠٠ هكتار فقط[٧]. هذا وقد سجل عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في كمية الإنتاج بمعدل نمو قارب ١١٨,٤ مقارنة بالعام السابق، بينما سجل كل من العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ انخفاضاً في الإنتاج قدر بنحو ـ ٥,٥ بالمئة و ـ ١٧,٣ بالمئة على التوالي مقارنة بالعام ٢٠٠٣. والجدول الرقم (٤ ـ ٣) يبيّن لنا تطور الإنتاج للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤).

---

(٥) Conseil National Economique et Social (CNES), «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1996,» (mai 1997), p. 24.

(٦) Conseil National Economique et Social (CNES), «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1997,» (avril 1998), p. 39.

(٧) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير النصف الثاني**، ص ١٣.

الجدول الرقم (٤ ـ ٣)

توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(الوحدة: قنطار(*) (١٠٠ كغ))

(أ)

النوع / العام	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال (شوفان)
٨٩/١٩٨٨	٨١٣٣٤٩٠	٣٣٨٨١٨٠	٧٨٩٨٨٢٠	٥٩٥٦١٠
٩٠/١٩٨٩	٥٥٤٩٤٦٠	١٩٥١٣٤٠	٨٣٣٣٥٦٠	٤١٢٨١٠
٩١/١٩٩٠	١٢٩١٧٨٩٠	٥٧٧٥٩٩٠	١٨٠٩٩٥٨٠	١٢٨١٤٢٠
٩٢/١٩٩١	١٣٤٥٥٣١٠	٤٩١٢٢١٠	١٣٩٨٢٩٠٠	٩٢٨٩٠٠
٩٣/١٩٩٢	٧٩٦٠٦٥٠	٢٢٠٤٣٨٠	٤٠٨٠٢٣٠	٢٧٢٤٦٠
٩٤/١٩٩٣	٥٦٢٤٢٨٠	١٥١٥٣٦٠	٢٣٤٠٦٧٠	١٥٢٠٤٠
٩٥/١٩٩٤	١١٨٨٦٧٠٠	٣١١٢٥٠٠	٥٨٤٩٨٠٠	٥٣١٠٠٠
٩٦/١٩٩٥	٢٠٣٤٥٧٠٠	٩٤٨٠٣٤٠	١٨٠٠٢٢٢٠	١١٧١٧٤٠
٩٧/١٩٩٦	٤٥٥٤٦٤٠	٢٠٦٠٥٠٠	١٩٠٨٩٢٠	١٦٨١٥٠
٩٨/١٩٩٧	١٥٠٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
٩٩/١٩٩٨	٩٠٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٠٠/١٩٩٩	٤٨٦٣٣٤٠	٢٧٤٠٢٧٠	١٦٣٢٨٧٠	٨١٧٠٠
٠١/٢٠٠٠	١٢٣٨٨٦٥٠	٨٠٠٣٤٨٠	٥٧٤٦٥٤٠	٤٣٦٦١٠
٠٢/٢٠٠١	٩٥٠٩٦٧٠	٥٥٠٨٣٦٠	٤١٦١١٢٠	٣٣٤٩٥٠
٠٣/٢٠٠٢	١٨٠٢٢٩٣٠	١١٦٢٥٥٩٠	١٢٢١٩٧٦٠	٧٧٥٤٦٠
٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠١٧٠٠٠	٧٢٩٠٠٠٠	١٢١١٦٠٠٠	٨٩٠٠٠٠
٢٠٠٥	٢٤١٤٧٣٠٠		١٠٣٢٨٢٠٠	-----

(*) الطن = ١٠ قناطير.

(ب)

النوع / العام	ذرة	ذرة بيضاء	المجموع
٨٩/١٩٨٨	٤٢٤٠	١٠٨٥٠	٢٠٠٣١١٩٠
٩٠/١٩٨٩	٢٣١٠	٤٦٤٠	١٦٢٥٤١٢٠

يتبـــع

تابـــع

٣٨٠٨٣٠٣٠	٣١٥٠	٥٠٠٠	٩١/١٩٩٠
٣٣٢٨٩١٤٠	٣٢٠٠	٦٦٢٠	٩٢/١٩٩١
١٤٥٢٠٩٧٠	١٠٠٠	٢٢٥٠	٩٣/١٩٩٢
٩٦٣٤٢٠٠	٠	١٨٥٠	٩٤/١٩٩٣
٢١٣٨٤٥٧٠	٣٨٠	٤١٩٠	٩٥/١٩٩٤
٤٩٠٠٥٠٥٠	٥٩٠	٤٤٦٠	٩٦/١٩٩٥
٨٦٩٥٩٨٠	١٢٠٠	٢٥٧٠	٩٧/١٩٩٦
٣٠٢٥٣٥٩٠	٤٩٠	٣١٠٠	٩٨/١٩٩٧
٢٠٢٠٥٩١٠	٥٤٠	٥٣٧٠	٩٩/١٩٩٨
٩٣٤٢٠٨٠	٨٣٤٠	١٥٥٦٠	٠٠/١٩٩٩
٢٦٥٩١٧٠٠	٥٥٥٠	١٠٨٧٠	٠١/٢٠٠٠
١٩٥٢٩٢٥٠	٦٧٨٠	٨٣٧٠	٠٢/٢٠٠١
٤٢٦٥٩٦٢٠	٦٠٧٠	٩٨١٠	٠٣/٢٠٠٢
٤٠٣٢٨٢٨٠	٨٤٩٠	٦٧٩٠	٠٤/٢٠٠٣
٣٥٢٧٤٤٠٠	-----	-----	٢٠٠٥

المصدر: بالنسبة إلى سنوات ١٩٨٨ ـ ٢٠٠١، *Collections Statistiques*, no. 119 (fevrier 2005), p. 29
وبالنسبة إلى سنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤، *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), p. 180.

يتضح من الجدول الرقم (٤ ـ ٣) أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذباً كبيراً بين الزيادة والنقصان، أدت جملة من العوامل دورها في تحديد معدلات تطورها. وهذا التذبذب الواضح في إنتاج الحبوب الذي لا يخضع لوتيرة نمو معينة، هو تارة في الارتفاع، وتارة أخرى في الانخفاض، وإن كان الميل إلى الانخفاض هو السائد، وهو يبرز أكثر بالنسبة إلى مادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين. وتعتبر الظروف المناخية من أكثر الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية، بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج (وهنا قد لا تكون الإجراءات في جانبها النظري في حدّ ذاتها هي السبب، وإنما غياب الصرامة في المتابعة الميدانية). ونلاحظ من بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٣) بخصوص أهم المحاصيل ما يلي:

ـ أن إنتاج **القمح** بنوعيه الصلب واللين قد تميّز بالتذبذب، بالرغم من أنه

يعتبر المحصول الرئيسي، سواء من حيث المساحة (كما سبقت الإشارة) أو من حيث الإنتاج، حيث إن أهميته النسبية ضمن مجموعة الحبوب قد عرفت أعلى نسبة لها في العام ٢٠٠٠ بمعدل ٨١,٣٩ بالمئة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٣) الخاص بإنتاج القمح). وقد عرفت كمية الإنتاج للفترة المذكورة تأرجحاً بين الانخفاض والارتفاع؛ فقد بلغ في العام ١٩٩١ حوالى ١٨,٦٩٣,٨٨٠ قنطاراً، لينخفض إلى ١٠,١٦٥,٠٣٠ قنطاراً في العام ١٩٩٣، وذلك بمعدل سالب قدر بـ ـ ٤٤,٦٥ بالمئة، لينخفض مرة أخرى في العام ١٩٩٤ إلى ٧,١٣٩,٦٤٠ قنطاراً، أي بمعدل سالب قدره -٢٩,٧ بالمئة، وذلك لتردّي الأحوال الجوية[٨]. أما العام ١٩٩٦ فقد عرف ارتفاعاً محسوساً في الإنتاج قدر بحوالى ٢٩,٨٢٦,٠٤٠ قنطاراً، أي بمعدل موجب بلغ ٩٨,٨ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبق. إلا أن وتيرة الإنتاج اتجهت في العام ١٩٩٧ نحو الانخفاض ببلوغها ٦,٦١٦,١٤٠ قنطاراً، وذلك بمعدل سالب قدِّر بحوالى ـ ٧٧,٨ بالمئة، والسبب وراء هذا الانخفاض يعود إلى تقلّص المساحة المحصودة بحوالى ـ ٦٣,٧٢ بالمئة. أما العام ١٩٩٨، ونظراً إلى تحسن الظروف المناخية[٩]، والارتفاع في المساحة المحصودة بحوالى ٢١٢,٣ بالمئة، فقد سجل زيادة في الإنتاج وصلت إلى ٢٢,٨٠٠,٠٠٠ قنطار، أي بمعدل نمو نسبته ٢٤٤,٦ بالمئة. كما عرف العام ٢٠٠١ تحسناً في الإنتاج بمعدل نمو قارب ١٦٨,٢ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٠. وبدوره سجل العام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في الإنتاج قدر بـ ٢٩,٦٤٨,٥٢٠ قنطاراً، أي بمعدل نمو قدره ٩٧,٤ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٢، بينما انخفض في العام ٢٠٠٤ إلى ٢٧,٣٠٧,٠٠٠ قنطار، أي بمعدل سالب بلغ ـ ٧,٩ بالمئة، كما سجل العام ٢٠٠٥ انخفاضاً آخر في إنتاج القمح بمعدل قارب ـ ١١,٦ بالمئة مقارنة بالعام السابق. وهكذا نلاحظ أن إنتاج القمح قد عرف تذبذباً ملحوظاً، وهذا التذبذب مرتبط ارتباطاً مباشراً بالاختلال الذي أصاب المساحتين المزروعة والمحصودة من جهة، وكذلك بالظروف المناخية المتقلبة من جهة أخرى.

ومن خلال الجدول الرقم (٤ ـ ٤) يتبيّن لنا تطور إنتاج مادة القمح بصورة أخصّ، لفترة التسعينيات وما بعدها، نظراً إلى الأهمية النسبية لهذه السلعة ضمن مجموعة الحبوب، التي تعتبر أكثر المواد الغذائية تداولاً في السوق العالمية، كما

---

(٨) Conseil National Economique et Social (CNES), «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1994,» (mars 1995), p. 12.

(٩) Conseil National Economique et Social (CNES), «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1998,» (mai 1999), p. 26.

أنها أصبحت سلاحاً استراتيجياً تستعمله الدول المصدّرة كي تضغط على الدول المستوردة، لتحقيق أغراضها السياسية.

الجدول الرقم (٤ ـ ٤)
نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

البيان / السنة	المساحة (هـ)[١]	بالمئة	الإنتاج (ق)[٢]	بالمئة	إنتاجية ق/هـ (٢ : ١)
٨٩/١٩٨٨	١٤٧٢٦٣٠	٥٥,٨	١١٥٢١٦٧٠	٥٧,٥	٧,٨
٩٠/١٩٨٩	١١٨٧٨٢٠	٥٠,٢	٧٥٠٠٨٠٠	٤٦,١	٦,٣
٩١/١٩٩٠	١٧٢٩٤٤٠	٥٠,٦	١٨٦٩٣٨٨٠	٤٩,١	١٠,٨
٩٢/١٩٩١	١٨٤٨٠١٠	٥٢,٣	١٨٣٦٧٥٢٠	٥٥,١	٩,٩
٩٣/١٩٩٢	١٢٥٥٤٢٠	٦٤,١	١٠١٦٥٠٣٠	٧٠	٨,١
٩٤/١٩٩٣	٨٩٢٦٠٠	٦٩,٤	٧١٣٩٦٤٠	٧٤,١	٨
٩٥/١٩٩٤	١٦٨٠٧٢٠	٦٥,٢	١٤٩٩٩٢٠٠	٧٠,١	٨,٩
٩٦/١٩٩٥	٢٢٧٨٥٠٠	٦٢,٢	٢٩٨٢٦٠٤٠	٦٠,٧	١٣,١
٩٧/١٩٩٦	٨٢٥٢٤٠	٧٣,٩	٦٦١٥١٤٠	٧٦,١	٨
٩٨/١٩٩٧	٢٥٧٧١٥٠	٧٢,١	٢٢٨٠٠٠٠٠	٧٥,٤	٨,٨
٩٩/١٩٩٨	١٣٧٢٤٠٠	٧٢,٦	١٤٧٠٠٠٠٠	٧٢,٧	١٠,٧
٠٠/١٩٩٩	٨٢٦٥٧٠	٧٨,١	٧٦٠٣٦١٠	٨١,٤	٩,٢
٠١/٢٠٠٠	١٨٣٦٤١٠	٧٦,٤	٢٠٣٩٢١٣٠	٧٦,٧	١١,١
٠٢/٢٠٠١	١٣٩٨٤٦٠	٧٥,٨	١٥٠١٨٠٣٠	٧٦,٩	١٠,٧
٠٣/٢٠٠٢	٢٠٤٧٥٧٠	٧٠,٥	٢٩٦٤٨٥٢٠	٦٩,٥	١٤,٤
٠٤/٢٠٠٣	٢٠١٠٦٠٠	٦٧	٢٧٣٠٧٠٠٠	٦٧,٧	١٣,٥
٠٥/٢٠٠٤	--	--	٢٤١٤٧٣٠٠	٦٨,٤٥	--

(١) (هـ)= هكتار.

(٢) (ق) = قنطار.

المصدر: صُمم الجدول اعتماداً على الجدول الرقم (٤ ـ ١) الخاص بمساحة الحبوب، والجدول الرقم (٤ ـ ٣) الخاص بإنتاج الحبوب.

يتضح من الأرقام المعتمدة في الجدول الرقم (٤ ـ ٤) الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح ضمن قائمة الحبوب، وهذا يرجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحاً، على حساب المساحات المزروعة شعيراً، على سبيل المثال، مما يعني أن

هناك اهتماماً متزايداً بإنتاج القمح، وذلك لارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب، بحيث يعتبر عاملاً محفزاً على التوجه إلى إنتاج القمح أكثر من غيره. فمثلاً كان سعر القنطار من القمح الصلب في العام ١٩٨٩ ما يعادل ٤٠٠ دينار جزائري، ليقفز في الأعوام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ إلى ١٩٠٠ دينار جزائري، وقد تعدّى في العام ٢٠٠٧ حدود الـ ٤٠٠٠ دينار جزائري.

ـ إنتاج **الشعير**: رأينا من خلال دراستنا للمساحة أن الشعير يحتل المرتبة الثانية بعد تلك التي يحتلها القمح، كما أنه من جهة أخرى يحتل المرتبة نفسها من حيث الإنتاج. وإذا ما تتبعنا إنتاج الشعير للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤) نلاحظ أنه يتذبذب من عام إلى آخر، وذلك للأسباب المذكورة نفسها بالنسبة إلى محصول القمح. فنلاحظ مثلاً أنه انخفض في العام ١٩٩٣ إلى ٤,٠٨٠,٢٣٠ قنطاراً بعدما كان ١٣,٩٨٢,٩٠٠ قنطار في العام ١٩٩٢، أي بمعدل ـ ٧٠,٨ بالمئة، ثم انخفض مرة أخرى في العام ١٩٩٤ إلى ٢,٣٤٠,٦٧٠ قنطاراً، بما يعادل ـ ٤٢,٦ بالمئة مقارنة بالعام الماضي. وقد سجل العام ١٩٩٦ ارتفاعاً بلغ ١٨,٠٠٢,٢٢٠ قنطاراً، وذلك بمعدل نمو بلغ ٢٠٧,٧ بالمئة. وهذا الارتفاع المحسوس مردّه إلى تحسن الظروف المناخية بالدرجة الأولى، لينخفض مرة أخرى في العام ١٩٩٧، مسجلاً ١,٩٠٨,٩٢٠ قنطاراً، أي بمعدل سلبي قارب ـ ٨٩,٣ بالمئة، إلا أنه سجل معدل ارتفاع آخر في العام ٢٠٠١ وصل إلى حوالى ٥,٧٤٦,٥٤٠ قنطاراً، بعدما كان في العام ٢٠٠٠ يقدر بـ ١,٦٣٢,٨٧٠ قنطاراً، أي أن الإنتاج قد تضاعف بحوالى ٣,٥ مرات، وبما يعادل نسبته ٢٥١,٩ بالمئة، وذلك نتيجة لما عرفه العام ٢٠٠١ من دعم مقدم إلى إنتاج الحبوب في إطار المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية. وبالرغم من ذلك، فقد سجل العام التالي، أي العام ٢٠٠٢، انخفاضاً في الإنتاج قدر بحوالى ٤,١٦١,١٢٠ قنطاراً، أي بمعدل نمو سالب بلغ ـ ٢٧,٥٨ بالمئة مقارنة بالعام السابق، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المناخية غير المؤاتية، ليعود ويرتفع للأسباب نفسها في العام ٢٠٠٣ إلى ١٢,٢١٩,٧٦٠ قنطاراً، أي بمعدل نمو بلغ ١٩٣,٧ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبق، بينما سجل العامان ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ انخفاضاً في الإنتاج، وهذا ما بيّنه الجدول الرقم (٤ ـ ٣).

ج ـ تطور الإنتاجية

يمكن لمس تطور إنتاجية الحبوب من بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٤)، حيث نلاحظ اختلالاً وتذبذباً كبيرين من عام إلى آخر، وقد بلغت الإنتاجية أدنى مستوى لها في العامين ١٩٩٠ و١٩٩٣، حيث بلغت على التوالي ٦,٩ قنطار في

الهكتار و٧,٤ قنطار في الهكتار، بينما سجل العام ٢٠٠٣ أعلى مستوى لها ببلوغها ١٤,٧ قنطاراً في الهكتار، وذلك بمعدل نمو قارب ٣٨,٧ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٢. والجدول الرقم (٤ ـ ٥) يبيّن ذلك.

الجدول الرقم (٤ ـ ٥)
توزيع المردودية حسب نوع الحبوب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(الوحدة: قنطار/ هكتار)

النوع / العام	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	ذرة	ذرة بيضاء	المجموع
٨٩/١٩٨٨	٨,١	٧,٣	٧,٥	٥,٣	١٥,١	٢٥,٢	٧,٦
٩٠/١٩٨٩	٦,٤	٦,١	٧,٦	٥,٠	١٦,٥	١٦,٦	٦,٩
٩١/١٩٩٠	١٠,٨	١٠,٩	١١,٦	٩,٧	١٩,٢	٢٤,٢	١١,١
٩٢/١٩٩١	١٠,١	٩,٥	٩,٠	٧,٥	٢٢,٨	٤٠,٠	٩,٤
٩٣/١٩٩٢	٨,٢	٧,٨	٦,٣	٥,٤	١٢,٥	٥٠,٠	٧,٤
٩٤/١٩٩٣	٨,٢	٧,٣	٦,٥	٤,٧	٤,٥	--	٧,٥
٩٥/١٩٩٤	١٠,١	٦,٢	٧,١	٧,٢	١٦,١	١٢,٧	٨,٣
٩٦/١٩٩٥	١٢,٨	١٣,٧	١٤,٠	١١,٥	١٧,٢	١٤,٨	١٣,٤
٩٧/١٩٩٦	٧,٧	٨,٨	٧,٢	٦,٧	٢١,٤	٤٠,٠	٧,٨
٩٨/١٩٩٧	٨,٨	٩,٠	٧,٥	٧,٧	١٧,٢	٢٤,٥	٨,٥
٩٩/١٩٩٨	١٠,١	١١,٨	١٠,٩	٨,٥	٢٢,٤	٢٧,٠	١٠,٧
٠٠/١٩٩٩	٨,٩	٩,٧	٧,٦	٥,٦	٣٦,٢	٦٩,٥	٨,٨
٠١/٢٠٠٠	١١,١	١١,١	١١,١	٨,٨	٢٧,٢	٢٧,٨	١١,١
٠٢/٢٠٠١	١١,٦	٩,٤	١٠,٣	٧,٥	٣٣,٥	٣٣,٥	١٠,٦
٠٣/٢٠٠٢	١٤,٢	١٤,٩	١٥,٦	١٠,٩	٢٨,٨	٢٦,٤	١٤,٧
٠٤/٢٠٠٣	١٥,٣	٧,٩	١٣,٢	١٢,٠٣	٣١,٧	٤٣,٣	١٣,٤

المصدر: *Collections statistiques*, no. 119 (février 2005), p. 29.

وبالنسبة للسنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), p. 180.

نلاحظ من بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٥) أن إنتاجية كل محاصيل الحبوب تتصف بالتذبذب وبالميل أكثر نحو الانخفاض، إذ لم تسجل إنتاجية محصول **القمح** ارتفاعاً مقبولاً ومحسوساً، إلا في الأعوام ١٩٩٦، و٢٠٠٣، و٢٠٠٤،

حيث بلغت على التوالي ١٣,١ قنطار في الهكتار، و١٤,٤ قنطار في الهكتار، و١٣,٤ قنطاراً في الهكتار. كما سجلت ارتفاعاً طفيفاً للأعوام ١٩٩١، و١٩٩٩، و٢٠٠١، حيث كانت على التوالي ١٠,٨١ قنطار/ هكتار، و١٠,٧١ قنطار/ هكتار، و١١,١٠ قنطاراً/ هكتار. والجدير بالملاحظة أن إنتاجية القمح في الجزائر تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية تحديداً، فإذا ما قارناها ببعض الدول مثلاً، نجد أن الإنتاجية في العربية السعودية قد بلغت في العام ١٩٩٩، ما يعادل ٤٦,٠٣ قنطار/ هكتار، وفي مصر بلغت ٦٣,٥٠ قنطار/ هكتار، وبلغت في تونس ١٣,٩٨ قنطار/ هكتار، بينما لم تتعدّ في الجزائر ١٠,٧١ قنطار/ هكتار[١٠].

واللافت للانتباه أن هذا التذبذب الواضح لا يعود إلى الظروف المناخية، كما يتم التحجج دائماً، ففي الأعوام المؤاتية من حيث المناخ الملائم، وخصوصاً في ما يتعلق بكمية الأمطار المتساقطة، نجد أن هناك مستثمرات زراعية تحقق حوالى ٤٠ هكتاراً من القمح، في حين توجد أخرى مجاورة لها لم يتعدّ ما حققته الـ ٨ هكتارات فقط. وحينما تكون الأعوام غير ملائمة من حيث سقوط الأمطار نجد أن هناك مستثمرات زراعية تسجل مردودية ضعيفة جداً أو تعتبر منكوبة، لكن في المقابل توجد مستثمرات أخرى محايدة لها حققت مردودية تصل إلى ١٥ قنطاراً في الهكتار. ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية، وطرق استخدام الأسمدة الكيميائية، وغير ذلك من العمليات المطلوبة[١١]، التي تكون قد تمت بصورة جيدة، في حين يبقى تأثير الظروف المناخية ثانوياً.

وما يمكن ملاحظته أنه سواء تعلق الأمر بتطور إنتاجية الهكتار من القمح في الجزائر للفترة المختارة، أو من خلال مقارنتها ببعض الدول، فإننا نسجل ضعفاً ملموساً في مستوياتها، وتذبذباً وعدم استقرار في معدلاتها. ولعل ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة، منها: انخفاض كميات الأمطار والجفاف، وعدم فعالية السياسات الزراعية المطبّقة. وعلى هذا، يجب أن تولي الدولة المزيد من الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية، لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج، ومن ثم تحقيق الاكتفاء. وقد عبر ج. كندريك (J. Kendrik)، أستاذ علم الاقتصاد في جامعة جورج واشنطن، عن أهمية الدور الذي تؤديه زيادة الإنتاجية في تقدم المجتمع

---

(١٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠١)، ص ٥١.

(١١) Elyes Mesli, *Les Vicissitudes de l'agriculture Algérienne* (Alger: Edition Dahleb, 1996), p. 178.

وتحسين الأحوال المعيشية فيه، بقوله: «إن الوسيلة الرئيسية التي يمكن للجنس البشري أن يخرج بها من حالة الفقر إلى حالة أفضل نسبياً من حيث توفر الغذاء والمواد هي زيادة الإنتاجية»[١٢].

وبخصوص إنتاجية **الشعير**، فهي تتشابه مع حالة القمح، إذ عرفت هي الأخرى تذبذباً كبيراً، خلال الفترة نفسها. وقد سجل محصول الشعير أدنى مستوى له من حيث الإنتاجية في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤، حيث قدرت على التوالي بـ ٦,٣ قنطار/هكتار و٦,٥ قنطار/هكتار. ثم عرفت اتجاهاً نحو الارتفاع في العام ١٩٩٦ ببلوغها عتبة ١٤ قنطار/هكتار، لتعود وتنخفض انخفاضاً ملحوظاً في العام ١٩٩٧ بتسجيلها ٧,٢ قنطار/هكتار، الأمر الذي أثر سلباً في الإنتاج، حيث انخفض من ١٨,٠٠٢,٢٢٠ قنطاراً في العام ١٩٩٦ ليصل إلى ١,٩٠٨,٩٢٠ قنطاراً في العام ١٩٩٧ (كما يبيّنه الجدول الرقم (٤ ـ ٣) المتعلق بالإنتاج). هذا وقد سجل العام ٢٠٠٣ أعلى مستوى للإنتاجية، إذ بلغت ١٥,٦ قنطار في الهكتار.

غير أنه بالنسبة إلى مجموعة **الحبوب** في الجزائر تبقى المردودية على العموم ـ إضافة إلى الإنتاج المتذبذب والضعيف في مجال الحبوب خصوصاً ـ دون المستويات المطلوبة، لأنها ترتبط (إضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً) بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية استعمالها وفق المعايير العلمية والتوقيت المناسب من جهة، ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى. والملاحظ بالنسبة إلى هذه الأخيرة، وجود نقص في الكميات المستعملة بسبب ارتفاع أسعارها وندرتها في الأسواق العالمية.

إن الاستعمال السيئ للأسمدة من حيث المعايير العلمية، وبالنوعية والكيفية اللازمتين، يجعلها دون جدوى ولا فائدة في الرفع من الإنتاج وتحسين المردودية، وبخاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة تبعاً لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

والملاحظة التي يجب أخذها في الاعتبار في ختام هذه الفقرة، أن مجموعة الحبوب على العموم قد سجلت (ابتداء من العام ٢٠٠١) بعض التحسن النسبي في

---

(١٢) محمد عمر الطنوبي، **الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٦)، ص ٥٢.

ما يخصّ الإنتاج والإنتاجية مقارنة بالفترات السابقة، وذلك نتيجة لبعض السياسات الزراعية المتعلقة بتحسين وضعية إنتاج الحبوب، من خلال اتباع العديد من الإجراءات والتدابير، منها إدخال تغييرات على نظم الإنتاج، وتوفير مستلزمات الإنتاج والبذور المحسنة والأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة. وتعتبر بذور الحبوب المحسنة من أهم عوامل الإنتاج التي تعاني البلاد ندرتها، بسبب قلة الإمكانيات المحلية وصعوبة اختيار الأصناف المستوردة التي تلائم ظروف الزراعة في الجزائر. ورغم هذه الإجراءات، إلا أن الإنتاج والإنتاجية لم يرقيا إلى المستوى المطلوب، خاصة بالنسبة إلى مادة القمح (أو لنقل لم يوفقا في المحافظة على تلك المستويات المقبولة من معدلات الإنتاج والإنتاجية)، بحيث يبقى مستواهما الضعيف هو الطابع الغالب، وبخاصة إذا ما قارناهما ببعض البلدان، مثل تونس والمغرب (كما سبق وأشرنا). ولعل الأسباب في ذلك متعددة، ولكنها تتركّز في رفع الدعم على مستلزمات الإنتاج، وضعف الدعم المقدم إلى الفلاحين وعزوفهم عن زراعة هذا النوع من المحاصيل، وتحولهم إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحية. وعليه، فإن إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية أمر لا بد منه.

غير أن المعطيات الرقمية المتداولة تشير إلى تدهور مستمر، ليس له ما يبرّره. وربما تقودنا هذه النتائج المسجلة بالنسبة إلى هذه المجموعة المحصولية من الإنتاج النباتي إلى التوقف عند خصائص أبرز مجموعة والمتمثلة في الحبوب، لنتقصى مبرّرات هذه الحالة، من خلال التطرق إلى أهم ما يتميز به هذا الفرع الإنتاجي، على اعتبار أنه الأكثر حساسية.

د ـ أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر

يتفق المتتبعون والمهتمون بشأن الاقتصاد الزراعي الجزائري أن الخاصية التي يتسم بها القطاع الزراعي هي انخفاض إنتاجيته بصورة عامة، حيث إنها دون المعدل بكثير، زد على ذلك أنها تعرف تذبذباً بين عام وآخر، وتبقى باستمرار تحت رحمة الظروف المناخية المتغيّرة باستمرار. أما بالنسبة إلى زراعة الحبوب تحديداً، فإنها تبقى رغم اعتبارها من الزراعات الاستراتيجية ضعيفة الإنتاج والمردودية، بحيث إنها لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، وتظل حبيسة الظروف المناخية والتحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل. ولعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص في ما يلي:

(١) إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب، هو ضعفه على الرغم من تكثيف

زراعته؛ فبالرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة، إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير[١٣]. وهذه الخاصية الأخيرة هي ميزة الإنتاج الزراعي عموماً، نظراً إلى غياب سياسة زراعية واضحة الأهداف وعملية، من جراء ما عرفه عالم الفلاحة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة قصيرة، وفي مرحلة جدّ حساسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وتبعاً لمستويات الإنتاج المحققة أو التي ينتظر تحقيقها في المواسم الفلاحية المقبلة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزاً عن تغطية حاجيات الاستهلاك المحلي (لا يغطي إنتاج الجزائر من الحبوب أكثر من ٥٠ بالمئة من الاحتياجات الوطنية في أحسن الأحوال) من هذه المنتجات الاستراتيجية، التي تقدر بنحو ٦٠ مليون قنطار سنوياً.

(٢) أما الخاصية الأخرى، فتتمثل في بقاء المساحة المزروعة بالحبوب تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصّصة لزراعة الحبوب في العموم قارة على مدى طويل من الزمن. وفي مقابل هذا الاستقرار النسبي للمساحة المزروعة، وحسب حميد آية عمارة[١٤]، فإن الجزائر تعدّ البلد المغاربي الأفقر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، على اعتبار أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى عدد السكان لا تتجاوز ٠,٢٦ هكتار لكل نسمة، في العام ٢٠٠٤، وكانت تقدر بـ ١,٣ هكتار للفرد في العام ١٩٠٠. وهذه الحصة تقدر بـ ٠,٥ هكتار للفرد في تونس، وهكتار واحد للفرد في المغرب. وبسبب نقص برامج الاستصلاح من جهة، وتغيير نوع المزروعات من جهة أخرى، فإن المساحات المحصودة عرفت تناقصاً، وكانت دائماً أقل من المساحات المزروعة (كما سبق وأشرنا آنفا)، خصوصاً إذا ما أضفنا إلى جملة الأسباب السالفة الذكر ظاهرة الحرائق التي تقضي على نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي كل موسم صيف. وتعود أسباب هذه الوضعية إلى جملة من العوامل، خاصة منها ما يرتبط بالجانبين التقني والفني، بحيث كان للتأخر الذي تعرفه عمليتا البذر والحصاد المتكررة آثار كبيرة في المساحة المحصودة، وفي كميات الإنتاج المحققة، فبدلاً من أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فإنه في الجزائر يمتد إلى أكثر من شهرين. والأمر نفسه بالنسبة إلى عملية الحصاد، فبدلاً من أن تتم في ظرف شهر واحد على أكثر تقدير، فإنها

(١٣) فوزية غربي، «واقع إنتاج الحبوب في الجزائر،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة محمد خيضر، بسكرة)، العدد ٥ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٢٧٧.

(١٤) **الوطن**، ٣/ ٤/ ٢٠٠٧.

تتعدّى الشهرين في الغالب. ويرجع المسؤولون على مستوى الوزارة الوصية هذا التأخر إلى النقص في العتاد الفلاحي وقدمه، بسبب الإهمال الذي تعرفه المزارع، خصوصاً بعد عملية الإصلاح التي عرفها القطاع في العام ١٩٨٧، فمثلاً من مجموع ٨٠٠٠ حصادة توجد أكثر من ٢٠٠٠ منها في حالة عطب بسبب نقص قطع الغيار، بينما احتياجات المزارعين تتعدّى ١٢,٠٠٠ حصادة للقيام بعملية الحصاد في ظروف ملائمة(١٥). والجدير بالذكر، في هذا السياق، أن الكثير من حرائق مزارع الحبوب تتسبب فيها حصادات نظراً إلى حالتها المتدهورة.

(٣) تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة. فالمردودية الفلاحية عموماً ترتبط أساساً بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج، خاصة إذا ظلت المساحات المستغلة مستقرة لمدة طويلة من الزمن. ولهذا تبقى مردودية إنتاج الحبوب ضعيفة بصورة عامة. ويمكن أن نضيف إلى جملة أسباب هذا التدني في المردودية التي سبق ذكرها، مجموعة عوامل، منها ما يتعلق بالمحيط، والمتمثلة في الظروف المناخية غير المؤاتية التي تعرفها المنطقة باستمرار؛ ومنها ما يرتبط بالجانب التقني، خاصة في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة وتوقيت ذلك. ففي مجال تهيئة التربة، ومدى استصلاحها، فإنه نظراً إلى الاستغلال المكثف، خاصة بعد البرنامج المتعلق بتكثيف الزراعات وعدم اتباع طريقة الدورات (أرض بور ـ أرض مزروعة) عرفت تناقصاً نوعياً في قيمتها الإنتاجية. وما زاد في تدهور هذه القيمة، الاستعمال غير السليم للأسمدة، فبالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بسبب عدم توفرها في الأسواق وارتفاع أسعارها، فإنها لا تستعمل وفق المعايير العلمية، وبالكمية والنوعية اللازمتين، الأمر الذي جعلها غير مفيدة في تحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية، خاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة حسب خصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

وأمام هذا التذبذب في إنتاج الحبوب، وفي معدل الإنتاجية، فقد أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحّة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال، غير أن هذا لن يتأتى إلا إذا تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، التي بادرت الجهات المعنية إلى

(١٥) المصدر نفسه.

تطبيقها، ومنها ما يتعلق خصوصاً بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المطبقة، والتي تخضع لدعم من الدولة. والجدير بالذكر أن الجزائر، منذ بداية التسعينيات، توجهت إلى إلغاء الدعم عن أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية، إلا أنها أبقت على تقديم الدعم لبعض السلع الاستراتيجية المستوردة، وأهمها مادة القمح، إذ يتم دعم أسعار القمح في مرحلتي الإنتاج أو الاستهلاك، إلى جانب القروض الزراعية الميسّرة ودون فوائد، وتقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج من الأسمدة الفوسفاتية وغيرها لإنتاج القمح في مناطق إنتاج الحبوب في شمال وجنوب البلاد. كما يقدم الدعم أيضاً ضمن برامج خدمات إتاحة مياه الري، وحاصدات المحاصيل، والأعلاف(١٦).

وفي السياق نفسه، تقرر منذ العام ٢٠٠٣ رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق ٢٠٠ بالمئة بالنسبة إلى مختلف أنواع الحبوب. وموازاة مع ذلك، تم توسيع المساحة المخصّصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية والصحراوية، التي أعطت التجارب فيها نتائج مشجعة، وإن كانت مثل هذه المبادرة تحتاج إلى استمرارية ومزيد من الدعم التحفيزي. كما بادرت الجهات المعنية إلى العمل على الرفع من المساحات المسقية، وذلك بإضافة قرابة ٢٥٠,٠٠٠ هكتار كأراض جديدة مسقية، تدخل في إطار برنامج تثمين واستصلاح الأراضي، خاصة تلك الواقعة في مناطق السهوب، التي تكون قد وصلت حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليون هكتار. وفي الجانب التقني والفني، فإن الجهود تبذل لإيجاد أنواع جديدة من البذور ذات قابلية عالية على التكيف مع الظروف المناخية والتربة، مع توفيرها بالكميات الكافية، كما يجري العمل على حثّ الفلاحين على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة. وكل هذه الإجراءات تستدعي الصرامة في التطبيق واستمرار الجهود وتعميمها.

٢ ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة والمحاصيل الصناعية

أ ـ تطور البقول الجافة

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك

(١٦) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينيات** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٠)، ص ١١١، التقرير الشامل.

بكميات كبيرة، لكونها تشكّل مصدراً رئيسياً للبروتين الذي يحتاج إليه الإنسان في تغذيته اليومية. ولهذا، فإن إنتاجها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث إن زيادة إنتاج أي نوع منها يحقق مزيداً من الأمن الغذائي يكون الإنسان، وبخاصة الإنسان العادي، في حاجة ماسة إليه، وأي نقص في إنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة. وتضم البقوليات الفول الجاف والحمص والعدس، التي سنتطرق إلى بعضها ضمن هذه الفقرة.

فبالنسبة إلى **المساحة** المخصّصة للبقوليات، يبدو أنها قد عرفت تذبذباً كبيراً خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠١، إذ سجلت المساحة أعلى مستوى لها في العام ١٩٩٤، حيث بلغت ١١١,٢٣٠ هكتاراً، بينما سجلت في العام ٢٠٠١ أدنى مستوى لها ببلوغها ٥٩,٤٧٠ هكتاراً، وبذلك تكون المساحة المزروعة قد عرفت انخفاضاً قدر بـ ٥,٨ بالمئة، مقارنة بالعام السابق. وهذا الانخفاض المسجل مردّه إلى انخفاض كمّي ونوعي للبذور، وارتفاع في الأسعار، إذ شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، وخاصة بالنسبة إلى مادة الحمص. ثم بدأ في الارتفاع في الأعوام التالية، حيث بلغت المساحة في العام ٢٠٠٤ حوالى ٧٢,٠٦٣ هكتاراً.

وعلى المنوال نفسه، عرف **الإنتاج** تذبذباً خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، حيث سجل الإنتاج أدنى مستوى له في العام ٢٠٠٠، إذ بلغ ٢١٨,٦٤٠ قنطاراً، بمعدل نمو سالب قدره ـ ٤٤,٥ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٩. غير أنه منذ عام ٢٠٠١ بدأ الإنتاج يميل نحو الارتفاع، حيث بلغ حينئذ ٣٨٤,٣٦٠ قنطاراً، أي بمعدل نمو قارب ٧٥,٨ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٠. أما عن مستوى التغطية الوطنية للإنتاج، فكان ١٢ بالمئة من احتياجات الاستهلاك بالنسبة إلى هذا العام. كما واصل الإنتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك، فقد قدر في العام ٢٠٠٢ بما يعادل ٤٣٥,٣٤٠ قنطاراً، أي بمعدل نمو يساوي ١٣,٣ بالمئة مقارنة بالعام السابق، وفي العام ٢٠٠٣ بلغ ٥٧٧,٤٨٠ قنطاراً بمعدل ٣٢,٦ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٢.

ومن جهتها عرفت **الإنتاجية** تذبذبات كبيرة خلال الفترة الزمنية نفسها، فقد سجلت أدنى مستوى لها في العام ١٩٩٤ بحوالى ٣,٤ قنطار/هكتار، غير أنها بدأت تميل نحو الارتفاع النسبي ابتداء من العام ٢٠٠١. وللعلم، فإن إنتاجية البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، بلغت الإنتاجية في العام ١٩٩٩ في لبنان معدل ٤١,١

قنطار/هكتار، وفي مصر ٢٢,٦ قنطار/هكتار، وفي السودان ١٠,٥ قنطار/هكتار، وفي المغرب ٦,٣ قنطار/هكتار، وفي تونس ٨,٤ قنطار/هكتار، بينما لم تسجل في الجزائر سوى ٥,٥ قنطار/هكتار[١٧] والجدول الرقم (٤ ـ ٦) يوضح التغيّرات التي عرفتها المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة إلى البقول الجافة للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤).

الجدول الرقم (٤ ـ ٦)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للبقول الجافة للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)

البيان / العام	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/هـ)
١٩٨٩ ـ ٩٠	٩٢١٥٠	٣٥٠٨٩٠	٣,٨
١٩٩٠ ـ ٩١	١٠٤٥٣٠	٦٣٠١٩٠	٦
١٩٩١ ـ ٩٢	١٠٢٤٢٠	٦٣٣٨٦٠	٦,٢
١٩٩٢ ـ ٩٣	١٠٠٨٨٠	٤٨١٤٧٠	٤,٨
١٩٩٣ ـ ٩٤	١١١٢٣٠	٣٨٢٩٧٠	٣,٤
١٩٩٤ ـ ٩٥	١٠٥٩٨٠	٤١٤٣٨٠	٣,٩
١٩٩٥ ـ ٩٦	٩٠٢٨٠	٦٨٠٠٠٠	٧,٥
١٩٩٦ ـ ٩٧	٧٩٩٥٠	٢٧٦٣٦٠	٣,٥
١٩٩٧ ـ ٩٨	٧٧٥١٠	٤٥٠٥٠٠	٥,٨
١٩٩٨ ـ ٩٩	٧٢٤١٠	٣٩٤٦٥٠	٥,٥
١٩٩٩ ـ ٠٠	٦٣١٤٠	٢١٨٦٤٠	٣,٥
٢٠٠٠ ـ ٠١	٥٩٤٧٠	٣٨٤٣٦٠	٦,٥
٢٠٠١ ـ ٠٢	٦٢١٦٠	٤٣٥٣٤٠	٧
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٦٨٠١٠	٥٧٧٤٨٠	٨,٥
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٧٢٠٦٣	٥٨٠٠٠٠	٨

المصـدر: Office National des Statistiques (ONS), «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989 - 2001,» *Collections statistiques*, no. 119 (février 2005), p. 31, et *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), pp. 180-184.

(١٧) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٣** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٤)، ص ٩٠.

تعبر بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٦) عن الميل نحو الانخفاض الذي استمر حتى نهاية التسعينيات، وابتداء من عام ٢٠٠٠ تماثلت المؤشرات الرقمية المتعلقة بالمساحة والإنتاج والإنتاجية إلى الارتفاع النسبي، ومرد ذلك، ربما، يعود إلى الاهتمام الذي أولته السياسات الزراعية، كالمخطّط الوطني للتنمية الفلاحية وغيره. أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠٥، فقد عرف الإنتاج تراجعاً محسوساً بتسجيله لما يعادل ٤٧١,٠٠٠ قنطار[١٨]، وذلك بمعدل سالب قدِّر بنحو ـ ١٨,٨ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٤. غير أن القيمة الحقيقية لهذه المجموعة السلعية الغذائية المهمة تبقى في حاجة إلى مزيد من الفعالية. وسوف نتطرق بشيء من التفصيل إلى أهم محاصيل هذه المجموعة:

(١) **الفول الجاف**: تحتل مساحة الفول المرتبة الأولى ضمن المساحة الإجمالية لمجموعة البقوليات، ففي العام ٢٠٠٤ بلغت مساحة الفول إلى المساحة الإجمالية نحو ٥١ بالمئة، وإن كانت قد عرفت ميلاً نحو الانخفاض في الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠١)، فبعدما كانت ٤٦,١٦٠ هكتاراً، انخفضت في العام ٢٠٠١ إلى ٣١,٤٥٠ هكتاراً، ثم أخذت المساحة اتجاهاً تصاعدياً للأعوام ٢٠٠٢، و٢٠٠٣، و٢٠٠٤، بتسجيلها على التوالي: ٣٣,٦١٠ هكتاراً، و٣٤,٠٥٠ هكتاراً، و٣٦,٧٧٧ هكتاراً. وبالرغم من هذا النمو الإيجابي للمساحة، إلا أنها لم تبلغ ما كانت عليه في العام ١٩٩٥، حينما سجلت أعلى نسبة لها قدرت بنحو ٥١,٩٥٠ هكتاراً خلال الفترة المذكورة آنفاً (١٩٩٠ ـ ٢٠٠١).

كما عرف الإنتاج بدوره تذبذباً على طول الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، فقد سجل في العام ١٩٩٧ مثلاً أدنى مستوى له، حيث بلغ ٩٠,٦٧٠ قنطاراً، بمعدل سالب مقارنة بالعام السابق بلغ ٧٥,٥ بالمئة. ومنذ العام ٢٠٠٠ بدأت وتيرة الإنتاج تعرف اتجاهاً تصاعدياً، كما يوضح ذلك الجدول الرقم (٤ ـ ٦)، ويحتل إنتاج الفول المرتبة الأولى من بين إجمالي محاصيل مجموعة البقول، حيث قدرت نسبة إنتاجه إلى إجمالي الإنتاج في العام ٢٠٠٤ بحوالى ٥٥,٣ بالمئة.

ومن جهتها عرفت الإنتاجية المصير نفسه من التذبذب، خاصة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، حيث سجلت أعلى مستوى لها في العام ١٩٩٦ بما يعادل

(١٨) انظر: موقع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية على شبكة الإنترنت، <http://www.aoad.org>.

٨,١ قنطار/هكتار؛ وأدنى مستوى لها كان في العام ١٩٩٧ بمقدار ٢,٤ قنطار/هكتار. وبعد ذلك بدأت الإنتاجية تعرف اتجاهاً تصاعدياً، وقد سجلت في العام ٢٠٠٣ أعلى معدل لها ببلوغها ٩ قناطير للهكتار.

(٢) الحمص: يحتل محصول الحمص المرتبة الثانية بعد الفول، من حيث المساحة، حيث كانت نسبة مساحة الحمص إلى إجمالي مساحة البقوليات في العام ٢٠٠٤ تقدر بنحو ٣٢ بالمئة. وعرفت مساحة الحمص ميلاً نحو الانخفاض سجل في الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، حيث كان الانخفاض حاداً، ثم بدأ يعرف نوعاً من التباطؤ ابتداء من الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤).

والوضعية نفسها عرفها الإنتاج، فقد سجل العام ١٩٩٢ أعلى مستوى له ببلوغه نحو ٢٦١,٣٢٠ قنطاراً، بينما تم تسجيل أدنى معدل في العام ٢٠٠٠ بنحو ٦٦,٦١٠ قناطير، وذلك بمعدل سالب بلغ ـ ٤٩ بالمئة، مقارنة بالعام ١٩٩٩. والجدير بالذكر أن إنتاج الحمص يحتل المرتبة الثانية من إجمالي إنتاج البقول الجافة بنسبة ٢٨,٢ بالمئة حسب تقديرات العام ٢٠٠٤.

كما عرفت الإنتاجية تذبذباً طوال الفترة، حيث تراوحت بين ٨,٣ قنطار/هكتار، وهو أعلى مستوى سجل في العام ٢٠٠٣، و٣,٣ قنطار/هكتار، وهو أدنى مستوى سجل في العام ١٩٩٤.

(٣) الجلبانة اليابسة: تأتي في المرتبة الثالثة بعد الفول والحمص من حيث المساحة، وذلك بنسبة تقدر بحوالى ١٣ بالمئة، وقد عرفت المساحة تذبذباً كبيراً في الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠١)، إذ سجلت في العام ١٩٩٩ أدنى مستوى لها بحوالى ٦٤٦٠ هكتاراً، بينما سجلت في العام ١٩٩٥ أعلى مستوى لها بنحو ١٣,٧١٠ هكتارات.

كما عرف الإنتاج هو الآخر تذبذباً، خاصة في الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، ثم بدأ بعد ذلك في الارتفاع، حيث سجل في العام ٢٠٠١ حوالى ٣٦,٧٤٠ قنطاراً، ليصل في العام ٢٠٠٤ إلى ٧٣,٧١٠ قناطير (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٦)). واحتل إنتاج هذا المحصول المرتبة الثالثة في العام ٢٠٠٤، حيث بلغت نسبة الإنتاج إلى إجمالي إنتاج البقول الجافة ما يعادل ١٢,٧ بالمئة.

كما عرفت الإنتاجية تذبذباً كبيراً خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، غير أنها

بدأت تتجه نحو الارتفاع منذ العام ٢٠٠٠، حيث سجلت حينها ٢,٢ قنطار/ هكتار، لتصل في العام ٢٠٠٤ إلى ٧,٩ قنطار/ هكتار.

والملاحظة العامة التي ينبغي الوقوف عندها في ما يخصّ مجموعة البقول الجافة، هو الميل نحو الانخفاض، سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج والإنتاجية. وهذا راجع إلى عدة أسباب، أهمها تحرير السوق وضعف ربحية هذه المحاصيل، مما يؤدي إلى عزوف المزارعين عن زراعة مثل هذه المحاصيل.

الجدول الرقم (٤ ـ ٧)
تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لبعض محاصيل البقول الجافة للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)

(أ)

البيان / العام	الفول الجاف			الحمص		
	مساحة (هـ)	إنتاج (ق)	إنتاجية (ق/ هـ)	مساحة (هـ)	إنتاج (ق)	إنتاجية (ق/ هـ)
١٩٨٩ ـ ٩٠	٤٦١٦٠	١٦٢٢٥٠	٣,٥	٣٣٥٦٠	١٤٧٧٢٠	٤,٤
١٩٩٠ ـ ٩١	٤٨١٠٠	٣٢٥٧٠٠	٦,٨	٤٤٥٣٠	٢٤١٨٧٠	٥,٤
١٩٩١ ـ ٩٢	٤٨٧٤٠	٣١١٥١٠	٦,٤	٤١٨٤٠	٢٦١٣٢٠	٦,٢
١٩٩٢ ـ ٩٣	٤٧٠٥٠	٢٠٣٠١٠	٤,٣	٤١٥٩٠	٢٤٨٨٧٠	٦
١٩٩٣ ـ ٩٤	٤٩٨٢٠	١٩١٤٥٠	٣,٨	٤٦٠٠٠	١٥٣٩٤٠	٣,٣
١٩٩٤ ـ ٩٥	٥١٩٥٠	٢١٤٥٤٠	٤,١	٣٧٨٦٠	١٥٧٢٥٠	٤,٢
١٩٩٥ ـ ٩٦	٤٥٥٦٠	٣٦٩٥٩٠	٨,١	٣٣٢٤٠	٢٤٤٧٨٠	٧,٤
١٩٩٦ ـ ٩٧	٣٧٧٨٠	٩٠٦٧٠	٢,٤	٣٠٨١٠	١٦١٥٨٠	٥,٨
١٩٩٧ ـ ٩٨	٣٦٦٣٠	٢١٣٥٢٠	٥,٨	٢٩٥٥٠	١٨١٤٣٠	٦,١
١٩٩٨ ـ ٩٩	٣٤٨٩٠	٢١٧٠٦٠	٦,٢	٢٧٧٢٠	١٣٠٧٠٠	٤,٧
١٩٩٩ ـ ٠٠	٣٤٢٥٠	١٢٨٩٥٠	٣,٨	١٩٤٨٠	٦٦٦١٠	٣,٤
٢٠٠ ـ ٠١	٣١٤٥٠	٢١٢٣٠٠	٦,٨	١٩٢٩٠	١٢٦١٢٠	٦,٤
٢٠٠١ ـ ٠٢	٣٣٦١٠	٢٢٩٣٣٠	٦,٨	١٩٣٣٠	١٤٩٧١٠	٧,٧
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٣٤٠٥٠	٣٠٧٠٠٠	٩	٢٢٨٥٠	١٩١٠٢٠	٨,٣
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٣٦٧٧٧	٣٢٠٥٣٠	٨,٧	٢٣٠٧٩	١٦٣٦٧٠	٧,١

(ب)

البيان / العام	الجلبانة اليابسة		
	مساحة (هـ)	إنتاج (ق)	إنتاجية (ق/ هـ)
١٩٨٩ ـ ٩٠	٧٤٤٠	٢٢٤٦٠	٣
١٩٩٠ ـ ٩١	٨٩١٠	٤٧١٩٠	٥,٣
١٩٩١ ـ ٩٢	٩٤٢٠	٤٣٤٧٠	٤,٦
١٩٩٢ ـ ٩٣	٩١٦٠	١٤٨٣٠	١,٦
١٩٩٣ ـ ٩٤	١١٩٤٠	٢٨١٩٠	٢,٤
١٩٩٤ ـ ٩٥	١٣٧١٠	٣٤١١٠	٢,٥
١٩٩٥ ـ ٩٦	٨٢٢٠	٤٦٦٢٠	٥,٧
١٩٩٦ ـ ٩٧	٨١٨٠	١٢٩٥٠	١,٦
١٩٩٧ ـ ٩٨	٧٧٩٠	٣٥٤٨٠	٤,٦
١٩٩٨ ـ ٩٩	٦٤٦٠	٣٠٠٤٠	٤,٧
١٩٩٩ ـ ٠٠	٧١٧٠	١٥٩٣٠	٢,٢
٢٠٠ ـ ٠١	٦٥٧٠	٣٦٧٤٠	٥,٦
٢٠٠١ ـ ٠٢	٧٠٧٠	٤٣٠٤٠	٦,١
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٨٦٨٠	٦٣٤٢٠	٧,٣
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٩٣٢٨	٧٣٧١٠	٧,٩

المصدر: ONS, «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989-2001,» p. 31.

بالنسبة إلى السنوات: ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ المساحة المغروسة، انظر: *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), pp. 180-184.

ب ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة المحاصيل الصناعية

تعتبر المحاصيل الصناعية من المحاصيل الحقلية المهمة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، إلا أن الاهتمام بهذا النوع من المحاصيل لم يلق العناية الكافية لتطويره، فبالرغم من كونه قد عرف نوعاً من الاهتمام في بداية السبعينيات، خاصة في ما يتعلق بالشمندر السكري، ومحاصيل الزيوت النباتية والطماطم الصناعية، إلا أن هذا الاهتمام لم يستمر، بل عرف تراجعاً مع مطلع الثمانينيات، لكنه بدأ يعرف نوعاً من الاهتمام مع بداية التسعينيات، وبخاصة في مجال الطماطم الصناعية.

(١) **تطور المساحة**: لقد عرفت المساحة الإجمالية للمحاصيل الصناعية اتجاهاً تصاعدياً، وبخاصة في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)، حيث سجلت المساحة المخصّصة لهذا النشاط أعلى نسبة لها في العام ١٩٩٩، إذ بلغت ٤٧,٧٠٠ هكتار، غير أنها سجلت انخفاضاً في الأعوام الثلاثة التالية كما يلي: ٣٩,٥٥٠ هكتاراً، و٣٥,٧٦٠ هكتاراً، و٣٥,٧٢٠ هكتاراً. ثم سجلت ارتفاعاً طفيفاً في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بلغ على التوالي: ٣٧,٩٢٠ هكتاراً، و٣٩١٦٤ هكتاراً.

(٢) **تطور الإنتاج**: بدوره، عرف الإنتاج الإجمالي لهذه المحاصيل تذبذباً طيلة الفترة الزمنية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤). ولقد سجل العام ١٩٩٠ أدنى مستوى من الإنتاج، فقد بلغ ١,١٥٠,١٤٠ قنطاراً، بينما سجل العام ١٩٩٩ أعلى معدل إنتاجي قدره ٦,٠٧٥,٩٧٠ قنطاراً (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٧)). وسوف نتطرق إلى أهم المحاصيل الصناعية في الجزائر بتفصيل أكثر.

(أ) **الطماطم الصناعية**: تحتل الطماطم الصناعية المكانة الأولى ضمن مجموع مساحة المحاصيل الصناعية، إذ تقدر مساهمتها ضمن هذه المجموعة بحوالى ٦٨ بالمئة. وقد عرفت المساحة اتجاها تصاعدياً في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)، حيث انتقلت من ١٣,٩٨٠ هكتاراً إلى ٣٥,٩٦٠ هكتاراً، في حين سجلت الفترة المتبقية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) استقراراً نسبياً، فبعدما كانت في العام ٢٠٠٠ تقدر بحوالى ٢٧,٢٠٠ هكتار، أصبحت في العام ٢٠٠٤ تقدر بحوالى ٢٧,٣٠٧ هكتارات.

كما عرف الإنتاج التغيّر نفسه الذي عرفته المساحة تقريباً، فقد سجل اتجاهاً تصاعدياً على طول الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)، حيث انتقل من ١,١ مليون قنطار، إلى حوالى ٦ ملايين قنطار في العام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو بلغ ٣٧,٧ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٣. والجدير بالذكر أن موسم (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩) قد عرف إنتاجاً قياسياً للطماطم الطازجة بتسجيله ٥,٩٣٥,٧٣٠ قنطاراً مقابل ٤,٣٥٥,٢٤٠ في العام السابق، أي بمعدل نمو قدره ٣٦,٣ بالمئة.

أما بالنسبة إلى الإنتاجية، فقد عرفت تذبذباً طوال الفترة الزمنية، وقد سجلت أعلى مستوى لها في العام ٢٠٠١، بمقدار ١٩٨,١ قنطار في الهكتار.

(ب) **التبغ**: عرفت مساحة التبغ في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩) ميلاً نحو الارتفاع، فقد سجلت أعلى مستوى لها في العام ١٩٩٨، إذ بلغت ٧٣٣٠ هكتاراً، بينما سجلت في الفترة الثانية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) ميلاً عكسياً نحو الانخفاض،

وقد سجلت في العام ٢٠٠٣ أدنى مستوى لها بما يعادل ٥٣٦٠ هكتاراً.

كما عرف الإنتاج الاتجاه نفسه، إذ سجل أعلى مستوى له في العام ١٩٩٧ بما يعادل ٨١,٥٣٠ قنطاراً، وأدنى مستوى له في العام ١٩٩٥، فقد بلغ ٢٧,٩٠٠ قنطار، بينما قدر الإنتاج للعام ١٩٩٩ حوالى ٥٦,٠٠٠ قنطار مقابل ٦٧,٠٠٠ قنطار للعام ١٩٩٨، وذلك بمعدل نمو سلبي قدره ١٦,٤٢ بالمئة. والجدول الرقم (٤ ـ ٨) يوضح هذه التطورات.

الجدول الرقم (٤ ـ ٨)
تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الصناعية
للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)

(أ)

البيان / العام	إجمالي المحاصيل الصناعية			الطماطم الصناعية		
	مساحة (هـ)	إنتاج (ق)	إنتاجية (ق/ هـ)	مساحة (هـ)	إنتاج (ق)	إنتاجية (ق/ هـ)
١٩٨٩ ـ ٩٠	١٩٩١٠	١١٥٠١٤٠	٥٧,٨	١٣٩٨٠	١٠٦١٢٨٠	٧٥,٩
١٩٩٠ ـ ٩١	٢٤٦٥٠	٢٢٨٩٣٨٠	٢٩,٩	١٨١١٠	٢١٩٠٧٠٠	١٢١
١٩٩١ ـ ٩٢	٢٩٤٢٠	٣٢٧٢١٧٠	١١١,٢	٢١٤٠٠	٣١٥١٩٣٠	١٤٧,٣
١٩٩٢ ـ ٩٣	٤٣٩٣٠	٥٣٦٨١٠٠	١٢٢,٢	٣٢٩٣٠	٥٢٤٨٨٦٠	١٥٩,٤
١٩٩٣ ـ ٩٤	٣٦٠٨٠	٤٥٩٠٩٣٠	١٢٧,٢	٢٨١٤٠	٤٤٨٥١٦٠	١٥٩,٤
١٩٩٤ ـ ٩٥	٣٩٠٨٠	٥٦٤٠٦١٠	١٤,٣	٣١٠٠٠	٥٥٤٢٥٧٠	١٧٨,٨
١٩٩٥ ـ ٩٦	٣٥٨٨٠	٤٤٨٠٨٣٠	١٢٤,٩	٢٧٣٠٠	٤٣٧١٣٢٠	١٦٠,١
١٩٩٦ ـ ٩٧	٣٨٤٩٠	٣٧٣٤١٢٠	٩٧	٢٨٠٤٠	٣٥٩١٢١٠	١٢٨,١
١٩٩٧ ـ ٩٨	٤٢٧٦٠	٤٥١٤٢٦٠	١٠٥,٦	٣٠١٦٠	٤٣٥٥٢٤٠	١٤٤,٤
١٩٩٨ ـ ٩٩	٤٧٧٠٠	٦٠٧٥٩٧٠	١٢٧,٤	٣٥٩٦٠	٥٩٣٥٧٣٠	١٦٥,١
١٩٩٩ ـ ٠٠	٣٩٥٥٠	٤٩١٠٣٤٠	١٢٤,٦	٢٧٢٠٠	٤٧٥٣٩٢٠	١٧٤,٨
٢٠٠٠ ـ ٠١	٣٥٧٦٠	٤٧٤٩٢١٠	١٣٢,٨	٢٣٠٧٠	٤٥٦٩٩٧٠	١٩٨,١
٢٠٠١ ـ ٠٢	٣٥٧٢٠	٤٢٩٠٥٠٠	١٢٠,١	٢٤٦٩٠	٤١٣٥٧٧٠	١٦٧,٥
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٣٧٩٢٠	٤٤٤٠٤٩٠	١١٧,٥	٢٧٠٨٠	٤٣٠١٦٤٠	١٥٨,٨
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٣٩١٦٤	٥٩٨١٥٩٠	١٥٢,٧	٢٧٣٠٧	٥٨٠٠٧٨٠	٢١٢,٤

(ب)

البيان / العام	الجلبانة اليابسة		
	مساحة (هـ)	إنتاج (ق)	إنتاجية (ق/ هـ)
١٩٨٩ ـ ٩٠	٢٩٠٠	٣٥٧٨٠	١٢,٣
١٩٩٠ ـ ٩١	٢٧١٠	٣٣٥٨٠	١٢,٤
١٩٩١ ـ ٩٢	٤٥٧٠	٦١٨١٠	١٣,٥
١٩٩٢ ـ ٩٣	٦٣١٠	٦٨٧٧٠	١٠,٩
١٩٩٣ ـ ٩٤	٣٦٦٠	٣٧٢٠٠	١٠,٢
١٩٩٤ ـ ٩٥	٢٦٥٠	٢٧٩٠٠	١٠,٥
١٩٩٥ ـ ٩٦	٣٨٠٠	٤٠٤٥٠	١٠,٦
١٩٩٦ ـ ٩٧	٦١٧٠	٨١٥٣٠	١٦,٢
١٩٩٧ ـ ٩٨	٧٣٣٠	٦٦٥٠٠	٩,١
١٩٩٨ ـ ٩٩	٥٦٧٠	٥٥٩٧٦	٩,٩
١٩٩٩ ـ ٠٠	٦٤٥٠	٧١٥٣٠	١١,١
٢٠٠٠ ـ ٠١	٦٣٠٠	٧٧٧٦٠	١٢,٣
٢٠٠١ ـ ٠٢	٥٤١٠	٥٨٤٧٠	١٠,٨
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٥٣٦٠	٥٦٧٤٠	١٠,٦
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٥٤٩٨	٧٦٠٠٠	١٣,٨

المصدر: ONS, Ibid., p. 50.

بالنسبة إلى السنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ المساحة المغروسة، انظر: *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), pp. 181-184.

نستنتج من بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٨) أن هذه المجموعة الزراعية لم تنل العناية الكافية، وذلك بالرغم من قيمتها الاقتصادية العالية، حيث إن توسعها دليل على انتعاش الاقتصاد الزراعي.

فالصناعات الزراعية، وبخاصة الغذائية منها، تكتسي أهمية كبيرة في تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، كما توفر مناصب عمل من خلال المؤسسات التي تخلقها، وتخلق فرصاً للتصدير، وبالتالي تغطية بعض أوجه النقص في مواد أخرى، عبر توفير عملة أجنبية أو عن طريق التبادل. غير أن الشواهد الواقعية لا تسير في هذا الاتجاه.

٣ ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر والفواكه

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام، وهي من المجموعات التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية، حيث إنها تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخول، وتحسّن المستوى المعيشي للمستهلك. وسنتطرق في هذه الفقرة إلى مجموعة الخضر كبند أول، وإلى مجموعة الفواكه كبند ثان.

أ ـ تطور إنتاج مجموعة الخضر

تشتمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها: البطاطس، والطماطم، والبصل، وما إلى ذلك من المحاصيل المهمة التي سنتطرق إلى بعضها ضمن هذا الموضوع.

هذا، وقد عرفت المساحة المخصّصة لهذه المحاصيل تذبذباً كبيراً خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، فقد سجلت أعلى مستوى لها في العام ١٩٩١ بما يعادل ٣٣٠,٢٦٠ هكتاراً، وأدنى مستوياتها في العام ١٩٩٨ بما يعادل ٢٦٧,٤٤٠ هكتاراً. غير أن المساحة قد بدأت تعرف اتجاهاً تصاعدياً ابتداء من العام ٢٠٠٠، حيث كانت تقدر بـ ٢٧٤,٩٣٠ هكتاراً لترتفع قليلاً في العام التالي، أي في العام ٢٠٠١، مسجلة ٢٧٧,٤٠٠ هكتار، وتستمر في الارتفاع، حيث سجلت في العام ٢٠٠٤ ما يعادل ٣٤٥,٥٥٨ هكتاراً، أي بمعدل نمو قدر بحوالى ٧,٩ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٨)).

أما بخصوص الإنتاج، فهو بدوره قد عرف تذبذباً مماثلاً، وقد كان معتبراً خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، ومنذ هذا العام الأخير بدأ يعرف اتجاهاً تصاعدياً، حيث قدر بـ ٣٣,٠٨١,٥٦٠ قنطاراً، ثم استمر في الارتفاع ليسجل في العام ٢٠٠٤ ما يعادل ٥٤,٨٠٠,٠٠٠ قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالى ١١,٦ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه (٢٠٠٣).

والاتجاه نفسه سجلته الإنتاجية، إذ جاءت متذبذبة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، إلا أنها بدأت في التحسّن منذ العام ٢٠٠٠ وإلى غاية العام ٢٠٠٤، فقد سجلت على التوالي المعدلات التالية: ١٢٠,٣ قنطار/هكتار، و١٢١,٢ قنطار/هكتار، و١٣٢ قنطاراً/هكتار، و١٥٣,٣ قنطار/هكتار، و١٥٨,٦ قنطار/هكتار. والجدول الرقم (٤ ـ ٩) يوضح تطور مجموعة الخضر.

الجدول الرقم (٤ ـ ٩)
تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر
للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

البيان / العام	المساحة (هكتار)		الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/ هـ)
	مغروسة	منتجة		
١٩٨٩ ـ ٩٠	٢٩٨٧٩٠	٢٦٠٠٠٠	٢٢٦٠٧٥٥٠	٧٥,٧
١٩٩٠ ـ ٩١	٣٣٠٦٢٠	٢٨٧٠٠٠	٢٩٣٧١٧٩٠	٨٨,٨
١٩٩١ ـ ٩٢	٣١٩٧٢٠	٢٨٤٠٠٠	٣٠٦٦٥٢١٠	٩٥,٩
١٩٩٢ ـ ٩٣	٢٩٦١٣٠	٢٧٠٠٠٠	٢٩٦٣٨٠٥٠	١٠٠,١
١٩٩٣ ـ ٩٤	٢٧٩١٥٠	٢٦٢٠٠٠	٢٥٧٠٦٢٠٠	٩٢,١
١٩٩٤ ـ ٩٥	٢٩٣٣٦٠	٢٦٥٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	١٠٩,١
١٩٩٥ ـ ٩٦	٢٩٠٧٥٠	٢٦٠٠٠٠	٣١٤٦٧٠٠٠	١٠٨,٢
١٩٩٦ ـ ٩٧	٢٦٧٠٦٠	٢٤٠٠٠٠	٣٠٠٩٣٧٤٠	١١٢,٧
١٩٩٧ ـ ٩٨	٢٦٧٤٤٠	٢٤٧٠٠٠	٣٢٨٥٩١٣٠	١٢٢,٩
١٩٩٨ ـ ٩٩	٢٧٥٤٥٠	٢٦١٠٠٠	٣٣١٥٨٣٠٠	١٢٠,٤
١٩٩٩ ـ ٠٠	٢٧٤٩٣٠	٢٦٢٠٠٠	٣٣٠٨١٥٦٠	١٢٠,٣
٢٠٠٠ ـ ٠١	٢٧٧٤٠٠	٢٦٩٠٠٠	٣٣٦٢٢٠٣٠	١٢١,٢
٢٠٠١ ـ ٠٢	٢٩٠٦٩٠	٢٧٠٠٠٠	٣٨٣٧٤١٦٠	١٣٢
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٣٢٠١٠٠	ـ	٤٩٠٨٨٦١٠	١٥٣,٣
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٣٤٥٥٥٨	ـ	٥٤٨٠٠٠٠٠	١٥٨,٦

المصـــدر: ONS, Ibid., pp. 33-34; *Rétrospective statistique 1970-2002* (Algeria: Office National des Statistiques, 2005), pp. 125-126, et *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), pp. 180-184.

وفي ما يلي سوف نتطرق إلى أهم محاصيل الخضر المنتَجة في الجزائر للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١):

(١) **البطاطس**: تعتبر من أهم محاصيل مجموعة الخضر في الجزائر، وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة، وفقاً لمساحتها وكميات إنتاجها، حيث تحتل نسبة مهمة من إجمالي مساحة الخضر، فقد بلغت في متوسط الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ما يعادل ٨٥,٨٣٨ هكتاراً، أي بنسبة ٢٩,٥ بالمئة من إجمالي المساحة. كما بلغ متوسط الإنتاج للفترة نفسها حوالى

١٠٣٠٣٠٥٨ قنطاراً، أي بما يعادل ٣٤ بالمئة من إجمالي إنتاج الخضر، كما بلغت الإنتاجية ما يعادل ١١٦ قنطاراً/ هكتار، بالنسبة إلى الفترة نفسها. ومن خلال بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٩) نلاحظ أن العام ٢٠٠٠ قد عرف ارتفاعاً في الإنتاج مقارنة بالعام ١٩٩٩، حيث كان على التوالي: ١٢,٠٧٦,٩٠٠، و٩,٩٦٢,٦٨٠، وذلك بمعدل نمو بلغ ٢١,٢ بالمئة. أما العام ٢٠٠١، فقد انخفض فيه الإنتاج بما يعادل ٢,٤٠٤,٥٨٠ قنطاراً، أي بما يعادل ٢٠ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٠، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاجية من ١٦٦,١ قنطار/ هكتار إلى ١٤٧ قنطاراً/ هكتار، وانخفاض المساحة إلى ٦٥,٧٩٠ هكتاراً، بعدما كانت ٧٢,٦٩٠ هكتاراً.

ولكن الإنتاج بدأ يعرف اتجاهاً تصاعدياً ابتداء من العام ٢٠٠٢، حيث سجل ما يعادل ١٣,٣٣٤,٦٥٠ قنطاراً، ليرتفع في العام ٢٠٠٣ إلى ١٨,٧٩٩,١٨٠ قنطاراً، وإلى ١٨,٩٦٢,٧٠٠ قنطار في العام ٢٠٠٤، وليسجل في العام ٢٠٠٥ زيادة معتبرة في الإنتاج قدرت بما يعادل ٢١,٥٦٥,٥٠٠ قنطار[١٩]. وإذا ما قارنا إنتاج العام ٢٠٠١ بما تحقق مثلاً في بعض البلدان العربية، نجد أنه اتسم بالضعف، فقد قدر في مصر بحوالى ١٩٠٣,١ ألف طن، وفي المغرب بحوالى ١١٥٤,٤٠ ألف طن، بينما لم يتعدّ في الجزائر ٩٦٧,٢٣ ألف طن[٢٠].

(٢) الطماطم: تعتبر الطماطم من الخضر المهمة في الجزائر التي تعرف طلباً واستهلاكاً بمعدلات عالية، وقد أصبحت الطماطم تنتج بصورة مستمرة على مدار العام بفضل تطور الزراعة المحمية، وبفضل استخدام التكنولوجيا ودعم الدولة. ويمثل متوسط المساحة المخصّصة للطماطم من إجمالي مساحة مجموعة الخضار ما يعادل ٦ بالمئة، بينما يمثل متوسط إنتاج الطماطم بالنسبة إلى إجمالي إنتاج الخضر ١٠,٥ بالمئة للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١).

واستناداً إلى بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٩)، نلاحظ أن العام ٢٠٠١ قد سجل ارتفاعاً في الإنتاج بلغ ٣,٧٣٥,٣٤٠ قنطاراً، وذلك بزيادة قدرها ٣٢٠,٨٧٠ قنطاراً، وبمعدل نمو بلغ ٩,٣ بالمئة، مقارنة بالعام الذي سبقه، وهو

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٣**، ص ٦٠.

العام الذي بدأ فيه الإنتاج يعرف ارتفاعاً، حيث سجل في العام ٢٠٠٢ ما يعادل ٤,٠١٣,٦٤٠ قنطاراً، وفي العام ٢٠٠٣ ما يعادل ٤,٥٦٩,٣٣٠ قنطاراً، ليصل في العام ٢٠٠٤ إلى ٥,١٢١,٩٥٠ قنطاراً، أي بمعدل نمو بلغ ١٢,١ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٣، وهي السنوات نفسها التي عرفت فيها المساحة ارتفاعاً، ببلوغها في الأعوام ٢٠٠٢، و٢٠٠٣، و٢٠٠٤ على التوالي: ١٧,٨٢٠ هكتاراً، و١٨,٦٥٠ هكتاراً، و١٩,٤٣٢ هكتاراً.

كما عرفت الإنتاجية ارتفاعاً متناسباً مع ارتفاع كمية الإنتاج، فبعد أن كانت لا تتجاوز ٢٠٠,٨ قنطار للهكتار في العام ٢٠٠٠، بلغت في العام ٢٠٠٢ ما يعادل ٢٢٣ قنطاراً للهكتار، و٢٤٠,٤ قنطار للهكتار في العام ٢٠٠٣، ووصلت إلى ٢٦٩,٥ قنطار/هكتار في العام ٢٠٠٤، وذلك بالرغم من أن المساحة المخصّصة لزراعة هذا المحصول قد انخفضت قليلاً. ويمكن تفسير هذه الزيادة في الإنتاج والإنتاجية كنتيجة للمخطّط الوطني للتنمية الريفية. غير أن معدل إنتاجية الطماطم في الجزائر على العموم تبقى ضعيفة مقارنة ببعض البلدان العربية، ففي العام ١٩٩٩ مثلاً سجلت إنتاجية الطماطم في كل من مصر، والمغرب، وتونس، والسعودية، والأردن، على التوالي الكميات التالية[٢١]: ٣٣١,٣ قنطار/هكتار، و٤٥٥,٥ قنطار/هكتار، و٣٥٠,٩ قنطار/هكتار، و١٩٥,٩ قنطار/هكتار، و٤٦٩,٥ قنطار/هكتار، بينما سجلت في الجزائر حوالى ١٨٧,٧ قنطار للهكتار، وهي الأضعف ضمن هذه الدول.

(٣) البصل: يعتبر البصل من بين محاصيل مجموعة الخضر ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، باعتباره يمثل جزءاً مهماً من مكونات الغذاء اليومي للمستهلك، وقد بلغ متوسط المساحة المخصّصة لهذا المحصول للفترة الزمنية (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ما يعادل ٢٥,٣٠١ هكتار، أي بما يمثل ١٠ بالمئة من متوسط إجمالي مجموعة الخضر للفترة نفسها. وتكشف لنا بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٩) أن العام ٢٠٠١ قد عرف زيادة في المساحة قدرت بحوالى ٣٦ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٠، وبزيادة في الإنتاج قدرت بحوالى ١٤٧,٧ بالمئة. أما الإنتاجية، فسجلت معدل نمو قدره ٨٢ بالمئة، والسبب في هذه الزيادة يعود إلى الدعم الموجّه إلى الفلاحين، وكذلك إلى تحرير سوق الخضر، نتيجة العمل بالمخطّط الوطني للتنمية

(٢١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠**، ص ١٣٤.

الفلاحية. وقد عرف إنتاج البصل زيادة معتبرة ابتداء من العام ٢٠٠١، حيث بلغ ٤,٢٨٤,٩١٠ قنطاراً، أي بمعدل نمو بلغ ٣٥,٧ بالمئة مقارنة بما عرفه العام ٢٠٠٠، ليواصل الارتفاع في الأعوام التالية إلى أن بلغ في العام ٢٠٠٤ ما يعادل ٦,٥٨٢,١٥٠ قنطاراً. وحسب تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام ٢٠٠٠، فقد احتلت الجزائر في العام ١٩٩٩ المرتبة الثانية بعد مصر من حيث المساحة المخصّصة للبصل بنسبة ١٥,٤٣ بالمئة من مجموع المساحة المخصّصة للبصل على مستوى الوطن العربي، يليها المغرب بنسبة ١٥,٤٠ بالمئة. إلا أنه من حيث الإنتاج فقد احتلت الجزائر المركز الثالث بمعدل قدره ١١,٥٠ بالمئة، وذلك بعد مصر التي تصدرت قائمة البلدان العربية بنسبة ٣٣,٧٦ بالمئة من حجم الإنتاج في البلدان العربية، ثم المغرب الذي احتل المرتبة الثانية بمعدل إنتاج قدره ١٥,٨٦ بالمئة. وبالنسبة إلى الإنتاجية، فقد بلغت للعام نفسه ١٣٧,٨ قنطار/ هكتار، بينما بلغت بالنسبة إلى مصر ٢٥٣,٧ قنطار/ هكتار، وبالنسبة إلى المغرب ١٨٨,٩ قنطار للهكتار(٢٢).

(٤) **البطيخ والبطيخ الأحمر**: لقد بلغ متوسط المساحة المخصّصة لهذا المحصول خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ما يعادل ٣٣,٧٠٧ هكتارات، أي ما نسبته ١١,٦ بالمئة من متوسط إجمالي المساحة المخصّصة لمجموعة الخضر، وبذلك فهو يحتل المرتبة الثانية بعد البطاطس من حيث المساحة. أما متوسط الإنتاج بالنسبة إلى الفترة نفسها، فقد بلغ ٤,١٨٣,٠٢٢ قنطاراً، أي ما يعادل ١٣,٨ بالمئة من متوسط إجمالي مجموعة الخضر.

ومن بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٩) يتضح أن العام ٢٠٠٠ قد سجل انخفاضاً في المساحة مقارنة بالعام ١٩٩٩، بما نسبته -٢٠ بالمئة، كما سجل الإنتاج معدلاً سالباً للعام نفسه قدره -٢٦ بالمئة. أما العام ٢٠٠١، فقد سجل ارتفاعاً في المساحة بمعدل ١٤ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه، كما سجل ارتفاعاً كذلك في الإنتاج قدر بحوالى ١٦,٣ بالمئة. أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠٢، فقد عرف معدلات منخفضة في المساحة، وفي الإنتاج، قدرت على التوالي بـ ـ ٩,٤ بالمئة، و ـ ١,٢ بالمئة، بينما سجل كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية ارتفاعاً في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ٩)).

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٠)
تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لبعض محاصيل مجموعة الخضر (بطاطس، وطماطم، وبصل، وبطيخ) للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(وحدة المساحة: ألف هكتار، وحدة الإنتاج: ألف قنطار، وحدة الإنتاجية: قنطار/ هكتار)

(أ)

البيان / العام	البطاطس			الطماطم		
	مساحة	إنتاج	إنتاجية	مساحة	إنتاج	إنتاجية
١٩٨٩ ـ ٩٠	١٢٠	٨٠٨٥	٦٧,٣	١٨	٢٩٥٩	١٦٤,٤
١٩٩٠ ـ ٩١	١١٩	١٠٧٧٣	٩٠,٥	١٩	٣١٥٣	١٦٥,٩
١٩٩١ ـ ٩٢	١٠٧	١١٥٧٥	١٠٨,١	١٧	٢٨١٣	١٦٥,٤
١٩٩٢ ـ ٩٣	٩٦	١٠٦٥٢	١١٠,٩	١٥	٣٠٣٩	٢٠٢,٦
١٩٩٣ ـ ٩٤	٧٥	٧١٥٩	٩٥,٤	١٣	٢٤٦٢	١٨٩,٤
١٩٩٤ ـ ٩٥	٨٨	١٢٠٠٠	١٣٦,٦	١٦	٣٠٤٤	١٩٠,٢
١٩٩٥ ـ ٩٦	٨٥	١١٥٠٠	١٣٥,٣	١٦	٢٨١٩	١٧٦,٢
١٩٩٦ ـ ٩٧	٦٧	٩٤٧٥	١٤١,٤	١٥	٣٢٩٤	٢١٩,٦
١٩٩٧ ـ ٩٨	٦٩	١١٠٠٠	١٥٩,٤	١٦	٣١٦٧	١٩٧,٩
١٩٩٨ ـ ٩٩	٦٥	٩٩٦٢	١٥٣,٢	١٩	٣٦١٢	١٩٠,١
١٩٩٩ ـ ٠٠	٧٣	١٢٠٧٦	١٦٥,٤	١٧	٣٤١٤	٢٠٠,٨
٢٠٠ ـ ٠١	٦٦	٩٦٧٢	١٤٦,٥	١٧	٣٧٣٥	٢١٩,٧
٢٠٠١ ـ ٠٢	٧٣	١٣٣٣٤	١٨٢,٦	١٨	٤٠١٤	٢٢٣
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٨٩	١٨٧٩٩	٢١١,٢	١٩	٤٥٦٩	٢٤٠,٤
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٩٣	١٨٩٦٢	٢٠٣,٩	١٩	٥١٢٢	٢٦٩,٥

(ب)

البيان / العام	البصل			البطيخ		
	مساحة	إنتاج	إنتاجية	مساحة	إنتاج	إنتاجية
١٩٨٩ ـ ٩٠	٢٢	١٧٣٠	٧٨,٦	٣٢	٢٦٤١	٨٢,٥
١٩٩٠ ـ ٩١	٢٥	٣١٧٥	١٢٧	٣٦	٣٧١٥	١٠٣,٢

يتبع

تابـــع

١٩٩١ ـ ٩٢	٢٦	٢٥٠٦	٩٦,٤	٣٩	٤٤٧٢	١١٤,٦
١٩٩٢ ـ ٩٣	٢٢	٢٥١١	١١٤,١	٣٥	٤٩٠٠	١٤٠
١٩٩٣ ـ ٩٤	٢٢	٢٤٧٩	١١٢,٧	٣٥	٤٠١٢	١١٤,٦
١٩٩٤ ـ ٩٥	٢٦	٣١٤٠	١٢٠,٧	٣٥	٤٠٣٤	١١٥,٢
١٩٩٥ ـ ٩٦	٢٥	٣١٢٩	١٢٥,١	٣٦	٤٥٥٤	١٢٦,٥
١٩٩٦ ـ ٩٧	٢٧	٣٥١٧	١٣٠,٢	٣٠	٤٠١٢	١٣٣,٧
١٩٩٧ ـ ٩٨	٢٧	٣٩٢٦	١٤٥,٤	٣٣	٥٠٢٠	١٥٢,١
١٩٩٨ ـ ٩٩	٢٨	٣٨٢٥	١٣٦,٥	٣٥	٥٣٨٣	١٥٣,٨
١٩٩٩ ـ ٠٠	٢٦	٣١٧٥	١٢١,٤	٢٨	٣٩٨٧	١٣٧,٥
٢٠٠ ـ ٠١	٣٠	٤٢٨٥	١٤٢,٨	٣٢	٤٦٣٩	١٤٤,٩
٢٠٠١ ـ ٠٢	٣٠	٤٤٧٨	١٤٩,٢	٢٩	٤٥٨١	١٥٧,٩
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٣٣	٥٥٥١	١٦٨,٢	٣٤	٦٢٩٨	١٨٥,٢
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٣٥	٦٥٨٢	١٨٨	٣٩	٧٢١٤	١٨٥

المصدر: ONS, Ibid., pp. 33-35.

بالنسبة إلى سنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ المساحة المغروسة، انظر: *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), pp. 181-185.

ب ـ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الفواكه

يتضمن المنتجات التالية:

(١) تطور إنتاج الفواكه ذوات الحبيبات والنواة: تعتبر ثمار الفواكه من بين المصادر الغذائية المهمة في الجزائر، وهي تشتمل على عدة أنواع، منها: العنب، والتمور، والتين، والزيتون، والفواكه ذوات الحبيبات والنواة. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة، فقد عرفت المساحة المخصّصة لهذا النوع من الفواكه زيادة معتبرة ابتداء من المخطّطيْن الخماسييْن الأول والثاني (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩)، نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الأشجار، عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة، وبخاصة في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. ويمكن ملاحظة تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) من خلال الجدول الرقم (٤ ـ ١١).

الجدول الرقم (٤ ـ ١١)
تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفواكه ذوات الحبيبات والنواة
للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

البيان / العام	المساحة (ألف هكتار)		الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/ هـ)
	مغروسة	منتجة		
١٩٨٩ ـ ٩٠	١١٥	٨٨	١٧٢٢	١٩,٥٧
١٩٩٠ ـ ٩١	١١٥	٨٥	٢٥,٦	٢٩,٥
١٩٩١ ـ ٩٢	١١٥	٨٧	٢٥٨١	٢٩,٧
١٩٩٢ ـ ٩٣	١١٥	٩٠	٣١٤٦	٣٤,٩٧
١٩٩٣ ـ ٩٤	١١٤	٩٠	٢٥٠٥	٢٧,٨
١٩٩٤ ـ ٩٥	١١٢	٨٨	٢٨٥٩	٣٢,٥
١٩٩٥ ـ ٩٦	١١٣	٩٠	٣٧٣٠	٤١,٥
١٩٩٦ ـ ٩٧	١١٢	٩٢	٢٩٠٢	٣١,٥
١٩٩٧ ـ ٩٨	١١٣	٩٣	٣٢٧٨	٣٤,٩
١٩٩٨ ـ ٩٩	١١٥	٩٤	٤٠٩٥	٤٣,٧
١٩٩٩ ـ ٠٠	١١٨	٩٥	٣٩٨٠	٤١,٩
٢٠٠٠ ـ ٠١	١٤٢	٩٨	٤٢٧٦	٤٣,٦
٢٠٠١ ـ ٠٢	١٧٣	١٠١	٥٠٣١	٤٩,٨
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٢٠٦	١١١	٥٧٠٦	٥١,٣
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٢٣٦	١٢٠	٦١٩١	٥١,٤

المصـــدر : *Rétrospective statistique 1970-2002*, pp. 115-126, et *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), pp. 179-185.

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١١) إلى أن مساحة هذا النوع من الفواكه قد عرفت اتجاهاً تصاعدياً، خاصة منذ العام ١٩٩٦، حيث بلغت المساحة المنتجة ما يعادل ٩٠,٠٠٠ هكتار، لتصل في العام ٢٠٠٤ إلى ١٢٠,٤٠٢ هكتار، أي بمعدل نمو قدّر بحوالى ٣٤ بالمئة. وهذا الزيادة هي بالدرجة الأولى نتيجة للدعم الذي استفاد منه هذا القطاع في مجال تشجيع غرس الأشجار المثمرة والفواكه. ومن جهته، عرف الإنتاج تذبذباً من حيث الكمية، فقد سجل انخفاضاً للأعوام ١٩٩٠، و١٩٩٤، و١٩٩٧، وربما يرجع في ذلك بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية التي عرفتها البلاد خلال هذه الأعوام، بينما عرف الإنتاج اتجاهاً تصاعدياً ابتداء من العام ٢٠٠٠، حيث تم تسجيل ٣,٩٨٠,١١٠ قناطير، ثم ترتفع الحصيلة لتقدر بما يعادل

٦,١٩٠,٦٠٠ قنطار بالنسبة إلى العام ٢٠٠٤، وذلك بمعدل نمو إيجابي يقدر بـ ٥٥,٥ بالمئة. وهذه الفترة هي التي سجلت الإنتاجية خلالها مستويات عالية، بحيث بلغ متوسط الإنتاجية للفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) ما يعادل ٤٨ قنطاراً/ هكتار.

(٢) تطور إنتاج الحمضيات: عرفت مساحة الحوامض انخفاضاً في بداية التسعينيات، وهي الوضعية الموروثة عن عقد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث كانت البساتين تعاني الشيخوخة وعدم التجديد والصيانة[٢٣]، إلا أن المساحة بدأت، بعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم، تتجه تدريجياً نحو الارتفاع. والجدول الرقم (٤ ـ ١٢) يعطينا صورة معبّرة عن ذلك.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٢)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحوامض للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

البيان / العام	المساحة (ألف هكتار)		الإنتاج (ق)	الإنتاجية (ق/ هـ)
	مغروسة	منتجة		
١٩٨٩ ـ ٩٠	٤٤	٣٨	٢٨٠٩٥٣٠	٧٤
١٩٩٠ ـ ٩١	٤٤	٣٧	٣٢٣٥٧٠٠	٨٧,٤
١٩٩١ ـ ٩٢	٤٥	٣٩	٣٦١٨٨٩٠	٩٢,٨
١٩٩٢ ـ ٩٣	٤٨	٤١	٣٦٠٨٣٣٠	٨٨
١٩٩٣ ـ ٩٤	٤٨	٤١	٣٧٥٩٩٠٠	٩١,٧
١٩٩٤ ـ ٩٥	٤٧	٤٠	٣٢٢٧٤٨٠	٨٠,٦
١٩٩٥ ـ ٩٦	٤٥	٣٩	٣٣٣٧٤٤٠	٨٥,٦
١٩٩٦ ـ ٩٧	٤٥	٤٠	٣٥٠٤٠٤٠	٨٧,٦
١٩٩٧ ـ ٩٨	٤٥	٤١	٤١٧٩٨٦٠	١٠١,٩
١٩٩٨ ـ ٩٩	٤٥	٤١	٤٥٣٥٥٦٠	١١٠,٦
١٩٩٩ ـ ٠٠	٤٦	٤١	٤٣٢٦٣٥٠	١٠٥,٥
٢٠٠٠ ـ ٠١	٤٩	٤٢	٤٦٩٩٦٠٠	١١٢
٢٠٠١ ـ ٠٢	٥٣	٤٢	٥١٩٤٥٩٠	١٢٣,٧
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٥٧	٤٣	٥٥٩٩٣٠٠	١٣٠,٢
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٥٩	٤٣	٦٠٩١١١٠	١٤١,٦

المصدر: المصدران نفسهما، ص ١١٦ ـ ١٢٦، و١٨٠ ـ ١٨٤ على التوالي.

(٢٣) Boudjemâa Haichour, *Le Défi Agro-alimentaire de l'Algérie : Enjeux et stratégies pour l'an 2000* (Alger: Office des Publications Universitaires (OPU), 1992), p. 44.

من بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٢) نلاحظ أن هناك تذبذباً في مساحة المزارع في الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٧)، ولكن منذ عام ١٩٩٧ سجلت المساحة استقراراً دام إلى غاية العام ٢٠٠٠، حيث بدأت تعرف بعض الزيادة التي تعود، كما هو معروف، إلى الدعم الذي استفاد منه عمال القطاع من أجل غرس الأشجار المثمرة وتجديد البساتين وصيانتها، إذ نلاحظ أن العام ٢٠٠٤ مثلاً قد سجل زيادة في المساحة بمعدل ٣,٥ بالمئة مقارنة بما كان عليه الحال في العام ٢٠٠٠.

ومن جهتها، عرفت وتيرة الإنتاج تذبذباً من حيث الكميات، تم تسجيلها للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٠)، غير أنه منذ العام ٢٠٠١ بدأ الإنتاج في التحسّن ببلوغه ٤,٦٩٩,٦٠٠ قنطار، وذلك بمعدل نمو يقارب ٨,٧ بالمئة، ليرتفع في العام ٢٠٠٢ مسجلاً ٥,١٩٤,٥٩٠ قنطاراً، بمعدل نمو قدره ١٠,٦ بالمئة. هذا، وقد سجل العام ٢٠٠٣ هو الآخر زيادة في الإنتاج بمعدل نمو قدره ٧,٨ بالمئة، واستمرت هذه الوتيرة نحو الارتفاع للعام ٢٠٠٤، بتسجيل معدل نمو قدره ٨,٨ بالمئة.

واستناداً إلى بعض الإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بالسداسي الأول من العام ٢٠٠١، فقد بلغ الإنتاج ما يقارب ٤,٣٠٠,٠٠٠ قنطار، وذلك بزيادة قدرت بنحو ٢٤ بالمئة على المتوسط السنوي (٣,٤٧٠,٠٠٠ قنطار). وبالنسبة إلى هذا الفرع من الإنتاج، فإن المساحات المغروسة تتجه نحو الزيادة، فلقد سجل غرس ٢٧٩٠ هكتاراً خلال السداسي نفسه، وبفضل انخراط المزارعين في المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، فقد سجلت طلبات لغرس ما مقداره ٨٦٧٨ هكتاراً. أما ما هو متوفر من الشتلات، فهو ٩١١,٧٠٠ شتلة، وذلك بما يعادل ٣٠٠٠ هكتار[٢٤].

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات في مجموعته الصادرة في العام ٢٠٠٥، كان البرتقال خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) يحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة، وذلك باستحواذه على ثلثي المساحة المخصّصة للحوامض، وذلك بما يعادل ٦٤,٨ بالمئة، بينما يحتل البرتقال من نوع «الكليمونتين» ربع المساحة، أي بما يعادل ٢٤,٦ بالمئة. وتتوزع المساحة المتبقية، والمقدرة بحوالى ١٠,٦ بالمئة بين «المندرين» والليمون. وبخصوص الإنتاج المحقق في الفترة نفسها، يحتل البرتقال الصدارة بما يعادل ٦٨,٤ بالمئة، متبوعاً بالكليمونتين بما يعادل ٢٠,٧

(٢٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير النصف الثاني**، ص ١٤.

بالمئة، ثم المندرين بنسبة ٥ بالمئة والليمون (القارص) بحوالى ٥,٢ بالمئة[٢٥].

(٣) تطور إنتاج العنب: عرفت المساحة المخصّصة للكروم انخفاضاً محسوساً على طول الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)، وذلك بسبب شيخوخة الأشجار من جهة، وقلع أشجار عنب الخمر من جهة أخرى. غير أنه ابتداء من العام ٢٠٠٠ بدأت المساحة المخصّصة لذلك تعرف ارتفاعاً، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجّه إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة، بصورة عامة. والجدول الرقم (٤ ـ ١٣) يوضح معدلات التطور بخصوص هذه الأنواع.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٣)
تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة إلى إجمالي الكروم للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(أ)

البيان / العام	عنب المائدة			العنب المجفف		
	مساحة منتجة ١٠ ^{3} (هـ)	إنتاج (ألف ق)	إنتاجية (ق/ هـ)	مساحة منتجة (ألف هـ)	إنتاج (ألف ق)	إنتاجية (ق/ هـ)
١٩٨٩ ـ ٩٠	٣١	٨١٣	٢٦,٢	١	٣	٣
١٩٩٠ ـ ٩١	٣٠	١٤٦٢	٤٠,٧	٠,٩٤٠	٢١	٢٢,٣
١٩٩١ ـ ٩٢	٣٢	١٦٨٩	٥٢,٧	٠,٨٢٠	١٢	١٤,٨
١٩٩٢ ـ ٩٣	٣٢	١٤٥٩	٤٥,٦	٠,٧٨٠	٢٦	٣٣,٣
١٩٩٣ ـ ٩٤	٣٢	١١٩٥	٣٧,٣	٠,٤٣٠	٢	٤,٦٥
١٩٩٤ ـ ٩٥	٢٩	١٥٨٤	٥٤,٦	٠,٢٩٠	٣	١٠,٣
١٩٩٥ ـ ٩٦	٣٠	١٣٢١	٤٤	٠,٢٧٠	٨	٢٩,٦
١٩٩٦ ـ ٩٧	٣٠	١٤٥٧	٤٨,٥	٠,١٦٠	٢	١٢,٥
١٩٩٧ ـ ٩٨	٣٠	١١٨٣	٣٩,٤	٠,١٣٠	٢	١٥,٤
١٩٩٨ ـ ٩٩	٣٠	١٣٤٣	٤٤,٨	٠,١١٠	٢	١٨,٢
١٩٩٩ ـ ٠٠	٣٠	١٦٢١	٥٤	٠,١١٠	١	٩,١
٢٠٠٠ ـ ٠١	٣٠	١٦١٢	٥٣,٧	٠,٩٠	١	١,١
٢٠٠١ ـ ٠٢	٤٢	١٨٨١	٤٤,٨	٠,١٢٠	٤	٣٣,٣
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٤٨	٢١٥٧	٤٤,٩	٠,١٢٥	٣	١٨,٦
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٥٠	٢٢٢٠	٤٤,٤	٠,١٦١	٢	١٢,٤

(٢٥) ONS, «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989-2001,» p. 41.

(ب)

البيان / العام	عنب الخمور			
	مساحة منتجة ١٠ ٣ (هـ)	إنتاج	إنتاجية	
		(ألف ق)	(ألف هكل)	(ق/ هـ)	(هكل/ هـ)
١٩٨٩ ـ ٩٠	٥٥	٤٢٤	٢٨٨	٧,٧	٥,٢
١٩٩٠ ـ ٩١	٤٨	٥٢٩	٣٦١	١١	٧,٥
١٩٩١ ـ ٩٢	٤١	٦٠١	٤٠٩	١٤,٦	٩,٩
١٩٩٢ ـ ٩٣	٣٨	٦٦٧	٤٤٤	١٧,٥	١١,٦
١٩٩٣ ـ ٩٤	٣٧	٢١٨	١٣٤	٥,٩	٣,٦
١٩٩٤ ـ ٩٥	٢٧	٣٨٠	٢٦٨	١٤,١	٩,٩
١٩٩٥ ـ ٩٦	٢٦	٦٣٢	٣١٢	٢٤,٣	١٢
١٩٩٦ ـ ٩٧	٢٢	٤٦٤	٢٤٤	٢١,١	١١,١
١٩٩٧ ـ ٩٨	٢١	٢٨٤	١٦٣	١٣,٥	٧,٨
١٩٩٨ ـ ٩٩	٢١	٤٣٦	٢٦٣	٢٠,٨	١٢,٥
١٩٩٩ ـ ٠٠	٢١	٤١٥	٢٤٣	١٩,٨	١١,٧
٢٠٠ ـ ٠١	٢١	٣٤٧	١٧٩	١٦,٥	٨,٥
٢٠٠١ ـ ٠٢	٣٨	ـ	٢٤٥	ـ	٦,٥
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٤٥	ـ	٢٤١	ـ	٥,٤
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٤٧	ـ	١٣٨	ـ	٢,٩

المصدر: ONS, Ibid., p. 42.

بالنسبة إلى الأعوام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ المساحة المغروسة (وقد تم تقسيم الجدول لاعتبارات فنية)، انظر: *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), pp. 181-185.

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٣) إلى أن مستوى الإنتاج لم يواكب تلك الزيادة في المساحة، حيث سجل اتجاهاً تنازلياً، فقد انخفض الإنتاج للفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩) مقارنة بالفترة السابقة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) بمعدل سالب قدره ـ ٢٣,٦ بالمئة، كما عرف انخفاضاً آخر قدره ـ ١٦,٧ بالمئة في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤)، مقارنة بسابقتها، وهذا نتيجة لانخفاض الإنتاجية من ١٠,٧ هكل/ هكتار، وصولاً إلى ٦,١ هكل/ هكتار. وربما من بين الأسباب وراء هذا الانخفاض (بالنسبة إلى هذه المادة بالذات) هو السياسة المتذبذبة المتبعة بخصوص المعاملات التجارية لهذا المحصول. والاتجاه السالب نفسه عرفه العنب المجفف، سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج، بينما عرف عنب الطاولة زيادة في المساحة، خاصة في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) بمعدل ٣٥,٦ بالمئة مقارنة بالفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩). والاتجاه نفسه عرفه الإنتاج، وذلك بتسجيله معدل نمو قدره ٣٧,٨ بالمئة. وبدورها عرفت الإنتاجية

ارتفاعاً خلال الفترات الثلاث، حيث سجلت على التوالي: ٤١,٩ قنطار/ هكتار، و٤٦,٤ قنطار/ هكتار، و٤٧,٢ قنطار/ هكتار.

(٤) تطور إنتاج التمور: تحتل الجزائر مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالمياً، وبخاصة بالنسبة إلى دقلة نور. ولقد عرفت كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية اتجاهاً تصاعدياً على العموم خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)، بحيث تم تسجيل زيادة في الإنتاج مستمرة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، وذلك بمعدل نمو قدره ٨,٨ بالمئة، بينما عرفت الأعوام ١٩٩٥، و١٩٩٧، و١٩٩٩، و٢٠٠٤ انخفاضاً في كمية الإنتاج، إذ قُدرت معدلات سالبة استناداً إلى العام السابق لمجموعة الأعوام كما يلي: ـ ١٠,٢ بالمئة، و ـ ١٦ بالمئة، و ـ ١٤ بالمئة، و ـ ١٠ بالمئة على التوالي. والجدير بالملاحظة أن الإنتاجية، من جهتها، قد عرفت كذلك انخفاضاً خلال تلك الأعوام، والجدول الرقم (٤ ـ ١٤) يوضح ذلك.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٤)
تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للتمور خلال الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٤)

البيان / العام	المساحة (ألف هكتار)	عدد النخيل (بالمليون)		الإنتاج (مليون قنطار)	الإنتاجية	
		مغروسة	منتجة		(ق/ هـ)	كغ/ نخلة
١٩٨٩ ـ ٩٠	٧٩	٨,٢٦٠	٦,٢٢٥	٢,٠٥٩	٢٦,١	٣٣,١
١٩٩٠ ـ ٩١	٨٢	٨,٣٦٤	٦,٣٠٦	٢,٠٩٠	٢٥,٥	٣٣,٢
١٩٩١ ـ ٩٢	٨٣	٨,٥٣٦	٦,٥٢٩	٢,٦٠٥	٣١,٤	٣٩,٩
١٩٩٢ ـ ٩٣	٨٤	٩,٠٠٧	٦,٦٦٦	٢,٦١٦	٣١	٣٩,٢
١٩٩٣ ـ ٩٤	٨٥	٩,٥٢٨	٧,١٢٣	٣,١٧٢	٣٧,٣	٤٤,٥
١٩٩٤ ـ ٩٥	٨٧	٩,٦٦٥	٧,٠٢٦	٢,٨٥١	٣٢,٨	٤٠,٦
١٩٩٥ ـ ٩٦	٩٧	١١,١٨٦	٨,٢٦٠	٣,٦٠٦	٣٧,٢	٤٣,٧
١٩٩٦ ـ ٩٧	٩٧	١١,٣٦٦	٨,٥٨٠	٣,٠٢٩	٣١,٢	٣٥,٣
١٩٩٧ ـ ٩٨	٩٨	١١,٥٦٦	٨,٧٨٥	٣,٨٧٣	٣٩,٥	٤٤,١
١٩٩٨ ـ ٩٩	١٠٠	١١,٦٦٩	٨,٨٣٤	٤,٢٧٦	٤٢,٧	٤٨,٤
١٩٩٩ ـ ٠٠	١٠٢	١١,٩٠١	٨,٩٥٥	٣,٦٥٦	٣٥,٨	٤٠,٨
٢٠٠ ـ ٠١	١٠٤	١٢,٠٣٥	٩,٠٦٥	٤,٣٧٣	٤٢	٤٨,٢
٢٠٠١ ـ ٠٢	١٢١	ـ	ـ	٤,١٨٤	٣٤,٦	ـ
٢٠٠٢ ـ ٠٣	١٢٩	ـ	ـ	٤,٩٢٢	٣٨,٢	ـ
٢٠٠٣ ـ ٠٤	١٣٧	ـ	ـ	٤,٤٢٦	٣٢,٣	ـ

المصدر: المصدران نفسهما، ص ٤٨، و١٨١ ـ ١٨٥ على التوالي، و*Rétrospective, 1970-2002*, pp. 125-126.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات في حصيلته للعام ٢٠٠٥[٢٦]، بلغت أعداد النخيل في الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) في المتوسط ما يعادل ٧,٦ مليون نخلة، أي ما يقارب ٧٥,٢ بالمئة من إجمالي أشجار النخيل المغروسة. يأتي في المقدمة النخيل من نوعية دقلة نور بما يعادل ٣٨,٤ بالمئة، كما تقدر النوعية الأخرى والمعروفة باسم الدقلة البيضاء بما يعادل ٣٨,١٤ بالمئة، ثم الغرس بما يعادل ٢٣,١ بالمئة. ودائماً في الفترة الزمنية نفسها، احتل إنتاج دقلة نور المرتبة الأولى بما نسبته ٤٨,٢ بالمئة من إجمالي إنتاج التمور، تليه الدقلة البيضاء بنسبة ٢٩,٧ بالمئة، ويأتي في المرتبة الثالثة إنتاج الغرس بحوالى ٢١,٩ بالمئة.

(٥) تطور إنتاج الزيتون: عرفت الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤) تذبذباً واضحاً في كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية، ولو بنسب متفاوتة بين فئة وأخرى، وذلك كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٤ ـ ١٥).

الجدول الرقم (٤ ـ ١٥)
تطور إنتاج الزيتون للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

البيان / العام	مساحة (ألف هكتار)	عدد الأشجار (مليون)		الإنتاج (ألف قنطار)		مجموع	الإنتاجية	
		مغروسة	منتجة	زيت زيتون	ز. مائدة		(ق/ هـ)	كغ/ شجرة
١٩٨٩ ـ ٩٠	١٧٠	١٧,٦٢٤	١٣,٥٦١	١٦٤٨	١٣١	١٧٧٩	١٠,٤٦	١٣,١
١٩٩٠ ـ ٩١	١٦٥	١٦,٢٢٢	١٣,٠٠٩	٧٣٥	١٤٢	٨٧٧	٥,٣٢	٦,٧
١٩٩١ ـ ٩٢	١٦٤	١٧,٥٤١	١٥,٥٢٤	٢٤٣٥	٢٢٠	٢٦٥٥	١٦,١٩	١٧,١
١٩٩٢ ـ ٩٣	١٦١	١٧,٦٢٨	١٥,٦٤٦	١٨٥٤	٢٠٧	٢٠٦١	١٢,٨	١٣,٢
١٩٩٣ ـ ٩٤	١٦١	١٧,٧٤٨	١٥,٧٠١	١٥٠٧	١٩٧	١٧٠٤	١٠,٥٨	١٠,٩
١٩٩٤ ـ ٩٥	١٦١	١٧,٧٨٥	١٥,٢٩٦	١١٦٩	١٤١	١٣١٠	٨,١٤	٨,٦
١٩٩٥ ـ ٩٦	١٦٥	١٧,٥٢٦	١٥,٣٤٦	٢٧٨٨	٣٤٥	٦١٣٣	١٩,٠٠	٢٠,٤
١٩٩٦ ـ ٩٧	١٦٣	١٦,٩٤٨	١٥,٥٨٨	٢٧٧٢	٤٢٣	٣١٩٥	١٩,٦	٢٠,٥
١٩٩٧ ـ ٩٨	١٦٥	١٦,٩٢٦	١٥,٥٧٨	٩٣٥	٣٠٥	١٢٤١	٧,٥٢	٨,٠٠
١٩٩٨ ـ ٩٩	١٦٦	١٧,١٠٤	١٥,٠٣٩	٣٢٠٨	٤٢٥	٣٦٣٤	٢١,٩	٢٣,٦

يتبــع

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

تابـــع

١٩٩٩ ـ ٠٠	١٦٨	١٦,٧٠٣	١٥,٠٣٥	١٨٢٤	٣٤٧	٢١٧١	١٢,٩	١٦,٧
٢٠٠ ـ ٠١	١٧٧	١٧,٣٨٩	١٥,٠٧٨	١٦٦٨	٣٣٥	٢٠٠٣	١١,٣٢	١٥,٠٠
٢٠٠١ ـ ٠٢	١٩١	ـ	ـ	١٤٤٢	٤٨٧	١٩١٩	١٠,٠٠	ـ
٢٠٠٢ ـ ٠٣	٢١٠	ـ	ـ	١٠٤١	٦٣٥	١٦٧٦	٨,٠٠	ـ
٢٠٠٣ ـ ٠٤	٢٢٦	ـ	ـ	٤١٠٠	٥٨٨	٤٦٨٨	٢٢,٣٢	ـ

المصدر: ONS, Ibid., p. 146, et Annuaire Statistiques de l'Algerie, no. 22 (2006), p. 181.

تشير بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٥) والمتعلق بأشجار الزيتون، أن كلاً من الأعوام ١٩٩١، و١٩٩٥، و١٩٩٨، و٢٠٠٣ سجل انخفاضاً في إنتاج الزيتون، وهي الأعوام نفسها التي سجلت فيها المردودية انخفاضاً مماثلاً، بينما سجلت الأعوام ١٩٩٦، و١٩٩٧، و١٩٩٩، و٢٠٠٤، مستويات مرتفعة من الإنتاج؛ ففي العام ٢٠٠٤ مثلاً عرف الإنتاج معدل نمو قارب ١٧٩,٧ بالمئة، وذلك مقارنة بالعام التي سبقه. ورغم هذه الزيادة، إلا أن الإنتاج يبقى ضعيفاً بصورة عامة، ومردّ ذلك إلى أسباب عديدة، منها ضعف الاستثمار في هذا المجال، الأمر الذي لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في مجال عصر وتعليب وتخزين الزيتون، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة التي يكثر فيها الزيتون، حيث جرت العادة على غرس أشجار الزيتون في مثل هذه المناطق، وهذا ما ينبغي العدول عنه مستقبلاً.

تأسيساً على ما سبق، يمكننا القول إن معدل تطور الإنتاج بالنسبة إلى أي منتج يرجع إلى ثلاثة عوامل هي: معدل التوسع في المساحة المحصولية باعتبارها تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، وتطور الإنتاجية من مختلف المنتجات الزراعية باعتبارها كذلك تؤثر في زيادة كمية الإنتاج، والتغيّرات في التركيب المحصولي وفي الهيكل الإنتاجي للمنتجات الحيوانية، حيث إن تغيّر التركيب المحصولي أو الهيكل الإنتاجي قد يتجه نحو إنتاج منتجات مرتفعة القيمة تزيد من قيمة الإنتاج الزراعي، أو يتجه نحو إنتاج منتجات منخفضة القيمة، فيؤثر سلباً في قيمة الإنتاج الزراعي. وهذه العوامل الثلاثة تتداخل في ما بينها لتشكّل في المحصّلة النهائية مدى الاهتمام والعناية بهذا المجال.

ومهما يكن، فقد اتضح من خلال استعراضنا للإنتاج النباتي للفترة مجال البحث، أن الإنتاج لم يعرف نمواً بوتيرة مستقرة، وإنما عرف تذبذبات. ومن خلال دراستنا للتركيب المحصولي، يتضح أن بعض مجموعات المحاصيل أو بعض

المحاصيل منها، قد عرف تقلبات متفاوتة الشدة من موسم إلى آخر، تتحدد تبعاً للظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك، وكأن العوامل الأخرى قد اضمحلت أو على الأقل اتخذت لها مراتب ثانوية مقارنة بالطبيعة. وقد كانت الحبوب هي الأكثر تأثراً بهذه التقلبات، فهي من أهم مجاميع المحاصيل النباتية في الجزائر، وتشكّل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري. وقد بيّنت المعطيات المتاحة عدم كفاية الكميات المنتجة من أهم تلك المحاصيل، مما شكّل مشكلة اقتصادية كبيرة تتعلق باستيراد كميات كبيرة لسدّ العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب، وبخاصة من القمح ودقيقه. أما البقوليات، فإنها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث إن زيادة إنتاج أي منها يحقق مزيداً من الأمن الغذائي تعتبر الجزائر في حاجة ماسة إليه، كما أن نقص إنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة. وتشترك هذه المحاصيل في كونها تمدّ كلاً من الإنسان والحيوان بنوع مطلوب بشدة من أنواع الغذاء، وهو البروتين النباتي (الحمص، الفول، العدس). هذا، وقد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسدّ عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد.

ولعل النتيجة التي نخرج بها من وراء هذه الاختلالات، وهذا التذبذب الحاصل على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وكذا المساحة المزروعة والمساحة المحصودة، هي هذه الوضعية السيئة التي يعيشها قطاع الزراعة، وبخاصة منه مجال الإنتاج النباتي، المتمثل تحديداً في مجموعة الحبوب والبقول الجافة، حيث أكدت البيانات الرقمية المتضمنة في الجداول الواردة سابقاً حالة التردّي والتذبذب، وهي في الغالب تعود إلى أسباب غير موضوعية، مردّها إلى التقصير واللامبالاة من طرف القائمين على القطاع، سواء المباشرين للعملية الإنتاجية أو المسيّرين والمخطّطين، إذ ما عدا الظروف المناخية غير المؤاتية أحياناً ـ التي يمكن التقليل من آثارها السلبية بالاستعداد المسبق لها ـ فإن كل المعطيات الأخرى التي تساهم في العملية الإنتاجية الزراعية تعتبر إيجابية نسبياً، وليس هناك من مبرّر لهذا التذبذب على الإطلاق.

وأمام هذه الوضعية المتردّية، فإن ترقية الإنتاج النباتي أصبحت ضرورة ملحّة، وذلك من أجل التخفيف من وطأة العجز الذي تعرفه البلاد في مجال الحبوب والبقول الجافة عامة، ومن مادة الحبوب بصورة خاصة. ولن يتأتى رفع الإنتاج، كمّاً ونوعاً، إلا إذا قامت الجهات المعنية باتخاذ إجراءات وتدابير في صالح هذا القطاع، سواء في ما يتعلق بالمساحة أو نوعية البذور، أو في ما يتعلق بتشجيع المزارعين حتى يستثمروا في زراعة الحبوب، وعدم التخلي عنها،

بعدما أصبحت هذه الزراعة غير مربحة، بسبب الفرق بين التكاليف التي يتحمّلونها والأسعار المدعمة من طرف الدولة. أما بالنسبة إلى واقع الإنتاج الحيواني، فسوف تتم معالجته في المبحث التالي.

ثانياً: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر

يشكّل الإنتاج الحيواني جزءاً مهماً من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظراً إلى ثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي. وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي: الأبقار، والأغنام، والماعز، والخيول، والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، التي سنتطرق إليها بالتفصيل من حيث تطورها العددي والإنتاجي.

١ ـ تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء

قبل أن نتعرّف على واقع إنتاج اللحوم وتطوره خلال المرحلة التاريخية المحدّدة، ينبغي الوقوف عند تطور الماشية، باعتبارها مصدر اللحوم المتوفرة في السوق.

أ ـ تطور الثروة الحيوانية

بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة، إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقصاً في عدد المواشي، وبخاصة منها الأبقار، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي، ونقص الأعلاف، بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر في الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلّص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر، والتي تتسبّب في فقدان أعداد من الحيوانات، مما يؤدي إلى نقصان القطيع الحيواني. وفي هذا الصدد، وعلى المستوى العربي، نلاحظ أن نظم تربية المواشي تتميّز بالتنوّع والتفاوت، من حيث أدائها ودرجة تطورها ومستوى تقنياتها، ومن حيث عائدها الاقتصادي وتأثيرها البيئي. وهي تتراوح بين نظام الرعي البدوي وشبه البدوي والحيازات الزراعية التقليدية، وبين نظم الإنتاج الحديثة المتخصّصة والمكثفة والكبيرة. ويعتبر نظام الرعي، المتنقل البدوي وشبه البدوي، الأكثر انتشاراً في معظم البلدان العربية، كما أنه أكثر تعقيداً، حيث يصعب من خلاله حصر وتقييم إنتاج الثروة الحيوانية، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لها، مما يعرّضها

للكثير من الأمراض، وبالتالي هلاك أعداد كبيرة منها في ظلّ الظروف المناخية المتقلبة والبيئية الصعبة. وفي المقابل، تنتشر نظم الإنتاج الكبير المتخصّص والمكثف والحديث في معظم البلدان العربية على نطاق واسع في مجال تربية الدواجن تحديداً. وقد حقق هذا النمط نتائج اقتصادية متميّزة، إذ ساهم في التخفيف من نسبة العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية في البلدان العربية. ولعل سبب توسع هذه الأنشطة أنها تمتاز بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية، وبإمكانياتها التقنية المتطورة، وكفاءتها التمويلية العالية، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج[٢٧]. وتتبوأ الجزائر مكانة مهمة من بين البلدان العربية التي لها تجربة في ذلك.

أما عن تعداد الثروة الحيوانية في الجزائر، واستناداً إلى إحصائيات العام ٢٠٠١، فقد بلغت ما يقارب ٢٢ مليون رأس، بما في ذلك الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول مجتمعة، وذلك بمعدل نمو يقارب ٤,٧ بالمئة عمّا كانت عليه في العام ١٩٨٩، وهذه الزيادة ليست كبيرة، وهي بعيدة عن الزيادة المرجوة لزيادة إنتاج اللحوم والألبان. وبالنسبة إلى العام نفسه دائماً، فقد سجلت معدلاً سلبياً مقارنة بالعام ٢٠٠٠، حيث قدر بـ ـ ٠,٨٣ بالمئة، كما سجل العام ٢٠٠٠ معدلاً سلبياً قدره ـ ١,٧ بالمئة مقارنة بما عرفه العام ١٩٩٩. والجدول الرقم (٤ ـ ١٦) يوضح ذلك.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٦)
تطور الثروة الحيوانية للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١)

(الوحدة: رأس)

النوع / العام	بقر	غنم	ماعز	خيول	إبل	المجموع
١٩٨٩	١٤٠٥٣٣٠	١٧٣١٦١٠٠	٢٤٠٣٧٨٠	٨٦٠٠٠	١٢١٧٣٠	٢١٣٣٢٩٤٠
١٩٩٠	١٣٩٢٧٠٠	١٧٦٩٧٣٥٠	٢٤٧١٩٩٠	٨١٠٢٠	١٢٢٤٥٠	٢١٧٦٥٥١٠
١٩٩١	١٣٠٠١٨٠	١٦٨٩١١٨٠	٢٤٨٤٥٤٠	٨٢٢٦٠	١٢٦٢٧٠	٢٠٨٨٤٤٣٠
١٩٩٢	١٣٣٣٧٣٠	١٧٧٢٢٧٨٠	٢٧٧٥١٣٠	٧٦٩٤٠	١١٤٣٠٠	٢٢٠٢٢٨٨٠

يتبـــع

(٢٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامّة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٥)، ص ٤٨.

تابـــع

١٩٩٣	١٣١٣٨٢٠	١٨٦٦٤٦٤٠	٢٦٨٣٣١٠	٧٢٨٠٠	١١٤٣٨٠	٢٢٨٤٨٩٥٠
١٩٩٤	١٢٦٩١٣٠	١٧٨٤١٨٤٠	٢٥٤٣٧٩٠	٦٦٥١٠	١١٤١٢٠	٢١٨٣٥٣٩٠
١٩٩٥	١٢٦٦٦٢٠	١٧٣٠١٥٦٠	٢٧٧٩٧٩٠	٦٢١٦٠	١٢٦٣٥٠	٢١٥٣٦٤٨٠
١٩٩٦	١٢٢٧٩٤٠	١٧٥٦٥٤٠٠	٢٨٩٤٧٧٠	٦٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٢١٨٨٤١١٠
١٩٩٧	١٢٥٥٤١٠	١٧٣٨٧٠٠٠	٣١٢١٥٠٠	٥٢٣٧٠	١٥٠٨٧٠	٢١٩٦٧١٥٠
١٩٩٨	١٣١٧٢٤٠	١٧٩٨٤٩٤٠	٣٢٥٦٥٨٠	٤٥٩٩٠	١٥٤٣١٠	٢٢٧٢٣٠٦٠
١٩٩٩	١٥٧٩٦٥٣	١٧٩٨٨٤٨٠	٣٠٦١٦٦٠	٤٥٩٨٠	٢١٧٣٧٠	٢٢٨٩٣١٤٣
٢٠٠٠	١٥٩٥٢٥٩	١٧٦١٥٩٢٨	٣٠٢٦٧٣١	٤٣٨٢٨	٢٣٤١٧٠	٢٢٥١٥٩١٦
٢٠٠١	١٦١٣٠٢٧	١٧٢٩٨٧٨٦	٣١٢٩٤٠٠	٤٢٣٤٢	٢٤٥٤٨٤	٢٢٣٢٩٠٣٩
المتوسط	١٣٧٤٦١٨	١٧٦٣٣٨٤٥	٢٨١٧٩٢١	١٥٢١٣٩	٦٢٩٣٨	٢٢٠٤١٤٦١

المصدر: ONS, Ibid., p. 55.

واستناداً إلى إحصائيات صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فقد قدرت جانباً من اقتصاديات القطاع الزراعي الحيواني في المعطيات المتضمنة في الجدول الرقم (٤ ـ ١٧)، وذلك بالنسبة إلى الأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، كتكملة للجدول الرقم (٤ ـ ١٦).

الجدول الرقم (٤ ـ ١٧)
الإنتاج الحيواني للأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥

العام / النوع	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
بقر محلي (ألف رأس)	٦٤٢٦٩	٦٤٥٣٠	٦٢٤٦٠
بقر أجنبي	٢١٠٩٩	١٩٩٢٠	٢٠٤٢٠
أغنام	١٧٣٩٧٠٠	١٨٢٩٣٣٠	١٨٩٠٩١٠
ماعز	٣٣٥٨٠٠	٣٤٥٠١٨	٣٥٩٠٠٠
إبل	٢٤٩٩٨	٢٧٣٢٠	٢٦٨٦٠
لحوم حمراء (ألف طن)	١١٠٠٨	٨٤٨٠	٧٧٩٥
لحوم بيضاء	١٥٢٠٠	١٥٣٣٠	١٦٢٥٧
بيض	١٦٥٠٠	١٨١٤٢	١٧٢٢٥
حليب	١٥٨٨٠٠	١٧٠٩١٠	١٦٨٢١١
عسل	٢٢١	٢٧٩	٢٩٩

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، ٢٠٠٦** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٦)، مج ٢٦، <http://www.aoad.org>.

نلاحظ من بيانات الجدولين الرقمين (٤ ـ ١٦) و(٤ ـ ١٧) أن عدد **الأبقار** قد سجل تذبذباً، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك يعود إلى الظروف المناخية غير المؤاتية. فقد سجل العام ١٩٩٦ أدنى مستوى له، حيث بلغ ١,٢٢٧,٩٤٠ رأساً، لتبدأ هذه المستويات في الميل نحو الارتفاع في الأعوام التالية، حيث سجل العام ٢٠٠١ أعلى معدل من رؤوس الأبقار ببلوغه ١,٦١٣,٠٢٧ رأساً، وذلك بزيادة تعادل ٣١ بالمئة. وفي الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) بلغ متوسط عدد الأبقار ١,٣٧ مليون رأس، وهو لا يمثل إلا ٦,٢ بالمئة من إجمالي القطيع للفترة نفسها (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ١٦)).

وفي مجال تربية **الأغنام**، فإن البيانات الرقمية تشير إلى أنها قد سجلت أدنى مستوى لها في العام ١٩٩١، حيث بلغت ١٦,٨٩١,١٨٠ رأساً بمعدل سالب بلغ ـ ٤,٦ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه، بينما سجل العام ١٩٩٣ أعلى مستوى له، وذلك بتسجيل ١٨,٦٦٤,٦٤٠ رأساً، أي بمعدل نمو موجب يقدر بـ ١٠,٥ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩١، وبمعدل نمو قدره ٥,٤ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٢.

أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠١، فقد بلغ قطيع الغنم ما يعادل ١٧,٢٩٨,٧٨٦ رأساً، بتناقص عمّا كان عليه في العام ٢٠٠٠ بحوالى ٣١٧,١٤٢ رأساً، والاتجاه نفسه عرفه العام ١٩٩٩، أي بتناقص قدره ٦٨٩,٦٩٤ رأساً، أي بمعدل سالب قدر على التوالي بـ ـ ١,٨ بالمئة و ـ ٣,٨ بالمئة. ولكن رغم هذا التذبذب، فإن الأغنام تبقى تحتل المرتبة الأولى من الثروة الحيوانية في الجزائر، حيث إنها تمثل حوالى ٨٠ بالمئة من المجموع الكلي خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١)، وذلك بمتوسط بلغ ١٧,٦ مليون رأس للفترة المذكورة (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ١٦)).

وبخصوص **الماعز**، فإن أعدادها هي الأخرى قد عرفت تذبذباً، وقد سجلت أدنى مستوى لها في العام ١٩٩٤، حيث وصل عددها إلى ٢,٥٤٣,٧٩٠ رأساً، وذلك بمعدل سلبي مقارنة بالعام السابق بلغ ـ ٥,٢ بالمئة، بينما سجل العام ١٩٩٨ أعلى مستوى له، حيث بلغ عدد الرؤوس ٣,٢٥٦,٥٨٠ رأساً، أي بمعدل نمو قدره ٢٨ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٤. أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠١، فقد سجل انخفاضاً في معدل النمو قدره ٣,٩ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٨.

وبالنظر إلى وضعيته ضمن تركيبة الثروة الحيوانية، يحتل الماعز المرتبة الثانية بعد الأغنام، وقد بلغ في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) ما يعادل ٢,٨ مليون رأس، أي بما يمثل نسبته ١٢,٨ بالمئة من المجموع الكلي للثروة الحيوانية في الجزائر.

وبالنسبة إلى **الإبل**، فإن وتيرة تطورها هي الأخرى لم تشذّ عن قاعدة التذبذب التي تطبع القطاع الزراعي الجزائري عموماً، فقد عرفت الأعوام من ١٩٨٩ وإلى غاية ١٩٩٤ تذبذباً واضحاً في عدد الرؤوس، غير أنه منذ العام ١٩٩٥ بدأ يعرف اتجاهاً نحو الزيادة، إذ كان تعداده ١٢,٦٣٥ رأساً، ليتجه نحو الارتفاع المطرد حتى بلغ ٢٤٥,٤٨٤ رأساً في العام ٢٠٠١، أي بمعدل نمو بلغ ٩٤ بالمئة، بينما عرفت الخيول اتجاهاً متناقصاً مستمراً خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١)، إذ سجلت في العام ١٩٨٩ أعلى حصيلة للفترة المذكورة، وذلك بما يعادل ٨٦,٠٠٠ رأس، لتصل في العام ٢٠٠١ إلى أدنى مستوى بما يقدر بحوالى ٤٢,٣٤٢ رأساً، أي بمعدل سالب يقدر بـ ـ ٥٠,٨ بالمئة. وتأكيداً لهذه الإحصائيات، يمكن القول إن الخيول والإبل تمثل أهمية نسبية متدنية مقارنة بإجمالي الثروة الحيوانية، إذ لا تتعدى نسبة ١ بالمئة في المتوسط للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١).

نلاحظ مما سبق، أن الثروة الحيوانية لم تعرف وتيرة منسجمة نحو الزيادة، فهي تتراجع تارة، وتتقدم تارة أخرى، فقد سجلت في بعض الأعوام انخفاضاً طفيفاً، كما توضحه إحصائيات مواسم ١٩٩٠/ ١٩٩١، و١٩٩٣/ ١٩٩٤، و١٩٩٤/ ١٩٩٥، ولكن ابتداء من العام ١٩٩٥ نلاحظ اتجاهاً متصاعداً مستمراً في عدد الرؤوس. ومردّ هذا الميل الإيجابي يعود بالدرجة الأولى إلى الدعم الذي قدمته الدولة لفائدة المربين للاستثمار في هذا المجال منذ العام ١٩٩٥.

وفي هذا السياق، واستناداً إلى إحصائيات العام ١٩٩٩[٢٨]، يقدر عدد الأبقار بحوالى ١,٦٥٠,٠٠٠ رأس مقابل ١,٣١٧,٠٠٠ رأس في العام ١٩٩٨. وهذه التقديرات تعتبر دقيقة جداً، لأنها تمّت أثناء الحملة الوطنية للتلقيح ضد مرض الحمّى القلاعية، خلال الموسم الفلاحي (١٩٩٨ ـ ١٩٩٩). وبالنسبة إلى باقي الحيوانات الأخرى، فإن التقديرات قد سجلت ارتفاعاً من ١٧,٩٤٩,٠٠٠

(٢٨) Office National des Statistiques (ONS), *Rétrospective statistique 1970-2002* (Algeria: ONS, 2005), p. 127.

رأس بالنسبة إلى الأغنام لتصل إلى ١٨,٢٠٠,٠٠٠ رأس، ومن ٣,٢٤٥,٠٠٠ رأس إلى ٣,٤٠٠,٠٠٠ رأس بالنسبة إلى الماعز، وذلك بمعدل نمو يقدر على التوالي بـ ٥,٤٦ بالمئة و٣,٥٤ بالمئة.

ب ـ تطور إنتاج اللحوم

يعتبر اللحم من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية تعادل أو تفوق نمو الدخل لدى المستهلك، وذلك بالرغم من انخفاض المستوى الغذائي من البروتين الحيواني للفرد. ولقد ركّزت الجزائر جهودها على صناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء، وذلك لغرض تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء وتلبية أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى انخفاض الأهمية النسبية للمحددات الموردية والزراعية والطبيعية في مجال إنتاج لحوم الدواجن، كنتيجة لاعتماد تلك الصناعة على نقل وتوطين التقنيات الحديثة التي ترتبط بمدى توفر الاستثمارات المالية الكافية للقيام بها. وسوف يتم التطرق إلى نوعي اللحوم الحمراء والبيضاء، كل على حدة، نظراً إلى تباين معدلات الإنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي من كل صنف.

(١) **تطور إنتاج اللحوم الحمراء**: يتأثر إنتاج اللحوم الحمراء بالظروف والعوامل المناخية، وخاصة الهطولات المطرية وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية. وبخصوص مساحة المراعي والمراتع، وهي الأراضي التي لا تستغل في أي نشاط فلاحي منذ أكثر من ٥ أعوام، وتستعمل كمراع للمواشي، فإنها تتربع على مساحة تقدر بـ ٣١,٦ مليون هكتار، فهي تبدو قليلةً لا تفي بالاحتياجات العلفية للحيوانات. وهذا ما يفسر في جزء منه مستويات الإنتاج من اللحوم الحمراء التي ما زالت أقل من حجم الاستهلاك المحلي. وكغيرها من المنتجات الزراعية الغذائية، عرفت اللحوم الحمراء تذبذباً محسوساً في الإنتاج، ولم تسجل نمواً مطرداً بانتظام، فهي تارة ترتفع، وتارة أخرى تنخفض، تماشياً مع الظروف المناخية وسياسات الدعم المتبعة. وهذا ما تعبّر عنه الإحصائيات المسجلة خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣) التي يوضحها الجدول الرقم (٤ ـ ١٨).

يتبيّن من الجدول الرقم (٤ ـ ١٨) أن إنتاج اللحوم المراقبة وغير المراقبة قد عرف ارتفاعاً معتبراً ومستمراً ابتداء من العام ١٩٨٩ وإلى غاية العام ١٩٩٦. ففي هذا العام الأخير بلغ الإنتاج حوالى ٣٠٩,٠٠٠ طن، وذلك بمعدل نمو

يعادل ٣١ بالمئة مقارنة بما تم تسجيله في العام ١٩٨٩. أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠١، فقد سجل الإنتاج انخفاضاً معتبراً مقارنة بما تم تسجيله في العام ٢٠٠٠ مثلاً، حيث قدر على التوالي بـ ٢٥٦,٠٠٠ طن و٣٠٦,٠٠٠ طن، أي بمعدل سالب قدره ١٦,٤ بالمئة. هذا، وقد عرف العامان ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ تحسناً مماثلاً لما سجل في العام ٢٠٠٠، حيث تم تسجيل ٢٩٠,٠٠٠ طن و٢٩٦,٠٠٠ طن على التوالي.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٨)
تطور إنتاج اللحوم الحمراء (للذبائح المراقبة وغير المراقبة) للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣)

(الوحدة: طن)

النوع / العام	بقر	غنم	ماعز	إبل	خيول	المجموع
١٩٨٩	٨٤٩٠٠	١٢٩٢٠٠	١٧٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٣٥١٠٠
١٩٩٠	٨٦٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٢٤٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٤٤٥٠٠
١٩٩١	٩٠٠٠٠	١٤٠٥٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	٢٦٠٠٠٠
١٩٩٢	٩٦٥٠٠	١٥٥٠٠٠	٣٤٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٩٠٠٠٠
١٩٩٣	٩٨٢٠٠	١٦٩٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٩٥٢٠٠
١٩٩٤	١٠٧٢٠٠	١٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٩٥٢٠٠
١٩٩٥	٩٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٥٦٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٩٩٦٠٠
١٩٩٦	٩٩٠٠٠	١٧٨٠٠٠	٢٧٥٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٩٠٠٠
١٩٩٧	١٠٢٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٩٨٠٠٠
١٩٩٨	١٠٣٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٢٤٥٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
١٩٩٩	١٠٧٠٠٠	١٧٢٠٠٠	٢٦٩٠٠	٤٠٠٠	٢١٠٠	٣١٢٠٠٠
٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠	١٥٣٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٦٠٠٠
٢٠٠١	١٠٤٠٠٠	١١٥٠٠٠	٢٦٠٠٠	٨٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٦٠٠٠
٢٠٠٢	١٠٠٥٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	٣٥٠٠	٢٩٠٠٠٠
٢٠٠٣	١١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠	٦٥٠٠	٢٥٠٠	٢٩٦٠٠٠

المصدر: للأعوام ١٩٨٩ ـ ٢٠٠١، انظر: *Collections statistiques*, no. 119 (février 2005), p. 62

للأعوام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣، انظر: *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006) p. 186

والجدير بالملاحظة أن لحوم الأغنام تمثل نسبة مهمة ضمن إجمالي اللحوم الحمراء (علماً بأن هذه الأهمية نفسها كانت عليها إبان المرحلة الاستعمارية، حيث كانت تقدر بنحو ٤٧ بالمئة من إجمالي الإنتاج الحيواني الوطني)[٢٩]، وهذا راجع إلى الطلب الكبير على هذا النوع من اللحوم، وبخاصة خلال عيد الأضحى من كل عام، وكذلك طوال شهر رمضان، حيث يكثر استهلاك اللحوم عموماً. فخلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٣)، قدر معدل استهلاك لحم الغنم بما قيمته ٥٤,١١ بالمئة من إجمالي اللحوم الحمراء في المتوسط، بينما يأتي لحم البقر في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ ٣٤,٩ بالمئة، ليليه لحم الماعز بنسبة ضئيلة قدرها ٨,٦ بالمئة.

الجدول الرقم (٤ ـ ١٩)
تطور إنتاج اللحوم الحمراء (للذبائح المراقبة) للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(الوحدة: طن/ رأس)

البيان / العام	بقر		غنم		ماعز		إبل		خيل	
	وزن	رأس	وزن	رأس	وزن	رأس	وزن	رأس	وزن	رأس
١٩٨٩	٤٦٣٣٥	-	٣٤٦٣٤		٣١٦٣		٨٦٧		١٤٢١	
١٩٩٠	٤٢٧٤٠	٢٥١٣٣٥	٣١٧٨٤	١٧٨٥٦١٢	٢٨٦٤	٢٢٧٨٨٠	١٠٩٣	٦٧٣٥	١٣٥٠	٧٥٩٩
١٩٩١	٢٩٧٦٣	١٤٩٤٠٣	٢٥٤٨٣	١٣٨٩٨٠٠	٢٧٩٨	٢١٧١٢٤	١٢٦٢	٨١٥٤	٧٣٠	٤٨٠٨
١٩٩٢	٣٢٣٠٦	١٦٧٧٦١	٢٨٥٥٧	١٦٢٣٨٦٨	٣٣٤٩	٢٧٥٢٤١	١٤٤٠	٨١٠٥	٧٦٣	٤٢٧٣
١٩٩٣	٣٥٥٤٠	١٩٩٩٣٧	٣٥٢٢٢	١٩٣١٤٧٢	٤١٧٠	٣٥٢٣٤٣	١٤١٦	٧٣٨٠	٦٥٤	٣٨٩٤
١٩٩٤	٣٧٦٩٤	٢٢٩٣٦٧	٣١٢١٦	١٨٦٠٨٠٥	٣٨١٧	٣٣١٣٤٣	١٦٦٠	٩٦٢٠	٩٥٦	٥٢٤٢
١٩٩٥	٤٣٠٤٧	٢٤١٨٦٢	٣٠٥٤٢	١٦٨٧٧٠٩	٣٩١٢	٣٢٥٥٧٠	١٩٠٨	٩٥٩٨	٨٣٦	٤٥٣٣
١٩٩٦	٤١٩٢٧	٢٤٩١٦٣	٣٣٢٠٩	١٨٤٩٠٩٤	٤٥٥٥	٣٨٥٥٥٩	٢١٥٤	١١٦٠٩	٧٨١	٤٣٧٠
١٩٩٧	٤٥٦٣٧	٢٥٣٦٧٤	٣٦٢١٦	٢٠٣٠٥١٣	٤٢٤٨	٣٥٣٩٤٧	٢٥٣١	١٣٦٧٠	٦٥٦	٣٨٧٣
١٩٩٨	٤٣٣٨٩	٢٣٩٢٨٦	٣٤١٤٣	١٧٦٧٣٤٨	٤٤٠٣	٣٥٠٣٧٩	٣٢٨٧	١٦٤٥٦	٧٢٤	٤٠٦٠
١٩٩٩	٤٤٠٤٢	٢٢٨٤٣٤	٣٢١٨٨	١٦١٩٤٨٨	٤٠٨٠	٣٢٨٥٣٣	٣٨٥٠	١٨٤٤١	٦٧١	٣٨٧٤
٢٠٠٠	٤٤١٩٨	٢٤٠٠٨٩	٢٨٥٤٦	١٤٧٣٦٨٢	٤٣٩٢	٣٢٦١٢٩	٣٣٦٢	١٦٤٣٨	٥٤٤	٣١١٣
٢٠٠١	٥٤٧٤٣	٢٩٧٠١٩	٢٨٩٦٢	١٤٧٧٩٠١	٤٢٩٧	٣٤٣٧٢٧	٣٥٨٢	١٧٨١٨	٦٤٣	٣٣٤٤
٢٠٠٢	٥٩٩٨٨	٣١١١٤٩	٣٠٧٢٧	١٥٧٤٩٦٧	٣٧٧٠	٣٠٨٧٩١	٣٧٥٣	١٨٢١٣	٥٢٧	٢٩٥٢
٢٠٠٣	٥٤٣٥١	٢٨٠٥٨٠	٢٩٢٠٠	١٤٥٧٩٦٨	٣٤٥٤	٢٧٧١٥٣	٤٤٧٥	٢٣٢٧٤	٤٣٥	٢٣٠١
٢٠٠٤	٤٢٤٨٥	٢٠٩٦٦٦	٢١٧١٧	١٠٤٠٤٤٨	٢٥١٧	١٩٥٠٨٤	٤٨٨١	٢٣٣٦٤	٣٢٧	١٧٧٦

المصدر: Annuaire Statistiques de l'Algérie, nos. 12, 19 et 22, p.186.

(٢٩) Mohamed Elyes Mesli, *Les Origines de la Crise Agricole en Algérie: Du cantonnement de 1846 à la nationalisation de 1962* (Alger: Dahleb, 1993), p. 193.

ومن بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ١٩) نلاحظ أن الإنتاج المحلي بالنسبة إلى اللحوم المراقبة لا يمثل إلا حوالى ٢٨,٢ بالمئة من إجمالي اللحوم (مراقبة وغير مراقبة) المطلوبة للاستهلاك الوطني، بمعنى أن جزءاً مهماً من النسبة المتبقية يتم استيراده من الخارج (على اعتبار أن هناك جزءاً من اللحوم غير مراقب ويغطي جزءاً من الاحتياجات الاستهلاكية)، وهي بذلك تشكل عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة، وتجعلها في تبعية واضحة للدول المنتجة لهذه المادة، كالأرجنتين، وكندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتسعى الجزائر من خلال سياستها في مجال إنتاج اللحوم الحمراء إلى الرفع من قطعان الماشية؛ فقد شهدت أعداد الأغنام والماعز زيادة واضحة منذ مطلع التسعينيات، نظراً إلى زيادة الطلب الداخلي. وقد نتج من التوسع في أعداد الأغنام والماعز ارتفاع الكمية المستوردة من الحبوب وزيادة المساحات المخصّصة لزراعة الأعلاف، وذلك على حساب القمح مثلاً. وتتركّز تربية الأغنام في أسلوب التربية المفتوحة في المراعي الطبيعية التي أخذت تتدهور بسبب الزيادة في الحمولة الرعوية، كما أن برامج التسمين في المناطق الشمالية لم تحقق مستهدفاتها، وتميّزت بتكاليفها العالية، مما جعل المربين يتراجعون عنها بعض الشيء. ولتحسين المستوى الحالي للاستهلاك من لحوم الأغنام والماعز يجب مضاعفة الإنتاج، وهذا يتطلب العمل على عدة محاور، منها:

ـ مواصلة التحسين في مستوى أداء الأغنام، من حيث التحسين الوراثي الذي يؤدي إلى زيادة معدل وزن الحيوان، وأيضاً تحسين الإدارة.

ـ زيادة إنتاج الأعلاف باتباع البرامج الكفيلة بذلك، إلى جانب تنظيم المراعي الطبيعية وفقاً لخطة علمية مدروسة.

ـ تنظيم السوق، وذلك بالعمل على المراقبة والتدخل عند الحاجة لتصحيح أية تشوّهات تؤدي إلى تدهور الأسعار وعدم تمكن المنتج من تغطية التكاليف[٣٠].

وفي ما يتعلق باللحوم الحمراء المتأتية من الأبقار، فقد سعت الدولة إلى زيادة وزن الأبقار حتى تتمكن من إنتاج ١٥٠ ألف طن إلى ١٦٩ ألف طن من لحوم الأبقار في العام، وذلك من خلال التحسين في الخواص الوراثية وبرامج

(٣٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٤)، ص ٦٠ ـ ٦٣.

التغذية. وقد تم وضع مخطّط مستهدف لإنتاج اللحوم يطمح إلى تحقيقه، بأن يبلغ الإنتاج نحو ١٦٠ ألف طن عام ٢٠٠٠، ونحو ٢٠٠ ألف طن في العام ٢٠١٠، بحيث تكون نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٧٥ بالمئة و٦٥ بالمئة على الترتيب خلال تلك الفترة، غير أن ذلك لم يتحقق بالنسبة إلى آجال العام ٢٠٠٠، فقد بلغ الإنتاج الحقيقي نحو ١٢٢ ألف طن، وذلك بفارق سلبي قدره ٣٨ ألف طن. وحسب الخطة، فإن المستهدف من لحوم الأغنام يحدد الإنتاج بنحو ١٢٥ ألف طن في العام ٢٠٠٠، ونحو ٣٠٠ ألف طن في العام ٢٠١٠، وبحيث تصل نسبة الاكتفاء إلى ١٠٠ بالمئة[٣١]. ويبدو أن هذا الهدف قد تحقق بالنسبة إلى العام ٢٠٠٠، حيث قدر بـ ١٥٣ ألف طن، وبتجاوز يقدر بنحو ٢٨ ألف طن. أما بخصوص اللحوم البيضاء، فإن الأمر مختلف.

(٢) تطور إنتاج اللحوم البيضاء: تعتبر اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن، التي بدأت تحتل مكانة اقتصادية متميّزة، بحيث أصبحت من القطاعات التجارية المهمة. وقد اكتسبت صناعة الدواجن أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك لتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بصورة عامة، وعلى لحوم الدواجن بصفة أخص، وكنتيجة لارتفاع دخول الأفراد، وزيادة معدلات النمو السكاني، وخاصة في المناطق الحضرية، إلى جانب تغيّر الأنماط الاستهلاكية. ولهذا، فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال منح الإعانات والقروض، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال[٣٢]. ونتيجة لهذه الجهود المبذولة، فقد تمخّضت عنها نتائج مشجعة باتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي. وبالرغم من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في هذا المجال، إلا أن إنتاجها قد عرف تذبذباً من فترة إلى أخرى، وهذا ما يبيّنه الجدول الرقم (٤ ـ ٢٠).

من بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٠) نلاحظ أن العام ١٩٩٠ قد سجل انخفاضاً في الإنتاج مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك بمعدل سالب يقدر بحوالى -٨,٦ بالمئة. وبدوره، سجل العام ١٩٩٦ انخفاضاً حاداً بالنسبة إلى العام الذي سبقه يقدر بحوالى -٩٦,٦٠٠ طن، أي بمعدل سالب بلغ -٥٠,٨ بالمئة. وكذلك، فقد عرف الأعوام ١٩٩٧ و١٩٩٨، وحتى ٢٠٠١، هي الأخرى

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤١.

انخفاضاً مقارنة بالعام ١٩٩٥، وبمعدلات سالبة قدرت على التوالي بـ -٤٤,٧ بالمئة، و-١٥,٩ بالمئة، و-٤٣,٩ بالمئة، و-٣٦,٧ بالمئة، و-٣٦,٢ بالمئة، وذلك لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها رفع الدعم عن تربية الدواجن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج(٣٣). وحسب **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي** لعام ٢٠٠٠، فإن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة عربياً بنسبة ٩,٧٠ بالمئة من إجمالي إنتاج اللحوم البيضاء على المستوى العربي، وذلك في العام ١٩٩٩، حيث تتصدر مصر القائمة بنسبة ٢٨,٧٦ بالمئة من الإنتاج العربي من لحوم الدواجن، تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٢٦ بالمئة، فالمغرب في المرتبة الثالثة بنسبة ١١,١٥ بالمئة(٣٤).

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٠)
تطور إنتاج اللحوم البيضاء للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١)

(الوحدة: طن)

العام	الإنتاج	العام	الإنتاج
١٩٨٩	٢٣١٠٠٠	١٩٩٦	٩٣٤٠٠
١٩٩٠	٢١١٠٠٠	١٩٩٧	١٠٥٠٠٠
١٩٩١	٢٢٢٨٠٠	١٩٩٨	١٦٠٠٠٠
١٩٩٢	١٨٩٠٠٠	١٩٩٩	١٠٦٥٧٢
١٩٩٣	١٩٩٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٢٥٦
١٩٩٤	٢١٩٠٠٠	٢٠٠١	١٢١٠٥٠
١٩٩٥	١٩٠٠٠٠		

المصدر: *Collections statistiques*, no. 119 (février 2005), p. 61.

واستناداً إلى بعض التقديرات المتاحة، فإن الإنتاج الحيواني يسهم بنحو ٥٠ بالمئة من الناتج الإجمالي الزراعي في بداية التسعينيات، وهذه النسبة في المساهمة لم تتغيّر كثيراً مع الأعوام اللاحقة، وذلك بفضل الزيادة المهمة في إنتاج لحوم

(٣٣) عيسى بن ناصر، «مشكلة الغذاء في الجزائر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥)، ص ١٠٢.

(٣٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠**، ص ٢٤٢.

الدواجن، وبدرجة أقل اللحوم الحمراء، حيث أصبحت الثروة الحيوانية في الجزائر تعتبر من عناصر الثروة الزراعية الأساسية[٣٥].

٢ ـ تطور إنتاج الأسماك، والحليب، والبيض

أ ـ تطور الإنتاج السمكي

تشكّل منتجات الصيد البحري مصدراً لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاج إليها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة، غير أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المنتظرة منه، نظراً إلى هامشية تنميته ونقص التأطير به، إذ بقي لمدة طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية. وقد بدأ هذا القطاع يعرف اهتماماً منذ الثمانينيات من القرن الماضي، حيث استفاد من إمكانيات مالية مهمة، إلا أن توظيفها قد تم بصورة فوضوية وغير مخطّطة، بحيث لم يبرهن قطاع الدولة على فعاليته بمشاركته الضئيلة في الإنتاج الإجمالي التي تتراوح بين ٢ بالمئة و٦ بالمئة، ونتائجه لا يمكن تحسينها إلا بتوسيع المؤسسات العاملة فيه وتجديد أسطوله. كما أن القطاع الخاص لم يدخل بقوة في الاستثمار في هذا المجال، وبقي محافظاً على طابعه التقليدي، مما جعله غير قادر على تحديد المناطق التي تتوفر فيها الطاقات الكامنة، فهذه الأخيرة التي تحتاج إلى قدرات مادية وفنية وتأهيلية كبيرة، ما زال يفتقدها القطاع الخاص. ولهذا يتطلب الأمر تطوير قطاع الصيد البحري، والبدء بتحسين ظروف الصيادين، خاصة من أجل تخفيف عزلتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتكوين العمال في الحصول على الكفاءات والتقنيات التي يتطلبها الصيد في أعالي البحار، وبالتالي ممارسة الصيد في عرض البحر بوسائل متطورة تكون مصحوبة بتوسع كبير في صناعة المصبرات. كما أن نشاط القطاع ما زال محدوداً في ما يتعلق بتربية الأسماك القارية، حيث يمكن إعطاؤه ديناميكية انطلاقاً من التجربة المكتسبة في الإمكانيات التي تتيحها البحيرات والأودية والسدود، وهي متوفرة بما فيه الكفاية. وخلال تطوره، عرف قطاع الصيد البحري مرحلتين[٣٦]، هما:

---

(٣٥) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات**، ص ٤٠.

(٣٦) ONS, «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989-2001,» pp. 69-73.

(١) مرحلة عدم الاستقرار وتبعية القطاع، وتمتد من العام ١٩٦٣ إلى غاية العام ١٩٩٩، حيث عرف حالة من عدم الاستقرار المؤسسي، التي تمثلت في تبعية قطاع الصيد البحري لإدارات وزارية مختلفة، كما يلي:

- وزارة التهيئة العمرانية والأشغال العمومية والنقل في العامين ١٩٦٣ و١٩٦٤.
- وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بين العامين ١٩٦٤ و١٩٦٨.
- وزارة النقل في العامين ١٩٦٨ و١٩٦٩.
- وزارة النقل والصيد البحري بين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٤.
- وزارة الفلاحة بين العامين ١٩٨٤ و١٩٨٩.
- وزارة الري في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠
- وزارة الفلاحة والصيد البحري بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٩.

ومنذ العام ١٩٩٩ استفاد قطاع الصيد البحري من إدارة وزارية مستقلة.

(٢) مرحلة استقلالية القطاع، إذ إنه ابتداء من العام ١٩٩٩ عرف القطاع مرحلة جديدة بعد تلك التي مرّ بها من عدم الاستقرار وإلحاقه بوزارات مختلفة، حيث بدأ تسيير موارد خاصة به، وإنشاء مناصب عمل جديدة. وقد أصبح القطاع مسيّراً من وزارة خاصة به تعرف باسم وزارة الصيد البحري، وبموارد بحرية منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وتتحدّد مهامها في تطوير وتنمية قطاع الصيد البحري من حيث هياكله التنظيمية والمهنية، ومحطات توزيع وتسويق المنتجات البحرية، سواء من الناحية القانونية أو من حيث متطلبات التأطير. ويتشكل القطاع حالياً من:

- واجهة بحرية تتجاوز ١٢٠٠ كم على امتداد الساحل.
- مساحة بحرية تقدر بحوالى ٩,٥ مليون هكتار لممارسة الصيد البحري.
- مساحة لمخطّطات مائية طبيعية واصطناعية موزّعة على كامل التراب الوطني مخصّصة لتربية الأسماك، تقدر بحوالى ١٠٠,٠٠٠ هكتار.
- كتلة إحيائية (Biomasse) تقدر بحوالى ٥٠٠,٠٠٠ طن.
- رصيد مهم من الأنواع السمكية (المهاجرة) وغيرها من الأنواع ذات القيمة التجارية العالية (كالسمك الأبيض، وسمك القرش، وغيرهما).

ـ ما يفوق ٦٠٠ نوع من الطحالب البحرية لاستعمالات مختلفة طبية وزراعية وصيدلانية ومنتجات التجميل والأُشنة.

ـ رصيد مهم من المرجان (Corail) الأحمر والاسفنجيات[٣٧].

والجدول الرقم (٤ ـ ٢١) يبيّن لنا تطور الصيد البحري في الجزائر:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢١)
تطور إنتاج الصيد البحري للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(الوحدة: طن)

البيان / العام	س. أبيض	س. أزرق	قشريات	كلب بحر	Mollusques	أخرى	المجموع
١٩٨٩	٩٩٢٩	٦٠٠٣٤	٢١٩٢	٣٢٨	ـ	ـ	٧٢٤٨٣
١٩٩٠	٩٩٢١	٧٨٠٣١	٢٦٣٦	٤٧٤	ـ	ـ	٩١٠٦٢
١٩٩١	١٠٣٧٥	٦٥٣٣٨	٣٢٦٨	٧٠٩	ـ	ـ	٧٩٦٩٠
١٩٩٢	٨٦٥٠	٨٣٥٩٩	٢٢٧٤	٧٥١	ـ	ـ	٩٥٢٧٤
١٩٩٣	١٣١٦٥	٨٣٠٩٨	٣٩٤٤	١٦٨٩	ـ	ـ	١٠١٨٩٦
١٩٩٤	١٢٧٣١	١١٨١٨٩	٢٦٨٢	١٨٠٠	ـ	ـ	١٣٥٤٠٢
١٩٩٥	١١٦٩٩	٩٠١٣٧	٢١٠٥	١٩٣١	ـ	ـ	١٠٥٨٧٢
١٩٩٦	١٥١١٧	٩٤٨٦٧	٣٤٧٧	٢٨٩٠	ـ	ـ	١١٦٣٥١
١٩٩٧	١٠٦٧٨	٧٨٣٧٢	٢٨٤٣	٢٠٠٢	ـ	ـ	٩٣٨٩٥
١٩٩٨	١٣٠٤٦	٧٣١٣٨	٣٦٤٦	٢٥٠٤	ـ	ـ	٩٢٣٣٤
١٩٩٩	١١٤٦٧	٧٢٧٦٢	٣٢٥٣	٢٣٢٩	ـ	ـ	٨٩٨١٧
٢٠٠٠	١٠٨٨٥	٩٦٣٣٧	٤٨٢٢		١١١٣	ـ	١١٣١٥٧
٢٠٠١	١١٥٧٢	١١٧٥٨٨	٣٣١٣		١١٥٠	ـ	١٣٣٦٢٣
٢٠٠٢	١١٣٦٦	١١٧٨٢٣	٣٩٨٨		١١٤٣	ـ	١٣٤٣٢٠
٢٠٠٣	١٣٠٠٥	١٢٢٧٤٨	٢٧٦٧		١٥١٢	١٤٩٦	١٤١٥٢٨
٢٠٠٤	١٠٦٧٦	١٠٦٧٨٠	٢٧٧٥		١٤١٩	١٥٤٥٨	١٣٧١٠٨

المصدر: *Annuaire Statistiques de l'Algerie*, no. 22 (2006), p. 189.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٠.

من خلال بيانات الجدول الرقم (٤ ـ ٢١) يمكن القول إن الصيد البحري خلال هذه الفترة قد عرف ثلاث مراحل من حيث تطور الإنتاج:

المرحلة **الأولى**، وهي مرحلة زيادة منتظمة في الإنتاج، وتنحصر في الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٤)، حيث سجلت ارتفاعاً في الإنتاج بمعدل نمو قدره ٦٩,٩ بالمئة، وذلك نتيجة للاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع أثناء هذه الفترة.

أما المرحلة **الثانية**، وهي مرحلة تراجع، فتنحصر في الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩)، حيث عرف الإنتاج الإجمالي انخفاضاً بمعدل -٣٣,٧ بالمئة، ومن بين الأسباب يمكن الإشارة إلى الظروف السياسية غير المشجّعة، والإهمال الذي عرفه القطاع خلال هذه الفترة.

وأخيراً المرحلة **الثالثة**، التي تعتبر مرحلة نهضة، وتبدأ منذ العام ١٩٩٩، حيث عرف الإنتاج انطلاقة جديدة في التطور والنمو قدرت بمعدل ٥٢,٦ بالمئة، وهي التي تتزامن مع تدعيم القطاع واستقلاليته في إطار وزارة تدير مختلف شؤونه التنظيمية والتسييرية. ومع ذلك، يبقى متوسط الاستهلاك السنوي للفرد الجزائري بالنسبة إلى الأسماك لا يتعدّى ٤,٠٦ كغ/العام للفرد، وهي نسبة تعتبر من المستويات الضعيفة مقارنة ببعض المناطق من العالم، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد على مستوى العالم ما يعادل ١٧,٧ كغ/العام، أما بالنسبة إلى البلدان العربية مجتمعة فبلغ ٦,٣ كغ/العام، يتراوح متوسطه في المغرب بين ٨ ـ ١٠ كغ/العام، وهي التي تتصدر قائمة البلدان العربية في هذا المجال. والجدير بالذكر أن متوسط الاستهلاك السنوي من الأسماك للفرد في البلدان العربية يقدر بحوالى نصف المعدل العالمي، أو أقل بقليل[٣٨]. ولهذا، تبقى الجزائر (كغيرها من البلدان العربية) في حاجة إلى المزيد من رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع، وخصوصاً أن السمك يعتبر غذاء صحياً جيداً.

وبالنظر إلى البلدان العربية، فهي تتمتع ـ كما هو معروف ـ بمصادر متعدّدة للإنتاج السمكي، حيث السواحل البحرية التي يبلغ طولها حوالى ٢٣ ألف كم، والأنهار العذبة التي يبلغ مجموع أطوالها حوالى ١٦,٦ ألف كم، والخزانات والسدود والمسطّحات المائية التي تقدر مساحتها بحوالى ٩,٣ مليون هكتار. ونظراً إلى هذه المصادر، يقدر المخزون السمكي في البلدان العربية

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

بحوالى ٨ ملايين طن، في حين لا تتجاوز إمكانيات الإنتاج السنوية لهذا المخزون سوى حوالى ٥ ملايين طن سنوياً. فعلى سبيل المثال، وخلال العام ٢٠٠٣، قدر الإنتاج السمكي في البلدان العربية بحوالى ٣,٤ مليون طن، أي بزيادة قدرت بحوالى ١,٢ بالمئة مقارنة بالعام السابق (٢٠٠٢)، ويمثل هذا الإنتاج حوالى ٤٣ بالمئة من حجم المخزون، وحوالى ٦٨ بالمئة من الطاقة الإنتاجية الممكنة؛ يقدر منه الإنتاج من الصيد البحري بحوالى ٨٥ بالمئة من إجمالي الإنتاج في البلدان العربية، يليه الصيد من المياه الداخلية بحوالى ١٢ بالمئة، ثم الاستزراع السمكي بحوالى ٣ بالمئة[٣٩]. ويتفاوت الإنتاج السمكي في البلدان العربية من دولة إلى أخرى، إذ يمثل إنتاج المغرب وموريتانيا المطلتين على المحيط الأطلسي حوالى ٤٨,٥ بالمئة من الإنتاج السمكي في البلدان العربية، كما يبلغ إنتاج البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط حوالى ١,١ مليون طن، أي بما يعادل نسبته ٣١,٣ بالمئة من الإنتاج الكلي.

ويمثل إنتاج دول الخليج العربي وبحر العرب حوالى ١٥,٣ بالمئة من مجموع الإنتاج العربي، يلي ذلك إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي بحوالى ٤,٩ بالمئة من مجموع الإنتاج العربي. وبالرغم من التحسّن الذي عرفه هذا القطاع، إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج بالنسبة إلى بعض البلدان العربية، ومن بينها الجزائر التي سجلت تراجعاً (بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤) قدره ٣,١ بالمئة[٤٠].

ب ـ تطور إنتاج البيض والحليب والعسل

(١) **تطور إنتاج البيض**: لقد انتشرت صناعة إنتاج البيض في الجزائر بصورة مقبولة، وذلك منذ عقد الثمانينيات تحديداً، حيث أصبح إنتاج البيض يتم بصفة رئيسية في القطاعات التجارية الحديثة التي لا تتأثر كثيراً بالعوامل الموردية والظروف البيئية والمناخية، مما يساعد على الاستثمار في إنتاج الدواجن وبيض المائدة لسدّ احتياجات السكان الاستهلاكية. واستناداً إلى تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام ٢٠٠٠، فإن الجزائر احتلت المرتبة الرابعة على المستوى العربي، وذلك بنسبة ١٢,٦٩ بالمئة، بينما تصدّرت المغرب البلدان العربية، وذلك بنسبة ١٦,٩٢ بالمئة من إجمالي الإنتاج العربي، تم أتت بعدها مصر بنسبة ١٣,٥١

(٣٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٠.

بالمئة، ثم السعودية بنسبة ١٢,٩٤ بالمئة بالنسبة للعام ١٩٩٩[٤١]. وتعرف الجزائر في مجال إنتاج البيض اكتفاءً نسبياً، كما هو الحال بالنسبة إلى إنتاج اللحوم البيضاء عموماً. ومن خلال الجدول الرقم (٤ ـ ٢٢) نتبيّن مدى تطور إنتاج البيض في الجزائر.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٢)
تطور إنتاج البيض للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١)

(الوحدة: ١٠ ٦)

العام	الإنتاج
١٩٨٩	٢٨٠
١٩٩٠	٢٧٨
١٩٩١	٢٥٤
١٩٩٢	٢٠٧
١٩٩٣	٢١٠
١٩٩٤	٢٣٠
١٩٩٥	٢٦٤
١٩٩٦	١٧١
١٩٩٧	١٩٠
١٩٩٨	٢٢٠
١٩٩٩	٢٧٢
٢٠٠٠	٢٨٣
٢٠٠١	٢١٦

المصدر: ONS, Ibid., p. 61.

توضح البيانات الواردة في الجدول الرقم (٤ ـ ٢٢) أن إنتاج البيض عرف انخفاضاً مستمراً خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، ليسجل تذبذباً في وتيرة الإنتاج في الفترة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠١). وتجدر الإشارة إلى أن العام ٢٠٠٠ قد

(٤١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠**، ص ٢٧٠.

عرف أعلى مستوى إنتاجي من هذه المادة قدر بحوالى ٢٨٣ مليون وحدة، وذلك بمعدل نمو قدره ٤,١ بالمئة مقارنة بالعام السابق، ثم مال نحو تسجيل انخفاض محسوس في العام ٢٠٠١ بمعدل سالب قدره ـ ٢٣,٦ بالمئة. ولعل من بين الأسباب المباشرة وراء هذا التناقص في وتيرة الإنتاج نذكر رفع الدعم الحكومي عن نشاط تربية الدواجن، ولكن دون أن ننسى موجة أنفلونزا الطيور التي أثرت سلباً في هذا القطاع، بحيث أصابت كل مناطق العالم. وبعد ذلك، بدأ معدل الإنتاج في الارتفاع الطفيف، الذي يجب توطيده والسعي من أجل تأمين هذه المادة محلياً، دون اللجوء إلى استيرادها من الخارج.

وبخصوص دجاج التسمين أو المعدّ للذبح، فقد تم إحصاء ٣١,٨ مليون وحدة للفترة نفسها، وذلك بما يمثل ٥٠ بالمئة من تعداد العام ٢٠٠٠، إضافة إلى ١١,٥ مليون وحدة من الدجاج البيّاض، وهو ما يمثل ٧٧ بالمئة من تعداد العام ٢٠٠٠. وفي ما يتعلق باللحوم البيضاء، فإن الإنتاج خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠١ عرف نمواً قدره ٥٧ بالمئة من إنتاج العام السابق. وتم إنتاج ١٢٥ ألف طن، إضافة إلى إنتاج ٣٦٣,١ مليار وحدة من البيض، وهو ما يمثل ٥٣ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام التي سبقه(٤٢).

(٢) **تطور إنتاج الحليب**: يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، الذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان. ويشكل إنتاج الحليب وتصنيعه دعامة أساسية في اقتصاديات العديد من دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، تلك الدول التي تسعى إلى تأمين استقلالية غذائية لمواطنيها، وتحرر من التبعية في قراراتها الاقتصادية والسياسية.

ونظراً إلى زيادة معدلات الدخول الفردية والزيادة السكانية، وارتفاع مستوى الوعي الصحي، وما ترتب عليه من تغيير مستمر في الأنماط الاستهلاكية الغذائية، فقد ازداد الطلب على الحليب ومشتقاته، مما أدى إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية منها، حيث إن معدلات إنتاج الحليب ما زالت دون الطموحات المطلوبة، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع، بحيث يرتفع الإنتاج، وتبتعد البلاد عن اللجوء إلى الاستيراد. ولعل الجدول الرقم (٤ ـ ٢٣) يوضح أكثر هذه الصورة:

---

(٤٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير النصف الثاني**، ص ٣٣.

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٣)
تطور إنتاج الحليب للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١)

(الوحدة: ١٠ ^{3} لتر)

العام	الإنتاج
١٩٨٩	٩٧٠٠٠
١٩٩٠	١١٠٠٠٠
١٩٩١	١١٥٦٠٠
١٩٩٢	١٢٢٩٠٠
١٩٩٣	١٠١٦٠٠
١٩٩٤	١٠٥٧٠٠
١٩٩٥	١٠٥٠٠٠
١٩٩٦	١١٠٠٠٠
١٩٩٧	١٠٥٠٠٠
١٩٩٨	١٢٠٠٠٠
١٩٩٩	١٥٥٨٧٣
٢٠٠٠	١٥٨٣٥٩
٢٠٠١	١٦٣٧٢١

المصدر: المصدر نفسه، ص ٦١.

يتبيّن من الجدول الرقم (٤ ـ ٢٣) أن إنتاج الحليب للفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢) قد عرف زيادة في الإنتاج، إذ بلغ معدل النمو في العام ١٩٩٢ ما يعادل ٢٦,٧ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٨٩، غير أنه بعد ذلك بدأ يعرف تذبذباً في الإنتاج، استمر إلى غاية العام ١٩٩٧، حيث بدأ يعرف زيادة مستمرة في الإنتاج ليسجل في العام ٢٠٠١ ما يعادل ١٦٣,٧٢١ ألف لتر، أي بمعدل نمو قدره ٣,٤ بالمئة مقارنة بالعام السابق. وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٠١ بالمئة من إجمالي إنتاج الحليب في الوطن العربي، بينما تتصدر السودان اللائحة بنسبة ٣٤,١٦ بالمئة، تليها مصر بنسبة ١٨,٥٧ بالمئة، تبعاً لإحصائيات العام ١٩٩٩[٤٣].

أما في ما يتعلق بتربية أبقار الحليب، فقد سعت الجزائر إلى ضرورة توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار العام من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من

(٤٣) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠**، ص ٢٨٦.

الحليب. ويتم تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاج الحليب، وهما الأبقار المحلية، والأبقار المحسّنة. ففي ما يتعلق بالأبقار المحلية، بلغ عددها في العام ١٩٩٤ مثلاً نحو ٧٠٠ ألف رأس، ويقدر معدل إنتاجها حوالى ٥٠ ألف طن من الحليب سنوياً. أما بالنسبة إلى الأبقار المحسّنة، فتتم تربيتها عن طريق تكوين أصول القطعان باستيراد الأبقار الحوامل، وذلك بما مقداره من ٥٠ ـ ٧٠ ألف رأس. وقد قدر إنتاجها للعام ٢٠٠٠ بحوالى ٢٠٠٠ مليون لتر سنوياً، ومن المتوقع أن يكون إنتاجها للعام ٢٠١٠ حوالى ٢٧٥٠ مليون لتر سنوياً، أي بتغطية تقدر بنحو ٦٥ بالمئة من الاستهلاك المتوقع إلى غاية تلك الفترة، وبمعدل استهلاك سنوي يقدر بـ ٩٠ لتراً للفرد(٤٤).

ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، تبقى الجزائر في مجال الحليب ـ كما هو الحال بالنسبة إلى مجموع محاصيل الحبوب والبقوليات واللحوم ـ رهينة السوق العالمية، حيث تستورد حوالى مليار لتر من حاجياتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالى ملياري لتر، وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالى ٣ مليارات لتر من الحليب، تبعاً لتقديرات العام ٢٠٠٦. وتعتبر عملية تجميع الحليب والقدرات المسخّرة للتجميع محدودة، مما يعيق تطور الإنتاج، حيث إن الحليب المجمّع يصل إلى ٣٠٠ مليون لتر، أي أقل من ١٧ بالمئة من الإنتاج الوطني. ويتوقع في حدود العام ٢٠٠٩ الوصول إلى تجميع ما مقداره ٧٠٠ مليون لتر، أي بما يعادل ٣٥ بالمئة من الإنتاج الإجمالي للحليب. ويوجد حالياً ٢٥ ألف مجمِّع للحليب، إلا أن العديد منها يعاني نقص التأطير والتأهيل والإمكانيات الخاصة بالحفظ وغرف التبريد. والجدير بالذكر أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزّع على المناطق الأربع للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعدّ أهم منتج للحليب، حيث تمثل ٥٥ بالمئة مقابل ١٧ بالمئة لمنطقة الوسط و١٤ بالمئة لمنطقتي الغرب والجنوب، فيما يلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب سنوياً تتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ لتراً. وتقوم الجزائر حالياً باستيراد عدد من الأبقار الحلوب لدعم إنتاج الحليب، حيث سجل على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة أكثر من ١١٦ طلباً لاستيراد الأبقار.

وللإشارة، فإن الجزائر استوردت عام ٢٠٠٥ قرابة ٢١٠ آلاف طن من الحليب بقيمة إجمالية تقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار، منها قرابة ٨٠ ألف طن من الحليب المجفف. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعد ثاني مستورد للحليب في أفريقيا بعد

(٤٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات**، ص ٦١.

نيجيريا، بالرغم من وجود ١١٠ مصانع للحليب، تقوم أغلبها بتحويل المادة الأولية. وتشكّل نوعية الأبقار المستوردة أحياناً إشكالاً من حيث قدرتها الإنتاجية التي تتراوح بين ١٥ و٢٥ لتراً يومياً، وهي غالباً ما تستورد من فرنسا أو هولندا[٤٥].

(٣) تطور إنتاج العسل: لم يعرف إنتاج العسل اهتماماً كبيراً وواسعاً، وقد كان النشاط فيه مقتصراً على بعض التعاونيات لإنتاج العسل، بالإضافة إلى استغلالات صغيرة مقتصرة على تربية محدودة بالنسبة إلى بعض الأسر من أجل الاستهلاك المحلي أو للتداوي، على اعتبار الأهمية التطبيبية لهذه المادة. غير أنه بدأ ينال بعض الاهتمام أكثر فأكثر منذ عقد الثمانينيات، ثم تدعّم أكثر منذ مطلع التسعينيات، مع اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال. ومهما يكن، يبقى إنتاج هذه المادة، التي تتوفر شروط الجزائر على مقوّمات إنتاجها، دون المستوى المطلوب، وهذا ما يبيّنه الجدول الرقم (٤ ـ ٢٤).

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٤)
تطور إنتاج العسل للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١)

(الوحدة: طن)

العام	الإنتاج
١٩٨٩	١٢٠٠
١٩٩٠	٥٠٠
١٩٩١	٢٠٠٠
١٩٩٢	١١٣٢
١٩٩٣	١٨٠٠
١٩٩٤	٢٨٠٠
١٩٩٥	١٨٠٠
١٩٩٦	٢٥٠٠
١٩٩٧	١١٠٠
١٩٩٨	١٥٠٠
١٩٩٩	١١٨٣
٢٠٠٠	١٠٥٤
٢٠٠١	١٦٣٩

المصدر: المصدر نفسه، ص ٦١.

(٤٥) **الخبر**، ٥/ ٤/ ٢٠٠٦، ص ٦.

من خلال إحصائيات الجدول الرقم (٤ ـ ٢٤) يتأكد أن الإنتاج الوطني في مجال إنتاج العسل لا يغطي الحاجيات الاستهلاكية بالنظر إلى عدد السكان المتزايد، بحيث يتم تدارك العجز باللجوء إلى الاستيراد. وقد سعت الدولة من خلال أهداف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية، ضمن المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، إلى العمل على «إعادة تشكيل خلايا النحل عن طريق مشاتل خاصة لملكات النحل، وذلك بإنتاج ٦٠٠ ملكة و٩٠٠ سرب نحل في كل مشتلة في العام. وقد تم خلال السداسي الأول من عام ٢٠٠١ تسجيل إنشاء ٨٧ مشتلة على مستوى ٢٥ ولاية، قدراتها الإنتاجية توازي ٨٧,٣٠٠ سرب من النحل. كما كان هناك طلب من خلال الصندوق قدر بنحو ٥٢٣,٧٧٦ خلية نحل قيمة الاستثمار فيها يساوي ٣,٤ مليار دينار جزائري، منها ٢,٥ مليار دينار في شكل دعم من طرف الصندوق»(٤٦).

وعلى العموم، وحسب إحصائيات الجداول السابقة، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، فتارة تعرف ارتفاعاً نسبياً في هذا المجال، وتارة أخرى تتراجع. والجدير بالذكر أن الارتفاع الحاصل يعود بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف لتغذية الماشية، وكذلك إلى استيراد أبقار أغلبها حلوب. وبالرغم من هذا التحسّن تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت حدّة التبعية للخارج ليست بالحجم نفسه مما هي عليه بالنسبة إلى الإنتاج النباتي، وبخاصة منه مجموعتي الحبوب والبقول الجافة، إلا أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة إلى إنتاج اللحوم الحمراء والإنتاج السمكي أمر ممكن، على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة والظروف مؤاتية، تبقى فقط الإرادة بالسعي إلى تجاوز بعض العقبات التي تقف عائقاً أمام ترقية الإنتاج الحيواني، الذي يعرف وضعية غير صحية. وسوف نستخلص حالة هذا القطاع الفرعي من حيث الإنتاج والإنتاجية لنتمكن من رسم صورة حقيقية عن حالة التبعية للخارج في هذا المجال في الفقرة التالية.

٣ ـ تدنّي الإنتاج والإنتاجية الزراعية ـ الغذائية

من خلال استعراضنا للأرقام والإحصائيات التي اهتمت بمستويات الإنتاج

(٤٦) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير النصف الثاني**، ص ٣٢.

والإنتاجية للقطاع الزراعي الغذائي في مجاليه: النباتي والحيواني، تأكد لدينا ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بغيرها من القطاعات الأخرى، التي تشكّل مختلف أنشطة التنمية الاقتصادية والصناعية. وتتجلى هذه الحقيقة من نظرة خاطفة إلى تطور الإنتاج الزراعي من خلال الإنتاج الداخلي الخام للزراعة، وهي الخاصية التي تشكّل القاسم المشترك الأكبر بين كل دول العالم دون استثناء، على اعتبار أن الزراعة غير مربحة اقتصادياً مقارنة بالصناعة مثلاً. وبخصوص الجزائر، فإن تراجع نسبة المساهمة هذه يترجم مدى معاناة الاقتصاد العام والصناعة خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، وبالتحديد ما شهده القطاع الزراعي من تذبذبات.

ولقد استمرت هذه الوضعية المتذبذبة تطبع الزراعة الجزائرية باستمرار، نظراً إلى ما تتصف به من عدم الانسجام، انعكس على تذبذب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام. وحسب التقديرات، فإن المساحة الصالحة للزراعة تعادل ٣ بالمئة من المساحة الإجمالية، منها ما يعادل ٦٣,٣ بالمئة من الاستغلالات التي تقل مساحتها عن ٥ هكتارات، ويمثل السكان الريفيون ما يعادل ٤١ بالمئة من إجمالي السكان، ونسبة العمالة الزراعية تقدر بـ ٢٣ بالمئة من إجمالي السكان[٤٧]. وغير خاف أن الجزائر في المجال الزراعي ليست مكتفية ذاتياً، وهي تسجل عجزاً مهماً كل عام، حيث تستورد ما يعادل ٧٥ بالمئة من احتياجاتها. ولتغيير هذه الوضعية، أولت الدولة الجزائرية اهتماماً معتبراً للزراعة، باعتمادها المخطّط الوطني للتنمية الريفية، وتخصيص موارد مالية لعصرنة القطاع. وفي الواقع، يعاني الإنتاج الزراعي ندرة في الوسائل التقنية: فالري غير كاف، كما أن الإنتاجية ضعيفة بسبب النوعية الرديئة للبذور. وفي هذا الصدد، يعاني إنتاج الحليب مشاكل عويصة، مثله مثل إنتاج البطاطس، ولهذا يجب تدارك الوضع والعناية أكثر بتوفير المزيد من هذه المنتجات. كما تعاني الجزائر مشكلة الجفاف باستمرار التي تؤدي إلى اندلاع حرائق تلتهم المحصود من الإنتاج.

إن أداء الزراعة الجزائرية الهزيل يمكن قراءته ومقارنته بدول أخرى من خلال إنتاج محصول أساسي، مثل القمح، إذ يلاحظ في هذا الإطار أن معدل التبعية بالنسبة إلى القمح كان مرعباً خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)، حيث

(٤٧) < http://www.faostat.org > , Banque Mondiale.

كان يتراوح ما بين ٨٠,٩ بالمئة ـ ٨٥,٦ بالمئة لكل من القمح الصلب والقمح اللين على التوالي. وبالنسبة إلى العام ٢٠٠٦، فقد احتل القمح المرتبة الأولى ضمن المواد الغذائية المستوردة، بمبلغ يقدر بحوالى ٩٧٥ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل حجماً يزيد بقليل على ٢٢,٣٦٧,٠٠٠ قنطار، منها ٤,٥٢٤,٨٣٥ قنطاراً بالنسبة إلى القمح الصلب و١٧,٨٣٢,٤٠٧ قناطير بالنسبة إلى القمح اللين[٤٨]. وهذا دليل على مزيد من التبعية للخارج، والوضع نفسه يتقاسمه أغلب السلع الزراعية الأخرى، وبخاصة منها الأساسية لتأمين الغذاء وذات الاستهلاك الواسع.

ولعل أحد المفاتيح لفهم محدودية كفاءة الإنتاج النباتي يتمثل في غياب الانسجام بين مدخلات القطاع ووسائل الإنتاج وتضافرهما معاً، حيث يلاحظ عدم وجود وسائل تقنية لمتابعة الزراعة بما فيه الكفاية، وإن وُجدت فهي غير مجهزة وغير مناسبة للظروف الطبيعية التي تعمل فيها.

إن مستوى مكننة الزراعة الجزائرية، وبخاصة في مسألة نسبة استعمال الجرارات في العمل الزراعي، تستدعي التذكير بحقيقة واقعية، وهي أنه ليست كل الجرارات يستفاد منها بالفعل في مجالها الصحيح؛ فتخصيص جرار لنقل مواد البناء وبيع المياه، سواء منها الصالحة للشرب أو للاستعمالات المختلفة مثلاً ـ وهذا يلاحظ بكثرة حتى عبر الطرقات والأحياء الحضرية ـ لا يساهم في العمل الزراعي، وبالتالي ليس له دور في تحسين المحصول كما يجب، بالرغم من أن هذا الجرار محسوب على القطاع الزراعي، وتتضمنه الإحصائيات الرسمية.

وعلى العموم، تتميز الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء خصوصاً بحالة من التدهور، تتبيّن أكثر من خلال الفترة الزمنية مجال البحث. ففي مجال الزراعة النباتية، تعرف الحبوب باعتبارها تشكّل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصاً واضحاً في الكميات المنتجة من بين أهم تلك المحاصيل، مما شكّل مشكلة اقتصادية كبيرة تجلّت من خلال استيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب، وبخاصة من القمح ودقيقه. وفي هذا الصدد، فقد قدرت فاتورة استيراد القمح للعام ٢٠٠٦ ما يعادل ٩٧٥ مليون دولار أمريكي (كما أشرنا). أما البقوليات، فإنها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث

(٤٨) بيان صادر عن رئيس الحكومة الحالي، بتاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٧.

إن زيادة إنتاج أي منها تحقق مزيداً من الأمن الغذائي الجزائر في حاجة ماسة إليه، كما أن نقص إنتاج أي منها يمثل دون شك حالة حرجة. وتتجلى أهمية وفائدة هذه المحاصيل في كونها تمدّ كلاً من الإنسان والحيوان بالبروتين النباتي (الحمص، والفول، والعدس)، الضروري جداً للحياة الصحية. غير أن إنتاج البقوليات قد عرف التذبذب نفسه الذي عرفته الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسدّ عجزها في توفير غذاء سكانها عن طريق الاستيراد. فقد بلغت فاتورة استيراد هذه المادة في العام ٢٠٠٦ ما يعادل ١٧٣ مليون دولار أمريكي، كما وصلت فاتورة استيراد الذرة إلى ٤٢٤ مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى العام نفسه، وذلك حسب ما تضمنه البيان المدخلي للندوة الصحفية لرئيس الحكومة بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

كما اتصف الإنتاج الحيواني، من جهته، بعدم الاستقرار أو عدم تسجيل زيادة مطردة في الإنتاج بالنسبة إلى بعض المكوّنات، كما هو الحال مع اللحوم الحمراء والحليب، حيث تواصل الجزائر اعتمادها على الاستيراد بمعدلات كبيرة قد تصل إلى ٥٠ بالمئة. فمثلاً، بالنسبة إلى مادة الحليب، التي تحتل المرتبة الثانية بعد القمح ضمن المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها الجزائر، قدرت فاتورة وارداتها بنحو ٧١٠ ملايين دولار أمريكي في العام ٢٠٠٦ مقابل ٣٧٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٥، كما كانت أكثر ارتفاعاً بالنسبة إلى العام ٢٠٠٧، نظراً إلى ارتفاع سعر مسحوق الحليب عالمياً[٤٩] (حسب التصريح نفسه). وهذه وضعية غير طبيعية إذا ما أخذنا في الاعتبار ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات لزيادة قدراتها الإنتاجية في مختلف هذه المواد. أما بخصوص باقي مكوّنات القطاع الحيواني، ويتعلق الأمر باللحوم البيضاء والبيض، فإن هذه المجموعة الفرعية يمكن اعتبارها مستقرّة، وتميل إلى التزايد النسبي المنتظم، حيث تعرف الجزائر اكتفاءً ذاتياً في ذلك، غير أن ذلك لا يمنع من السعي إلى الرفع من معدلات الإنتاج من أجل التصدير. وتبقى كل المواد الغذائية الزراعية الأخرى في حاجة إلى تطوير، للابتعاد عن الخط الأحمر للتبعية الغذائية، التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني الضعيف أصلاً، والذي يعيش من «سيروم» عائدات المحروقات الآيلة إلى الزوال.

وعموماً، فإن مستويات الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني تعرف تذبذباً

(٤٩) المصدر نفسه.

دائماً، بحيث لا تكاد تستقر مستويات الإنتاج لأكثر من سنتين، أو أنها تعرف وتيرة في اتجاه تصاعدي منتظم، وإنما القاسم المشترك الأكبر هو التأرجح بين الارتفاع والانخفاض، وهذا دليل على تدني وتدهور الإنتاج الزراعي الغذائي بنوعيه النباتي والحيواني.

ولقد انعكس هذا التذبذب على نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فمثلاً سجل العام ٢٠٠٣ نسبة ٩,٦ بالمئة، لتنخفض هذه النسبة في العام ٢٠٠٤ إلى -٩,٤ بالمئة. وقد عرف العام ٢٠٠٥ أهم انخفاض، حيث وصلت هذه النسبة إلى -٧,٧ بالمئة، وسجل العام ٢٠٠٦، تقريباً، النسبة نفسها، حيث بلغت ٧,٦ بالمئة، لتصل في العام ٢٠٠٧ إلى ٨,١ بالمئة. والجدول الرقم (٤ ـ ٢٥) يوضح ذلك:

الجدول الرقم (٤ ـ ٢٥)

نصيب الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧)

(الوحدة: مليون دولار)

العام / البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الناتج المحلي الإجمالي	٦٨٠٠٧	٨٥٠٠٣	١٠٢٥٠٠	١١٦٦٠٠	١٢٧٤٩٧
الناتج الزراعي الإجمالي	٦٥٨٩	٨٠٣٢	٧٨٦٦	٨٨١٢	١٠٣٢٥
نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	٩,٦ بالمئة	٩,٤ بالمئة	٧,٧ بالمئة	٧,٦ بالمئة	٨,١ بالمئة

المصدر: <http://www.aoad.org>.

ويعزى هذا الانخفاض في نسب الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة بالنسبة إلى العام ٢٠٠٥ مقارنة بالعام ٢٠٠٤ إلى عدة أسباب، منها:

ـ انخفاض اليد العاملة من ١,٦١٧,٠٠٠ عامل في العام ٢٠٠٤، إلى ١,٣٨١,٠٠٠ عامل، أي بحوالى ١٤ بالمئة.

ـ انخفاض إنتاج إجمالي الحبوب بحوالى ١٣ بالمئة، حيث سجل في العام ٢٠٠٤ حوالى ٤٠٣٣ ألف طن، لينخفض في العام ٢٠٠٥ إلى ٣٥٢٧ ألف طن.

ـ انخفاض في الأراضي المزروعة نتيجة لزيادة الأراضي المتروكة.

والأسباب نفسها تقريباً عرفها العام ٢٠٠٦، أما العام ٢٠٠٧ فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت ٨,١ بالمئة، وذلك نتيجة لزيادة الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة قدرت بحوالى ١٧,٢ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٦ التي قدر إجمالي الناتج الزراعي فيه بـ ٨٨١٢ ألف طن، ليبلغ ١٠,٣٢٥ ألف طن في العام ٢٠٠٧. ومردّ ذلك بالدرجة الأولى إلى تحسن الظروف المناخية، وإلى الأهمية التي أُوليت للقطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، حيث يلاحظ، مثلاً، زيادة في بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومنها عدد الحاصدات الذي ارتفع إلى ١٢,٥٥٤ حاصدة في العام ٢٠٠٧ بعدما كان إلى غاية العام ٢٠٠٤ لا يتعدّى ٨٨٠١، كما ارتفع حجم الإقراض الزراعي إلى ١٣٥٨,١٧ مليون دولار أمريكي بعدما كان في العام ٢٠٠٥ يعادل ١٠١٨,٧٧ مليون دولار أمريكي(٥٠).

وتفادياً لمثل هذا التذبذب، كان من الضروري اتخاذ إجراءات فنية لترقية الزراعة في الجزائر، وذلك بمتابعة دائمة وفعلية لبعض الجوانب الفنية، لتدارك ما قد يترتب عليها من سلبيات، وحتى لا تؤدي إلى إعاقة التنمية الزراعية المرجوة. وهذه الجوانب ـ دون مراعاة لأهميتها في الترتيب ـ تتطلب تقييماً حقيقياً، من حيث التحذير من احتمال اتساع رقعة المشاكل، أو من حيث تحديد الفائدة التي تنجم عن معالجتها، والتي يمكن حصرها في التالي(٥١):

أ ـ تدعيم سياسة استصلاح الأراضي.

ب ـ تدارك أسباب ملوحة الأرض وصرف المياه منها.

ج ـ اتباع تقنيات الحفاظ على الماء وتحسين أداء الري.

د ـ تطبيق سياسة لحماية وتحسين خصوبة التربة.

هـ ـ وضع استراتيجيا بعيدة المدى لاختيار وتحسين النوعيات النباتية والحيوانية.

---

(٥٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٨).

(٥١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ٢٥٨.

و ـ في المجال الحيواني ينبغي العمل على وضع برنامج لاستيراد أصناف عالية الجودة من الأبقار، ومحلياً زيادة مجالات تربية الأبقار[٥٢].

ز ـ وضع استراتيجيا لتكثيف نظم الإنتاج وتقليل الأراضي البور، تماشياً مع المعطيات الطبيعية ذات الصلة بالبيئة الكبرى[٥٣].

وغير خاف أن هذه القائمة الآنفة الذكر ليست دقيقة، ومن المستحيل ضبطها، وهذا في حدّ ذاته يمثل أحد العوائق التي تعطل تفعيل الزراعة في الجزائر بشكل جدّي. ولعل التركيز على هذه العوامل فقط هو لكونها بقيت تتكرّر بصفة دائمة منذ مدة، أما عن تشخيص أسباب عدم تحقيق النتائج المنتظرة من القطاع الزراعي، فيمكن معالجتها بشيء من التفصيل لاحقاً.

(٥٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات**، ص ٦٢.

(٥٣) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية**، ص ٢٥٩.

الفصل الخامس

التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية

أولاً: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

ضمن هذا المبحث سوف نتطرق إلى الموضوعات التالية:

١ ـ الدول النامية وحتمية استيراد الغذاء

كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني من هذا الكتاب، فإن الزراعة تمثل العمود الفقري لكثير من اقتصاديات البلدان النامية، إذ إنها تعدّ المصدر الرئيسي لمعيشة السكان، بالإضافة إلى كونها من المصادر الرئيسية لحصيلة الصادرات (باستثناء تلك الدول التي تتوفر على ثروات طبيعية).

ومن المتفق عليه، بصورة عامة، أن اقتصاديات البلدان النامية ـ ومن بينها الجزائر ـ تعاني معوقات خاصة، منشأها التفاعل بين العوامل العديدة المرتبطة بوضعية هذه البلدان. وتشترك هذه البلدان في عدد من المشاكل الهيكلية (سنعود إليها بالتفصيل في الفصل السادس)، لعل أبرزها ضُعف قاعدة مواردها وتعرّضها للتقلبات المناخية ولمخاطر الكوارث الطبيعية، واعتمادها على تصدير أنواع محدودة من المنتجات (الأولية) من أجل الحصول على النقد الأجنبي. كما أن رأس المال المحلي اللازم للاستثمارات الإنتاجية يعدّ محدوداً بصفة عامة. وبجملة واحدة، فإن القاعدة اللازمة لتحقيق الإيرادات فيها ضيقة. وتمثل التغيّرات التي تطرأ على البيئة العالمية لتجارة المنتجات الزراعية، بما في ذلك التغيّرات المترتبة على اتفاقية الزراعة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية، تحديات خاصة أمام البلدان النامية. فعلى الرغم من أنها تخلق فرصاً أمام جميع البلدان للاستفادة من النظام التجاري القائم على مزيد من المنافسة والإنصاف، فإن بعض السمات الخاصة لاقتصاديات البلدان النامية قد تقيّد من قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص.

وتبعاً لمدى توفرها على الموارد الاقتصادية، أصبحت الدول تصنّف ضمن هذه المجموعة أو تلك، وإن كانت جميعها ـ مهما كانت المجموعة التي تنتمي إليها ـ في حاجة إلى تطوير قدراتها. ولتدارك النقص في الموارد ذات الصلة

بالأمن الغذائي على مستوى الدول، شهد الاقتصاد العالمي تغييرات ضخمة مع نهاية الألفية الثانية، وقد أثر ذلك بشكل كبير في اقتصاديات الزراعة بصورة مباشرة، وفي كيفية تناول الظواهر المتعلقة بالقطاع الزراعي بالتحليل. كما أصبح هذا القطاع يحظى باهتمام متزايد، نظراً إلى دوره الاستراتيجي، يفوق ما للقطاعات الأخرى من أهمية. فقد أصبحت الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة «الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتوانى عن استخدام الغذاء كسلاح لفرض شروطها وهيمنتها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، وذلك باختلاق جميع المبرّرات، بما فيها حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات العرقية، ومساعدة الإرهاب. . . . إلخ»[1]. وفي هذا الصدد، يعلق جيرالد فورد، زمن كان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بالحرف الواحد: «من الآن فصاعداً لم تعد حاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد بحاملات الطائرات وبرجال البحرية من أجل تهدئة عالم ثالث كثير الحركة، فالترسانة الأمريكية تضم سلاحاً طيعاً ورهيباً، وذا فاعلية، ألا وهو الغذاء»[2].

والجدير بالملاحظة أنه منذ الحرب العالمية الثانية عرفت التجارة الدولية نمواً أسرع من معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي، في ما عدا بعض السنوات كاستثناء. وقد شهدت فترة السبعينيات زيادة كبيرة في معدلات نمو التجارة العالمية، لتعرف بعد ذلك تطورات متأرجحة. فمثلاً خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٤)، كان معدل نمو الصادرات العالمية من السلع الغذائية يقدر بـ ٤ بالمئة سنوياً في المتوسط، في حين بلغ هذا المعدل بالنسبة إلى المواد الخام الزراعية نحو ٣,١ بالمئة سنوياً خلال الفترة نفسها، مقارنة بمعدل النمو الخاص بالتجارة السلعية ككل، الذي بلغ ٥,٥ بالمئة سنوياً للفترة ذاتها. واستأثرت دول العالم المتقدم بنصيب الأسد من التجارة الزراعية بشقيها، سواء تعلق الأمر بالسلع الغذائية، أو بالمواد الخام الزراعية، مع اتجاه هذا النصيب نحو الزيادة مع مرور السنوات. فقد كانت صادرات الدول المتقدمة من الغذاء نحو ٥٧,٥ بالمئة من إجمالي صادراته العالمية في العام ١٩٧٠، وبلغت ٦٢,٥ بالمئة في العام ١٩٧٥، ووصلت إلى نحو ٧٠ بالمئة في العام ١٩٩٢. أما بالنسبة إلى المواد الأولية الزراعية، فقد بلغ نصيب العالم المتقدم منها نحو ٥٥,٤

---

(١) عيسى بن ناصر، «انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة منتوري ـ قسنطينة)، العدد ٢٢ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ٤١.

(٢) فلاح سعيد جبر، **اتفاقيات الغات ونظام الإيزو ٩٠٠٠ ـ ٩٠٠٤، وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي** (قبرص: الجفان والجاني للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٢٣.

بالمئة، ثم ٥٨,٩ بالمئة ليصل إلى ٦٨ بالمئة خلال تلك الأعوام نفسها على التوالي[٣].

ونتيجة لوضعها المتخلف، تواجه البلدان النامية عدداً من التحديات في ما يتعلق ببلوغ المستوى الذي يمكّنها من المنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، والمحافظة على هذا المستوى. كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تفاقم درجة حساسية هذه البلدان من الناحية الاقتصادية، لما يترتب عليها من تكاليف إضافية، مما يؤدي إلى تحويل الموارد الشحيحة عن الأنشطة الإنتاجية، بالإضافة إلى إرباك الاقتصاد بأكمله. وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة هذه الأوضاع الحساسة للمؤثرات الخارجية، تتطلب قدرة على التأقلم، وعلى زيادة درجة المرونة، من حيث اعتماد النظام الاقتصادي على سمات معينة، على أساس وجود درجة عالية من التأثير المتبادل بين الناحيتين الاقتصادية والبيئية وتداخلهما معاً.

وباختصار، تشترك البلدان النامية في سمات تتميّز بها، وهي غالباً ما تعيق اندماجها في الاقتصاد العالمي، وتقلل من قدرتها على الاستفادة من الفرص الناشئة عن التحرير المتعدد الأطراف لتجارة المنتجات الزراعية. ولهذا، تجد نفسها في مواجهة مع واقعها الاقتصادي المهلهل، عاجزة عن تأمين الغذاء لمواطنيها، بما يضطرها إلى اللجوء إلى الاستيراد من الخارج، بالرغم من ندرة مواردها المالية، هذه الأخيرة التي تحتاج إليها لتلبية احتياجات كثيرة، مما يرغمها على الانصياع للشروط المجحفة للهيئات المالية الدولية التي تقترض منها لتدخل في دوامة فخ المديونية والتبعية لمثل هذه الهيئات، التي يكون الخروج منها شبه مستحيل. ومن خلال هذه الصورة يتعيّن علينا تحديد الوضع التجاري للوطن العربي، حتى يتسنّى لنا بعدئذ تقديم نظرة شاملة عن حال الجزائر في هذا المجال.

٢ ـ تطور حركة التجارة العربية من الغذاء

تعاني البلدان العربية، باعتبارها جزءاً من البلدان النامية، تأخراً هيكلياً في اقتصادياتها، وبخاصة الزراعية منها. وتبعاً للتقديرات الرقمية المتوفرة والمتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية للوطن العربي، يتبيّن أن الميزان التجاري الزراعي العربي يعاني عجزاً مزمناً رافقه منذ نهاية القرن العشرين على وجه الخصوص، فقد بلغ هذا العجز مثلاً حوالى ١٦,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧، كما عرف الميزان

(٣) محمود حسن حسني، «السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية،» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** (معهد التخطيط القومي)، السنة ١٠، العدد ١ (٢٠٠٢)، ص ٥.

التجاري الغذائي عجزاً بلغ مقداره ١٤ مليار دولار، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية منخفضة للغاية.

إن هذه الوضعية تتطلب ضرورة دراسة وتحليل التجارة الخارجية الغذائية، حيث تشكّل تجارة السلع الغذائية النصيب الأكبر من تجارة المنتجات الزراعية العربية، فقد بلغت قيمة الواردات العربية في العام ١٩٩٠ مثلاً نحو ٢٢,٩ مليار دولار، ونحو ٢٢ ملياراً في العام ١٩٩١، لترتفع إلى نحو ٢٤,٢ مليار دولار في العام ١٩٩٢، ثم إلى ٢٤,٦ ملياراً في العام ١٩٩٣، أي أن المعدل السنوي للفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) لقيمة هذه الواردات عربياً بلغ ٢٤,٦ مليار دولار. أما الصادرات من السلع الغذائية، فقد بلغت قيمتها ٥,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠، ومقدار ٥,٥ مليار دولار في العام ١٩٩١، ونحو ٥,٤ مليار دولار في العام ١٩٩٢، ونحو ٥,٣ مليار دولار في العام ١٩٩٣، وذلك بمعدل لقيمة الصادرات الغذائية للفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) يصل إلى ٥,١٦ مليار دولار[٤].

ومن خلال طرح قيمة الصادرات من قيمة الواردات يتسنّى لنا الوقوف على حجم العجز الغذائي العربي، المتمثل في ما قيمته ١٧,٥ مليار دولار في العام ١٩٩٠، ونحو ١٦,٥ مليار دولار في العام ١٩٩١، ونحو ١٨,٨ مليار دولار في العام ١٩٩٢، ومقدار ١٩,٣ مليار دولار في العام ١٩٩٣، وقد كان معدل العجز الغذائي للفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) عربياً نحو ١٩,٤٥ مليار دولار[٥].

أما بالنسبة للفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٨)، فقد سجل متوسط قيمة الواردات الزراعية الغذائية العربية نحو٢٠,٦٦٢ مليار دولار، بما يمثل ٨٣,٩ بالمئة من قيمة الواردات الزراعية العربية، بينما بلغت الصادرات الزراعية نحو ٤,٥ مليار دولار لتمثل ٦٨,٥ بالمئة من قيمة الصادرات الزراعية العربية، وبذلك لحق بالميزان الزراعي والغذائي عجز بلغ نحو ١٧,٨٣٣ و١٦,١٠٨ مليار دولار على التوالي بالنسبة إلى متوسط الفترة المذكورة[٦]. والجدير بالملاحظة أن القيمة المالية، إذ تشهد ارتفاعاً مطرداً، فإنه بالنسبة إلى الكمية قد لا ترتفع بالتوازي مع ذلك، نظراً إلى ارتفاع أسعار هذه السلع عالمياً. ومهما يكن، فإن هذه وضعية حرجة

---

(٤) جبر، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٦) أحمد أمين بيضون، **الأمن الغذائي في العالم العربي**، دراسات؛ ١٥ (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠١)، ص ٥٨.

تحتاج إلى بذل الجهود من أجل تجاوزها. والجدول الرقم (٥ ـ ١) يوضح تطور رقم الاستيراد الزراعي الغذائي العربي خلال الفترة من العام ١٩٩٩ إلى غاية العام ٢٠٠٧.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)
الواردات الزراعية الغذائية إلى البلدان العربية للفترة (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

العام / البيان	١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣ (متوسط الفترة)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأردن	٦٣٦,٩٠	١٠٧٩,٦٩	١١٢٩,٦٨	١٤٦٠,٧٤	١٨٠٤,١٣
الإمارات	٢٥٥٠,٠٤	٢٨٨١,٨٥	٢٩٠٢,١٢	٢٩٠٢,١٢	٣٩١١,٩٥
البحرين	٤٧٣,٦١	٤٥٥,١٦	٤٦٨,٠٤	٥١٩,٨٤	٥٢٧,٩٩
تونس	٧١٣,٦٢	٨٣٦,٥٢	٨٤٢,٠٨	٨٤٢,٠٨	١٦٧٣,٤٧
الجزائر	٢٣٢٢,٧٠	٣٤٢٣,٦٧	٣٢٧٧,١٠	٣٤٣٠,٨٩	٤٤٦٧,٦٣
جيبوتي	٤٤,٣١	٤٤,١٣	٤١,٦٦	٤١,٦٦	٤٨,٤٢
السعودية	٥١٦٩,٩٢	٦٧٢٣,٠٦	٨٨٠٢,٤٦	٩٤٩١,٠٥	٦٥٦٠,٩٩
السودان	٣٦٦,٧٣	٥١٨,٥١	٦٧٧,٤٦	٦٩١,١٨	٢١,٨٣
سورية	٧٠٢,٣١	٨٨٦,٢٩	١٠٩٢,٣٣	٨٤٧,٨١	١٣٦٨,١٦
الصومال	٥٢,٤٨	١٧٠,٠٠	١٩٥,٠٠	١٩٥,٠٠	٤٣٧,٣٥
العراق	١٥٣٠,٠٠	١٥٣٠,٠٠	١٧١٤,٨١	١٧١٤,٨١	١٨١٩,٧٩
عمان	٦٣٨,٢٩	٧١١,٧٣	٦٦٠,٧١	٦١٥,١٣	١٤٣٣,٢٠
فلسطين	١٥١,٣٥	٣٠٥,٢٤	٢١١,٣٠	٢١١,٣٠	٢٨٦,٤٣
قطر	٤٩١,٩٠	٢٣٢,٨٦	٢٢٣,٥٧	٢٢٣,٥٧	٢٢٣,٥٧
الكويت	٩٨٠,٩٩	١٠٧٨,٣٥	١٠٧٨,٣٥	١٠٧٨,٣٥	١٤٥٤,٥٠
لبنان	٧٨٧,٩٣	١٠٤٢,٩٧	١١٠٢,٢٦	١١٠٢,٢٦	١٣٩٤,٣٩
ليبيا	٦٢٥,٤٧	١٢٠٣,٤٨	١٥٤٦,٢١	١٥٠٣,٥١	٣٠٢٨,٨٠
مصر	٣٠٢١,٨٩	٢٧٥٩,٠٩	٣٥١٠,٣٥	٣٣٩٩,٠٠	٤٦٤٣,٢٨
المغرب	١٣٨٩,٨٩	١٤٥٠,١٣	١٥٣١,٤٢	١٥٣١,٤٢	٢١٢٥,٢٠
موريتانيا	٣٤,٧٣	١٠٥,٠٠	١٢٢,٥١	١٢٢,٥١	٤٣٤,٨٥
اليمن	٧٤٩,٥٤	١٠٣٤,٥٨	١٣٥٤,٢٣	٩٨٢,٨٣	١٨٩٩,٣٢
المجموع	**٢٣٤٣٤,٦٠**	**٢٨٤٧٢,٣١**	**٣٢٤٨٣,٦٥**	**٣٢٩٠٧,٠٦**	**٣٩٥٦٥,٢٥**

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٩)، المجلدات ٢٦ ـ ٢٨.

من بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ١) نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات الزراعية الغذائية العربية من عام إلى آخر، فقد عرف العام ٢٠٠٧ ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالعام ٢٠٠٦، وبزيادة تقدر بحوالى ٢٠ بالمئة. وتعتبر السعودية من أكبر الدول المستوردة للمواد الغذائية، حيث بلغت قيمة الواردات ٦٥٦٠,٩٩ مليون دولار أمريكي، تليها مصر بقيمة ٤٦٤٣,٢٨ مليون دولار أمريكي، ثم الجزائر بما قيمته ٤٤٦٧,٦٣ مليون دولار أمريكي، فالإمارات العربية التي بلغت قيمة الواردات فيها ٣٩١١,٩٥ مليون دولار أمريكي، وليبيا التي بلغت قيمة الواردات الغذائية فيها ٣٠٢٨,٨٠ مليون دولار أمريكي.

وتتراوح قيم الواردات الأخرى بين ٢١٢٥,٢٠ مليون دولار أمريكي و٢١,٨٣ مليون دولار أمريكي، وهي أقل قيمة، وقد سجلت في السودان. ولعل القراءة السريعة لهذه القيم تدل على تبعية البلدان العربية، واعتمادها الكبير على الخارج لتوفير احتياجات مواطنيها من الغذاء.

هذا وقد ارتفع حجم التجارة الغذائية العربية من حوالى ٢٥,٧ مليار دولار في العام ٢٠٠١ إلى حوالى ٢٧,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، ليصل إلى ٢٨,٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٣، وقد استمر الارتفاع مع مرور الأعوام اللاحقة. وقد مثلت تجارة السلع الغذائية في العام ٢٠٠٣ مثلاً حوالى ٦,٦ بالمئة من حجم التجارة الكلية العربية، وحوالى ٨١,٣ بالمئة من حجم التجارة الزراعية العربية.

والجدول الرقم (٥ ـ ٢) يوضح أن قيمة الواردات الغذائية قد بلغت في العام ٢٠٠٣ حوالى ٢٣,٥٠ مليار دولار، بما يمثل حوالى ١٢,٤ بالمئة من الواردات الكلية العربية، وحوالى ٨٢,٤ بالمئة من الواردات الزراعية العربية، بينما قدرت قيمة الصادرات الغذائية العربية في العام نفسه بحوالى ٥,٢٥ مليار دولار، بما يمثل حوالى ٢,١ بالمئة فقط من الصادرات الكلية العربية، وحوالى ٧٦,٧ بالمئة من الصادرات الزراعية العربية[٧]. واستمرت الواردات الغذائية في الارتفاع في الأعوام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، لتصل في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٩,٥٦ مليار دولار، وذلك بما يمثل ٧,٩ بالمئة من الواردات الكلية، وحوالى ٨٠,٣ بالمئة من الواردات الزراعية.

---

(٧) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٣** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٤)، ص ٦٠ ـ ٦١.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)
الميزان التجاري الكلّي والزراعي والغذائي العربي للفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧)
(مليون دولار)

العام / البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الواردات الكلية	١٦٤٤٢٤	١٧٦٦٧٧	١٨٨٩٣٠	٢٦١٠٤٥	٣١٨٠٠٢,٠٥	٣٣٦٦٢٣,٥٦	٤٩٦٦٢٦,٠٩
الواردات الزراعية	٢٨٣٦٢	٢٨٤٤٧	٢٨٥٣١	٣٦٩٠٩,٩٦	٣٩٢٥٨,١٦	٣٩٧٨٦,٠٣	٤٩٢٨٣,٤١
الواردات الغذائية	٢١٦١٢	٢٢٥٥٦	٢٣٤٩٩	٢٨٤٧٢,٣١	٣٢٤٨٣,٦٥	٣٢٩٠٧,٠٦	٣٩٥٦٥,٢٥
الصادرات الكلية	٢٣٧٨١٤	٢٤١٢٦٨	٢٤٤٧٢٢	٤٠٨٦٠٩,٩	٥٩٢١٥٥,٢٣	٦٤٧٩٧٢,٦٣	٧٨٠١٧٥,٥
الصادرات الزراعية	٧٢٧٢	٧٠٥٨	٦٨٤٤	١١١١٦,٥١	١١١٨٤,٥	١٣١٤٤,٥١	١٣٩٣١,٥١
الصادرات الغذائية	٤٠٦٧	٤٦٥٧	٥٢٤٦	٦٧٢٨,١١	٨٥٣٧,٧	٩٥٢٣,٢٥	١٠٥١٨,٤٢
الفجوة الكلية	٧٣٣٩٠	٦٤٥٩١	٥٥٧٩٢	١٤٧٥٦٤,٩	٢٧٤١٥٣,١٨	٣١١٣٤٩,٠٧	٢٨٣٥٤٩,٤١
الفجوة الزراعية	ـ ٢١٠٩٠	ـ ٢١٣٨٩	ـ ٢١٦٨٧	ـ ٢٥٧٩٣,٤٥	ـ ٢٨٠٧٣,٦٦	ـ ٢٦٦٤١,٥٢	ـ ٣٥٣٥١,٩
الفجوة الغذائية	ـ ١٧٥٤٥	ـ ١٧٨٩٩	ـ ١٨٢٥٣	ـ ٢١٧٤٤,٢	ـ ٢٣٩٤٥,٩٥	ـ ٢٣٣٨٣,٨١	ـ ٢٩٠٤٦,٨٣

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٣** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٤)، ص ٦١، أما إحصائيات ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧ فمن <http://www.aoad.org>.

٣ ـ التركيبة السلعية ونصيب الفرد من ناتج وواردات الزراعة

أما في ما يتعلق بالتركيب السلعي للواردات، التي تسجل جميعها، ما عدا الأسماك، عجزاً، فإن مجموعة الحبوب والألبان والزيوت والشحوم تمثل أهم الواردات بمتوسط قيمته ١٠,٣٨٢ مليار دولار، أي بنسبة ٦٥,٠٨ بالمئة من متوسط قيمة إجمالي الواردات للفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨)[٨]، هذا في حين تتركّز الصادرات في سلع الأسماك والفواكه والزيوت والشحوم بمتوسط قيمته ٢٤٥,٨٠٢ مليون دولار، وبما نسبته ٦١,٩٥ بالمئة من متوسط قيمة الصادرات للفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨). وبمعاينة التركيز الجغرافي للسلع المستوردة، يتضح أن مصر، والجزائر، وليبيا، والمغرب، ودول الخليج، هي من أهم الدول المستوردة لأهم السلع الغذائية، بينما تتركّز الصادرات في دول المغرب، وتونس، والأردن، ولبنان، وبعض دول الخليج، في ما يتعلق بأهم السلع الغذائية لمتوسط الفترة نفسها[٩]. والجدول الرقم (٥ ـ ٣) يوضح التركيبة السلعية للواردات الزراعية العربية.

(٨) علي عبد الرحمن علي، «الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين،» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، السنة ١٠، العدد ٢ (٢٠٠٢)، ص ٢٦٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)

نسبة الواردات العربية من بعض السلع الغذائية مقارنة بإجمالي الواردات العالمية

(بالنسبة المئوية)

العام / البيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٣
	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية	القيمة
الحبوب	١٥	١٦	١٥	١٤,٤	١٢,٢
القمح	١٥	١٩	١٧	١٧,٢	١٤,٩
الأرز	١٧	١٤	١٥	–	–
الذرة	٧	٧	٧	–	–
الشعير	٣١	٢٩	٣٢	–	–
الحليب المجفف	١٩	١٨	١٧	٩,١	١٤,٦
الزبدة	١٤	١٦	١٨,٢	١٢,٢	–
أجبان	٩	٧,٥	٦,٧	٦,٦	٤,٦
لحوم أبقار	١٠	٧	٦	٨,٠	٤,٣
لحوم أغنام	١,٥	١٢	١	–	–
أغنام حية	٦٨	٦٢	٥٥	٦١	٦٤
لحوم دواجن	١٩	١٩	١٩	–	–
ماشية حية	٥,٥	٤,٣	٤,٠	–	–
بذور زيتية	٤	٤	٤	–	–
زيت بذرة القطرة	٤٥	٤٤	٣٩	–	–
زيت الذرة	٢٥	٢٩	٢٨	–	–
زيت النخيل	٤	٤	٥	–	–
زيت عباد الشمس	٢٤	١٨	٢١	–	–
زيت الزيتون	١١	١١	٤,٥	–	–
الدخن الحيواني	٩	١٠	٦	–	–
السكر	٢٩	٢٤	٢٧	١٤,٩	١٢,٣
الطماطم	١٣	١٤	١٤	–	–
البصل	١٦	١٨	١٤	–	–
البطاطا	٩	٨	١٧	٨,٥	١١,٢
الشاي	٢٣	١٩	١٨	–	–
التمور	٣٦	٣٩	٢٣	–	–
البرتقال	٩	٩	٨	–	–

يتبـــع

تابـــع

زيت اللفت	١٥	١٢	١١		-
زيت فول الصويا	٨	٨	٨	-	-
القهوة	٣	٤	٦	٣,٥	٣,٢
البقول	-	-	-	٧,٦	٩,٥
البيض	-	-	-	٧,٦	٨,٣

المصدر: فلاح سعيد جبر، **اتفاقيات الغات ونظام الإيزو ٩٠٠٠ ـ ٩٠٠٤ وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي** (قبرص: الجفان والجاني للطباعة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

وبالرغم من التطور الذي صاحب الأداء في القطاع الزراعي، إلا أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي كان متواضعاً للغاية، حيث تقدر قيمة نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي بحوالى ٢٦٤,٧٠ دولاراً للفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)، وقد ارتفعت إلى حوالى ٣١١,٥٠ دولاراً في المتوسط للفترة (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩)[١٠]. واستطاع الوطن العربي زيادة إنتاجه من الحبوب من حوالى ٤٠,١٥ مليون طن في المتوسط إلى نحو ٤١,٦٩ مليون طن في المتوسط، ما بين أوائل عقد التسعينيات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) وآخره (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩). كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي للفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧) من ٢١٠,٧٧ إلى ٢٧٣,٠٣ دولاراً أمريكياً على التوالي، وذلك كما هو موضح في الجدول الرقم (٥ ـ ٤).

الجدول الرقم (٥ ـ ٤)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي للفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧)

(الوحدة: دولار أمريكي)

العام / البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأردن	٤٥,٩٩	٥١,٥٩	٦٣,٤٠	٦٧,٥٠	٧٧,٠٦
الإمارات	٦٧٣,٤٥	٧٠٠,٥٢	٧٩٦,٧٥	٧٨٨,١٣	٧٤٤,٥٧
البحرين	٨٨,٤٨	٧٦,٣٨	٧٣,٥٥	٧١,٣٧	٥٥,٨١
تونس	٣٢٧,٦٢	٣٧١,٥١	٣١٤,٢٢	٣٣٥,٩٧	٣٥٢,٨٦

يتبـــع

(١٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينيات** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٠)، ص ١٢.

تابـــع

الجزائر	٢٠٨,٥١	٢٤٨,٥٨	٢٣٨,٢٧	٢٦١,٣١	٣٠٠,١٥
جيبوتي	٢٨,٨٦	٢٩,٨٧	٣٢,٣٠	٣٣,٢٠	٣٥,٤٨
السعودية	٤٣١,٦٣	٤٣٧,٣٩	٤٣٨,٨٣	٤٤٠,٣٤	٤٤١,٤٢
السودان	٢١٢,٩١	٢٤١,٤٨	٣٠٣,٢٧	٣٧٣,٧٨	٤٣٠,٧١
سورية	٢٧٧,٣٨	٢٧١,٣٢	٢٨٤,٦٨	٣٢٥,٨٢	٣٧٦,٧٨
الصومال	٨٥,٩٥	٧٣,١٢	٧٠,٣٩	٦٩,٠٠	٦٧,٦٣
العراق	٧٦,٦٣	٨٦,٤٨	٩٧,٦٣	١٢٨,٨٨	١٤٦,٤٢
عمان	١٨١,٤٤	١٨٨,٤٠	١٩١,٣٩	١٩٩,٦٤	١٩٤,٢٨
فلسطين	١٤٢,٤٦	١٠٢,٨١	٨٣,٣٥	٩٠,٤١	٩٥,٧٣
قطر	٧٥,٩٧	٧٣,٩٢	٦٦,٤١	٦١,٤٤	٥٦,٢٧
الكويت	٨٧,٣٥	٩٢,٢٨	٨٤,٧٦	٧٨,٦٤	٧٥,١١
لبنان	٣١٤,٤٤	٣٧٢,٧٤	٣٦٤,٠٩	٣٧٩,٥٢	٤٠٤,٥٧
ليبيا	١٨٧,٨٣	١٨٨,٤٩	١٨١,٨٢	٢٢١,٠٥	٢٤٨,٢٣
مصر	١٨٧,١٠	١٦٠,٥٨	١٧٧,١٢	١٩٥,٨٣	٢٢٤,٤٢
المغرب	٢٧٠,٤٢	٢٦٥,٥٦	٢٣٤,٢٢	٢٩٩,٩٤	٢٨٩,٣٢
موريتانيا	٧٩,٨٧	٨٢,٨٩	١٣٦,٦٣	١٤٣,٠١	١١٦,١٢
اليمن	٣٢٧٤,١٢	٣٣٨٢,١٥	٨٩,٥٢	٩٢,٦٣	١٠٤,٣٧
المتوسط العام	٢١٠,٧٧	٢١٤,٨٩	٢٢٢,٣٣	٢٥٠,٥٥	٢٧٣,٠٣

المصدر: <http://www.aoad.org>.

مـن بـيانـات الجـدول الـرقـم (٥ ـ ٤) نـلاحـظ أن كـلاً مـن الإمـارات، والسعودية، والسودان، ولبنان، هي من بين أهم الدول التي يعتبر فيها نصيب الفرد من الناتج الزراعي مرتفعاً، حيث بلغ على التوالي: ٧٤٤,٦، و٤٤١,٤، و٤٣٠,٧، و٤٠٤,٥٧ دولاراً أمريكياً، كما تعتبر كل من الكويت، والصومال، وقطر، والبحرين، وجيبوتي، من بين الدول التي يعتبر فيها نصيب الفرد منخفضاً، حيث بلغ على التوالي: ٧٥,١، و٦٧,٦، و٥٦,٢، و٥٥,٢، و٣٥,٥ دولاراً أمريكياً. وهذا الارتفاع بالنسبة إلى دول بعينها يعود بالدرجة الأولى إلى كونها تتوفر على قطاع زراعي مشجع، سواء من حيث المساحة الزراعية أو الاستغلال الفلاحي والأساليب المتبعة في العملية الزراعية. والعكس صحيح بالنسبة إلى تلك الدول التي تعرف انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج الزراعي، كالكويت وقطر، بالرغم من مستوى الدخل الفردي المرتفع بصورة عامة، نظراً إلى الاعتماد شبه الكلي على النفط والغاز، وضيق نطاق الموارد الزراعية نسبياً.

وإذا كان الأمن الغذائي عادة ما يقاس من خلال المؤشرات التالية:

ـ دراسة الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الأغذية؛

ـ نسبة الإنتاج الزراعي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي؛

ـ إمدادات الفرد من السعرات الحرارية الغذائية اليومية؛

ـ نسبة اعتماد ذلك البلد على استيراد الأغذية؛

ـ كمية واردات الحبوب السنوية؛

ـ قيمة المعونات الغذائية الخارجية؛

فإن الأمن الغذائي للمواطن العربي يبقى مهلهلاً، وكل تلك المؤشرات التي تشكّل الأمن الغذائي هي دون المستوى، وتحتل مركزاً بعيداً عن المعدلات العالمية المعروفة، وإنما يستمر الوطن العربي يسجل عجزاً واضحاً في الإنتاج المحلي في ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الأساسية. ولهذا لا تبقى له خيارات أخرى سوى الاستيراد، وهذه الصورة نفسها، أو ما هي أكثر سلبية منها، تتكرّر بخصوص الجزائر، وهذا ما سنوضحه.

ثانياً: التجارة الخارجية في الجزائر

سوف نعالج مضامين هذا المبحث من خلال الفقرات التالية:

١ ـ تنظيم التجارة في الجزائر قبل التسعينيات

لقد كانت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها في إطار ممارسة الرقابة المباشرة على العمليات التجارية الخارجية، وتعبئة عوائدها من أجل إحداث تنمية حقيقية.

أ ـ الأهداف

من الأهداف التي استمر العمل على تحقيقها، لما قبل التحول نحو اقتصاد السوق، نذكر ما يلي:

ـ الحدّ من التبعية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية لبلد واحد أو منطقة واحدة.

ـ السعي إلى تنويع الصادرات وممارسة الرقابة على الواردات، من أجل تحقيق التوازن في حدود المتوفر من العملات.

ـ دعم خطط التنمية، وذلك بالتركيز على استيراد متطلبات الإنتاج، وتوفير السلع الزراعية بالكمية التي يعجز الاقتصاد الوطني عن تحقيقها من خلال الإنتاج المحلي، وبالطريقة التي تحافظ على استقرار الأسعار لتلك السلع.

ـ كانت سياسة الدولة في فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين تقوم على احتكار التجارة الخارجية، سواء بالنسبة إلى الصادرات أو الواردات.

ـ منذ بداية التسعينيات، بدأ العمل بتحرير الأسعار وحرية التجارة، وفتح المجال للخواص[١١].

ب ـ الهيكل التنظيمي

في إطار ممارسة الدولة لوظيفة الاستيراد والتصدير (التجارة الخارجية) تم إنشاء عدد من المؤسسات التي تمارس التجارة الخارجية، ومنها:

ـ الديوان القومي للتجارة.

ـ الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية.

ـ المؤسسة الوطنية للتجارة.

ـ الشركة الوطنية لتجارة الأخشاب.

ـ الشركة الوطنية لتجارة النسيج.

ـ الشركة الوطنية لتوفير التطبيقات التقنية.

ـ الدواوين المتخصّصة في استيراد وتصدير السلع الزراعية.

وهي أجهزة ومؤسسات كانت تمارس اختصاصات محددة بالنسبة إلى استيراد وتصدير السلع التي تحتاج إليها السوق الجزائرية، غير أنه منذ التحول نحو اقتصاد السوق، تم التخلي عن الكثير من هذه الهياكل لصالح الخواص، وتبعاً لمبدأ حرية التجارة الخارجية. أما عن عملها، فقد كان يتم وفق ما يلي: يتم الاستيراد وفق

---

(١١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٤)، ص ٧٣ ـ ٧٥.

السياسات السائدة قبل العام ١٩٨٧، حسب نظام تصاريح الاستيراد المسبق، وتقوم الوزارة المؤهلة بإجراءات الرقابة المسبقة على عمليات الاستيراد، كما تقوم المؤسسات التي سبق ذكرها بوضع سياسة الاستيراد الخاصة بها، وفق موازنة الاستيراد العامة من خلال الاتصال المباشر بالمصارف المختصة، إذ:

ـ تحدد الدولة أسعار المواد المستوردة عند مستوى الجملة والتجزئة، كما تخضع السلع الرئيسية الغذائية لنظام الدعم الذي تحدّده الدولة.

ـ تخضع الواردات والصادرات إلى تعرفة جمركية على أساس شهادة المنشأ، ويميّز قانون التعرفة الجمركية بين الواردات من المناطق المختلفة من العالم.

غير أن هذه الأسس عرفت تغييرات جذرية تزامناً مع التحول نحو اقتصاد السوق، حيث تم التخلي عن الكثير من القضايا التي اعتبرت أنها تنتمي إلى النظام الاشتراكي السابق.

٢ ـ تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بعد التسعينيات

لقد شهدت السياسات المنظّمة للتجارة الخارجية العديد من التغيّرات في إطار سياسات وبرامج إعادة الهيكلة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ تنظيم التجارة

لقد كان نظام التجارة الخارجية يعتمد على احتكار الدولة لنشاط التصدير والاستيراد، غير أنه منذ عام ١٩٨٨، وفي إطار التحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر، تم إلغاء احتكار الدولة للاستيراد والتصدير، وأعيد تنظيم المؤسسات العمومية في تجمّعات المصالح المشتركة للقيام بعمليات الاستيراد، كما أصبح تمويل الاستيراد غير ضروري، في ما عدا بعض المنتجات الاستراتيجية التي ما زالت تخضع لبعض المقاييس التقنية والمهنية، كالأدوية مثلاً.

وفي إطار التحويل، قامت البنوك بمهام تمويل الاستيراد من الخارج (الدور الذي كانت تقوم به الدولة)، وأصبح التفاوض يتم مباشرة بين البنوك والمتعاملين في الاستيراد من القطاع الخاص والمؤسسات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص. إلا أن هذا النظام واجه صعوبات، نظراً إلى عجز الموارد من العملات الأجنبية عن الوفاء بطلبات الراغبين في الحصول على القروض لتمويل الصفقات التجارية التي يرغبون في استيرادها لسدّ حاجة السوق الداخلية.

كما طرأ تغيير في نظام الجمارك الذي كان يعفي مستلزمات الإنتاج الزراعي من رسوم الجمارك، وأصبح يُخضع المستلزمات الزراعية، كالآلات والمعدات، لتعرفة جمركية تصل إلى ٢٥ بالمئة، كما أصبحت عمليات استيراد المواد الخام الصناعية والزراعية تخضع لنظام «دفتر الشروط» الذي تقوم بإعداده الإدارات الفنية، وبالتالي لم يستطع المورّدون مطابقة الواردات من هذه السلع للمواصفات المطلوبة، بسبب العجز في تمويل الاستيراد.

ب ـ إجراءات التصحيح

نظراً إلى الكثير من الصعوبات التي يواجهها المتعاملون في الاستيراد، فقد عمدت الدولة إلى القيام ببعض إجراءات التصحيح التي منها:

ـ إلغاء نظام الرخص التي كانت تخضع له معظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية.

ـ رفع الحظر عن بعض المواد القابلة للتصدير، مثل بعض المواد الخام الصناعية.

ـ توفير التمويل المسبق لمدخلات إنتاج السلع المعدّة للتصدير وإخضاع استيرادها لنظام إداري (مؤقت).

ـ توفير موارد بالعملات الأجنبية في المصارف، إذ تبيّن صعوبة تطبيق مبدأ التمويل الذاتي الذي يرتكز على قيام المتعاملين في السوق من الموردين بإيداع نسبة ٨٠ ـ ١٠٠ بالمئة من سعر إيراداتهم بالعملة الصعبة[١٢].

كما يتطلب دعم الإنتاج الزراعي ضمان توفر المستلزمات الزراعية، وإعادة النظر في طريقة «دفتر الشروط» المعمول به، وتخضع التزوّد بهذه المستلزمات إلى قيود كمية مبنية على توقّعات يصعب الوثوق بها من الناحية العملية في ظل الظروف المتغيّرة التي يواجهها القطاع الزراعي.

ج ـ أهم المقترحات

من المقترحات التي قدمت في هذا الخصوص ما يلي[١٣]:

ـ ضرورة اتباع منهجية مرنة في التعامل مع تزويد قطاع الزراعة بالمستلزمات، إذ إن القطاع الزراعي يخضع في كل الأوقات للظروف الطبيعية

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

التي تحدّ في أغلب الأحيان من قدرة القطاع للاستجابة لمتطلبات ومؤشرات السوق في الوقت المناسب.

ـ إن نسبة عالية من مستلزمات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج، وهذا الأمر يتطلب كفاءة وخبرة عالية من المتعاملين في السوق الخارجية، بحيث يتم توفير المستلزمات بالمواصفات والمقاييس المطلوبة، وخاصة في مجالات البذور والمبيدات والأسمدة بمختلف أنواعها.

ـ قيام الدولة بوضع مواصفات دقيقة للمتعاملين في استيراد مستلزمات الإنتاج تحدد الإمكانيات الفنية والقدرة على تمويل الصفقات التجارية، والقدرة على النقل والتخزين للمواد المستوردة وغيرها من المواصفات.

ـ كما حدد القانون التجاري العقوبات التي يتعرّض لها المتعاملون في الاستيراد في حالة عدم تقيدهم بالمواصفات والشروط التي تقتضيها المهنة. وتعتبر هذه الإجراءات ضرورية، وخاصة في ظروف محدودية الموارد.

وتأتي رغبة الدولة في تشجيع وتنظيم التجارة الخارجية، والتخفيف من الإجراءات المصرفية والإدارية، من واقع الحرص على تنمية هذا القطاع خدمة للاقتصاد الوطني الذي يتحول تدريجياً نحو آلية نظام السوق، وبالتالي تشجيع التجارة الخارجية.

٣ ـ الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة

أ ـ التعريف بالمنطقة

بعد محاولات كثيرة لتجمّعات اقتصادية عربية لم يحالفها النجاح لاعتبارات كثيرة سياسية واقتصادية فنية، ومواقف قطرية... إلخ، وتحقيقاً لرغبة البلدان العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزّز المكاسب الاقتصادية المشتركة للبلدان العربية، وتستفيد من التغيّرات في التجارة العالمية، وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، فقد تم إقرار هذا الفضاء التجاري خلال القمة العربية التي عقدت في عمّان في العام ٢٠٠١. أما من الناحية العملية، فقد دخلت منطقة التجارة العربية الحرة حيّز التنفيذ في الفاتح من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ بفسح المجال أمام انتقال السلع المادية والخدمية بحرية، من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المعقودة في تونس عام

١٩٨١، ولكن شريطة أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات البلدان العربية ومع أحكام التجارة العالمية.

أما من حيث الدلالات المفهومية، فاللافت أن منطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة، حيث إن هذه الأخيرة هي عبارة عن تحرير منطقة ما أو مدينة أو ميناء تجاري (كما هو حال بور سعيد في مصر، أو المنطقة الحرة في دبي)، بحيث تعتبر كل المنتجات التي تدخل إلى هذه المنطقة منتجات مصدّرة، وكل المنتجات التي تخرج منها مستوردة. وتؤسس المناطق الحرة من أجل أهداف محددة، منها تنمية صناعة معينة أو صناعات، وقد تكون لتنمية التجارة أو لتحقيق الهدفين معاً. أما منطقة التجارة الحرة، فهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يهدف إلى تحرير التجارة البينية، وغالباً ما يقتصر هذا التحرير على سلع محددة يتم تحريرها تدريجياً، وسلع أخرى يتم إعفاؤها فوراً، وهي السلع ذات الرسوم الجمركية المنخفضة، كما يتضمن سلعاً لا يمكن تحريرها، وهي تسمى بالقوائم السلبية[١٤].

وتضم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ١٩ قطراً عربياً حتى الآن، وذلك بعد انضمام الجزائر إليها في العام ٢٠٠٩.

وإذا كان الاتفاق يمسّ مختلف المجالات الاقتصادية، فإنه قد تم في المجال الزراعي تحديداً التوافق بين البلدان العربية الأعضاء على تحرير التبادل التجاري للمنتجات الزراعية والحيوانية. ويشترط لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني ألا تقلّ القيمة المضافة على إنتاجها في الدول الأطراف عن ٤٠ بالمئة من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، كما يجب أن تصحب المنتجات في هذه الدول بشهادة منشأ مصدقة من جهة حكومية مختصة، تكون معتمدة من جميع الأطراف وفق نموذج موحّد لشهادة المنشأ العربية، بما يسمح للسلع بالعبور معفاة من الرسوم والحقوق الجمركية، وذلك لتشجيع الاستثمارات المباشرة بنسبة اندماج مرتفعة حتى تستفيد من الإعفاءات الجمركية والاتجاه نحو التصدير داخل المنطقة العربية الحرة[١٥]. ومن شأن ذلك تنشيط الشراكة المؤسساتية بين المستثمرين العرب، بالإضافة إلى تشجيع أنشطة «المناولة» (التعاقد من الباطن). كما أن منطقة التجارة

---

(١٤) مصطفى العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٨)، ص ١٣٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

الحرة العربية من شأنها تحقيق أقصى استفادة عربية ممكنة في ظلّ تقسيم العمل العربي تبعاً لثلاث مجموعات من الدول: صناعية، وفلاحية (مع اعتبار كل من الجزائر والسودان تمثل سلّة غذاء العرب حسب ما أقرته قمة الكويت في العام ٢٠٠٩) وخدماتية (الدول المختصة في السياحة والعقار والفوائض المالية)، على أن تزيد من حجم التبادلات التجارية البينية في إطار من التنافسية التي يفترض أن تعمّ المنطقة العربية الحرة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات، والزيادة في أرقام أعمال المؤسسات العربية، نظراً إلى اتساع حجم السوق العربية لتساهم في تنمية المنطقة عموماً. والجدير بالذكر أن منطقة التجارة الحرة العربية هي مرحلة تطورية من مراحل التكامل الاقتصادي العربي، حيث يفترض أن يتبعها «الاتحاد الجمركي العربي»، ثم «السوق العربية المشتركة» التي دعا إليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ العام ١٩٦٤. وتتوخى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الأهداف الآتية:

(١) تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(٢) يسري التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها في أي من الدول الأعضاء، بحيث تعامل جميع هذه المنتجات وكأنها منتجات وطنية. وتحقيقاً لذلك، سوف يتم إقامة اتحاد جمركي بين البلدان العربية بحيث تعمل الدول الأطراف على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة، وإقامة «جدار جمركي» يطبق تجاه العالم الخارجي، وذلك من أجل توفير الحماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة[١٦].

(٣) في ما يتعلق بموضوع الأمن الغذائي، وزيادة عما سبق التطرق إليه، يتم تحديد مواسم الإنتاج وفق «الروزنامة الزراعية» لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من مختلف الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

---

(١٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **إدارة المال والتجارة والاستثمار** (القاهرة: الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٩٧).

(٤) تحدد البلدان العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها سابقاً، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها. وفي هذا السياق، لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمّى كان، ومن ذلك مثلاً نظام حصص الاستيراد، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية، وما إلى ذلك من إجراءات، حيث تتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

(٥) تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية في ما بين الدول الأعضاء وتسهيل سبل انتقالها واستثمارها، وتوفير الضمانات اللازمة بما يحقق الفائدة لاقتصاديات الدول المستقبلة والدول المرسلة لرأس المال، والمستثمرين في الجانبين. وموازاة مع كل ذلك، تعمل البلدان العربية على تنسيق سياساتها الاستثمارية وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار بغية توفير المناخ الاستثماري الملائم، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة، من أجل إقامة المشاريع المشتركة. وتماشياً مع ذلك، يتم تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية، وتشجيع إنشاء شركات قابضة تكون مهمتها اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ودراستها والترويج لها[١٧].

وكل هذه الأهداف تصبح ملحّة أكثر من أجل تفعيل التبادل التجاري داخل المنطقة العربية الحرة، فالبلدان العربية تعرف تبعية اقتصادية خطيرة، وبخاصة في مجال الأمن الغذائي، مُشكّلة بذلك فجوة كبيرة بين الاحتياجات الغذائية والإنتاج الفعلي، يتم تداركها على حساب قضايا تنموية أخرى مهمة.

ب ـ المنطقة العربية الحرة وانضمام الجزائر إليها

لقد وقّعت الجزائر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٤، وذلك قبل أن تدخل هذه المنطقة حيّز التنفيذ في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وبعد ذلك أعلن الرئيس الجزائري في قمة الرياض في العام ٢٠٠٧ انضمام الجزائر رسمياً إلى هذه المنطقة، وتم التصديق على الاتفاقية، وإرسال ملف الانضمام إلى جامعة الدول العربية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ عن طريق مندوب الجزائر الدائم لدى هذه الأخيرة، لتنطلق الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتباراً من الفاتح من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

---

(١٧) الكفري، المصدر نفسه، ص ١٤١.

وفي البداية، ينبغي التنويه إلى أن الاتفاق الذي ينصّ على انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبره الدولة الجزائرية بمثابة «اتفاق سياسي استراتيجي»، فهو «قرار دولة» ينبغي على كافة الأطراف الفاعلة المساهمة في دعمه، خاصة المتعاملين الاقتصاديين، إذ من شأنه أن يسمح للجزائر بتنويع مزوّديها، إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقاً مهمة بالنسبة إلى الجزائر، وخصوصاً أن حوالى خمس عشرة دولة عضواً يمكن اعتبارها دولاً مستوردة، وهي كلها تولي اهتماماً للسلع والمنتجات الجزائرية.

ولعل من بين أهم الأهداف المتوخاة من الانضمام إلى هذا الفضاء الاقتصادي العربي ما يلي:

ـ تنويع مزوّدي الجزائر من السلع.

ـ ولوج المنتجات الجزائرية ـ خارج المحروقات من النفط والغاز ـ السوق العربية.

ـ الرفع من فاتورة التصدير خارج «المحروقات».

ـ التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع «المحروقات».

ـ تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر.

ـ تحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي.

ـ تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.

ـ فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.

ـ ضمان استقرار الأسعار ووفرة العرض.

ـ تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني.

والجدير بالملاحظة أن انضمام الجزائر إلى المنطقة الحرة لم يتم دونما دراسة أو متابعة من طرف أجهزة الدولة المختصة، حيث تم لهذا الغرض وضع آليات قانونية وتقنية لحماية المؤسسات الجزائرية والمنتج الوطني، ومن بين ذلك «اللجنة التقنية» المنبثقة عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ومهمتها المتابعة والتقييم ودراسة انشغالات المتعاملين الجزائريين، وذلك بالكشف والتبليغ عن حالات الغشّ التي قد يتعرض لها المتعامل الاقتصادي، والممارسات غير القانونية التي قد تصدر عن

أي متعامل عربي منتم إلى منطقة التجار العربية الحرة. ومن بين الإجراءات الحمائية للمنتج الوطني «خارج المحروقات» وضع ما يسمّى بالقائمة السلبية، التي تتضمن قائمة بالمنتجات التي لا يسمح باستيرادها من بقية دول «المنطقة»، وذلك تجنباً لتسجيل أية خسائر جبائية للدولة، وتأثر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير المؤهلة بتبعات تدفق السلع المماثلة، ومنافستها في عقر دارها.

غير أن هذه الاحترازات لم تكن كافية، فبعد عام على انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة، التي تندرج في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري من البلدان العربية بما يعني إعفاء السلع العربية ذات المنشأ والمصدر العربيين من كل الرسوم الجمركية والضرائب، تبيّن لها حدوث اختلال بين وارداتها وصادراتها من وإلى بعض البلدان العربية، حيث بيّنت وارداتها وصادراتها من وإلى بعض البلدان العربية اختلالاً صريحاً. فاستناداً إلى المصادر الرسمية، نجد ارتفاعاً في فاتورة الاستيراد بنحو ٤٦ بالمئة خلال عام واحد فقط، وتراجع الصادرات إلى هذه الدول بنسبة ناهزت ٥٠ بالمئة، وقد مسّت بالدرجة الأولى المواد الصناعية. فضلاً على ذلك، فقد تأكد لدى إدارة الجمارك أن بعض المنتجات التي استوردتها الجزائر من بعض البلدان العربية اكتنفها الغموض حول مصدر منشئها. ولهذا، فقد اتسمت البدايات الأولى لانضمام الجزائر إلى هذا الفضاء بالتذبذب، بل عرفت مراجعات وتراجعات. وعلى رغم أن انخفاض الصادرات المصنّعة الجزائرية يعود إلى أسباب محلية أساساً، وليس إلى أسباب متعلقة بمنطقة التجارة العربية، فقد عمدت الدولة الجزائرية إلى اتباع ضوابط للحدّ من التأثيرات السلبية، كما يتبيّن لاحقاً، على المنتجات الوطنية، فقد حدّدت فترة لمنع بعض المنتجات من دخول السوق الجزائرية لا يتجاوز الأربعة أعوام، وهي الفترة التي تسعى الوزارة من خلالها إلى دعم المنتجين المحليين، على اعتبار أن المنتجات المستوردة من المنطقة الحرة العربية تركّز أساساً على السلع الغذائية.

ج ـ حجم التبادل التجاري العربي مع الجزائر

إن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تبرز في كونها سوف توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة، وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة

تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. غير أن ذلك يبدو بعيداً نسبياً عن عالم الواقع، حيث إن الخاصية المشتركة بين البلدان العربية تتمثل في تذبذب التجارة البينية بينها، بالإضافة إلى كونها محتشمة وتعاني الضعف، بالرغم من الجهود المبذولة والمتعلقة بمختلف أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي. فالاتفاقيات التجارية لم تتمتع بالنجاح، حيث أظهرت الدلائل التجريبية أن انعكاس هذه الاتفاقيات على تحرير التجارة العربية الإقليمية كان محدوداً جداً، وأن هناك الكثير من العوامل التي تفسر ضعف التجارة العربية البينية. ومن بين تلك العوامل: الاختلاف في النظم الاقتصادية، والتشابه في بنية الإنتاج والسلع التجارية، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة للنقل، والحماية المفرطة، والاعتماد الكبير على الضرائب التجارية، وعدم توفر معلومات السوق، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات.

واستناداً إلى المعطيات المتوفرة، فقد سجل الفائض التجاري للجزائر مع البلدان العربية قبل الانضمام إلى «المنطقة» ارتفاعاً قدر بما يعادل ٣٢٥ بالمئة خلال العام ٢٠٠٨، حيث انتقل إلى ١,٠٩ مليار دولار مقابل ٣٣٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٧.

وفي هذا السياق، فقد كشف المركز الوطني للإحصائيات والإعلام[١٨] التابع لإدارة الجمارك أن الصادرات الجزائرية نحو البلدان العربية بلغت ٢,١٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ مقابل ١,٢٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، وذلك بارتفاع نسبته ٨,٧٥ بالمئة. أما الواردات، فقد بلغت ١,١٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ مقابل ٩٠٥ ملايين دولار في العام ٢٠٠٧، أي بزيادة عادلت ٢١,٥ بالمئة.

وخلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩، وبعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيّز التنفيذ، قُدِّر حجم المبادلات خارج قطاع المحروقات بين دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والجزائر بـ ٧٤٢,٧٦ مليون دولار أمريكي (٦٩٣ مليون دولار أمريكي في ما يخصّ الواردات، و٤٩,٧٦ مليون دولار أمريكي في ما يخصّ الصادرات)، مقابل ٦٧٥,٦ مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٨ (٥٤٠,٦١ مليون دولار أمريكي من الواردات و١٣٥ مليون دولار أمريكي من الصادرات).

(١٨) انظر موقع دار الخليج على شبكة الإنترنت: <http://www.alkhaleej.ae>.

وقد نتج من ذلك ارتفاع الواردات بنسبة ٢٨,٢ بالمئة، في حين إن الصادرات خارج المحروقات (خ م) انخفضت بنسبة ٦٣ بالمئة. ومثل هذا الانخفاض يجد تبريره في وقف صادرات بعض منتجات الحديد والصلب (نظراً إلى مشاكل مرت بها شركة «SPA ARCELOR METAL» التي قدرت بـ ٣٦,٢١ مليون دولار في السداسي الأول من العام ٢٠٠٨ ، أي ٢٧ بالمئة من الصادرات (خ م) باتجاه المنطقة.

كما أن هذا التراجع في قيمة الصادرات الجزائرية الإجمالية (خ م)، والمقدر بـ ٢٨ بالمئة (١٨٦٨,٤٥ ألف طن مقابل ٢٥٩٨,٦ ألف طن في العام ٢٠٠٨)، هو ناجم أيضاً عن تأثيرات قيمة العملة[١٩].

وتوضح هذه الأرقام انخفاضاً واضحاً لمعدلات نمو المنتجات الرئيسية المصدّرة خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩ مقارنة بالسداسي الأول من العام ٢٠٠٨. وهذا ما سنركّز عليه بشيء من التفصيل.

(١) الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (خ م) باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر: بالنسبة إلى العام ٢٠٠٩ (عام انضمام الجزائر)، فقد سجلت الصادرات الجزائرية (خ م) باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر التي استفادت من الامتياز التفضيلي، ما يعادل ٤٩,٧٦ مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩، مقابل ١٣٥,٢ مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٨، أي أن التراجع قدر بنسبة ٦٣,٢ بالمئة، بينما بلغت المنتجات المصدّرة خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩ التي لم تستفد من الامتياز التفضيلي ٠,٩ مليون دولار أمريكي.

وقد سيطرت كل من تونس، والمغرب، وليبيا، والكويت، وسورية، والإمارات العربية المتحدة، على السوق الجزائرية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بنسبة ٧٥ بالمئة، خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩، حيث احتل المغرب خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٨ الصدارة كأول زبون بقيمة تقدر بـ ٤٨ مليون دولار أمريكي بنسبة ٣٥,٨ بالمئة، غير أن هذه النسبة قد

(١٩) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، «الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر،» الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٣.

انخفضت إلى ١٤,٤ بالمئة في العام ٢٠٠٩[٢٠]، مع العلم أنه قبل انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية كانت تونس تحتل المركز الأول في مجال الواردات الجزائرية بحصة تفوق ٢٧ بالمئة من الحجم الإجمالي.

(٢) صادرات المنتجات الفلاحية والغذائية: لقد بلغت قيمة المنتجات الفلاحية والغذائية خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩، ما يعادل ١٥,٨٦ مليون دولار أمريكي، وذلك بحصة مقدّرة بـ ٣١,٧٥ بالمئة من مجموع الصادرات (خ م) باتجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع قد سجل قيمة تقدر بـ ١٧,٥٨ مليون دولار أمريكي، خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٨. ومن أهم مجموعة المنتجات الفلاحية والفلاحية الغذائية التي تصدر حالياً، المواد التالية[٢١]:

ـ الكمأة (بطاطا ترفاس)، وتمثل حوالى ٧٤,٧ بالمئة من قيمة المنتجات الفلاحية، وهي موجهة إلى كل من الكويت وسورية وقطر.

ـ الزبادي، ويمثل٦,٧ بالمئة، وهو موجّه إلى ليبيا.

ـ البصل والعسقلان، ويمثلان ٦ بالمئة، وهما موجهان إلى تونس.

ـ الكسكسي والعجائن الغذائية بما يمثل ٥,٥ بالمئة، وهي موجهة إلى موريتانيا وتونس وليبيا. وتستحوذ موريتانيا على ٧٥ بالمئة من هذه المنتجات.

(٣) صادرات منتجات الصيد البحري: أما بالنسبة إلى منتجات الصيد البحري تجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد بلغت حصة الصادرات الجزائرية ما يعادل ٠,١ بالمئة من إجمالي الصادرات (خ م)، التي بلغت ٠,٠٥٣ مليون دولار أمريكي، مقابل مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٨. وتتمثل المنتجات الرئيسية المُصدَّرة خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩ في ما يلي:

(أ) الأسماك الطازجة أو المجمّدة: بما يمثل ٤٣,٤٠ بالمئة من مجموع منتجات الصيد البحري، إذ سجلت الصادرات من الأسماك الطازجة أو المجمّدة ما يعادل ٢٣,٠٠٠ دولار أمريكي خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩،

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨.

مقابل ١٤٦,٠٠٠ دولار أمريكي في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٨. وذلك بانخفاض قدر بحوالى ٨,٤ بالمئة.

(ب) الأخطبوط: يمثل ٢٢,٤٢ بالمئة من مجموع منتجات الصيد البحري، وقد قدرت الصادرات بحوالى ١٢,٠٠٠ دولار أمريكي خلال السداسي الأول من العام ٢٠٠٩، مقابل ٣٦,٠٠٠ دولار أمريكي للسداسي الأول من العام ٢٠٠٨، وذلك بانخفاض قدر بحوالى ٦٦ بالمئة. وتستحوذ السوق التونسية على كل صادرات الجزائر من الصيد البحري، وهذه خاصية مشتركة في التجارة البينية العربية، حيث يسود التعامل مع الدولتين المجاورتين جغرافياً.

(٤) الرهانات: إن أية محاولة تقييمية لتجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تبقى غير ناضجة، فالتجربة ما زالت في بداياتها الأولى بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل، أما في ما يتعلق بالجزائر خصوصاً، فيمكننا الجزم بأنها لم تنطلق بصفة جادة على الأقل من حيث المدة الزمنية التي تسمح باستعراض النتائج الكافية للتقييم. ومهما يكن، سنحاول التطرق إلى أكثر الرهانات التي تعرفها هذه الاتفاقية من خلال مستويين: بالنسبة إلى الجزائر أولاً، ثم المنطقة العربية عموماً.

(أ) استناداً إلى الكثير من الشواهد المستمدة من الواقع، يبدو أن الجزائر ما زالت غير مهيأة بعد بالقدر الكافي لدخول هذه المنطقة العربية للتبادل الحر، وبالتحديد من طرف المتعاملين الاقتصاديين، حيث عبّر الكثيرون منهم عن مخاوفهم.

وفي هذا الصدد، تواصل وزارة التجارة تحرّكاتها للتقليل من مخاوف المتعاملين الاقتصاديين بخصوص انضمام الجزائر إلى «المنطقة»، وإقناعهم بضرورة المساهمة في هذا المسار بتنويع صادراتهم نحو البلدان العربية مقابل امتيازات جمركية. واعتبرت مصالح الوزارة أن الجدل الحاصل حول هذا الملف شبيه بالانتقادات التي وجّهت إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٥، وسرعان ما سيتلاشى.

وتأتي تحرّكات الحكومة بعد أن تصاعدت حدة الانتقادات لقرار انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في هذا الظرف، حيث لم يخف العديد من المتعاملين الاقتصاديين انشغالهم البالغ بـ «الانعكاسات السلبية» التي قد تنجر عن ذلك، وكانت منظمة أرباب العمل «الباترونا» في مقدمة المتحفظين على خيار

الحكومة، وأسّس هؤلاء انشغالهم على أن بعض الفروع الصناعية ستصبح معرّضة لأزمات خانقة على غرار قطاعي الصناعات الغذائية ومواد البناء. ومن بين أهم هؤلاء المتعاملين، منتجو المشروبات، حيث أكدوا أن انضمام الجزائر إلى السوق العربية الحرة سيدفعهم إلى الإفلاس. وتجنباً لذلك، فإنهم يطالبون بالإعفاء الضريبي بسبب مخاوف من عدم قدرة المنتج الجزائري على منافسة منتجات بلدان عربية أخرى.

وتبعاً لما يعتقده رؤساء المؤسسات الجزائرية المعنية، فإن موقفهم هذا لا يعني معارضتهم للانضمام في حدّ ذاته، وإنما مطالبتهم بسريان القواعد الإجرائية نفسها داخل كل دول المنطقة، وبخاصة من حيث التكلفة، فمثلاً تصل تكلفة وحدة إنتاجية من هذا المنتج (العصائر والمشروبات) في الجزائر إلى ضعف تكلفة إنتاجه في بلد عربي آخر يعفي مستثمريه من الضرائب، وحيث أجور اليد العاملة فيها زهيدة، مقارنة بما هي عليه في الجزائر. ولهذا، كان من المفروض أن يتم التفاوض على بنود تضمن استمرار مثل هذه النشاطات، كما فعلت تونس التي استبعدت كثيراً من المواد الزراعية من الاتفاقية، لحماية الإنتاج المحلي. ومن جهة ثانية، يتجلى قلق المتعاملين الاقتصاديين كذلك في إمكانية تحوّل بعض البلدان العربية إلى وسائط تجارية للمواد المصنّعة في بعض الدول الأجنبية، مع وضع شهادات منشأ غير صحيحة ربما.

وتأتي تحرّكات الحكومة لتضيف بعض التطمينات إلى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، حيث تعمل على تجسيد دعوة المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين إلى إنشاء لجنة تحكيم للفصل في النزاعات التجارية بين البلدان العربية، وذلك على خلفية انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية، معتبراً أنه من الواجب على الحكومة استباق خيار الانضمام بإنشاء لجنة تحكيم أو تسوية للنزاعات التجارية بين الأطراف العربية على غرار المحكمة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

(ب) أما على مستوى المنطقة العربية، فإن أغلب التقارير الصادرة عن الجهات المختصة عربياً، وفي مقدمتها **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠٠٨**، الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تجمع على أن نسبة التجارة البينية العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية متدنية، وأن وتيرة نمو التجارة العربية البينية تعرف تذبذباً

ملحوظاً بين عام وآخر، كما أن معظم عمليات التبادل التجاري بين البلدان العربية تتركّز بشكل عام في بلدان عربية متجاورة، ولا تعمّ أغلب دول المنطقة.

والحقيقة التي لا يختلف حولها اثنان هي أن حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري البيني هو أقل مما يفترض، حيث بقيت الجهود الإنمائية العربية قاصرة إلى حدّ بعيد، ولم تتمكن من إحداث تطوير عميق في البنية الإنتاجية العربية، وذلك لعدد من الأسباب، منها:

ـ غياب الشفافية والمعلومات حول التبادلات التجارية، وعدم وضوح آليات تقييم السلع، والتمييز الضريبي بين المنتجات المحلية والمستوردة، والمواصفات الصارمة الواجب تطبيقها على السلع المحلية والمستوردة، والإجراءات الإدارية والكمية والنقدية، وعدم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بقواعد المنشأ.

ـ تعدد القيود «غير الجمركية» التي ما تزال تشكّل عقبة رئيسية أمام تفعيل منطقة التجارة الحرة.

ـ اعتماد أغلب اقتصاديات البلدان العربية على إيرادات الجمارك والضرائب لسدّ احتياجاتها المالية والتنموية.

ـ التباين في التوجهات نحو السياسة الخارجية في المجال الاقتصادي، والارتباط الدولي بأطراف متناقضة المصالح، مما ينعكس على توحيد السياسة الاقتصادية للمنطقة العربية الحرة.

ـ التباينات الملحوظة في التركيبة الاجتماعية والأنظمة الاقتصادية والسياسية، ومستويات النمو والاختلافات السكانية من دولة إلى أخرى.

ـ غياب الإرادة السياسية بشكل أساسي لدى معظم البلدان العربية، حيث تطغى الحساسيات السياسية بين البلدان العربية والتمسك بمقولة «السيادة القطرية»، وبالتالي إفراغ مفهوم التعاون الإقليمي من محتواه.

وبالرغم من الوزن النوعي لمختلف النقاط التي تم التطرق إليها، باعتبارها رهانات حقيقية يجب أخذها في الاعتبار، فإن البلدان العربية تمتلك مقوّمات نجاح معادلة تجربة التكامل والاندماج، وبالتالي تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولكن لن يتم ذلك إلا بتحييد العمل العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية.

ثالثاً: تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية

سيتضمن هذا المبحث ما يلي:

١ ـ وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية

قبل معالجة وضعية الميزان التجاري، حري بنا الوقوف على تطور التجارة الخارجية الزراعية، ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية، فنورد الجدول الرقم (٥ ـ ٥):

الجدول الرقم (٥ ـ ٥)
تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية للفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٥)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

البيان / العام	الصادرات الزراعية	النسبة المئوية للصادرات الزراعية لإجمالي الصادرات	واردات زراعية	النسبة المئوية للواردات الزراعية لإجمالي الواردات
١٩٩٢	١٤١٨,٤	٠,٦	٢٢٧٠٤	١٢
١٩٩٣	١٣٨٢,٨	٠,٦	٢١٤٦٥,٣	١٠,٥
١٩٩٤	٥٢٤,٩	٠,٢	٢٦٨٣٢,٦	١٦,٧
١٩٩٥	٣٩٩٢	٠,٨	٦٦٥١٥,٨	١٣
١٩٩٦	٣٩٥٧,٩	٠,٥	٦٨٥٥٠,١	١٣,٨
١٩٩٧	١٦١٨,٧	٠,٢	٧٦٩٧٩,٤	١٥,٣
١٩٩٨	١٦٠٩,٣٠	٠,٣	٧٨٦٨٨,٢	١٤,٢
١٩٩٩	١٣٦٢	٠,٢	٩٢٠٢٥,٩	١٥,١
٢٠٠٠	١٥٢٤	٠,١	١١٠٣١١,٦	١٦
٢٠٠١	١٧٧٦	٠,١	١٠٢٦٤٨,٤	١٣,٤
٢٠٠٢	١٥٩٧,٦٠	٠,١	١٤٩١٣٣,١	١٥,٥
٢٠٠٣	١٧٧١,٩٠	٠,٠٩	١٣٦١٩٦,٦	١٣
٢٠٠٤	٢٦٠٠	٠,١	١٥٤٩٤٦,١	١١,٧
٢٠٠٥	٢٣٢٥,٩	٠,٠٧	١٥٨٠١١	١٠,٥

المصدر: الأعوام من ١٩٩٢ ـ ٢٠٠١، من: Office National des Statistiques (ONS), *Rétrospective statistique 1970-2002* (Algeria: ONS, 2005), pp. 86-87,

أمّا بالنسبة للأعوام من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥، من: <http://www.faostat>, Banque Mondiale.

نلاحظ من بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٥) أن نسبة الواردات الزراعية إلى مجموع الواردات الكلية تتراوح بين مستواها الأدنى، أي ١٠,٥ بالمئة، وقد سُجلت في كل من العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٥، ومستواها الأعلى، أي ١٦,٧ بالمئة، وقد سُجلت في العام ١٩٩٤، بينما عرفت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية انخفاضاً، إذ سجلت أعلى نسبة في العام ١٩٩٥ بنحو -٠,٨ بالمئة، ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت في العام ٢٠٠٥ إلى -٠,٠٧ بالمئة، مما يعني أن مساهمة القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف، حيث إن نسبتها لا تصل في أحسن الأحوال إلى ١ بالمئة من إجمالي الصادرات. وهذا ما يعني أن الميزان التجاري يميل إلى العجز في سياقه العام، كما هو موضح من خلال الجدول الرقم (٥ ـ ٦).

الجدول الرقم (٥ ـ ٦)
الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)

(الوحدة: مليون دولار)

البيان / العام	١٩٨٩ ـ ٩١	١٩٩٩ ـ ٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الميزان التجاري: مجموع السلع الزراعية	ـ ٢٦٤٧,١	ـ ٢٥٥٢,٩	ـ ٢٩٩٥,٨	ـ ٣٠٠٦,٨	ـ ٣٩٩٥,١
مجموع التجارة	٣١٤٦,٢	٨٣٠٠,٣	٦٤٥١,٤	١٢٢٩٧,٠	١٤١٠٠
الواردات: مجموع التجارة	٨٩٢٥,٥	٩٤٢٠,٤	١١٩٦٨,٦	١٢٤٠٠	١٨٢٠٠
مجموع السلع الزراعية	٢٦٩٣,٤	٢٥٨١,٩	٣٠٣٦,٠	٣٠٦١,٩	٤٠٥٠,١
الصادرات: مجموع التجارة	١٢٠٧١,٧	١٧٧٢٠,٧	١٨٤٢٠,٠	٢٤٦٩٧	٣٢٣٠٠,٠
مجموع السلع الزراعية	٤٦,٣	٢٩	٤٠,٢	٥٤,٨	٥٥,٠
نسبة تغطية الواردات بالصادرات الزراعية	١,٧	١,١	١,٣	١,٨	١,٤

المصدر: < http://www.faostat >, Banque Mondiale.

تشير بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٦) إلى أن السلع الزراعية سجلت عجزاً مستمراً على طول الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٤)، ما عدا للفترة (١٩٩٩ ـ ٢٠٠١)، حيث سجلت تراجعاً مقارنة بالفترة السابقة (١٩٨٩ ـ ١٩٩١)، وذلك بمعدل

-٣,٥ بالمئة، بينما سجل العام ٢٠٠٢ زيادة في العجز مقارنة بالفترة السابقة بنحو ١٦ بالمئة، وقد ارتفع في العام ٢٠٠٣ ارتفاعاً ضئيلاً يقدر بـ ١,٤ بالمئة ليسجل في العام ٢٠٠٤ ارتفاعاً أكثر حدة، قدر بحوالى ٣٣ بالمئة. وهذا الاستمرار في العجز كان نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي اللذين عرفتهما الواردات الزراعية للفترة نفسها، حيث بلغ معدل نمو الواردات الزراعية نحو ١٧,٦ بالمئة في العام ٢٠٠٢ مقارنة بالفترة السابقة، ثم سجل ارتفاعاً طفيفاً في العام ٢٠٠٣ بلغ حوالى ٠,٩ بالمئة، بينما سجل في العام ٢٠٠٤ ارتفاعاً معتبراً في معدل نمو الواردات الزراعية قدر بحوالى ٣٢,٣ بالمئة. وفي المقابل، لم تعرف الصادرات الزراعية نمواً متوازياً مع ذلك الذي عرفته الواردات في الفترة نفسها، وإنما عرفت تذبذباً بين الارتفاع النسبي والانخفاض. فقد سجلت الفترة (١٩٩٩ ـ ٢٠٠١) انخفاضاً في معدل نمو الصادرات قدر بنحو -٣٧,٤ بالمئة، كما سجلت الواردات الزراعية للفترة نفسها انخفاضاً قدر بحوالى -٤,١ بالمئة. غير أن العام ٢٠٠٢ عرف معدلات مرتفعة نسبياً مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك بتسجيله نسبة ٣٨,٦ بالمئة. وسجل العام ٢٠٠٣ زيادة في معدل نمو الصادرات الزراعية بما قيمته ٣٦,٣ بالمئة، بينما لم يسجل العام ٢٠٠٤ سوى زيادة طفيفة مقارنة بالعام السابق قدرت بنحو ٠,٤ بالمئة.

كما تشير بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٦) كذلك إلى أن تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة، حيث بلغت في أحسن الأحوال خلال الفترة الزمنية المذكورة ١,٨ بالمئة، وذلك في العام ٢٠٠٣، مما يعني أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من المحروقات.

وفي مقارنة سريعة بخصوص المبادلات التجارية الخارجية للمواد الزراعية لأقطار المغرب العربي، نلاحظ أن الجزائر تسجل أكبر عجز بالنسبة إلى كل من المغرب وتونس، حيث قدر العجز بنحو ٣٩٩٥ مليون دولار، بينما كان في كل من المغرب وتونس على التوالي ١٠٩٤ مليون دولار و٢٠٧ ملايين دولار. وقد قدرت واردات الزراعة للعام ٢٠٠٤ بنحو ٤٠٥٠ مليون دولار، بينما لم تتعدّ في كل من المغرب وتونس الـ ٢٠٥٨ مليون دولار و١١٨١ مليون دولار على التوالي. أما صادرات الجزائر، فهي منخفضة جداً بالنسبة إلى الدولتين المغاربيتين بأكثر من ١٧ ضعفاً، وذلك كما يوضحه الجدول الرقم (٥ ـ ٧).

الجدول الرقم (٥ ـ ٧)
المبادلات التجارية ـ الزراعية للدول المغاربية للعام ٢٠٠٤

(مليون دولار)

حجم المبادلات الزراعية			
الدولة	الصادرات الزراعية	واردات زراعية	الميزان التجاري الزراعي
الجزائر	٥٥	٤٠٥٠	ـ ٣٩٩٥
المغرب	٩٦٤	٢٠٥٨	ـ ١٠٩٤
تونس	٩٧٤	١١٨١	ـ ٢٠٧
المجموع	**١٩٩٣**	**٧٢٨٩**	**ـ ٥٢٩٦**

المصـــــدر: Bertrard Hervieu [et al.], «Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb,» *Les Notes d'analyse du CIHEAM*, no. 16 (2006), p. 8.

وغير خاف أن معظم المواد الغذائية تعرف نقصاً كبيراً مقابل تغطية الطلب الكلي، السبب الذي أدى إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز في الطلب على هذه المواد. وتعتبر الجزائر من بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم، وبخاصة في مجال الحبوب، والقمح بالتحديد، والحبوب الجافة والحليب والسكر، وهي تعتبر من المواد الرئيسية والأساسية في تشكيل الغذاء اليومي للمواطن.

وإذا ما تفحصنا تركيبة المواد المستوردة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، نلاحظ أن مجموعة الحبوب تحتل الصدارة، ثم تليها بقية المجموعات الأخرى. ونستعرض في ما يلي تطور واردات أهم المواد الغذائية.

٢ ـ تطور واردات الحبوب

إذا كان القطاع الزراعي يعرف تدهوراً نمطياً عاماً عبّرت عنه مجمل الصادرات والواردات الزراعية، فإن ذلك يتجلى أكثر من خلال قطاع الحبوب، هذا الأخير الذي يتخبط في مشاكل عديدة تتصدّرها مشاكل نقص الفعالية والمستوى التكنولوجي الضعيف، وغالباً ما تعتبر التغيّرات المناخية هي الأكثر تأثيراً في المردودية الزراعية في الجزائر من عام إلى آخر.

ويتربع القمح الصلب على مساحة تقدر بـ ٤٣ بالمئة من مساحة الإنتاج

الزراعي للبلاد، يليه القمح اللين بحوالى ١٩ بالمئة[٢٢]. إلا أن الجزائر، بالرغم من ذلك، تستورد كميات كبيرة من القمح لتلبية الطلب الوطني. ولقد بدأت البرامج الوطنية تؤتي أكلها بتعزيز مردودية الحبوب، بالرغم من أن تقنيات الإنتاج ما تزال لا تعتمد كثيراً على الآلية، وأن المعالجات الكيميائية محدودة الاستعمال، كما أن أسلوب الدورة الزراعية ما زال محدود الفعالية.

وبالرغم من كل ذلك، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج الحبوب للفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣) نتيجة للإسراع في تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي دخل حيّز العمل ابتداء من العام ٢٠٠١، إذ منذ انطلاق المخطط بدأ القطاع الزراعي الجزائري يعرف اتساعاً من حيث المساحة، ومن حيث الأهمية، وتسعى الحكومة إلى تدعيم هذا القطاع بتحسين تقنيات الإنتاج الزراعي من حيث تخفيض التبعية للواردات. وفي استمرار دعمها لهذا القطاع، فقد منحته في العام ٢٠٠٧ قروضاً بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار لإعادة جدولة الديون الفلاحية، وتخصيص إعادة هيكلة قطاعية، ووضع برامج تنموية جديدة للعمل بها[٢٣]. وهذه العملية الدائمة تحتاج إلى دعائم تقنية ومواد فلاحية ليست متوفرة في الجزائر. ولهذا، فقد يستفيد منها المتعاملون الأجانب بالدرجة الأولى لتفوّقهم في هذا المجال.

وبالرغم من حصيلة حصاد القمح بنوعيه الصلب واللين، وكذلك الشعير والذرة، التي كانت وفيرة جداً، إلا أن ذلك لم يعف الدولة من اللجوء إلى الخارج، لتغطية ما يعادل ثلث الاحتياجات الوطنية من الحبوب. وفي المقابل، فقد سجلت قيمة واردات القمح للموسم (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣) نفسه انخفاضاً محسوساً قدر بحوالى ـ ١٣ بالمئة، غير أن هذا التطور لم يساهم في تحسين وضعية الجزائر، بل أبقاها في المرتبة الخامسة عالمياً من بين الدول الأكثر استهلاكاً للحبوب، تبعاً لتصنيف المجلس الدولي للحبوب (Conseil international des céréales - CIC)؛ فمن خلال كميات وارداتها من القمح بنوعيه الصلب واللين خلال الفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣)، احتلت المرتبة الخامسة بعد كل من البرازيل، والاتحاد الأوروبي، ومصر، واليابان[٢٤]، علماً بأن الجزائر كانت

(٢٢) تبعاً لإحصائيات الجدول الرقم (٣ ـ ١) من الفصل الثالث.

(٢٣) الخبر، ٥/ ٤/ ٢٠٠٦، ص ٦.

(٢٤) <http://www.douanes.gov.dz>.

تحتل المرتبة العاشرة من بين الدول المستوردة للحبوب خلال الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)[٢٥]. أما بالنسبة إلى استيراد مادة الشعير، فإن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالمياً بما يعادل ٤٠٠,٠٠٠ طن للفترة نفسها. وتفيد تقديرات مصالح الجمارك بزيادة في قيمة الواردات بنسبة ٢٠,٧٠ بالمئة، بينما تراجعت الصادرات بـ ٤,٢١ بالمئة، نتيجة انخفاض الإنتاج الجزائري من المحروقات، وانخفاض الأسعار مقارنة بالعام الماضي، لتبقى الجزائر بالتالي رهينة تقلبات أسعار المحروقات دائماً.

في السياق ذاته، يلاحظ أن واردات الجزائر من السلع والمواد الغذائية ارتفعت بصورة كبيرة جداً خلال الفترة المنصرمة، حيث بلغت ٢,٢٦٠ مليار دولار، مقابل ١,٨٦٨ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٦[٢٦]. وبالتالي فقد وضعت الجزائر حداً لمحاولات تقليص الواردات، خاصة أمام بروز عجز في إنتاج العديد من المنتجات، أضف إلى ذلك تأثير مضاعفات ارتفاع أسعار العديد من المنتجات الاستهلاكية، مثل الحبوب والسكر والحليب. وفي هذا الصدد، نشير إلى برمجة استيراد ما يفوق ٩٠٠٠ طن من البطاطس، سداً للنقص المحسوس لهذه المادة، وارتفاع أسعارها بصورة مذهلة، حيث بلغ سعر الكيلوغرام الواحد منها في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠٠٧ نحو ٧٠ ديناراً جزائرياً. أما السلع الموجهة إلى جهاز الإنتاج، فقد تضاعفت إلى أكثر من ٤,٠٧٣ مليار دولار، بينما ارتفعت واردات مواد التجهيز إلى ٤,٦٨٩ مليار دولار، مقابل ٤,٢٩٨ مليار دولار للعام الماضي. وتبيّن الأرقام المقدمة من قبل الجمارك أن الجزائر استوردت ٩١٧,١٠ مليون دولار من الحبوب مقابل ٦٧٢,٥٧ مليون دولار في العام الماضي، وذلك بزيادة نسبتها ٣٦,٣٦ بالمئة. أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠٧ مثلاً، فقد كشفت حصيلة مصالح الجمارك للسداسي الأول عن ارتفاع محسوس لواردات الجزائر بقيمة ملياري دولار خلال ستة أشهر، حيث قدرت بـ ١٢,٨٠٤ مليار دولار مقابل ١٠,٦٠٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٦، وفي المقابل تراجعت العائدات الجزائرية التي قدرت بـ ٢٧,١١ مليار دولار، بينما قدرت في العام ٢٠٠٦ بـ ٢٨,٣٠٢ مليار دولار[٢٧]. والجدول الرقم (٥ ـ ٨) يوضح تطور واردات الجزائر من الحبوب.

---

(٢٥) *La Filière blé en Algérie: Le Blé, la semoule et le pain*, sous la direction de Abdelhamid Bencharif, Economie et Développement (Paris: Karthola, 1996), p. 132.

(٢٦) الخبر، ٥/ ٤/ ٢٠٠٦، ص ٦.

(٢٧) الخبر، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧، ص ١١.

الجدول الرقم (٥ ـ ٨)
تطور واردات الجزائر من الحبوب للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧)

(ألف طن)

البيان / العام	إجمالي الحبوب	القمح	نسبة واردات ٢ : ١
١٩٩٠	٤٩٧٦	٣٥٤٠	٧١,١
١٩٩١	٤٤٩٥	٣٥٦٨	٧٩,٤
١٩٩٢	٥٠٦٨	٣٩٢٥	٧٧
١٩٩٣	٥٨٥٤	٤١٣٦	٧٠,٦
١٩٩٤	٧٣٣٩	٥١٧٠	٧٠,٤
١٩٩٥	٦٠٨٠	٤٩٩٥	٨٢,١١
١٩٩٦	٣٩٧٠	٣١٣٨	٧٩
١٩٩٧	٥٩٣٠	٤٧٩٦	٨٠,٩
١٩٩٨	٥٥١٣	٣٩٤٢	٧١,٥
١٩٩٩	٦٢٣٤	٤٣٨٤	٧٠,٣
متوسط ٩٠ ـ ٩٩	٥٥٤٦	٤١٦٠	٧٥
٢٠٠٠	٧٥٦٧	٥٣٧٦	٧١
٢٠٠١	٦٧٤٧	٤٥٦٢	٦٧,٦
٢٠٠٢	ـ	٥٩٩٨	ـ
٢٠٠٣	٦٩٥٤,٧٤	٥١٩٢,٢٠	٧٤,٦
٢٠٠٤	٧٠٢٥,٩٣	٥١٢٥,٤٧	٧٢,٩
٢٠٠٥	٨٢٩٠,٨٨	٥٧١٠,٤٧	٦٨,٨
٢٠٠٦	٧٢٧١,٠٦	٤٨٢٤,٢٢	٦٦,٣
٢٠٠٧	٧٠٩١,٤٨	٤٦٣٢,٧٣	٦٥,٣

المصدر: الإحصائيات للفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠١)، من: عيسى بن ناصر، «انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة منتوري ـ قسنطينة)، العدد ٢٢ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١١٣، أمّا إحصائيات ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧، فمأخوذة من: <http://www.fao.org/docrep>.

تشير بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٨) إلى أن واردات الحبوب قد عرفت اتجاهاً تصاعدياً في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، حيث سجل العام ١٩٩٠ حوالى ٤٩٧٦ ألف طن لترتفع في العام ١٩٩٤ إلى ٧٣٣٩ ألف طن.

كما عرفت الكميات المستوردة من الحبوب نوعاً من التذبذب في الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠١)، بحيث لم تتخذ اتجاهاً واحداً، فتارة ترتفع، وتارة أخرى

تنخفض. أما خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥)، فقد عرفت اتجاهاً تصاعدياً، بتسجيلها للكميات المستوردة التي قدرت في العام ٢٠٠٣ بنحو ٦٩٥٤,٧٤ لتصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٨٢٩٠,٨٨ ألف طن. أما في العام ٢٠٠٦، فقد عرفت انخفاضاً، حيث سجلت ٧٢٧١,٠٦ ألف طن، أي بتراجع قدر بحوالى -١٢ بالمئة، كما سجل العام ٢٠٠٧ تقريباً الانخفاض نفسه.

وقد عرفت الكميات المستوردة من القمح تقريباً الاتجاه نفسه، وذلك ما تؤكده بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٨)، من أن الكميات المستوردة من القمح في تصاعد، وبخاصة في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، وبعدها بدأت تعرف نوعاً من التذبذب، فمثلاً انخفضت في العام ١٩٩٦ بنسبة -٣٧,١ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٩٥، وذلك نظراً إلى زيادة الإنتاج في هذا العام بسبب ما عرفته البلاد من تحسن في الظروف المناخية. أما في العام ١٩٩٧، فقد عرفت ارتفاعاً في الواردات بمعدل نمو قدر بحوالى ٥٣ بالمئة، وذلك نظراً إلى انخفاض الإنتاج في هذأ العام بشكل حادّ، نظراً إلى الظروف المناخية غير المؤاتية. وقد عرف العام ١٩٩٨ ظروفاً مناخية أحسن مما كان عليه العام ١٩٩٧، وقد انعكس على زيادة الإنتاج، وبالتالي على انخفاض نسبة الواردات بمعدل نمو سالب قدر بحوالى -١٨ بالمئة، كما عرف العام ٢٠٠١ تراجعاً في الواردات من القمح، نظراً إلى زيادة الإنتاج، تزامناً مع الانطلاق في تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية، بلغ حوالى ١٥ بالمئة. إلا أن العام ٢٠٠٢ عرف زيادة في كمية الواردات بمعدل نمو قارب ٣١ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠١. هذا، وقد عرف معدل واردات القمح انخفاضاً في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام السابق بمعدل نمو سالب قارب -١,٣ بالمئة. أما العام ٢٠٠٥، فقد سجل ارتفاعاً نسبياً في كمية الواردات مقارنة بالعام ٢٠٠٤ قدر بحوالى ١١,٤ بالمئة. وهذا نتيجة لانخفاض الإنتاج بحوالى -١١,٦ بالمئة (انظر الجداول السابقة). أما العامان ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فقد سجل فيهما بعض الارتفاع، الذي يعزى إلى زيادة الإنتاج مقارنة بالأعوام السابقة.

وكما تشير بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٨)، فإن الأهمية النسبية لواردات القمح بالنسبة إلى إجمالي واردات الحبوب كانت مرتفعة، مما يدل على الدرجة المرتفعة لتبعية الجزائر في ما يخصّ هذه المادة الاستراتيجية.

٣ ـ تطور الواردات من بعض المواد الغذائية الأخرى

نظراً إلى عدم وجود تناسب تقريبي في معدلات استيراد المواد الغذائية خارج الحبوب، فسوف يتم تصنيفها تبعاً لمعدلات الاستيراد، كما يلي (يلاحظ

أننا اعتمدنا على الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥) نظراً إلى توفر الإحصاءات اللازمة):

أ ـ المواد الأكثر استيراداً

لعل أهمها البقول الجافة، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي منها من جهة، وزيادة معدلات الاستهلاك من جهة أخرى، نظراً إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين من جراء التصحيحات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ونظراً إلى تحرير الأسعار منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

كما يعرف الحليب كميات كبيرة في الواردات، نظراً إلى ارتباط معدلات إنتاجه محلياً بالظروف المناخية غير المستقرة. والجدول الرقم (٥ ـ ٩) يبيّن واردات البقول الجافة والحليب والسكر للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥).

الجدول الرقم (٥ ـ ٩)
تطور واردات بعض المواد الغذائية خارج الحبوب للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥)

(القيمة: مليون دولار أمريكي/ الكمية: ألف طن)

العام / البيان		بقول جافة	حليب ومشتقاته	سكر مكرّر	جملة الزيوت والشحوم
١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢	كمية	١٤٥,١١	١٨٨٩,١٦	٨٣٤,٣٣	٤١٣,٩٢
	قيمة	٩٤,١٩	٤٦٩,٥٥	٢٥٨,٦٠	٢٤٧,٤١
٢٠٠٣	كمية	١٧٢,٧٠	١٧٥٤,٨٣	٨٧١,٠٨	٦١٤,١٩
	قيمة	٩٨,٩٩	٥١٧,٦٥	٢٢٢,٠٩	٣٨٢,٧٠
٢٠٠٤	كمية	١٥٧,٤٧	٢٠٨٢,١٢	١٠٢٧	١٢٢٣,٥٩
	قيمة	١٠٠,٥٩	٨١٨,٠٥	٢٥٧,٢٢	٧٩٥,٠٣
٢٠٠٥	كمية	١٩٦,٩٥	٢٤٥٩,٨٨	٩١٥,٨١	٥٣٦,٧٨
	قيمة	١٢٦,٩٤	٧٣٩,٣٦	٢٨٣,١٨	٣٣١,٢٠
٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥	كمية	١٧٥,٧	٢٠٩٨,٩	٩٣٨	٧٩١,٥
	قيمة	١٠٨,٨	٦٩١,٧	٢٥٤,٢	٥٠٣

المصدر: مقتبس من: <http://www.fao.org/docrep>.

من بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ٩) نلاحظ ما يلي:

ـ ارتفاع متوسط واردات البقول الجافة، سواء من حيث الكمية أو القيمة،

للفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) بحوالى ٢١ بالمئة من حيث الكمية، وبحوالى ١٥,٥ بالمئة من حيث القيمة، وذلك مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢). هذا، وقد سجل العام ٢٠٠٥ أعلى معدل نمو لها للفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) بحوالى ٢٥ بالمئة من حيث الكمية، وبحوالى ٢٦,٢ بالمئة من حيث القيمة، وذلك مقارنة بالعام ٢٠٠٤.

ـ شهد معدل نمو واردات الحليب ومشتقاته ارتفاعاً هو كذلك خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) مقارنة بالفترة السابقة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، حيث قدر معدل نمو الكمية بحوالى ١١,٥ بالمئة، ومعدل نمو القيمة بحوالى ٤٧,٣ بالمئة. هذا، وقد سجل العام ٢٠٠٥ أعلى معدل نمو من حيث الكمية، نظراً إلى انخفاض الإنتاج المحلي في هذا العام.

ـ ارتفاع متوسط واردات السكر بحوالى ١٢,٤ بالمئة للفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، وذلك من حيث الكمية. أما من حيث القيمة، فقد سجل انخفاضاً قدر بحوالى ١,٧ بالمئة. وقد سجل العام ٢٠٠٤ أعلى كمية من استيراد السكر، حيث بلغت ١٠٢٧ ألف طن، أي بمعدل نمو مقارنة بالعام السابق قدر بحوالى ١٨ بالمئة. والسبب وراء هذا الارتفاع يعود إلى زيادة الاستهلاك من مختلف أنواع المشروبات والحلويات المعدّة في المنازل والمؤسسات.

ـ ارتفاع متوسط واردات جملة الزيوت والدهون خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) بحوالى ٩١ بالمئة مقارنة بالفترة السابقة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، وذلك من حيث الكمية. أما من حيث القيمة، فقد قارب معدل النمو ١٠٣ بالمئة. وقد سجل العام ٢٠٠٤ أعلى مستوى له من حيث الكميات المستوردة، إذ سجل معدل النمو ما يقارب ٩٩ بالمئة مقارنة بالعام السابق، وذلك بالرغم من زيادة الإنتاج المحلي بأكثر من النصف[٢٨].

ب ـ المواد ذات معدلات الاستيراد المتوسطة

تشمل هذه المجموعة المواد التي تعرف نوعاً من الزيادة في الإنتاج، إلا أنه يعتبر غير كاف لتلبية الطلب المتزايد عليها، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز منها. وتضم هذه المجموعة كلاً من البطاطس وجملة الفواكه والخضر، وجملة اللحوم والبيض.

---

(٢٨) <http://www.fao.org/docrep>.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٠)

تطور واردات مواد ذات معدلات متوسطة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥)

(الكمية : ألف طن/ القيمة : مليون دولار)

(أ)

العام / البيان		البطاطس	ج. الخضر	ج. الفواكه
١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢	كمية	٨٨,٤٨	١٥,٠٤	٧٠,٦٢
	قيمة	٣٥,٠٣	٣,٣٧	٢٢,٢٦
٢٠٠٣	كمية	١٠١,٨٩	٧,٢٣	٢٨٠,٧٤
	قيمة	٤٨,٥٨	٠,٨٨	٩٩,٦٩
٢٠٠٤	كمية	١١١,١٨	١١,٠٩	٢٨٤,٩٣
	قيمة	٥٥,٩٣	٣,٢١	١١٩,٢٥
٢٠٠٥	كمية	١٧,٥٩	١٥,٢٣	٢٥٨,٦٥
	قيمة	٣٤,٥٦	٥,٧٧	٩٩,٨٠
٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥	كمية	٧٦,٩	١١,٢	٢٧٤,٨
	قيمة	٤٦,٤	٣,٢٨	١٠٦,٢٥

(ب)

العام / البيان		لحوم حمراء	لحوم بيضاء	أسماك	بيض
١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢	كمية	١٧,٤١	١,٢٧	٦,٦٦	ـ
	قيمة	٣٤,٧٠	٠,٢٠	٥,١١	ـ
٢٠٠٣	كمية	٤١,٢٤	١,٢٦	١٩,٩١	ـ
	قيمة	٨٨,٢٢	٠,٢٩	١٥,٤٧	ـ
٢٠٠٤	كمية	٨٤,٩٤	١,٤٥	٢٢,٩٠	١,٩٦
	قيمة	١٧٩,٢٠	٠,٥٤	٢٣,١١	٤,٣٦
٢٠٠٥	كمية	٩٥,١٢	ـ	٢٠,٥٥	٠,٥٧
	قيمة	٢٢٠,٢٨	ـ	٢١	١,٢٥
٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥	كمية	٧٣,٧٦	ـ	٢١,١٢	ـ
	قيمة	١٦٢,٥٧	ـ	١٩,٨٦	ـ

المصدر: من تصميم الباحثة، ومقتبس من: المصدر نفسه.

من خلال البيانات المتضمنة في الجدول الرقم (٥ ـ ١٠) نلاحظ ما يلي:

ـ انخفاض متوسط واردات البطاطس خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) إلى ٧٦,٩ ألف طن، بعدما سجل في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) ما يعادل ٨٨,٤٨ ألف طن، أي بمعدل سالب قدر بحوالى -١٣ بالمئة. وقد سجل العام ٢٠٠٥ تراجعاً في الكميات المستوردة من البطاطس مقارنة بالعام ٢٠٠٤ قدر بحوالى -٨٤ بالمئة. ويرجع سبب هذا التراجع إلى ارتفاع الكميات المنتجة محلياً. أما من حيث القيمة، فقد سجلت الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) زيادة في قيمة الواردات مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) بحوالى ٣٢ بالمئة، نظراً إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

ـ تشير بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ١٠) إلى انخفاض متوسط واردات إجمالي الخضر الأخرى (دون البطاطس) في الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) بحوالى -٢٥,٥ بالمئة مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، وذلك نتيجة لزيادة الإنتاج في مجمل الخضر، وخاصة بالنسبة إلى العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. كما عرفت القيمة من جهتها انخفاضاً في الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) مقارنة بالفترة الأولى، بمعدل بلغ -٢,٦ بالمئة، وذلك بسبب تقلّص الكميات المستوردة.

ـ أما جملة الفواكه، فقد عرفت في الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) ارتفاعاً في الكميات المستوردة بحوالى ٢٨٩ بالمئة مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، وذلك نتيجة للسماح للمورّدين، وبخاصة في ما يتعلق ببعض أنواع الفواكه التي عرفت انخفاضاً في الأسعار في السوق العالمية، كما هو الحال بالنسبة إلى الموز.

ـ عرف متوسط واردات اللحوم الحمراء ارتفاعاً، بحيث سجلت الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) حوالى ٧٣,٧٦ ألف طن، بعدما كانت تبلغ في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) حوالى ١٧,٤١ ألف طن، أي بمعدل نمو بلغ حوالى ٣٢٣ بالمئة. وقد عرفت كل أعوام الفترة، أي الأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥ زيادة طردية في الكميات المستوردة، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج. فمثلاً عرف العام ٢٠٠٣ انخفاضاً في الإنتاج بمعدل -٥,٢ بالمئة مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، كما استمر انخفاض الإنتاج في العام ٢٠٠٤ بحوالى -٢٧ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه. وهذا أدى إلى ارتفاع متوسط قيمة الواردات خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) إلى حوالى ٣٦٨,٥ بالمئة مقارنة بالفترة السابقة.

ـ ومن جهتها، عرفت واردات اللحوم البيضاء ميلاً نحو الانخفاض النسبي

المستمر طوال الفترة المختارة، إلى أن وصلت إلى مستوى تحقيق اكتفاء ذاتي بلغ ١٠٠ بالمئة في العام ٢٠٠٥.

ـ أما بالنسبة إلى البيض، فقد عرفت الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٣) اكتفاء ذاتياً من هذه المادة، إلا أنه في العام ٢٠٠٤ سجلت استيراد ١,٩٨ ألف طن بقيمة ٤,٣٦ مليون دولار، ليسجل في العام ٢٠٠٥ تراجعاً في الكمية المستوردة بما يعادل -٧١ بالمئة، وكذلك تراجعاً في القيمة بحوالى -٧١ بالمئة.

ـ في ما يتعلق بالأسماك، عرف متوسط وارداتها خلال الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥) ارتفاعاً مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، وذلك بحوالى ٢١٧ بالمئة، من حيث الكمية. أما من حيث القيمة، فقد بلغ معدل النمو حوالى ٢٨٩ بالمئة، وذلك نظراً إلى زيادة الكميات المستوردة، وبخاصة تلك المسجلة في العام ٢٠٠٤ التي ارتفعت بحوالى ١٥ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

٤ ـ تطور صادرات المواد الزراعية الغذائية

تعتبر الجزائر من البلدان الضعيفة في تصدير المواد الغذائية، حيث إن دور الصادرات الزراعية ضعيف، وإن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدنٍ، ولا يتعدّى في أحسن الأحوال ١,٨ بالمئة، كما أشرنا سابقاً. وسنتطرق في ما يلي إلى صادرات بعض المواد الغذائية الأساسية، وتطورها للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥)، وقد اختيرت هذه الفترة نظراً إلى توفر الإحصائيات بشأنها.

الجدول الرقم (٥ ـ ١١)
تطور صادرات المواد الغذائية الأساسية للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥)

(الكمية : ألف طن/ القيمة : مليون دولار)

العام / البيان	١٩٩٨ ـ ٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٣ ـ ٠٥	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
م.حبوب	٠,٦٨	٠,٢٧	٠,٠٢	٠,٠١	٧,١٨	٢,١٢	١٣,٩٨	٣,٠٢	٧,٠٦	١,٧٢
قمح	٠,٦٣	٠,٢٧	٠٠	٠٠	٦,٦٢	١,٧٢	١٣,٩٨	٣,٠١	٦,٨٦	١,٥٧
بطاطس	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٩٧	٠,١٢	٠,١٦	٠,٠٣	٠,١٢	٠,٠٦١	٠,٤٢	٠,٠٧
م. بقول	٠,٩٢	٠,٣٧	٣,٠١	١,٠٤	(..)	(..)	٠,٤٤	٠,٢٦	١,١٥	٠,١٠
م. خضر	٠,٢١	٠,٠٢	٠,٥٥	٠,٧٣	٢,٤٧	٢,٢٠	٠,٣٣	٠,٤٠	١,٩٥	١,١١
م. فواكه	١١,٣٨	١٦,٤١	١٠,٣٢	١٦,٥٤	٨,٥١	١٤,٥٥	١٠,٩٤	١٨,٦٤	٩,٩	١٦,٥

يتبـــع

تابـــع

م.زيوت	٤,٣٥	٣,٣٠	١,٦٨	١,٩٥	٥,٤٤	٧,٠٦	٣,٦٠	٤,٣٤	٣,٥٧	٤,٤٥
لحوم ح.	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٠١	٠,٠٩	٠,٠١	٠,٠٨
أسماك	١,٣٢	٣,٦٣	--	--	٢,٣٦	١١,٠٣	٢,٢٥	١١,٧٨	١,٥	٧,٦
حليب و.	٣,٢٩	٠,٨٩	١١,٧٨	١,٩١	٩,٠٢	٥,٥٤	٢٥,٥٦	٥,٣٦	١٥,٤	٤,٢٧
المجموع		**٢١,٦٦**		**٢١,٣٥**		**٣٥,٥٧**		**٣٩,٦٢**		**٣٧,٤٧**

المصدر: من تصميم الباحثة، اعتمادا على: المصدر نفسه.

من خلال الجدول الرقم (٥ ـ ١١) يتبيّن أن معظم الصادرات لبعض المواد الزراعية الغذائية قد عرفت تطوراً ملحوظاً بين الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) والفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥)، كما يلي:

ـ عرفت صادرات الحبوب والقمح والبطاطس والخضر ارتفاعاً معتبراً، حيث قدر معدل النمو على الترتيب كما يلي: ٩٣٨ بالمئة، و٩٨٨ بالمئة، و٦٠٠ بالمئة، و٨٢٨ بالمئة. هذا من حيث الكمية، أما من حيث القيمة، فقد كان النمو كما يلي، وبالترتيب السابق نفسه: ٥٣٧ بالمئة، و٤٨١ بالمئة، و١٣٣ بالمئة، و٥٤٥ بالمئة. ويرجع هذا التحسن النسبي في الصادرات إلى تشجيع الصادرات وتنويعها (يلاحظ أن معدل الزيادة يبدو عالياً جداً، غير أنها لا تعبّر فعلياً عن الكمية القليلة المصدّرة).

ـ طرأ ارتفاع طفيف بالنسبة إلى صادرات البقول الجافة والأسماك، حيث قدر معدل النمو على التوالي بـ ٢٥ بالمئة، و١٥,٣٨ بالمئة من حيث الكمية. أما من حيث القيمة، فقد كان معدل نمو الصادرات بالنسبة إلى البقول الجافة سالباً، حيث سجل -٧٢,٩ بالمئة، بينما ارتفع بحوالى ١٣,٦ بالمئة بالنسبة إلى الأسماك.

ـ انخفضت صادرات كل من جملة الفواكه والزيوت واللحوم الحمراء، من حيث الكمية بتسجيلها لنمو سالب قدر على التوالي بـ -١٣ بالمئة، و-١٧,٩ بالمئة، و٥٠ بالمئة، بينما ارتفعت القيمة بمعدل نمو موجب قدره على التوالي: ٠,٥٥ بالمئة، و٣٤,٨ بالمئة، و١٠٠ بالمئة.

٥ ـ وضعية الميزان التجاري لبعض المواد الغذائية الرئيسية

يوضح الجدول الرقم (٥ ـ ١٢) المتعلق بالميزان التجاري لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية، التي تشمل ١١ مجموعة غذائية، أن قيمة الفجوة لهذه المجموعة قد سجلت في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، حوالى ١٩٣٤,٧٢ مليون

دولار أمريكي، إلا أنها ارتفعت في العام ٢٠٠٣ بنسبة تقارب ٣٣ بالمئة، لتستمر قيمة الفجوة في الارتفاع، حيث سجلت في العام ٢٠٠٤ نسبة تعادل ١٤ بالمئة، والنسبة نفسها سجلتها في العام التالي.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٢)
الميزان التجاري (الصادرات ـ الواردات) للمواد الغذائية من حيث الكمية والقيمة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥)

(الكمية : ألف طن/ القيمة : مليون دولار)

العام / البيان	١٩٩٨ ـ ٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
م. حبوب(*)	ـ ٧١٢٩,٥٦	ـ ١٠٢٩,٨٠	ـ ٦٩٥٤,٧٢	ـ ١١٤١,٧٤	ـ ٧٠١٨,٧٥	ـ ١٣٩٨,٧٥	ـ ٨٢٧٦,٩٠	ـ ١٤٣٣,٨٦
قمح	ـ ٤٦١٣,١٣	ـ ٧٦٦,٠١	ـ ٥١٩٢,٢٠	ـ ٦٨٠,٩٢	ـ ٥١١٨,٨٥	ـ ١٠٤٠,٦٥	ـ ٥٦٩٦,٤٨	ـ ١٠٢٨,٦٣
بطاطس	ـ ٨٨,٤٢	ـ ٣٥	ـ ١٠٠,٩٢	ـ ٤٨,٤٦	ـ ١١١,٠٢	ـ ٥٥,٩٠	ـ ١٧,٤٧	ـ ٣٤,٥٠
م. بقول	ـ ١٤٤,١٩	ـ ٩٣,٨٢	ـ ١٦٩,٦٩	ـ ٩٨,٩٥	ـ ١٥٧,٤٧	ـ ١٠٠,٩٥	ـ ١٩٦,٥١	ـ ١٢٦,٦٨
م. خضر	ـ ١٤٤,١٩	ـ ٩٣,٨٢	ـ ٦,٦٨	ـ ٠,١٥	ـ ٨٠٠,٦٢	ـ ١,٠١	ـ ١٤,٩٠	ـ ٥,٣٨
م. فواكه	ـ ٥٩,٢٤	ـ ٥,٨٥	ـ ٢٧٠,٤٢	ـ ٨٣,١٥	ـ ٢٧٦,٤٢	ـ ١٠٤,٧٠	ـ ٢٤٧,٧١	ـ ٨١,١٧
سكر	ـ ٨٣٤,٣٣	ـ ٢٥٨,٦٠	ـ ٨٧١,٠٨	ـ ٢٢٢,٠٩	ـ ١٢٧,٥٧	ـ ٢٥٧,٢٢	ـ ٩١٥,٨١	ـ ٢٨٣,١٨
م. زيوت	ـ ٤٠٩,٥٧	ـ ٢٤٤,١١	ـ ٦١٢,٥١	ـ ٣٦٠,٧٥	ـ ١٢١٨,١٥	ـ ٧٨٧,٩٧	ـ ٥٣٣,١٨	ـ ٣٢٦,٨٦
لحوم/ح.	ـ ١٧,٤٢	ـ ٣٤,٦٦	ـ ٤١,٢٣	ـ ٨٨,٢٣	ـ ٨٤,٩٢	ـ ١٧٩,١٠	ـ ٩٥,١١	ـ ٢٢٠,١٩
أسماك	ـ ٥,٣٤	ـ ١,٤٨	ـ ١٩,٩١	ـ ١٥,٤٧	ـ ٢٠,٥٤	ـ ١٢,٠٨	ـ ١٨,٣٠	ـ ٩,٢٢
حليب و . .	ـ ١٨٨٥,٨٧	ـ ٤٦٨,٦٧	ـ ١٧٤٣,٠٥	ـ ٥١٥,٧٤	ـ ٢٠٧٣,١٠	ـ ٨١٢,٥١	ـ ٢٤٣٤,٣٢	ـ ٧٣٤,٠٠
المجموع		ـ ١٩٣٤,٧٢		ـ ٢٥٧٥,٠٢		ـ ٢٩٣٣,٨٥		ـ ٢٩٣٣,٧٤

(*) الإحصائيات المتعلقة بالحبوب والقمح مأخوذة من جداول منظمة الزراعة.

المصدر: من تصميم الباحثة، اعتماداً على جداول الواردات والصادرات.

من بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ١٢) نلاحظ أن كل المواد الغذائية سجلت فجوة معتبرة، سواء من حيث الكمية أو من حيث القيمة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥)، إذ:

ـ تحتل قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة الحبوب المرتبة الأولى من قيمة فجوة المجموعات الغذائية الرئيسية الأخرى، وذلك بنسبة تقارب ٥٣ بالمئة للفترة الزمنية (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، و٤٤ بالمئة للعام ٢٠٠٣، و٤٨ بالمئة للعام ٢٠٠٤، و٤٩ بالمئة للعام ٢٠٠٥.

ـ تحتل نسبة الفجوة بالنسبة إلى القمح المرتبة الثانية من قيمة فجوة

المجموعات الغذائية الرئيسية للفترات نفسها، على الترتيب: ٣٩,٦ بالمئة، و٢٦,٤ بالمئة، و٣٥,٥ بالمئة، و٣٥ بالمئة. وتحتل قيمة فجوة القمح والدقيق نسبة عالية ضمن قيمة فجوة مجموعة الحبوب، حيث قدرت على التوالي بـ: ٧٤ بالمئة، و٥٩,٦ بالمئة، و٧٤ بالمئة، و٦٧ بالمئة.

ـ تحتل قيمة الفجوة بالنسبة إلى الحليب المرتبة الثالثة للفترة نفسها، على التوالي: ٢٤ بالمئة، و٢٠ بالمئة، و٧٢,٧ بالمئة، و٢٥ بالمئة.

ـ تأتي في المرتبة الرابعة مجموعة الزيوت، وذلك بفجوة قدرت للفترة نفسها، على الترتيب بـ: ١٢,٥ بالمئة، و١٤ بالمئة، و٢٧ بالمئة، و١١ بالمئة.

ـ يحتل السكر المكرّر ضمن هذه المجموعة المرتبة الخامسة من حيث قيمة الفجوة، التي تقدر على الترتيب بـ: ١٣,٤ بالمئة، و٨,٦ بالمئة، و٨,٨ بالمئة، و٩,٦ بالمئة.

ـ وتحتل قيمة الفجوة بالنسبة إلى مجموع البقوليات المرتبة الخامسة، وذلك وفقاً للنسب التالية على الترتيب: ٤,٨ بالمئة، و٣,٨ بالمئة، و٥,٤ بالمئة، و٤,٣ بالمئة.

هذا وقد أدى تحرير السوق على نطاق واسع إلى زيادة كبيرة ومتعاظمة بانتظام في معدل الواردات، بينما لم تتمكن الصادرات من النمو بالوتيرة نفسها، وذلك بالنسبة إلى المجموعات الرئيسية السابقة الذكر، كما يتجلى ذلك من خلال الجدول الرقم (٥ ـ ١٣).

الجدول الرقم (٥ ـ ١٣)
نمو وتغطية الصادرات للواردات للمواد الغذائية الرئيسية
للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥)

العام / البيان	١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	٢١,٦٦	٢١,٣٥	٣٥,٥٧	٣٩,٦٢
نمو الصادرات	------	ـ ١,٤	٦٦,٦	١١,٤
الواردات	١٩٥٦,٣٨	٢٥٩٦,٣٧	٢٩٦٩,٤٢	٢٩٣٧,٣٦
نمو الواردات	------	٣٤,٥	١٤,٥	ـ ١,١
نسبة التغطية	١,١	٠,٨	١,٢	١,٣

المصدر: من تصميم الباحثة بالاعتماد على جداول الصادرات والواردات.

وكما تشير بيانات الجدول (٥ ـ ١٣)، فقد عرف نمو الصادرات الزراعية تذبذباً واضحاً، حيث سجل العام ٢٠٠٣ أدنى مستوى له بمعدل ـ ١,٤ بالمئة مقارنة بالفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، بينما شهدت الواردات معدل نمو متصاعداً قدر بحوالى ٣٤,٥ بالمئة. أما بالنسبة إلى العام ٢٠٠٤، فقد سجل نمواً معتبراً للصادرات بمعدل قدر بنحو ٦٦,٦ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٣، في حين انخفض معدل نمو الواردات إلى -١٤,٥ بالمئة مقارنة بالعام السابق. وهذا يؤكد أن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد ارتفعت إلى ١,٢ بالمئة مقارنة بالعام السابق الذي كانت تقدر فيه بنحو ٠,٨ بالمئة. ومن جهته، عرف العام ٢٠٠٥ تقهقراً في نمو الصادرات وصل إلى ١١,٤ بالمئة، وذلك بمعدل سالب قدر بنحو -٨٢ بالمئة، في حين تراجع معدل نمو الواردات إلى ١,١ بالمئة مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، فقد كانت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات تقدر بـ ١,٣ بالمئة.

ورغم الارتفاع في الصادرات، إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة بواردات المواد نفسها، كما أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات من المواد الغذائية الزراعية ضعيفة، حيث تتراوح بين ٠,٨ بالمئة، و١,٣ بالمئة، كما جاء في الجدول الرقم (٥ ـ ١٣).

رابعاً: الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي

من خلال البيانات الرقمية السابقة المتعلقة بالميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية، خلال الفترة مجال البحث، تتجلى أمامنا حقائق حول نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المجموعات السلعية الغذائية. وقد تعمّدنا اختيار مجموعات سلعية باعتبارها تمثل المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، التي تشكّل النمط الغذائي للمستهلك الجزائري، لنتعرف من خلالها على مستوى الاكتفاء، ومن ثم على نسبة الاعتماد على الواردات في مسألة تأمين مثل هذه المواد، علماً بأنه قد تم تقسيم بيانات الجداول تبعاً للمجموعات السلعية الغذائية ذات المنشأ الزراعي، حسب معدلات الاكتفاء من كل مجموعة، كما يلي:

١ ـ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المنخفضة

تضم هذه المجموعة، تلك السلع الغذائية التي يقلّ فيها معدلات الاكتفاء الذاتي عن ٥٠ بالمئة، وتشمل كلاً من الحبوب والسكر وجملة الزيوت والشحوم والألبان ومشتقاتها، كما في الجدول الرقم (٥ ـ ١٤).

الجدول الرقم (٥ ـ ١٤)
معدّل الاكتفاء بالنسبة إلى المواد الغذائية الأكثر استيراداً للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧)

(ألف طن)

البيـــان	حبوب	قمح	بقول جافة	زيوت وشحوم	حليب ومشتقاته
الفترة: ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢ الإنتاج (١)	٢٣٩١,٥٤	١٧٦٠,٠٢	٣٨,٥٧	٦٠,٦٦	١٣٩٦,٦٧
واردات ـ صادرات (٢)	٧١٢٩,٥٦	٤٦١٣,١٣	١٤٤,١٩	٤٠٩,٥٧	١٨٨٥,٨٧
المتاح للاستهلاك (١+٢)	٩٥٢١,١٠	٦٣٧٣,١٥	١٨٢,٧٦	٥٧٠,٢٣	٣٢٨٢,٨٤
بالمئة للاكتفاء	٢٥,١٢	٢٧,٦٢	٢١,١٠	١٢,٩٠	٤٢,٥٥
العام ٢٠٠٣ الإنتاج (١)	٤٢٦٥,٩٦	٢٩٦٤,٨٥	٥٧,٧٥	٤٣,٤٤	١٥٨٨,٠٠
واردات ـ صادرات (٢)	٦٩٥٤,٧٢	٥١٩٢,٢٠	١٦٩,٦٩	٦١٢,٥١	١٧٤٣,٠٥
المتاح للاستهلاك(١+٢)	١١٢٢٠,٦٨	٨١٥٧,٠٥	٢٢٧,٤٤	٨٥٥,٩٥	٣٣٣١,٠٥
بالمئة للاكتفاء	٣٨,٠٢	٣٦,٣٥	٢٥,٣٩	٦,٦٢	٤٧,٦٧
العام ٢٠٠٤ الإنتاج (١)	٤٠٣٢,٨٠	٢٧٣٠,٧٠	٥٨,١٢	١٠٤,٢٢	١٧٠٩,١٠
واردات ـ صادرات (٢)	٧٠١٨,٧٥	٥١١٨,٨٥	١٥٧,٤٧	١٢١٨,١٥	٢٠٧٣,١٠
المتاح للاستهلاك(١+٢)	١١٠٥١,٥٥	٧٨٤٩,٥٥	٢١٥,٥٩	١٣٢٢,٣٧	٣٧٨٢,٢٠
بالمئة للاكتفاء	٣٦,٤٩	٣٤,٧٩	٢٦,٩٦	٧,٨	٤٥,١٩
العام ٢٠٠٥ الإنتاج (١)	٣٥٢٧,٤٤	٢٤١٤,٧٣	٤٧,١٠	٥٩,٠٢	١٦٨٢
واردات ـ صادرات (٢)	٨٢٧٦,٩٠	٥٦٩٦,٤٨	١٩٦,٥١	٥٣٣,١٨	٢٤٣٤,٣٢
المتاح للاستهلاك(١+٢)	١١٨٠٤,٣٣	٨١١١,٢١	٢٤٣,٦١	٥٩٢,٢٠	٤١١٦,٤٣
بالمئة للاكتفاء	٢٩,٨٨	٢٩,٧٧	١٩,٣٣	٩,٧٩	٤٠,٨٦
العام ٢٠٠٦: الإنتاج	٤٠١٧,٧٥	٢٦٨٧,٩٣	٤٤,٠٧	٥٠,٢٦	١٧٧٣,٥٤
واردات ـ صادرات	٧٢٦٢,٧١	٤٨١٧,٠٩	١٦١,٩٥	٦٥٠,٥١	٢٦١٢,٢٧
المتاح للاستهلاك	١١٢٨٠,٤٦	٧٥٠٥,٠٢	٢٠٦,٠٢	٧١٠,٧٧	٤٣٨٥,٨١
بالمئة للاكتفاء	٣٥,٦٢	٣٥,٨٢	٢١,٣٩	٧,٠٧	٤٠,٤٤
العام ٢٠٠٧: الإنتاج	٣٦٠١,٩١	٢٣١٨,٩٦	٥٠,٠٨	٣٣,١٢	١٨٥١,١٥
واردات ـ صادرات	٧٠٨٤,٣٠	٤٦٢٥,٦٨	١٩٠,٨٠	٦١٦,٩٠	٢٦٥٤,٨٣
المتاح للاستهلاك	١٠٦٨٦,٢١	٦٩٤٤,٦٤	٢٤٠,٨٨	٦٥٠,٠٢	٤٥٠٦,٠١
بالمئة للاكتفاء	٣٣,٧١	٣٣,٣٩	٢٠,٧٩	٥,١٠	٤١,٠٨

المصدر: صمّم الجدول بالاعتماد على جداول الواردات والصادرات، ومن الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧). <http://www.aoad.org>.

يتبيّن أن مجموعة الحبوب تتصدّر هذه القائمة، لما تمثله من ثقل اقتصادي وغذائي، باعتبارها مصدراً أساسياً للغذاء ونمطاً استهلاكياً رئيسياً. ومع ذلك، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة آخذة في التراجع باستمرار، على

امتداد الفترة الزمنية المختارة، باستثناء العام ٢٠٠٣، حيث سجلت زيادة في معدل الاكتفاء قدرت بحوالى ٣٨,٠٢ بالمئة، بينما سجلت الفترة المحصورة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢ في المتوسط ما معدله ٢٥,١٢ بالمئة. ثم استمرت هذه النسبة في التراجع ليسجل العام ٢٠٠٤ ما يعادل ٣٦,٤٩ بالمئة، والعام ٢٠٠٥ حوالى ٢٩,٨٨ بالمئة، أي بمعدل نمو نسبته ٤ بالمئة على ما كان عليه في العامين ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، وبنحو ١٨ بالمئة على ما كان عليه في الفترة (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥). ويعود هذا التراجع في معدلات الاكتفاء إلى تراجع الكميات المنتجة خلال هذه الفترة، مع استمرار ارتفاع قيمة العجز التجاري للفترة نفسها. والملاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب تعتبر منخفضة في الجزائر إذا ما قورنت بتلك المسجلة في كل من تونس والمغرب. فقد سجل العام ٢٠٠٤ نسبة الاكتفاء من الحبوب التي قدرت بنحو ٦٨,٢٤ بالمئة في المملكة المغربية، أما في تونس فقدرت بنحو ٥٣ بالمئة[٢٩].

ويعتبر القمح السلعة الرئيسية ضمن هذه المجموعة، ومن جهته هو أيضاً شهدت معدلات الاكتفاء منه تقهقراً واضحاً، من ٣٦,٣٥ بالمئة في العام ٢٠٠٣ إلى نحو ٣٤,٧٩ بالمئة في العام ٢٠٠٤، وذلك بانخفاض نسبي قدره -٤,٣ بالمئة، بينما كان هذا الانخفاض أكثر شدة في العام ٢٠٠٥، حيث تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حوالى ٢٩,٧٧ بالمئة، مسجلة بذلك نسبة أقل مما عرفه العام ٢٠٠٤ بما يعادل -١٤,٤ بالمئة، فقد وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٣٣,٧١ في العام ٢٠٠٧. وتزامناً مع ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، فإن الجزائر تبقى أكبر مستورد للحبوب، فعلى سبيل المثال استوردت في العام ٢٠٠٣، ما قيمته ١,١٢ مليار دولار. والسبب في اللجوء إلى الاستيراد هو أن الزراعة الجزائرية عاجزة عن تلبية طلبات السوق الداخلية في ما يتعلق بأنواع الحبوب. وهذه الزيادة في الطلب تعود بالدرجة الأولى إلى نمط الاستهلاك السائد، الذي يعطي الحبوب الأفضلية، وبالتالي يساهم في تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين. ولعل هذا الانخفاض في القدرة الشرائية للنمط المعيشي منذ عام ١٩٩٥ قد أجبر المستهلكين على القبول بهيمنة النمط الاستهلاكي الذي كان سائداً، والذي مصدره الحبوب (خبز، كسكسي، عجائن، بيتزا، محاجب... إلخ)، إذ أصبحت مثل هذه المواد ملاذاً لغالبية السكان في ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرّة وغير مشجعة. وهذا ما يبرّر

(٢٩) Bertrard Hervieu [et al.], «Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb,» *Les notes d'analyse du CIHEAM*, no. 16 (2006), p. 16.

النسبة المرتفعة نسبياً في معدل الاستهلاك في مجال الحبوب، التي تدور حول معدل سنوي يقدر بـ ٢٢٠ كغ للفرد الواحد، متجاوزة بذلك تلك المسجلة في تونس (٢٠٥ كغ/ فرد)، وتقلّ عما هي عليه في المغرب (٢٤٠ كغ/ فرد)[٣٠].

وبهذه المستويات المسجلة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزاً على تغطية الطلب الوطني، والدليل على ذلك هو تلك الزيادة المطردة في نسبة استيراد الحبوب من مجموع الواردات الغذائية، التي ترتفع بوتيرة متزايدة من عام إلى آخر، مسجلة عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة التي تعتمد أساساً على ريع المحروقات. هذا، وقد قدرت فاتورة استيراد القمح للسداسي الأول من العام ٢٠٠٧ (كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو) بما قيمته ٩١٨ مليون دولار أمريكي، مقابل ٦٧٢,٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق (٢٠٠٦)، أي بمعدل نمو قدره ٣٦,٥ بالمئة[٣١]، وذلك نتيجة استمرار ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية. وللعلم، فقد فاقت قيمة وارادات القمح مليار دولار في العام ٢٠٠٦، منها ٥٢٠ مليون دولار للقمح الصلب، و٧٦٤ مليون دولار للقمح اللين. وتعتبر فرنسا البلد الأساسي المموّل للجزائر من هذه المادة بما يعادل نصف الحصة الإجمالية المستوردة، أي بما يمثل ٤٩٨ مليون دولار، تليها كندا بقيمة ١٧١ مليون دولار، وتأتي بعدهما الولايات المتحدة وأستراليا. وتظلّ الجزائر من بين أهم البلدان المستوردة للقمح، وبخاصة القمح الصلب، حيث يتراوح متوسط القيمة الإجمالية لواردات القمح ما بين ٩٠٠ مليون إلى ١,١ مليار دولار سنوياً. ورغم أن الإنتاج المحلي قد سجل ارتفاعاً محسوساً هذا العام (٢٠٠٧)، والمقدر بحوالى ٤,٦ مليون طن[٣٢]، إلا أن الكمية المستوردة تبقى كبيرة. ولعل من بين أهم الأسباب وراء ذلك، هو الاستقرار النسبي في المساحة المزروعة والظروف المناخية غير الملائمة، هذه الأخيرة التي تساهم في تضرّر جزء كبير من المساحة المزروعة في غالب الأحيان، زد على ذلك ما تتلفه الحرائق أثناء كل موسم حصاد. كما أن تأخر عمليتي البذر والحصاد اللتين يرجعهما المسؤولون إلى نقص العتاد الفلاحي، تزيدان من جهتهما في تفاقم هذه الوضعية، كما سبقت الإشارة. وهذا الوضع في جزء منه يبرر مدى تراجع المساحة المحصودة عن المساحة المزروعة طوال الفترة المحددة، بالنسبة إلى الحبوب

---

(٣٠) Conseil National Economique et Social (CNES), «Commission de l'evaluation: Rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième,» (Semestre 2004), pp. 59-62.

(٣١) الخبر، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٧، ص ١١.

(٣٢) الخبر، ١٠/ ٧/ ٢٠٠٧.

عموماً، وبالرغم من طول الفترة نسبياً، فإنه لم تبذل محاولات من أجل تقليص هذه الفجوة إلى حدّها الأدنى.

وتأتي ضمن هذه السلّة، أيضاً، مجموعة البقول الجافة بمعدلات اكتفاء عرفت اتجاهاً تصاعدياً، حيث سجلت (كما جاء في الجدول الرقم (٥ ـ ١٤)) في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) نسبة ٢١,١٠ بالمئة، لترتفع هذه النسبة إلى ٢٥,٣٩ بالمئة في العام ٢٠٠٣، أي بمعدل نمو يقدر بـ ٢٠ بالمئة. كما سجل العام ٢٠٠٤ ارتفاعاً نسبياً، بحيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي ٢٦,٩٦ بالمئة، وذلك بمعدل نمو قدره ٦,٤ بالمئة، بينما شهد العام ٢٠٠٥ تراجعاً في نسبة الاكتفاء بتسجيله لنسبة ١٩,٣٣ بالمئة، وهذا بمعدل قدره -٢٨ بالمئة عمّا كان في العام السابق. ويعود سبب هذا التراجع المحسوس إلى تقهقر الإنتاج خلال هذا العام. ولم تتغير كثيراً نسبة الاكتفاء في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، حيث بلغ بالنسبة إلى العام الأخير ٧٩,٢٠ بالمئة.

وتشمل هذه المجموعة كذلك الزيوت والشحوم، وتعتبر الجزائر من الدول التي تعرف عجزاً يكاد يكون كلياً في إنتاج هذه المواد، حيث إن الاكتفاء الذاتي في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) لم يتجاوز نسبة ١٢,٩٠ بالمئة، وهي الفترة التي كان فيها معدل الاكتفاء مرتفعاً مقارنة بالأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، حيث تم تسجيل النسب التالية على التوالي: ٦,٦٢ بالمئة، و٧,٨ بالمئة، و٩,٧٩ بالمئة، لتنخفض في العام ٢٠٠٧ مسجلة ٥,١٠ بالمئة. وهذه النسب هي تعبير صادق عن تبعية الجزائر الكبيرة للخارج في مثل هذه المواد.

وتضم هذه المجموعة السلعية كذلك مجموعة الحليب ومشتقاته، وهي بدورها تعرف نسبة اكتفاء منخفضة، حيث نلاحظ أن كمية الواردات قد انخفضت من هذه المادة، مسجلة ما مقداره ١٧٥٤,٨٣ ألف طن في العام ٢٠٠٣، بعدما وصلت في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) إلى ١٨٨٩,١٦ ألف طن، مسجلة بذلك معدل اكتفاء قدره ٤٧,٦٧ بالمئة، بعدما كان ٤٢,٥٥ بالمئة في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، أي بمعدل نمو قدر بحوالى ١٢ بالمئة. هذا، وقد عرف العام ٢٠٠٤ تراجعاً في معدل الاكتفاء الذاتي، حيث بلغ ٤٥,١٩ بالمئة، أي بمعدل قدر بحوالى -٥,٢ بالمئة، ليسجل العام ٢٠٠٥ تراجعاً آخر في الاكتفاء الذاتي، حيث بلغ ٤٠,٨٦ بالمئة، أي بمعدل قدره -٩,٦ بالمئة. وقد سجل كلّ من العام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ النسب نفسها تقريباً. وهذا التراجع المتواصل مردّه إلى انخفاض مستويات الإنتاج وتزايد الكميات المستوردة. وفي مقارنة سريعة مع بعض البلدان المغاربية، نجد أن نسبة الاكتفاء المسجلة للعام ٢٠٠٤ قدرت في المغرب بنحو ٨١,٢٦ بالمئة،

وفي تونس بنحو ٩١,٤٩ بالمئة[٣٣]، وهما في وضعية جيدة بالنسبة إلى الجزائر بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها كل دولة.

أما بالنسبة إلى مادة السكر، فإن الجزائر تعتبر من بين أهم الدول المستوردة لهذه المادة، وقد بلغت الكميات المستوردة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) حوالى ٨٣٤,٣ ألف طن، لترتفع في العام ٢٠٠٣ إلى ٨٧١,٠٣ ألف طن. كما سجل العام ٢٠٠٤ ارتفاعاً آخر في الكميات المستوردة، إذ بلغت ١٠٢٧,٠٥ ألف طن، إلا أن العام ٢٠٠٥ عرف انخفاضاً، حيث بلغت الكمية المستوردة ٩١٥,٨١ ألف طن، أي بمعدل نمو بلغ حوالى -١٠,٨ بالمئة مما كان عليه من قبل. وقد ارتفعت الكمية المستوردة في العام ٢٠٠٧ لتصل إلى ١١٢١,٨٦ ألف طن. ومن خلال هذه الكميات تتجلى الفجوة الغذائية الكبيرة في هذه المادة التي يتم تجاوزها عن طريق الاستيراد.

٢ ـ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المتوسطة

تدخل ضمن هذه الفئة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي تتراوح بين ٥٠ بالمئة و٩٠ بالمئة، وتشمل المجموعات الغذائية الفرعية التالية: مجموعة اللحوم الحمراء والأسماك وجملة الفواكه، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (٥ ـ ١٥).

الجدول الرقم (٥ ـ ١٥)
المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المتوسطة للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧)

(ألف طن)

البيـــان	جملة الفواكه	لحوم حمراء	أسماك
الفترة: ٩٨ ـ ٢٠٠٢ الإنتاج	١٨٧٧,٤٩	٣٠٩,٧٢	٩٨,٠١
واردات ـ صادرات	٥٩,٢٤	١٧,٤٢	٥,٣٤
المتاح للاستهلاك	١٩٣٦,٧٣	٣٢٧,١٥	١٠٣,٤٣
بالمئة للاكتفاء	٩٦,٩٤	٩٤,٦٧	٩٤,٨٤
العام ٢٠٠٣ الإنتاج	٢٦٩٤,٧٣	٢٩٣,٥٨	١,٣,٧٩
واردات ـ صادرات	٢٧٠,٤٢	٤١,٢٣	١٩,٩١

يتبـع

(٣٣) Hervieu [et al.], «Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb,» p. 16.

تابـع

المتاح للاستهلاك	٢٩٦٥,١٥	٣٣٤,٨١	١٢٣,٧٠
بالمئة للاكتفاء	٩٠,٨٨	٨٧,٦٩	٨٣,٩٠
العام ٢٠٠٤ الإنتاج	٢١١٧,٣٠	٢١٢,٠٠	١٣٧,٥٦
واردات ـ صادرات	٢٧٦,٤٢	٨٤,٩٢	٢٠,٥٤
المتاح للاستهلاك	٢٣٩٣,٧٢	٢٩٦,٩٨	١٥٨,١٠
بالمئة للاكتفاء	٨٨,٤٥	٧١,٤٠	٨٧,٠١
العام ٢٠٠٥ الإنتاج	٢٤٣٢,٠٧	٢٢٥,٢٦	١٣٩,٩٤
واردات ـ صادرات	٢٤٧,٧١	٩٥,١٢	١٨,٣٠
المتاح للاستهلاك	٢٦٩٧,٧٨	٣٢٠,٣٨	١٥٨,٢٤
بالمئة للاكتفاء	٩٠,٧٦	٧٠,٣١	٨٨,٤٣
العام ٢٠٠٦ : الإنتاج	٢٧٩١,١٤	٢٠٩,٠٨	١٥٧,٣١
واردات ـ صادرات	٢٤٠,٥١	٦٦,٤٤	١٩,١٩
المتاح للاستهلاك	٣٠٣١,٦٥	٢٧٥,٥٢	١٧٦,٥٠
بالمئة للاكتفاء	٩٢,٠٧	٧٥,٨٩	٨٩,١٣
العام ٢٠٠٧ : الإنتاج	٢٢١٦,١٢	٢٠٩,٠٨	١٥٧,٧٦
واردات ـ صادرات	٢٧٤,٩٠	٦٤,٩٢	١٥,٣٥
المتاح للاستهلاك	٢٤٩١,٠٢	٢٧٤,٠٠	١٧٣,١١
بالمئة للاكتفاء	٨٨,٩٦	٧٦,٣١	٩١,١٣

المصدر: صُمِّم هذا الجدول بالاعتماد على جداول الإنتاج والواردات والصادرات. ومن الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)، بالاعتماد على: <http://www.aoad.org>.

بناء على بيانات الجدول الرقم (٥ ـ ١٥)، نلاحظ أن اللحوم الحمراء حققت أعلى مستوى لها من الاكتفاء الذاتي في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، وذلك بمعدل بلغ ٩٤,٦٧ بالمئة، وهو يعتبر من المعدلات المرتفعة نسبياً، إلا أنه تراجع في العام ٢٠٠٣ ليسجل ٨٧,٦٩ بالمئة، وذلك بمعدل قدر بحوالى -٧,٤ بالمئة. كما سجل العام ٢٠٠٤ تراجعاً في معدل الاكتفاء مقارنة بالعام ٢٠٠٣، حيث بلغ ٧١,٤٠ بالمئة، وذلك بمعدل قدر بحوالى -١٨,٦ بالمئة. وواصل معدل الاكتفاء في التراجع، حيث بلغ في العام ٢٠٠٥ حوالى ٧٠,٣١ بالمئة، وذلك بمعدل قارب -١,٥ بالمئة. غير أن نسبة الاكتفاء ارتفعت قليلاً في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ولعل السبب وراء

هذا الميل نحو الانخفاض يعود إلى ارتفاع الطلب المستمر على هذه المادة الغذائية الضرورية نتيجة لارتفاع عدد السكان، والزيادة الطفيفة في الدخول، بحيث ازدادت القدرة الشرائية للمستهلكين، وانخفاض الإنتاج المحلي وزيادة الواردات.

أما بالنسبة إلى مجموعة الأسماك، فقد سجلت في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢)، معدل اكتفاء ذاتي مرتفعاً نسبياً، فقد بلغ ٩٤,٨٤ بالمئة، إلا أنه قد تراجع في العام ٢٠٠٣ إلى ٨٣,٩٠ بالمئة، وذلك بمعدل قارب -١١,٥ بالمئة. إلا أنه عاود ارتفاعه في العام ٢٠٠٤ ليصل إلى نحو ٨٧,٠١ بالمئة، وذلك بمعدل نمو نسبي وصل إلى ٣,٧ بالمئة. كما سجل العام ٢٠٠٥ ارتفاعاً نسبياً في معدل الاكتفاء بلغ ٨٨,٤٣ بالمئة، وبمعدل نمو قدر بـ ١,٦ بالمئة.

أما جملة الفواكه، فهي تتأرجح بين المعدلات المرتفعة نسبياً، التي تتعدّى ٩٠ بالمئة، والمعدلات المتوسطة. فقد سجلت في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) معدل اكتفاء مرتفعاً نسبياً قدر بحوالى ٩٦,٩٤ بالمئة، ليسجل تراجعاً بعد ذلك في العام ٢٠٠٣، حيث بلغ ٩٠,٨٨ بالمئة، أي بمعدل نمو سلبي قدره -٦,٢ بالمئة، ليسجل انخفاضاً آخر في العام ٢٠٠٤ بلغ ٨٨,٤٥ بالمئة، أي بمعدل نمو سلبي بلغ -٢,٦ بالمئة، بينما عرف العام ٢٠٠٥ ارتفاعاً في معدل الاكتفاء الذاتي ببلوغه نسبة ٩٠,٧٦ بالمئة، أي بمعدل نمو قارب ٢,٤ بالمئة، ليواصل الارتفاع الطفيف، مسجلاً في العام ٢٠٠٧ ما يعادل ٩١,١٣ بالمئة.

٣ ـ المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء العالية

تضم هذه المجموعات تلك السلع التي يزيد معدل الاكتفاء الذاتي فيها على ٩٥ بالمئة. وتندرج ضمن هذه المجموعات جملة الخضر، واللحوم البيضاء، والبيض. والجدول الرقم (٥ ـ ١٦) يوضح ذلك.

الجدول الرقم (٥ ـ ١٦)
المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء العالية للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٧)

(ألف طن)

البيان	مجموعة الخضر	لحوم بيضاء	بيض
الفترة: ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢ الإنتاج	٢٩٩٠,٤٨	١٩٥,٢٥	١٢٠,٢٠
واردات ـ صادرات	١٤,٨٣	١,٢٧	-

يتبع

تابـع

المتاح للاستهلاك	٢٩٩٥,٣٢	١٩٦,٥٢	١٢٠,٢٠
بالمئة للاكتفاء	٩٩,٥٠	٩٩,٣٥	١٠٠
العام ٢٠٠٣ : الإنتاج	٢٨٣٧,٥٠	١٥٢	١٦٥
واردات ـ صادرات	٦,٦٨	١,٢٦	ـ
المتاح للاستهلاك	٢٨٤٤,١٨	١٥٣,٢٥	١٦٥
بالمئة للاكتفاء	٩٩,٧٧	٩٩,١٨	١٠٠
العام ٢٠٠٤ : الإنتاج	٣٩٤٠,٨٠	١٥٣,٣٠	١٨١,٤٢
واردات ـ صادرات	٨,٦٢	١,٤٥	١,٩٦
المتاح للاستهلاك	٣٩٤٩,٤٢	١٥٤,٧٥	١٨٣,٣٨
بالمئة للاكتفاء	٩٩,٧٨	٩٩,٠٦	٩٨,٩٣
العام ٢٠٠٥ : الإنتاج	٤١٢٨,٤٧	١٦٨,٥٧	١٧٢,٢٥
واردات ـ صادرات	١٤,٩٠	ـ	٠,٥٧
المتاح للاستهلاك	٤١٤٣,٣٦	١٦٨,٥٧	١٧٢,٨٢
بالمئة للاكتفاء	٩٩,٦٤	١٠٠	٩٩,٦٧
العام ٢٠٠٦ : الإنتاج	٣٩٩٥,٤١	١١٨,٧٠	١٧٨,٤٩
واردات ـ صادرات	٢٩,٦١	٠٠	.١,٨٤
المتاح للاستهلاك	٤٠٢٥,٠٢	١١٨,٧٠	١٨٠,٣٣
بالمئة للاكتفاء	٩٩,٢٦	١٠٠	٩٨,٩٨
العام ٢٠٠٧ : الإنتاج	٥٥٢٤,٢٨	١١٨,٧٠	١٩٥,٦٥
واردات ـ صادرات	١٢,٦٥	٠,٠١ فائض	١,٠٨
المتاح للاستهلاك	٥٥٣٦,٩٣	١١٨,٦٩	١٩٦,٧٣
بالمئة للاكتفاء	٩٩,٧٧	١٠٠,٠١	٩٩,٤٥

المصدر : المصدر نفسه.

بالنسبة إلى جملة **الخضر**، وكما يوضحها الجدول الرقم (٥ ـ ١٦)، نلاحظ أنها قد سجلت في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) معدل اكتفاء ذاتي بلغ ٩٩,٥٠ بالمئة، لتحافظ هذه النسبة على استقرارها النسبي بخصوص الأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، إذ سجلت نسب ٩٩,٧٧ بالمئة، و٩٩,٧٨ بالمئة، و٩٩,٦٤ بالمئة على التوالي. ومن خلال هذه المعدلات يتضح أن هناك تراجعاً ضئيلاً في العام

٢٠٠٥، كما لم تتغير هذه النسب كثيراً عن هذا المستوى في العام ٢٠٠٧.

أما بالنسبة إلى **اللحوم البيضاء**، فتعتبر من المواد الغذائية التي تعرف اكتفاءً ذاتياً بمعدلات عالية، فقد وصل المعدل في الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) إلى حوالى ٩٩,٣٥ بالمئة، غير أن هذا المعدل تراجع قليلاً في العام ٢٠٠٣ ليسجل ٩٩,١٨ بالمئة، ثم تراجع مرة أخرى في العام ٢٠٠٤ إلى ٩٩,٠١ بالمئة، إلا أنه سجل في العام ٢٠٠٥ ارتفاعاً بلغ ١٠٠ بالمئة، محققاً بذلك اكتفاءً ذاتياً كاملاً. والنسب نفسها عرفها كل من العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

وبخصوص **البيض**، فإن الجزائر تعتبر من بين الدول المكتفية من هذه المادة نسبياً، فقد بلغ معدل الاكتفاء الذاتي للفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) ما يعادل ١٠٠ بالمئة، إلا أن النسبة تراجعت قليلاً في العام ٢٠٠٤ لتسجل ما مقداره ٩٨,٩٣ بالمئة، أي بمعدل نمو سالب قدر بحوالى ١٠,٧ بالمئة، ليعاود الارتفاع في العام ٢٠٠٥، مسجلاً نسبة اكتفاء قدرت بـ ٩٩,٦٧ بالمئة، وذلك بمعدل نمو بلغ ٠,٧ بالمئة مقارنة بالعام السابق. وعرف العامان ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تقريباً الوضعية نفسها، حيث بلغت النسبتان للعامين على التوالي،٩٨,٩٨ بالمئة و٩٩,٤٥ بالمئة.

٤ ـ التبعية الغذائية ومستوى العجز

يتبيّن أن الفجوة الغذائية (التبعية)، ومن خلالها مستوى العجز في الإنتاج المحلي بالنسبة إلى أهم المجموعات السلعية، يمكن اختصارهما تبعاً للمؤشر التالي: حقيقة الأمر أن **الزراعة الجزائرية** في مجال الغذاء بعيدة عن تسجيل مستوى مقبول من الاكتفاء، وبخاصة بالنسبة إلى المواد ذات الاستهلاك الواسع. ويمكن التذكير بالوضعية الغذائية وفقاً لمنهجية التحليل المتّبعة في الفصل السابق، تبعاً لمعدلات الإنتاج المسجلة في نوعي الإنتاج النباتي والحيواني، كما يلي:

ـ بالنسبة إلى **الإنتاج النباتي**، وباستثناء مجموعة الخضر والفواكه، فقد سجل عجزاً كبيراً، ويبدو أن هذا العجز يستفحل بوتيرة مطردة من عام إلى آخر، وذلك بالرغم من المحاولات المبذولة في إطار السياسات الزراعية المتّبعة، وبخاصة منذ عام ٢٠٠٠، مع انطلاقة المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية. غير أن النتائج حتى الآن ليست مشجعة، وتبقى الظروف المناخية التي تمرّ بها البلاد هي السبب الذي يتحجّج به الجميع، من وراء هذه التذبذبات المسجلة.

ـ من خلال المعطيات الإحصائية التي مرت معنا، تأتي **الحبوب** في الدرجة الأولى، ضمن الواردات الزراعية، بحيث تسجل عجزاً كبيراً، وتبعية تكاد تكون مطلقة للخارج، وبذلك ترهن استقلالية القرار الاقتصادي، وكذلك السياسي للبلاد، من أجل الحصول على الغذاء اليومي للمواطنين. فالزراعة الجزائرية ليس بمقدورها توفير الطلب المتزايد على الحبوب، ومنه القمح تحديداً، باعتباره المادة الاستراتيجية الأساسية في الاستهلاك اليومي، التي يجب أن تتوفر مهما كلفت خزينة الدولة. واستناداً إلى إحصائيات الجدول الرقم (٥ ـ ١٣))، فقد بلغت تبعية الجزائر في مجال الحبوب للأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧، على التوالي، المعدلات التالية: ٦١,٩٨ بالمئة، و٥٣,٥١ بالمئة، و٧٠,١٢ بالمئة، و٦٤,٨٣ بالمئة، و٦٦,٦١ بالمئة. وفي مادة القمح، وللأعوام نفسها، فقد سجلت : ٦٣,٦٥ بالمئة، و٦٥,٢١ بالمئة، و٧٠,٢٣ بالمئة، و٦٤,١٨ بالمئة، و٦٦,٦١ بالمئة، على التوالي.

ـ أما مجموعة **البقوليات**، فهي بدورها تعرف عجزاً وعدم اكتفاء؛ وغير خاف أن مجموعة البقوليات هي ذات قيمة غذائية أساسية، من حيث كونها توفر الطاقة الغذائية من سعرات حرارية وبروتينات يحتاج إليها الإنسان. وما دامت الزراعة الجزائرية غير قادرة على توفير الاحتياجات المحلية، فإن الدولة تصبح مضطرة إلى اللجوء إلى الاستيراد. وفي هذا الصدد، فقد سجلت التبعية (بناء على الجدول الرقم (٥ ـ ١٣)) للأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧، على التوالي النسب التالية: ٧٤,٦١ بالمئة، و٧٣,٠٤ بالمئة، و٨٠,٦٧ بالمئة، و٧٨,٦١ بالمئة، و٧٩,٢١ بالمئة.

ـ من جهة أخرى، فإن مجموعة **الخضر والفواكه** من ضمن هذه المجموعة النباتية في القطاع الزراعي سجلت اكتفاء، بل حتى فائضاً، غير أن الاستفادة من وفرتها لم تستغل كما يجب، وبقي معدل التصدير متدنياً للغاية، بل ويعرف تذبذباً واضحاً (كما أشرنا). . فالتمور الجزائرية من خلال دقلة نور ذات الشهرة العالمية العالية، كما هو الحال بالنسبة إلى منتج الحمضيات الذي يتمتع بجودة عالية، تعرف مشاكل فنية وبيروقراطية بالدرجة الأولى، ساهمت في تقهقر مستويات تصدير هذه المواد واستغلالها في مبادلات تجارية بينية مغاربية وعربية، أو لتوفير نقد أجنبي يمكن تحويله إلى استيراد مواد غذائية أخرى.

ـ كما نلاحظ بالنسبة إلى مجموعة **الإنتاج الحيواني**، أنها تحتل مرتبة ثانوية

بالنسبة إلى سابقتها، كما أن قيمتها الحقيقية ضمن حجم الواردات في التجارة الخارجية تأتي في مستويات بعيدة عن قيمة واردات الحبوب مثلاً. وضمن مجموعة الإنتاج الحيواني، تسجل الجزائر عجزاً نسبياً في مجالات **اللحوم الحمراء**. كما يعرف إنتاج **الحليب** نقصاً كبيراً، ويعيش في فوضى، وعدم استقرار. وبالرغم من دعم الدولة لهذه المادة، فقد فشلت سياسة إنتاج الحليب ولم تستطع تغطية العجز المسجل. ومما زاد في تدهور نسبة الاكتفاء ما تعرفه مادة الحليب من ارتفاع فاحش في الأسعار عالمياً. وليس أمام الجزائر من مخرج سوى استيراد ما تحتاج إليه من هذه المادة، حيث بلغت نسبة التبعية للأعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٧، على التوالي: ٥٢,٣٣ بالمئة، و٥٤,٨١ بالمئة، و٥٩,١٤ بالمئة، و٥٩,٥٦ بالمئة، و٥٨,٩٢ بالمئة. لكن بإمكانها ترقية إنتاج الحليب باستيراد أصناف جيدة من الأبقار الحلوب. أما بقية المكوّنات الأخرى لإنتاج هذه المادة، فمن الممكن السيطرة عليها، وذلك بقليل من الإرادة في العمل. في حين إنه بالنسبة إلى **اللحوم البيضاء والبيض**، فتعتبر الجزائر مكتفية ذاتياً، وهي قادرة على زيادة كميات الإنتاج وتصدير الفائض لخدمة باقي فروع الاقتصاد الوطني، وخصوصاً أن تربية الدواجن تتوفر على إمكانيات اقتصادية وطبيعية كبيرة، غير أن ذلك لم يحدث.

٥ ـ الفجوة الغذائية في الجزائر والوطن العربي

استنادا إلى الإحصائيات التي تضمنتها الفصول السابقة ذات الصلة بالإنتاج الزراعي بالنسبة إلى الجزائر تحديداً والبلدان العربية عموماً ـ والاستعانة بآخر الإحصائيات للسنتين الأخيرتين ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠ التي توفرت بعد صدور الطبعة الأولى من الكتاب ـ يمكننا إيجاز واقع الفجوة الغذائية على المستويين العربي والجزائري لإظهار وزنها وخطورتها.

أ ـ واقع الفجوة الغذائية في الجزائر

استنادا إلى ما سبق تفصيله آنفاً تعد الجزائر من بين البلدان العربية التي تعاني مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي بنسبة تفوق ١,٥ بالمئة سنوياً، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق ٤ بالمئة سنوياً، وانعكس ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والزراعية على قيمة الواردات من هذه المواد. ويعد ضعف الآلة الإنتاجية وعدم وصوله إلى مواكبة الاستهلاك في مجال

الغذاء السبب الرئيسي للفجوة التي تنشأ نتيجة للطلب المتزايد والناشئ جراء الزيادة السكانية التي يشهدها الوطن، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صرف مبالغ كبيرة على استيراد المواد الغذائية، مما يسبب حالة من التبعية للخارج تهدد الأمن الغذائي الداخلي؛ فالوضع الحالي لهذا الأخير سيئ، حيث تزيد الفجوة الغذائية إلى أكثر من ٧٠ بالمئة في الحبوب والحليب المجفف، فضلاً على العجز المسجل في إنتاج أغلب المواد الأخرى، مما يحول الجزائر إلى قوة شرائية هائلة تستنزف مواردها المالية المحصلة من الريع النفطي، التي تظهر نتائجها جلية في عجز ميزانها التجاري.

ولعل من بين أسباب ظهور هذه الفجوة نذكر زيادة على ارتفاع معدلات النمو السكاني، سيادة النمط الاستهلاكي الذي يرتكز فيه الغذاء على المادة الاستهلاكية الرئيسية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أية زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أية سلعة أخرى؛ فضلا على عوامل أخرى تتمثل في سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة، وضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية وعدم استقرار السياسات الزراعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع.

هذا، وقد أكدت معطيات المركز الوطني للإحصاء والإعلام التابع للجمارك الجزائرية، أن الفاتورة الغذائية هي في اتجاه تصاعدي. ونستشف من قيمة هذه الفاتورة أن الجزائر تزداد تبعية أكثر فأكثر نحو الخارج، مما دفع إلى تعالي الأصوات للمطالبة بإعطاء المزيد من الاهتمام للقطاع الفلاحي الذي يشكل السيادة الوطنية، وهذا لتجنيب البلاد المزيد من التبعية وتعريض الأمن الغذائي للخطر، وفي هذا الإطار يحاول العديد من الخبراء إبراز أهمية وخطورة الأمن الغذائي، وجميعهم يتفقون على أن الجزائر بدون عائدات النفط والغاز لن تتمكن حتى من توفير لقمة العيش لمواطنيها، وهذه مسألة بالغة الخطورة لأن النفط مادة معرضة للنضوب وسعرها خاضع للتقلبات الدولية. وفي خطوة للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك مع الارتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية، خصصت الحكومة ما يعادل ١٦٠ مليار دينار، أي ٢,٥ مليار دولار، لدعم أسعار المواد الأساسية، خاصة منها الحليب والقمح اللين والصلب خلال العام ٢٠٠٨[٣٤].

(٣٤) «المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك،» الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (٢٠١٠).

كما قررت الحكومة مواصلة دعم الأسعار وتشجيع الإنتاج المحلي لمواجهة الضغط العالمي على المواد الاستهلاكية الأساسية.

واللافت أن هناك علاقة بين السكان وقيمة الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث إن كمية الفجوة من الحبوب قد تأثرت بشكل كبير بكمية الناتج من هذه المادة، ويبدو أن الكثافة السكانية ذات تأثير أكبر نظراً إلى أن الحبوب تمثل السلعة الرئيسية في الاستهلاك لمعظم الأقطار العربية مما يدل على أن حجم السكان يساهم بشكل كبير في زيادة كمية الفجوة من الحبوب. وهذا ما تؤكده إلى حد كبير مؤشرات الإنتاج الزراعي في الجزائر، إذ إنه عندما يزداد الإنتاج من الحبوب يرافقه انخفاض ـ ولو نسبياً ـ في حجم الفجوة الغذائية عموماً. ولهذا استوجب الأمر توضيح ذلك.

فبخصوص مادة القمح تحديداً تراجعت واردات الجزائر بنسبة ٣١,٤ بالمئة لتبلغ ١,٢٥١ مليار دولار أمريكي العام ٢٠١٠ مقابل ١,٨٢٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٩. وهذا ما أكده بيان صادر عن المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية[٣٥]، بإعلانه أن كمية واردات القمح بنوعيه بلغت ٥,٢٣٢ مليون طن في العام ٢٠١٠ مقابل ٥,٧١٩ مليون طن في العام ٢٠٠٩، حيث بلغت قيمة واردات القمح اللين الذي يستحوذ على نسبة ٧٣ بالمئة من إجمالي واردات القمح (٣,٩٨٦ مليون طن) بما يقابلها نقداً ٩١٣,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٠ بانخفاض بلغ ١٢ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠٠٩؛ بينما تراجعت قيمة واردات القمح الصلب (١,٢٤٦ مليون طن) بنسبة ٥٧ بالمئة لتبلغ ٣٣٨,٦ مليون دولار في العام ٢٠١٠، مقابل كمية واردات بلغت ١,٨٥٣ مليون طن بقيمة ٧٩٣,٩ مليون دولار في العام ٢٠٠٩. والجدير بالذكر أن إنتاج البلاد من الحبوب ـ مثلما تبرزه الإحصائيات المتوفرة ـ قد انخفض بنسبة ٢٧ بالمئة في العام ٢٠١٠ مقارنة بالعام ٢٠٠٩، إذ بلغ الإنتاج على التوالي ٤,٥ مليون طن مقابل ٦,١ مليون طن، علماً بأن واردات الجزائر من القمح بنوعيه قد سجلت معدلات عالية في العام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٦,٤٨ مليون طن، وذلك بما قيمته ٣,١٩ مليار دولار.

ويبدو أن هذا الميل نحو الانخفاض مرده تراجع إنتاج الشعير بشكل خاص

(٣٥) المصدر نفسه.

ـ وهذا التراجع سببه تحويل بعض مناطق إنتاج الشعير لصالح القمح، بالإضافة إلى العجز المطري الذي مس المناطق ذات الإنتاج الكبير ـ بحيث إن نسبة إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين قد حافظت على المعدل نفسه المسجل لسنة ٢٠٠٩؛ إذ بلغ إنتاج القمح الصلب ٢,٤٣ مليون طن، بينما بلغ إنتاج القمح اللين ١,١٣ مليون طن، فيما بلغ إنتاج الشعير ٢,٤ مليون طن، إذ إنها صدرت نحو ١٠٠ ألف طن من مادة الشعير في أوائل العام ٢٠١٠ بعد تحقيقها لإنتاج قياسي في العام ٢٠٠٩، وخفضت بذلك وارداتها من القمح الصلب بحوالى ٨٠ بالمئة مقارنة بتسعينيات القرن الماضي، وهذا لأول مرة منذ العام ١٩٧٠[٣٦].

وغير خاف أن الجزائر كانت تصنف ضمن أكبر الدول المستوردة لهذه المادة على المستوى الأفريقي ومن الخمسة الأوائل عالمياً باستيراد ما نسبته ٥ بالمئة من الإنتاج العالمي، وذلك بما يفوق الـ ٥ ملايين طن في السنة، قبل أن تضع مخطط التنمية الفلاحية ـ الذي تطرقنا إلى تفاصيله سابقاً ـ والرامي إلى رفع الإنتاج عبر التركيز على تحسين وتطوير نوعية البذور وتكثيف الإنتاج على حساب تقليص المساحات المزروعة.

ب ـ واقع الفجوة في الوطن العربي

كما هو معلوم، تنشأ الفجوة الغذائية نتيجة الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية، ويعيش الوطن العربي حالة مزمنة في ذلك، واستناداً إلى التقارير الكثيرة[٣٧] في هذا الشأن، وفي مقدمتها تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ما يزال الوطن العربي بعيداً عن تحقيق أمنه الغذائي، وذلك بعد بدء العمل منذ عقدين من الزمن للوصول إليه، وهذا ما يعرض البلدان العربية لارتهان إرادتها للدول الخارجية. وتعتقد رانية ثابت الدروبي أن وضع الأمن الغذائي في الدول العربية سيئ من خلال قراءتها لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية، «حيث وصلت إلى مرحلة حرجة مع: **أولاً**، تراجع مساهمة القطاع الزراعي في

---

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) تطرَح مسألة الإحصائيات، عدم تطابق صريح تبعاً لاختلاف المصادر في وطننا العربي حيث تتضارب الأرقام كثيراً... ولهذا فإن الاعتماد سيكون على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعتبارها الجهة الأكثر تخصصية في المجال.

الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور حصة الفرد من الناتج الزراعي في بعض الدول العربية. **ثانياً**، وهو نتيجة عن السبب الأول الذي تمثل بتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتأمين الغذاء، والذي انعكس في تزايد حجم الفجوة الغذائية كميا وقيميا»[٣٨].

واستنادا إلى المعطيات الكمية، فإن الفجوة في السلع الغذائية ما تزال مستمرة في التزايد في الوطن العربي ككل، رغم ما تم تسجيله من زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الأساسية في المنطقة، إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن البلدان العربية تستورد حالياً أكثر من ٤٥ بالمئة مما تحتاجه من مواد غذائية، فهي تستورد على سبيل المثال٥٠ بالمئة من احتياجاتها من الحبوب و٦٣ بالمئة من احتياجاتها من الزيوت النباتية و٧١ بالمئة من السكر.

واستنادا إلى الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالعجز الغذائي العربي، فإن الوضع مثير للقلق، وذلك لاستمرار تزايد حجم واردات البلدان العربية من الأغذية منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، فضلاً على أن الخلل في الأمن الغذائي بات يمثل ورقة ضغط خارجية على نحو متزايد؛ فمثلاً قُدرت قيمة الفجوة سنة ١٩٩٠ بحوالى ١١,٨ مليار دولار، لترتفع إلى حوالى ١٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠، ثم ازدادت إلى حوالى ١٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وهذا قبل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. كما بلغت حوالى ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ لتزداد بنحو ٤٠ بالمئة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٥. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ ١,٧ بالمئة خلال العشرية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ ٨ بالمئة خلال فترة زمنية أقل والمحصورة بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧.

وقد أظهرت الإحصائيات بشكل عام أن متوسط اتساع الفجوة الغذائية العربية بلغ نحو ٨ بالمئة سنوياً منذ بداية الألفية الثالثة حتى عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وهو معدل من المتوقع أن يقفز إلى ٤٤ مليار دولار في ٢٠٢٠، وذلك بافتراض أن زيادة الفجوة ستكون بحدود ٥ بالمئة سنوياً، حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وفي هذا السياق يزعم

(٣٨) رانية ثابت الدروبي، «واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية،» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة ٢٤، العدد ١ (٢٠٠٨)، ص ٢٨٩.

فريق من المحللين الاقتصاديين بأن واحداً من رغيفيْ الخبز اللذيْن يتناولهما الفرد العربي مستورد من حيث مكوناته في العديد من سنوات العقدين الماضيين[٣٩].

ونظراً إلى النمط الاستهلاكي الغذائي العربي الذي يميل إلى تناول العجائن والخبز بشكل ملحوظ، نجد أن مجموعة الحبوب تساهم بالجزء الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية العربية من مجموع سلع الغذاء الرئيسة، حيث ساهمت وحدها بنحو ٤٩ بالمئة، في عام ٢٠٠٦، وتأتي بعدها مجموعة الألبان ومنتجاتها بنسبة ١٤,٤ بالمئة، تليها مجموعة الزيوت النباتية بنحو ١٢,٥ بالمئة والسكر المكرر بنحو ٦,٥ بالمئة، ثم مجموعة اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن بنحو ٦,٧ بالمئة و٦,١ بالمئة على الترتيب، والفاكهة ٢,٣ بالمئة والبقوليات ٢,٢ بالمئة، والبطاطس ٠,٤ بالمئة. وفي سنة ٢٠٠٧ تجاوزت واردات البلدان العربية من الحبوب ٣٦١,١٣ مليار دولار، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في السنة ذاتها ٤٧,٥ بالمئة فقط (دولتان فقط حققتا فائضاً في إنتاج القمح هما السعودية وسورية. كما نسجل اكتفاء حققته الجزائر في مادة القمح سنة ٢٠٠٩، بل إنها صدرت كمية من مادة الشعير).

وعليه، فإن البلدان العربية تعيش حالة من العجز الغذائي المتزايد، نظراً إلى أن ما ينتج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك، وبالتالي تضطر الحكومات العربية إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، الأمر الذي يفضي إلى إضعاف أرصدة البلدان العربية من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها، وبالتالي يزيد تبعيتها الاقتصادية والسياسية. ولا شك في أن ذلك يشكل ضغطاً على اقتصاديات البلدان العربية، لأن مليارات الدولارات تصرف كل عام لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز بين ما ينتج وما يستهلك من غذاء، على حساب خطط التنمية وسائر القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويمنعها من استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية، ويضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد، ويزيد من تفاقم الفجوة الغذائية فيها. وفي ظل هذه الفجوة الغذائية المزمنة التي يعانيها العرب، هل يمكن الحديث عن اكتفاء غذائي ذاتي، وهل تتساوى البلدان العربية في ذلك وما الاختلاف بينها؟

---

(٣٩) أشرف محمد دوابة، «الأمن الغذائي العربي بين الإمكانيات والتحديات،» **آراء حول الخليج**، العدد ٦٩ (حزيران/ يونيو ٢٠١٠).

ج ـ الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي العربي

إن تفاقم الفجوة الغذائية لدى الوطن العربي وبين كثير من أقطاره لا يعني عدم وصول بعض بلدانه إلى اكتفاء ذاتي. . . حيث يشير تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حول أوضاع الأمن الغذائي العربي للفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩، إلى عدد من التطورات الإيجابية في إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية الرئيسة، لكن ما سجله التقرير لا يرقى إلى مصاف الطموحات المرجوة، فضلاً على اتسامه بالاستعراضية، ولا يسهم إلا في عملية المراكمة المستمرة للتقارير، كونه عجز عن تشخيص القصور، وعن طرح خطط ناجعة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي. وحسب تقرير المنظمة، المذكورة آنفاً، فإن إنتاج السلع الغذائية الرئيسة في البلدان العربية لتلك الفترة قد ارتفع بنسب تراوحت بين ٤ و١٢ بالمئة، حيث ارتفع إنتاج الحبوب من ٤٩,٧ مليون طن إلى ٥٤,٩ مليون طن، أي بنسبة زيادة بلغت نحو ١٠,٥ بالمئة بين سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. كما ارتفع إنتاج الخضروات بنسبة ٨ بالمئة، والفاكهة بـ ١٠ بالمئة، والأسماك بـ ١١,٤ بالمئة. أما الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة فقد ازدادت من ٩,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩، بنسبة زيادة بلغت ١٩,٨ بالمئة، في حين ارتفعت الواردات من المجموعة نفسها من ٣٤,٦ مليار دولار إلى ٣٩ مليار دولار، أي بنسبة ١٢,٧ بالمئة.

وهذه الأرقام لا تقرأ الواقع الخصوصي لكل دولة عربية على حدة، فمن المؤكد وجود فوارق ذات دلالات إحصائية متباينة بين منطقة عربية وأخرى، أما بالنسبة إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسة في الوطن العربي فيمكن تقسيم هذه السلع إلى ثلاث مجموعات (وفقاً للتقسيم المتبع في حالة الجزائر):

المجموعة الأولى وهي السلع ذات الاكتفاء الذاتي العالي، وهي الفواكه وتصل إلى ٩٦ بالمئة، والخضار ١٠٠ بالمئة، والبطاطس ١٠١ بالمئة، والأسماك ١٠١ بالمئة.

المجموعة الثانية وهي السلع ذات الاكتفاء الذاتي المتوسط، وتشمل الألبان ومنتجاتها ٧٠ بالمئة، ولحوم الدواجن وتشكل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها ٧٥ بالمئة، واللحوم الحمراء ٨٧ بالمئة.

المجموعة الثالثة وهي ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض ومنها الزيوت النباتية بنسبة ٣٠ بالمئة، والسكر المكرر ٣٥ بالمئة، والحبوب والدقيق ٥١ بالمئة،

والبقوليات ٧٥ بالمئة؛ والوضعية نفسها كانت سائدة في الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧)، كما تبرزه إحصائيات الجدول الرقم (٥ ـ ١٧):

الجدول الرقم (٥ ـ ١٧)
معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي
(بالنسبة المئوية)

المجموعات والسلع الغذائية	٢٠٠٥	٢٠٠٧
مجموعة الحبوب والدقيق	٤٩,٧	٥٦,١
القمح والدقيق	٥٢,٦	٥٦,٠
الذرة الشامية	٣٦,٢	٣٨,٥
الأرز	٧٠,٦	٧٣,١
الشعير	٣٢,٤	٤٢,٤
مجموعة السلع الغذائية النباتية		
البقوليات	٥٦,٢	٥٨,٥
السكر المكرر	٣٨,٥	٣٦,٣
البطاطس	١٠٠,٦	١٠١,٥
الخضر	١٠٠,١	١٠٠,٢
الفاكهة	٩٥,٩	٩٦,١
مجموعة الزيوت النباتية	٢٨,١	٢٥,٢
مجموعة اللحوم والأسماك		
اللحوم الحمراء	٨٥,٦	٨٤,٥
لحوم الدواجن	٧٥,١	٧٤,٢
الألبان ومنتجاتها	٧١,٤	٧١,٨
الأسماك	١٠٣,١	١٠٢,٨

المصدر إبراهيم العيسوي، «تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٧، العدد ٥٠ (ربيع ٢٠١٠)، ص ١٣.

يتضح من الجدول الرقم (٥ ـ ١٧) أن الوطن العربي يحقق أدنى معدلات الاكتفاء في ما يتعلق بالزيوت النباتية، يليها السكر المكرر والذرة الشامية والشعير وبعدها نجد القمح ثم الأرز، ويحقق فائضاً في إنتاج البطاطس والخضر والأسماك. وكما يذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، «فإن الوطن العربي يحقق اكتفاء ذاتياً في السلع الغذائية التي يفضلها الأغنياء، كاللحوم والأسماك

والخضروات، بينما نسب الاكتفاء الذاتي صغيرة في السلع التي يحتاجها الفقراء، كالحبوب والزيوت والدهون والسكر والبقول»[٤٠]. وحسب العيسوي فليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في هذه الظاهرة «فهذه هي النتيجة المتوقعة لتحرير الزراعة العربية، وتركها لقوى السوق من جهة، وكذلك لتحرير الاقتصادات العربية، وما أسفر عنه من تزايد في الفقر، ومن اتساع للفوارق بين الطبقات من جهة أخرى»[٤١].

ويقر العيسوي بوجود فجوة ضخمة في تجارة السلع الغذائية تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، تشكل مجموعة الحبوب والدقيق وحدها ما يقارب نصف هذه الفجوة التجارية (٤٦ بالمئة)، بينما تقدر نسبة الألبان ومنتجاتها ١٢,٤ بالمئة، وتشكل نسبة اللحوم والأسماك ١٢ بالمئة، وتقارب نسب كل من السكر المكرر والزيوت النباتية ١١ بالمئة[٤٢].

واعتباراً للنمط الغذائي السائد في الوطن العربي الذي يعتمد بالدرجة الأساس على استهلاك الحبوب، فهذا ما يؤكده تأثير السكان في زيادة الفجوة الغذائية من الحبوب وتسجيلها لمستوى حرج يبلغ الخطوط الحمراء في غالب الأحيان، واعتبارها الشغل الشاغل أمام أية سياسة زراعية بالدرجة الأولى. والجدير بالملاحظة أن الاختلافات كثيرة بين دولة وأخرى، سواء في الموارد المالية أو المادية أو الطبيعية، غير أن تحقيق الاكتفاء الذاتي عربياً يبقى في المتناول، إذا تهيأت الإرادة.

د ـ مقومات الاكتفاء الذاتي العربي

يشكل قطاع الزراعة مدخلاً حيوياً في معالجة قضايا التنمية في البلدان العربية، إذ تصل مساهمته إلى ٣٠ بالمئة في عدد من البلدان العربية مثل السودان والعراق وسورية، فقد بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالى ٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠١، أي نحو ١١,٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلى، بل ترتفع مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي في العديد من الدول، ففي الصومال ٥١ بالمئة، والعراق ٣٤ بالمئة، والسودان ٣٣ بالمئة، وسورية ٢٧

---

(٤٠) إبراهيم العيسوي، «تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٧، العدد ٥٠ (ربيع ٢٠١٠)، ص ١٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

بالمئة، وموريتانيا ٢٣ بالمئة، والمغرب ١٨ بالمئة، ومصر ١٦,٥ بالمئة، ثم اليمن ١٥ بالمئة، كما تقل النسبة في باقي البلدان العربية الأخرى وبخاصة النفطية منها، بحيث تنخفض إلى ٠,٤ بالمئة في الكويت، وذلك شيء طبيعي في معظم هذه البلدان، نظراً إلى أن قطاع استخراج النفط والغاز كبير للغاية بها إلى درجة جعلته يسهم بنحو خمس الناتج المحلى الإجمالي العربي(٤٣). علما بأن نسبة ما يستورده الوطن العربي من الخارج يصل إلى حدود ٤٥ بالمئة من حاجاته الغذائية (وتدعم هذه الوضعية نسب نصيب الفرد من الناتج الزراعي كما أشرنا سابقاً).

وتُجمع الأرقام الواردة في تقارير المنظمات العربية والدولية (سواء كانت منظمات تابعة للجامعة العربية أو تقارير «منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO)، على تمرير صورة لا تبعث على الارتياح بالنسبة إلى واقع القطاع الزراعي، فالمساحة الخاصة بالأراضي المزروعة لا تتجاوز ٥ بالمئة من مجمل مساحة الوطن العربي، ونسبة الاستثمارات في القطاع تصل إلى حدود ٩ بالمئة من إجمالي الاستثمارات العربية في القطاعات الإنتاجية الأخرى، كما تسهم الزراعة بنحو ١٣ بالمئة من الإنتاج المحلي للوطن العربي، على رغم اشتغال معظم اليد العاملة في هذا المجال.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن المساحة المزروعة من الوطن العربي تبلغ ٦٧,٤ مليون هكتار من نحو ١,٤ مليار هكتار هي المساحة الجغرافية للعالم العربي؛ التي تعتبر نسبة قليلة، ناهيك عن الأراضي الزراعية المروية التي لا تتجاوز ٢٤,٥ بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعية. ولا تسهم قوى العمل الزراعي التي تتركز في مصر والسودان والصومال وجيبوتي، والتي تزيد على ٨,٥٥ بالمئة من مجمل القوى العربية العاملة، إلا بما نسبته ٥,٣١ بالمئة من مجمل الإنتاج الزراعي العربي، نظراً إلى انخفاض إنتاجية العمل الزراعي في هذه الأقطار، الأمر الذي أسهم في اتساع الفجوة الغذائية العربية(٤٤).

وبغض النظر عما تحمله هذه الأرقام من دلالات، فإن الإنتاج الزراعي العربي يعتبر عماداً حيوياً من أعمدة الحياة الاقتصادية في الوطن العربي،

---

(٤٣) محمد سالم مقلد، «الإنتاج الزراعي في الوطن العربي،» منتديات الجغرافيون العرب، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨، <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4448>.

(٤٤) أحمد طيباوي، «عن الأمن الغذائي العربي والتحديات القادمة... المستقبل صناعة محليّة،» **الجزائر تايمز**، <http://www.algeriatimes.net/algerianews10480.html>.

ويمكن أن نحدد أهمية الزراعة العربية الرئيسية، وفي الغالبية الساحقة من البلدان العربية بصفة عامة لأنه يمثل مصدراً هاماً من مصادر الدخل وتوفير فرص العمل، وذلك نظراً إلى ضخامة حجم قوة العمل التي يستوعبها هذا القطاع، بل هناك العديد من البلدان العربية تمثل العمالة الزراعية فيها الأغلبية من بين الأنشطة الإنتاجية الأخرى، كما في الصومال ٧٣,٨ بالمئة، والسودان (قبل التقسيم) ٦٧,٩ بالمئة، واليمن ٥٦,١ بالمئة، وموريتانيا ٤٧,٥ بالمئة، وتأتي بنسب أقل في عمان ٤١,٧ بالمئة، والمغرب ٤٠ بالمئة، ومصر ٣١,٩ بالمئة، أما باقي البلدان العربية فتقل بها النسبة إلى ما بين ٢٤ بالمئة ـ ١,٥ بالمئة، إضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة تقدر بـ ٤٥ بالمئة من السكان العرب ما يزالون يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي لمعيشتهم[٤٥].

غير أن مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية ما يزال أقل من المطلوب (كما سبقت الإشارة في الجدول الرقم (٥ ـ ١٧))، حيث تشير التقارير الاقتصادية الخاصة بالأمن الغذائي العربي إلى أن حجم الفجوة الغذائية الإجمالي لكافة البلدان العربية مرتفعة تتصف بالتذبذب من عام إلى آخر بسبب التغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وتمثل الحبوب المكون الأكبر للفجوة الغذائية. وفي هذا المجال أكد الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أن الوطن العربي ما زال بعيداً عن تحقيق الأمن الغذائي له، مما يعرض دوله لسيطرة الدول الخارجية، وذلك بالرغم من حجم الفجوة الغذائية العربية التي تتخذ اتجاهاً تراجعياً نحو الانخفاض من حوالى ٢١ مليار دولار في الثمانينيات من القرن الماضي إلى حوالى النصف حالياً حسبما تشير إليه الإحصائيات، ولكن تبقى الفجوة الغذائية كبيرة وذلك في الوقت الذي يزخر فيه الوطن العربي بإمكانات هائلة في المجال الزراعي[٤٦].

وبالرغم من ذلك فإن الاستغلال الرشيد للمساحة القابلة للزراعة في الوطن العربي يكفي لسد احتياجاته من كافة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وتحقيق الأمن الغذائي العربي. ويمكن أن نسجل في هذا الصدد بأن مقومات تنمية القطاع الزراعي ما زالت واسعة ومتوفرة، وهي تتلخص في ما يلي:

---

(٤٥) مقلد، المصدر نفسه.

(٤٦) «رؤية حول قضايا الأمن الغذائي العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٦،» الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (٢٠٠٦)، ص ٩.

١. توفر الأراضي الزراعية الشاسعة الغير مستغلة والصالحة للزراعة.

٢. توفر الموارد المائية.

٣. توفر الثروة السمكية.

٤. توفر المراعي والغابات.

٥. توفر اليد العاملة.

٦. توفر الظروف المناخية المناسبة للزراعة.

٧. قلة تكلفة إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية مقارنة بالمحاصيل المستوردة.

٨. تفوق جودة المحاصيل الزراعية المنتجة محلياً على المحاصيل المستوردة.

فالوطن العربي بما لديه من بحار ومحيطات وأنهار وسواحل تمتد (من اليمن شرقا إلى موريتانيا غرباً) على نحو ٢٢ ألف كيلومتر طولي على الشواطئ العربية، يعتبر غنياً بالأسماك عالمياً، إذ يسجل اكتفاء ذاتيا من الأسماك، بل إن إنتاج قطاع الأسماك قد حقق فائضاً للتصدير، ويعتبر المغرب ومصر وموريتانيا من أهم البلدان العربية ذات الإمكانات الإنتاجية السمكية المرتفعة، وتأتي كل من عُمان والإمارات وتونس والجزائر واليمن في المنزلة الموالية[٤٧]. ولكن رغم توافر هذا المورد فإن كثيراً من البلدان العربية لا تستطيع استيراد وتبادل هذه السلعة وغيرها من باقي السلع لانعدام الطرق البرية التي تساهم في تنقل الشاحنات أو نتيجة لعدم وجود شركات شحن بحرية وجوية منظمة. في حين نجد السمك الموريتاني يصدّر إلى اليابان، حيث توجد مصانع يابانية عائمة في المياه الإقليمية الموريتانية، أما رؤوس الأموال العربية فتستثمر في الخارج لصالح فئات خاصة. كما يعزى ضعف الإنتاج السمكي في الوطن العربي مقارنة بالإمكانات والطاقات المتاحة، إلى عدة عوامل ومعوقات تتمثل أساساً في بدائية وسائل الصيد، وعجز قدرة الصيادين على جلب واقتناء وسائل الصيد الحديثة، وضعف الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع وغياب الإرادة السياسية.

وبخصوص الثروة الحيوانية فإنها تصل إلى ٣٥٠ مليون رأس من الغنم والبقر عربياً، وتتركز الثروة الحيوانية العربية في عدد قليل من البلدان مع العلم

(٤٧) مجد جرعتلي، «أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي،» عالم نوح، <http://www.nouhworld.com/article>.

أن ثلث هذه الكمية موجود في السودان (بما في ذلك جنوبه)، وموريتانيا والصومال. وبالنسبة إلى الأبقار يحظى السودان بالقسط الأوفر من الأبقار يقارب ٦٩ بالمئة من مجموعه العربي، وبنسب أقل في كل من مصر والمغرب والجزائر وموريتانيا والصومال واليمن وسورية. كما تستحوذ مصر على نسبة ٩٨ بالمئة من الجاموس، وتتوزع الأغنام بنسب أقل حدة من حيث التباين بين البلدان العربية تتراوح بين ٢٩ بالمئة في السودان وأقل من ١٠ بالمئة في موريتانيا والسعودية. ويشير التوزيع القطري للماعز إلى أهمية السودان في إنتاج هذا النوع بنسبة ٤٤ بالمئة، ثم الصومال بـ ١٥ بالمئة، ثم بنسب أقل في كل من السعودية والمغرب وموريتانيا والجزائر ومصر(٤٨).

ورغم الأعداد الكبيرة للثروة الحيوانية في الوطن العربي، فإن مستويات إنتاجها ما تزال عاجزة عن تلبية الطلب المحلي، وذلك بسبب ضعف وتخلف أساليب الإنتاج والتربية والتصنيع. وتتميز أساليب تربية الحيوانات بالتباين بين الأقطار العربية من حيث المستوى التقني المتبع في تربيتها، إذ تطغى الأساليب التقليدية على تربية المواشي في البلدان ذات الثروة الحيوانية المرتفعة، من حيث الاعتماد في تغذية القطعان على المراعي الطبيعية التي هي عرضة للتقلب والتدهور تبعاً للظروف المناخية. وفي المقابل ينهج عدد قليل من البلدان العربية أساليب حديثة تعتمد على المزارع المجهزة من حيث التغذية والرعاية البيطرية، وهي في الغالب البلدان العربية ذات الموارد الحيوانية المحدودة.

ففي هذا السياق نسجل نجاح تجربة العربية السعودية في ميدان التنمية الزراعية والحيوانية، بإقامة مزارع للثروة الحيوانية وتهيئة مساحات شاسعة من الأعلاف وتطوير إنتاج الثروة الحيوانية، حيث تتوفر السعودية على أكبر مزارع الأبقار العربية ومصانع الألبان، وهذا مثال على إمكانية المضي نحو الاكتفاء الذاتي. وعموماً يمكن القول إن تجربة التنمية الزراعية في السعودية تعد رائدة، حيث إنها أصبحت دولة مصدرة للحبوب والخضار، بتصديرها الحبوب(٤٩) إلى

---

(٤٨) محمد شمس الدين، «الإنتاج الغذائي في الوطن العربي: الزراعة والثروة الحيوانية،» وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.kuna.net.kw/newsagenciespublicsite/Article Details.aspx?Language=ar&id=1796323>.

(٤٩) بالرّغم من أنّ استدامة الاكتفاء في مجالّ الحبوب تحديداً يبدو محفوفاً ببعض الصعوبات نظراً إلى قلّة المياه، فكما هو معلوم، تتطلّب زراعة الحبوب كميّة كبيرة من المياه، وهذه المادّة تبدو عصيّة بعض الشيء على السعودية.

بلدان الخليج العربي. غير أن استدامة هذا الوضع ليست مضمونة، إذ على المدى البعيد وأمام تراجع عائدات النفط فقد تصادفها معضلة نقص المياه، مما يؤثر سلباً في معدل إنتاجها. فغير خاف أن مفهوم الأمن الغذائي والأمن المائي هما وجهان لعملة واحدة بحيث يستهلك القطاع الزراعي النسبة الأكبر من موارد المياه قد تصل إلى ٨٨ بالمئة، لذلك فإن زيادة كفاءة القطاع الزراعي من خلال زيادة كمية الإنتاج الغذائي لوحدة المياه سوف يؤدي إلى تقليص الفجوة الغذائية ويزيد من كفاءة استخدام المياه، وذلك للحد من مخاطر استنزاف الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي. غير أن واقع الحال لا يوحي بذلك... فالوطن العربي، كما أشرنا، يعاني ضآلة الأراضي الزراعية المروية، واستناداً إلى ذلك يُرجع الاقتصاديون والمحللون العجز في إنتاج الحبوب ـ باعتباره يسجل الحجم الأكبر في عجز الإنتاج الزراعي ـ إلى العجز المائي. وفي هذا المجال يرى الخبراء أن الحجم المائي اللازم لإنتاج الحاجيات الغذائية العربية المستوردة يقدر بحوالى ٥٠ مليار متر مكعب في السنة، وهذه النسبة ليست هينة. بالرغم من الاحتياطيات المائية غير المستغلة، وحسب المدير العام للمنظمة فإن البلدان العربية تتمتع بإمكانات زراعية هائلة تسمح لها بتوسيع النشاط الزراعي ورفع منتوجها من الحبوب والسلع الزراعية. وعليه يتعين عليها بذل مزيد من الجهود والتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات في مجال الزراعة والتنمية الفلاحية، لتحقيق اكتفائها الذاتي والتخلص من التبعية لدول أجنبية.

هـ ـ أسباب الفجوة في الوطن العربي

كثيراً ما نسمع عن خطط واستراتيجيات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي تضعها الجهات المختصة في البلدان العربية، ويجري إعدادها وتبنّيها، في غالب الأحيان، بالتعاون مع البنك الدولي وسواه من المنظمات الدولية، أو الإقليمية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبمشاركة الجهات الحكومية المعنية كافة، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص، لكن مع مرور الوقت نكتشف أن التحديات تزداد بهذا الخصوص، لتتفاقم معها مشكلة الأمن الغذائي حسب معظم التقارير الدولية، وتقارير مراكز الأبحاث الدولية المختصة. وترجع أسباب ذلك إلى أن تلك الخطط والاستراتيجيات تعاني بشكل أساسي كونها بعيدة عن واقع التطبيق، وغالب الظن أن المسؤولين الرسميين يرسمونها في أذهانهم، ويضعون فيها رؤيتهم وتمنياتهم، بعيداً عن الواقع في البلدان العربية، وبالتالي تتحول

الاستراتيجيات إلى مجرد أفكار غير قابلة للتنفيذ، وتبقى المشكلة في انتظار استراتيجية وخطط جديدة.

غير أن الحلول النظرية أو الافتراضية ليست السمة الوحيدة لاستراتيجيات مواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي، التي تحول دون تحققها على أرض الواقع المعيش، بل هناك عدم وجود تكامل غذائي عربي، والأهم هو وجود قوى معوقة وممانعة لحل المشكلة والوصول إلى النجاعة المطلوبة، وهي قوى متنفذة وقوية، ترى أن من مصلحتها استمرار تفاقم المشكلة، كونه يصب في إطار الفساد الذي تستفيد منه، كي تراكم مزيداً من الأموال والثروات، إضافة إلى عدم اتخاذ وتنفيذ خطوات جادة في الإصلاح الاقتصادي والسياسي المطلوبين في البلدان العربية.

ومن الصعوبة بمكان فهم إشكالية الأمن الغذائي دون التعرف على آليات تحليل مسألة العجز الغذائي، والآثار التي يمكن أن تولدها سياسات الدعم، حيث يتم معالجة جزء من العجز عن طريق الواردات الغذائية في المدى القصير، إذ تفرض أجواء الليبرالية الجديدة تحرير الأسعار، وهو ما يقود إلى ارتفاعها باستمرار، ويترتب على الارتفاع تزايد العجز الغذائي بين أوساط الفئات الوسطى والفقراء من أفراد المجتمع.

وحسب ما ورد في تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ٢٠٠٩، تتدخل مجموعة من العوامل والمحددات لتتحكم في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في البلدان العربية، تتمثل في قلة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية(٥٠) بالنسبة إلى أغلب البلدان العربية، وتدني كفاءة الري، وقلة مساحة الأراضي المروية، إلى جانب غياب الصناعات الغذائية الزراعية، وإن وجدت فهي لا تستطيع الصمود والمنافسة أمام مثيلتها من الدول الغربية، إضافة إلى أن أنماط الاستهلاك المتغيرة بشكل مطرد، والهجرة السلبية من الريف إلى المدينة، والنمو السكاني غير المتناسب مع حجم الإنتاج، أفضت إلى تسجيل خلل في الإنتاج الزراعي. . . . وتعميق الفجوة الغذائية.

(٥٠) سبق وأشرنا إلى وفرة الموارد المائية، وتجدنا الآن نشير إلى شحّ فيها، ومردّ هذا التناقض الظاهري يجد مبرّراته في الاختلافات بين البلدان العربية والمناطق الجغرافية المتباينة بما يؤثر في كمية الهطولات المطرية وقدرات شبكات الريّ بين بلد وآخر.

وإذا كان البعض يرجع ضعف إنتاج القمح إلى الظروف المناخية والبيئية، فإن آخرون يرجعون الأمر إلى انعدام رؤية زراعية تسطر أهدافاً على تحقيق الأمن الغذائي للبلدان العربية، في ظل غياب الإرادة السياسية وانتشار الفساد والممارسات البيروقراطية. . . . ويجدر التنويه إلى وجود علاقة قوية وثابتة بين حالة التبعية واللاأمن الغذائي وبين فساد الأنظمة واستبدادها، إذ إن فساد الأنظمة الاقتصادية وتمركزها عند فئات محددة أو ما يمكن تسميته في بعض الحالات القطرية بـ «الدولة ـ العائلة»[٥١] يقود إلى تهديد الأمن الغذائي وتنامي ظاهرة الفقر، ويقلّل القدرة على مواجهة الصدمات. غير أن هذه الوضعية قد بدأت تتهاوى أمام الوعي الملتزم للشعوب العربية بتشكيل الوطن العربي الحقيقي، الذي كان مفقوداً.

وفوق كل ما سبق ذكره، يبدو أن مشكلة العجز الغذائي عربياً لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي تعيشها دوله وانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي، خاصة في الميدان الزراعي. . . فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية. . . ، لم تستطع البلدان العربية حتى الآن ـ رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية ـ أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية، وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد، وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم البلدان العربية.

وموازاة مع ذلك، تعد ظاهرة التوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي العربي، فبينما تتوافر الموارد المالية لأغراض الاستثمار الزراعي في بعض الأقطار العربية، نجد أن مواردها الأرضية تتسم بالندرة. والعكس صحيح أيضاً بالنسبة إلى البعض الآخر، إذ تتسم بعض الأقطار بوفرة الموارد الأرضية والعمالة الزراعية، في حين نجدها تفتقد باقي المقومات الأخرى كالمياه والأموال الضرورية.

---

(٥١) بالإضافة إلى المَلَكيّات العربية، أصبحت بعض الجمهوريات العربية تسيّرها عائلات الرئيس، وهذا ما سرّع من اشتعال الثورات الشعبية من أجل التغيير.

و ـ الرؤية الاستراتيجية التكاملية لتجاوز الفجوة الغذائية

يعتبر «الأمن الغذائي» أحد أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية، خصوصاً ذات الإمكانيات المحدودة وذات الكثافة السكانية المرتفعة، كونه يتعلق بإمكانية حصول أفراد المجتمع كافة، وفي جميع الأوقات، على الغذاء الكافي الذي يتطلبه عملهم ونشاطهم وصحتهم. ومع دخول الألفية الثالثة، ارتبطت محددات الأمن الغذائي، في غالبية بلداننا العربية، باتجاهات ومسارات «العولمة» وتأثيراتها وإرهاصاتها، فقد ارتبطت متضمنات العولمة بحرية التجارة الخارجية، والانحياز إلى متطلبات الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق، والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي، بشكل أساسي، إنتاج غذاء أفضل وكاف للأجيال الحالية والقادمة، الأمر الذي يفرض تحدياً يتجسد في ضرورة العمل على تقليص الفجوة الغذائية الحاصلة في البلدان العربية، بين ما يُنتج من الغذاء وما يُستهلك، ذلك أن الاستهلاك يفوق كثيراً الإنتاج، ويتم اللجوء إلى تعويض الفارق عن طريق الاستيراد من دول العالم الأخرى، إضافة إلى أن على البلدان العربية زيادة إنتاج الغذاء في بلدانها، بغية تلبية الاحتياجات المستقبلية، نظراً إلى التزايد المرتفع والمقلق لأعداد السكان على المديين المتوسط والبعيد؛ واستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

حقيقة الأمر، أن البلدان العربية تستورد كميات هائلة من السلع والمنتجات الغذائية من الدول الأجنبية وتكاد تنعدم فيما بينها، حيث تشير الأرقام إلى أن واردات البلدان العربية الغذائية من بعضها البعض لا تشكل إلا نسبة غير ذات أهمية قياساً بنسبة وحجم وارداتها الغذائية من دول العالم الأخرى، خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

ومن أجل تخطي مشكلة الغذاء ومحاصرة الفجوة الغذائية للوطن العربي يتعيّن ـ زيادة على الأخذ بما سبق سرده من نقاط ـ اتباع مبدأ الميزة النسبية في التخصص الزراعي خاصة وأن الوطن العربي يقع في حزمة بيئية متباينة تتيح له فرصة الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية التي تعد هدفاً مرحلياً للوصول إلى التكامل الزراعي العربي لاحقاً؛ ولهذا فمن منطلق مبدأ الميزة النسبية للموارد المتاحة لكل دولة بما يخدم الأمن الغذائي العربي والتخصص الزراعي في إنتاج الغذاء، يكون ممكنا تجنيب الوطن العربي مخاطر الاعتماد على الخارج ومساوئ التبعية الغذائية.

ومن هنا فإن حل المشكل الغذائي في الوطن العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطوير التكنولوجيا الزراعية، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء. وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية، والحد من حالة التنافر والتضارب بين الأنظمة السياسية، بل وتجنب الاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التي تطبع بعض السياسات الاقتصادية العربية... فالإعانات الغذائية وإن كانت تخفف قليلا من حدة المشكل الغذائي في المدى القصير ـ فهي كالمسكن أو المهدئ الذي لا يقضي على المرض وإنما يشعر المريض ببعض التحسن الكاذب، إذ سرعان ما تزداد حدة الآلام وتتدهور الصحة أكثر ـ فإنها تشكل في الحقيقة سلاحاً تستخدمه الدول المانحة للهيمنة على اقتصاديات الدول. وفي هذا الصدد يتفق مسؤولون أمريكيون مثلا «... على أن الهدف الأساسي من المعونات الغذائية الأمريكية هو فتح أسواق تجارية للمنتوجات الزراعية الأمريكية، حيث تقوم الدول المستفيدة تدريجياً بإحلال الصادرات الأمريكية من السلع الزراعية محل الإعانات الغذائية. وما قيل عن الولايات المتحدة ينسحب على كل الدول الأجنبية المانحة للإعانات الغذائية، فالغاية من هذه الإعانات ليس إيجاد حل للمشاكل الغذائية في البلدان العربية أو غيرها، وإنما هو حفز الصادرات التجارية للدول المانحة لهذه الإعانات...»[٥٢].

إن مشكلة العجز الغذائي وتداعياتها على الاقتصاديات العربية لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الغير أو على الإعانات الأجنبية، وإنما بالاعتماد على الذات وبالإصرار على وضع وتنفيذ استراتيجية محكمة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي، إذ لا يمكن للأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق وتصبح حقيقة وواقعاً إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خاصة وأن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل (تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية، عدم تباين مستويات النمو الاقتصادي، وحدة اللغة والتاريخ والدين). هذا بالإضافة إلى ما سيحققه

(٥٢) «مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي،» المركز الوطني للمعلومات (اليمن) (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، ص ٩.

هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها، فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للبلدان العربية ومن دعم للتخصص الإنتاجي بين هذه البلدان (حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من البلدان العربية الأخرى)، سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في البلدان العربية. كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتوج العربي أكثر قدرة على المنافسة لما سينجر عن التخصص الإنتاجي من خفض في التكاليف واستفادة من مزايا الإنتاج المتسع. فالوطن العربي يتوفر على الكثير من الموارد سواء كانت طبيعية، مادية أو بشرية، التي يمكن استغلالها لتحقيق التكامل الاقتصادي من أجل الوصول إلى أمن غذائي.

فمثلا دولة السودان (مع جنوبه) يعتبرها خبراء الاقتصاد من حيث خصائصها الجغرافية الطبيعية بأنها سلة الغذاء للبلدان العربية وذلك لكبر مساحتها (بالرغم من انفصال الجنوب) وخصوبة أراضيها، وفيها أكبر موارد المياه العربية (النيل)، وثمة موارد أخرى، ولا ينقصها إلا رأس المال، ففي العمل الزراعي يصبح المال مهماً إذا توافرت المياه والأرض، هذا بالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة في البلدان العربية.

إن العنصر الغائب في معادلة توافر الإمكانات وانعدام تحقيق التنمية الزراعية العربية هو التركيز، وعدم وجود البحث العلمي المتخصص في العمليات الزراعية، وهذا ما تؤكده استراتيجية المنظمة العربية، بضرورة دعمه بإنشاء مراكز بحثية متخصصة في البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا، حيث إنه من المهم نقل التكنولوجيا وتوطينها بحيث تكون البداية من حيث انتهى الآخرون، وهذا متيسر في ظل العولمة وتدفق البحث العلمي وتوافر المعلومات عبر الشبكة العالمية للمعلومات. إذ يجب أن تساهم الجامعات والمراكز البحثية بشكل إيجابي بتكوين نوعي للخريجين؛ وفتح تخصصات جديدة في علم الزراعة. خصوصاً وأن المنظمة تمنح ـ كما يصرح مديرها ـ جائزة التفوق العلمي بما يكلف سنوياً نحو ٢٢ ألف دولار لأفضل ثلاثة أبحاث في كل عام في بحوث في المجال الزراعي.

إضافة إلى ما سبق، يعتقد مسؤولو المنظمة العربية للزراعة والتنمية أن من بين القضايا المهمة للخروج من المأزق الغذائي تتمثل في ترسيخ الممارسات الزراعية الجيدة التي يجب تطبيقها عربياً، وذلك بجعل المزارع العربي يفكر قبل أن يزرع: لمن يزرع ولماذا، وفي أي وقت يمكن إنتاج هذه السلعة خاصة؟ ويجب تأكيد التعاون مع جميع دول العالم من خلال منظمة التجارة العالمية والبلدان العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي نعمل على تطويرها الآن.

ولهذا كثيراً ما يوصي الخبراء العرب في لقاءاتهم المتعددة بضرورة تسريع خطوات التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التجارة البينية لخدمة الأمن الغذائي العربي، والتركيز على الميزة النسبية للموارد المتاحة لكل دولة بما يخدم الأمن الغذائي العربي، وتشجيع ودعم البحوث العلمية والإرشادية الزراعية، وإنشاء شبكة معلومات موحدة للوطن العربي تتيح توفير كافة المعلومات الزراعية العربية، وضرورة توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الاستراتيجية اللازمة للاستهلاك في البلدان العربية المختلفة، لمواجهة الأحوال الطارئة وتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات الزراعية الكبرى.

نستنتج مما سبق، أن اتساع الفجوة الغذائية، كما هي عليه الآن، يعني استحالة الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المدى القريب، ويبقى اللجوء إلى الخارج لاستيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو السبيل الذي تأخذ به الجزائر، بالرغم من إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي في بعض المواد الاستهلاكية الأساسية. ومما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الصادرات والواردات لمنطقة جغرافية واحدة، والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت الواردات الغذائية من الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠١ نحو ٤٨ بالمئة من إجمالي الواردات من باقي مناطق العالم، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٠ بالمئة(٥٣). وهذا يؤثر سلباً في عائدات الجزائر النفطية التي يتم الحصول عليها بالدولار، بينما معظم واردات الجزائر هي باليورو، مما يزيد الضغوط على الاحتياطي من العملة الصعبة.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٨.

غير أن تعزيز قدرات الجزائر الإنتاجية ممكن، وذلك بدعم التكامل العربي البيني، وترقية التبادلات التجارية الزراعية بإزالة كل الإجراءات التي من شأنها تعطيل مثل هذا التقارب، وتفعيل السوق العربية المشتركة والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، كما تبقى الشراكة الأورو ـ متوسطية رهاناً آخر يحتاج إلى تفعيل أكثر. غير أن هذا الهدف يبدو بعيد المنال، ليبقى القطاع الزراعي يعيش ظروفاً لا تبعث على الاطمئنان. وغير خاف، أن هذه الوضعية المتردّية للقطاع الزراعي ليست وليدة اللحظة الراهنة، وإنما هي نتاج للكثير من الممارسات الخاطئة والتداعيات التي عرفتها المسيرة التنموية للجزائر، عبر مراحل تطورها التاريخي، بحيث تجذّرت في البناء النمطي للقطاع الزراعي خصوصاً، بالإضافة إلى مشاكل ومعوقات أخرى، سوف تكون محل مناقشة ضمن الفصل السادس.

الفصل السادس

مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

لعل المهمة الرئيسيّة للقطاع الزراعي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسيّة لتحقيق الأمن الغذائي. والجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية، والقضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي. ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي والمصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء واستقرار عرضه قد تأثرت كثيراً بمحدّدات وعراقيل، وواجهتها مشاكل، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية عموماً، والعربية خصوصاً، بحيث أصبحت تعيش وضعية متدهورة أقل ما توصف به أنّها عاجزة وتابعة.

والزراعة بطبيعتها، وبخاصة في الدول النامية، تعدّ من أكثر القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية مواجهة للمشاكل والمعوقات والمحدّدات، وذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلّف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط بها ويؤثر فيها من عوامل ومتغيّرات تكون عرضة لها باستمرار، وتخرج في معظمها عن نطاق التحكّم المسبق والتوجيه المباشر، وما تتعرض له تبعاً لذلك من الاختلالات والتقلبات، بينما يكون غيرها من القطاعات في منأى عنها[1].

وغير خاف أن المشاكل والمعوقات التي أحاطت بالقطاع الزراعي الجزائري، سواء منها ما هو كامن وأصيل في القطاع، أو طرأ عليه نتيجة ظروف وملابسات مختلفة شهدتها المسيرة التنموية عبر المراحل التاريخية المختلفة، التي أفرزت كلّ مرحلة منها أنماطاً من المشاكل تختلف عن غيرها؛ هي كثيرة ومتنوعة، وتتداخل في ما بينها بحيث يصعب فرزها بطريقة سليمة تسمح بتحديد حجم كلّ عامل

(١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينيات** (القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٠)، ص ١٧٢.

على حدة. وأية محاولة لمعالجة كلّ صنف من العوامل على حدة هو من أجل الدراسة والتحليل، إذ تبقى خاصية التداخل البيني حقيقة قائمة. وتعتبر العوامل الطبيعية من بين أهم المحددات التي تؤثر في عرض الغذاء، والحدّ من رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، لكونها تؤثر تأثيراً مباشراً في أداء القطاع، ولكنها ليست الوحيدة، إذ تتشابك معها عوائق أخرى تصنّف على أنّها إنسانية أو فنية، يبدو الدور الإرادي للإنسان فيها حاسماً وواضحاً. ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تعترض أداء القطاع الزراعي في التصنيفات التالية: طبيعية، وبشرية (ضعف التكوين، تدني البحث العلمي)، وتنظيمية، إلى جانب عوامل أخرى سياسية وعامة، داخلية وخارجية... إلخ. وسوف نتناول بعضها بشيء من التفصيل لاحقاً.

أولاً: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية

تنحصر مثل هذه المحدّدات الأرضية التي تقف عائقاً أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية، كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة... إلخ. وتعتبر كلّ من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية، سواء بمفهومها التقليدي أو المستدام، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائر. غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان أدت إلى التدهور الكمّي والنوعي لهذين الموردين، الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية على مرّ السنين، بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقاً أمام تطور الزراعة، ورفع قدرتها الإنتاجية. وسنتطرق في سياق البحث إلى أبرز المشاكل والمعوقات التي يعرفها القطاع الزراعي.

١ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية

تتمحور المشاكل الكمّية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيّرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة عطائها. وتؤدي العوامل الطبيعية دوراً كبيراً في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بل إنّها تحتل الصدارة في ذلك، فمن دون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود. وفي هذا الإطار، وتبعاً لإحصائيات العام ٢٠٠٢، التي أشرفت عليها وزارة الفلاحة، فإن المساحة الكلية

للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالى ٢٣٨ مليون هكتار، تتوزع كما يلي[٢]:

أ ـ الأراضي المستعملة للفلاحة، وهي المساحة الزراعية الكلية (S. A. T.)، وتقدر بنحو ٤٠,٧ مليون هكتار، أي ما يعادل ١٧ بالمئة من المساحة الكلية، وتتفرع بدورها إلى زراعات نباتية وأراض متروكة، أو مستريحة.

ب ـ الأراضي الصالحة للزراعة (S. A. U.)، وهي تلك الأراضي التي تزرع لمدّة مستمرة على الأقل لمدّة خمس سنوات، والتي تمتد على مساحة تقدر بـ ٨,٢ مليون هكتار، أي بما يعادل ٢٠,٢ بالمئة من الأراضي الزراعية المستعملة (S. A..T)، وهي تنقسم إلى:

(١) **أراضي الزراعات النباتية**، فهي تلك الأراضي التي تخضع للتناوب في زراعتها، سواء تعلق الأمر بالأراضي ذات الزراعة من النوع النباتي الفصلي (كزراعات البقوليات مثلاً) أو بأراضٍ ذات الزراعات السنوية (الحبوب والزراعات الصناعية)، أو بزراعات متعددة السنوات (زراعة نباتات الكلأ)، وتقدر مساحتها بحوالى ٣,٨ مليون هكتار، بما يعادل ٤٦,٣ بالمئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة (S. A. U.)[٣].

(٢) **الأراضي المستريحة أو غير المزروعة**، وتقدر مساحتها بحوالى ٣,٧ مليون هكتار، وبنسبة ٤٥,٤ بالمئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة[٤]. وهي أراض تعرف بأنها مستريحة أو بلا زرع، وذلك عندما لا تتجاوز مدّة استراحتها خمس سنوات، إذ إنّها تنتقل بعد ذلك من كونها مستريحة إلى نوع من أراضي المراعي.

(٣) **أراضي الزراعات الدائمة**، وهي تلك الأراضي التي تُزرع باستمرار، أي كلّ عام لتدوم زراعتها عدة أعوام قبل أن تُجدد زراعتها. وتشمل أراضي الكروم والأشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية، وهي تمثل ٨,٣ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة (S. A. U.).

(٤) **المراعي والمراتع**، وتشمل هذه الأراضي كلّ المساحات التي لم تستغل بأي نشاط زراعي منذ خمس سنوات على الأقل، وتتميز بشكل عام بنباتاتها الصالحة

---

(٢) Ministère de l'Agriculture, «Statistique agricole, superficies et productions, série B, 2002,» (janvier 2003), p. 2.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

لرعي الحيوانات، فهي تستعمل كمراع للمواشي، وتتربع على مساحة تقدر بـ ٣١,٦ مليون هكتار، بما يمثل ٧٧,٦ بالمئة من الأراضي الزراعية[٥]. وفي حالة إعادة تقييم هذه الأراضي (زراعات حرجية) توضع هذه الأخيرة ضمن قائمة (أخشاب وغابات)، أو ضمن (مساحة زراعية صالحة) إذا ما استُعملت للزراعة.

(٥) **أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة**، وتضم هذه الأراضي المزارع المحصودة والعمارات والساحات وبيادر الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر... إلخ.

ج ـ الأراضي الأخرى، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية: حلفائية، وغابية، وأراض غير صالحة للزراعة.

أما المساحات الفلاحية المستعملة، فهي عبارة عن تلك الأراضي التي تشتمل فقط على الأراضي المحروثة، كالزراعات النباتية، والأراضي المستريحة مؤقتاً، والزراعات الدائمة، في حين إن نسبة كبيرة من الأراضي هي غير مستغلة. ومن المؤكد من خلال هذا الاستعراض للأراضي أن الأراضي الصالحة للزراعة ضئيلة، مما يستوجب السعي إلى التقليل من مساحة الأراضي البور لاستغلالها في الزراعة بالمزيد من الاستصلاح، وتجنب استغلال الأراضي الزراعية لاستعمالات غير زراعية، كالتوسع العمراني أو في مجال الاستثمار الصناعي... إلخ.

٢ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كمّياً وكيفياً، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية. وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلباً في الإنتاج والإنتاجية.

أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية، كمياً ونوعياً، فيمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات، وهي: الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، والفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، والفقد في خصائص الأراضي الزراعية.

---

(٥) المصدر نفسه.

أ ـ الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية. وإذا كانت أعمال التجريف قد انحسرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الأراضي الزراعية، فإن أعمال التبوير والبناء على الأراضي الزراعية ما زالتا مستمرتين، رغم ضخامة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان، والتي تقدر بآلاف الهكتارات. ويلاحظ تركّز هاتين الظاهرتين في المناطق الحضرية وحول المراكز والمدن الرئيسيّة. ولا تقف خطورة هذه الظواهر عند مساحة الأراضي المفقودة، وإنما تتعدّاها إلى نوعية الأراضي، حيث تصنّف معظم الأراضي المفقودة ضمن أراضي الدرجتين الأولى والثانية، وفقاً للكفاءة الفنية والاقتصادية للأراضي الزراعية. ولعل ما عرفته سهول «متيجة» المشهورة بجودتها العالية من ابتزاز (وغيرها كثير) لدليل على ذلك. وأياً كانت المعطيات المتوفرة على هذه الظواهر، فإن التساؤل الذي يبقى مطروحاً هو: هل تستطيع جهود استصلاح الأراضي تعويض هذا الفقد في الأراضي من حيث المساحة؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فما جدوى الإنفاق العام على استصلاح الأراضي إذا كانت المحصّلة النهائية هي ثبات مساحة الأراضي الزراعية؟ وحتّى إذا زادت المساحة الكلية (بافتراض أن معدل الفقد يكون أقل من معدل الاستصلاح)، فما جدوى الإنفاق العام مرة أخرى، إذا كان من المؤكّد أن الأراضي المفقودة تبلغ في خصوبتها وجودتها بكافة المعايير أضعاف ما قد يتوافر للأراضي المستصلحة؟ والسؤال لا يحتاج إلى إجابة.

ب ـ الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، حيث تسهم الزراعة نفسها في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتّت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطّى، مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية في صورة مصارف. والأمر نفسه بالنسبة إلى قنوات الريّ وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة طبعاً. هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية، كالمخازن والحظائر وما إلى ذلك، والتي من المتوقع زيادتها في ظلّ تفتت وتبعثر الملكيات والحيازات.

ج ـ الفقد في خصائص الأراضي الزراعية، إذ علاوة على الانتقاص الكامل من الأراضي الزراعية، فهناك الانتقاص الجزئي المتمثل في بقاء المساحة نفسها من الأرض كما هي مع افتقادها لخصائصها كلياً أو جزئياً، مما يبعد مثل هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث

الكفاءة والإنتاجية، وكذلك زحف الصحراء على طول خطّ بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. ولقد سعت الدولة إلى درء هذا الخطر ببناء السد الأخضر منذ بداية السبعينيات، غير أن هذه المبادرة تباطأت، وقد أعيد بعثها مؤخراً من جديد للأسباب التالية:

(١) انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح، حيث يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض، بل وإلى سطحها، في كثير من الأحيان، إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، بما يؤثر في خصائص التربة، وفي النباتات التي تنمو فوقها، وبالتالي في إنتاجية الأرض (مثلما يحدث في منطقة الوادي وغيرها). وأحياناً قد تكون المشكلة من الخطورة إلى درجة ينعدم معها الإنتاج النباتي تماماً. وفي ما يتعلق بأسباب هذه الظاهرة، فيتمثل أهمها في الاعتماد على الأساليب التقليدية للريّ مع تدهور نظم الصرف في ظلّ الظروف والتقاليد السائدة.

(٢) التكثيف المحصولي دون تعويض سمادي كاف، فالزراعة الجزائرية في ظلّ التزايد السكاني، والانتقاص من مساحة الأراضي الزراعية الخصبة، وعدم قدرة أراضي الاستصلاح (إن لم يكن من حيث المساحة فمن حيث الخصوبة) على خلق معادلة بين الأثر المترتب على العمليتين، تتميز بالميل نحو التكثيف الزراعي، بحيث تتزاحم المحاصيل داخل الدورة الزراعية، مما يتسبب في إضعاف الأراضي الزراعية لعدم قدرة التربة الزراعية على تجديد عناصرها، وبخاصة في ظلّ عدم كفاية أساليب التسميد وعدم ملاءمتها. وتؤكد البحوث والدراسات، في هذا الشأن، أن هناك فقداً معتبراً من إجمالي الإنتاج الزراعي نتيجة لتدهور خصوبة التربة، ونقص سياسات التسميد المناسبة، كما أنَّ هناك نسبة لا بأس بها من مساحة الرقعة الزراعية تقع ضمن نطاق الأراضي الضعيفة، وهي تلك الأراضي التي توجد في المرتبة الثالثة أو ما دونها، والتي تعطي أقل من نصف طاقتها الإنتاجية.

(٣) التصحر، فهذه الظاهرة خطيرة في الجزائر، وسوف يتم تفصيل هذا البند لاحقاً ضمن الفقرة الثالثة.

وعلى العموم، فقد انعكست الظواهر السابقة على تدهور الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية، بشكل واضح (وقد فصلنا ذلك في الفصول السابقة).

٣ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازات

إن توزيع الحيازات في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوّعة، أي المخصّصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة. فإذا ما أخذنا متوسط نصيب الفرد من الحيازات كمؤشر، نلاحظ أنّه قد انخفض من ١,١ هكتار في العام ١٩٠٠ إلى ٠,٦ هكتار في العام ١٩٥٥ ليسجل في العام ١٩٩٥ نحو ٠,٣٢ هكتار، ونحو ٠,٢٦ هكتار في العام ٢٠٠٠[٦]. ومن جهتها، تعاني المزارع الجماعية والكبيرة وما تبقى من قطاع الدولة، التي تشكل وحدات إنتاجية كبرى، تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها، حتّى وإن كانت تتوفر على تجهيزات فنية وتقنية كافية. وبالرغم من الندرة النسبية لمورد الأراضي الزراعية، فإن الإحصاءات تشير إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي قابلة للاستثمار في الإنتاج الزراعي، منها المساحات الكبيرة من الأراضي المتروكة سنوياً، التي تقدر مساحتها للفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) بحوالى مليون هكتار، بما نسبته ٤٥,٦ بالمئة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة (كما سبقت الإشارة)، التي تترك بوراً، إما لعدم توفر المياه الكافية، أو لعدم توفر الإمكانيات الاستثمارية والمدخلات الزراعية والقدرات التقنية اللازمة (والملاحظ أن اللجوء إلى ترك الأراضي بوراً يعود إلى الاعتقاد الخاطئ بأن ذلك سيزيد من إنتاجية الأرض وتجديد خصوبتها؛ غير أنّه في ظلّ التقدّم التكنولوجي فإن هذا الاعتقاد يفقد معناه). هذا إلى جانب مساحات شاسعة قابلة للاستزراع ولا تستغل لأسباب كثيرة تارة تكون موضوعية، وكثيراً ما تكون عكس ذلك، وهي في كلّ الأحوال تضعف من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي.

واستناداً إلى إحصائيات أعدتها وزارة الفلاحة مؤخراً، تمّ تقسيم الأراضي تبعاً لنوعيتها إلى أربع مناطق، هي: المنطقة الساحلية، والمنطقة الداخلية، ومنطقة الهضاب، ومنطقة الجنوب.

---

(٦) Mabrouk F. Rachedi, «Notion de sécurité a limentaire et g estion des e spèces,» *Revue Céréaliculture* (Alger), no. 34 (2000), p. 15.

أ ـ المنطقة الساحلية، وتضم ١٤ ولاية ساحلية (ابتداء من ولاية الطارف شرقاً إلى ولاية تلمسان غرباً)، ويقدر عدد المستثمرات فيها ٢٩٦,٦١٧ مزرعة، أي ما يعادل ٢٨ بالمئة من إجمالي المستثمرات الفلاحية، وتتربع على مساحة ١,٨٢١,١٨٥ هكتاراً، بما يعادل ٢٢ بالمئة من إجمالي الأراضي الفلاحية، ويشتغل فيها ٦٢٥,٧٣٢ عاملاً، أي بنسبة ٢٨ بالمئة من إجمالي اليد العاملة، وأغلب هذه المستثمرات تابعة للخواص.

ب ـ المنطقة الداخلية، وتضم كذلك ١٤ ولاية، هي: البليدة، والبويرة، والمدية، وقسنطينة، وعين الدفلة، وقالمة، ومعسكر، وغليزان، وتيارت، وتيسمسيلت، وميلة، وبرج بوعريريج، وسيدي بلعباس، وسطيف. وتشتمل على ٣٢٩,٠٣٠ مستثمرة فلاحية، أي ما يعادل ٣١ بالمئة من مجموع المستثمرات الفلاحية على المستوى الوطني، وتشغل ٧٦٢,٣٩٩ عاملاً، بما نسبته ٣٤ بالمئة من إجمالي اليد العاملة، وتتربع على مساحة تقدر بنحو ٣,٨٢٤,٦٧٨ هكتاراً من أراضي فلاحية صالحة، وذلك بما نسبته ٤٦ بالمئة.

ج ـ المنطقة السهبية، وتتكون من ١٢ ولاية، هي: أم البواقي، وباتنة، وبسكرة، وجلفة، ومسيلة، وتبسة، والبيض، وخنشلة، وسوق أهراس، وسعيدة، والنعامة، والأغواط، وعدد مستثمراتها يساوي ٢٨٨,٤٩٦ مستثمرة بنسبة ٢٧ بالمئة من مجموع المستثمرات وطنياً، وتتربع على مساحة قدرها ٢,٥٠٨,٠٢٦ هكتاراً، أي ما يعادل ٣٠ بالمئة من إجمالي الأراضي الفلاحية، ويشتغل فيها ٦٣٢,٤٦٥ عاملاً، بما يمثل ٢٨ بالمئة من اليد العاملة. والجدير بالذكر أنّه يوجد في هذه المنطقة حوالى ٣٨,٧٠٥ مربي ماشية دون أرض.

د ـ منطقة الجنوب، وتضم ٨ ولايات، هي: ورقلة، وغرداية، والوادي، وأدرار، وبشّار، وتمنراست، وتيندوف، وإليزي، وتتشكل من ١٣٨,٤٥٩ مستثمرة فلاحية، بما نسبته ١٣ بالمئة من إجمالي المستثمرات، ويشتغل فيها حوالى ١٤٠,٩٠٨ عمال، بما يعادل ٦٥ بالمئة من مجمل اليد العاملة في المنطقة، وتتربع على مساحة قدرها ١١٦,٩٥٩ هكتاراً، وهي تمثل ٤٥ بالمئة من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة في الجنوب[٧]. والجدول الرقم (٦ ـ ١) يوضح ذلك.

---

(٧) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، ٢٠٠٥** (الجزائر: الوزارة، ٢٠٠٦)، ص ٢٠ ـ ٢١.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)
طبيعة المستثمرات الفلاحية

طبيعة المستثمرة	عدد	بالمئة	المساحة	بالمئة	العمالة	بالمئة
مزارع جماعية ٨٧/ ١٩	٢٩٨٣٥	٣	١٧٨٣٠٢٣	٢١	٢٤٥٨٥٦	١١
مزارع فردية ٨٧/ ١٩	٤٩٩٥٨	٥	٤٣٧٦١٧	٥	٨٤٤٥٥	٤
مزارع عرش	٦٤٥٤١	٦	٧٥٩٠٨٤	٩	١٣٣٧٤٦	٦
مزارع خواص	٧١٨٤٥٨	٦٨	٤٧١١٢٢٤	٦٠	١٤٤٣٥٢٣	٦٥
مزارع امتياز	١٩٤٤١	٢	١٥٨٣٤٤	٢	٢٩٢١٠	١
مزارع استصلاح	٦٨١٥٣	٥	٣٨٤١٥٠	٥	١٢٠٦١٣	٥
مزارع غابية	٤٦١٤	٤	١١٨٢٨	١	٦٣٩١	٠,٣
مزارع نموذجية	١٧٠	٠,٠٥	١٣٠٩٦٤	٢	٧٠٣٨	٠,٣
محطات تجارب	٤٦	٠,٠٣	٤٨٦٩	٠,١	١٣٥٤	٠,٦
مربون دون أرض	٩٠٤٧١	٦,٠٢	٠	٠	١٥٠١١٧	٨
مزارع أخرى	٩٩١٥	١	٣٣٦٥٨	٤	١٥٤٦٤	٧,٠
المجموع	**١٠٥٢٦٠٢**	**١٠٠**	**٨٤١٤٧٦١**	**١٠٠**	**٢٢٣٧٨٦٧**	**١٠٠**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، ٢٠٠٥** (الجزائر: الوزارة، ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٧.

بناء على ما سبق، فإن طبيعة الحيازات تؤكد خاصية تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية، بحيث يشكّل هذا العدد الكبير للحيازات الصغيرة (الذي يزيد من هشاشة الزراعة) عائقاً أمام الزراعة. وفي حالات كثيرة، فإن ضعف المساحات يعوض بنشاطات ثانوية، كتربية المواشي، وغير ذلك، بحيث تتكرّس الحيازات الصغيرة، مما يضعف من إنتاجية الزراعة. ومثل هذا الاختلال الفظيع يجب تسويته، لكي تصبح زراعة الأرض ذات فائدة اقتصادية.

٤ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية، بالنسبة إلى الجزائر، وكذلك بالنسبة إلى دول المنطقة عموماً، ومن ثمّ فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمّي والنوعي إنما يمثل خطراً إضافياً يتهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانيات تطوره ونموه المنشود. والجدير بالذكر أن كمية ونوعية المياه المستخدمة في الزراعة تتأثر بعدة عوامل ومسببات مختلفة، منها ما يمكن اعتباره

ناتجاً من مصادر طبيعية، ومنها ما هو ناتج من الأنشطة الإنسانية المختلفة.

وعلى العموم، فإن الجزائر تعاني مشاكل جمّة في توفير ما يلزمها من المياه، إذ تعرف تحدياً مائياً يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار، وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة، وكذلك من حيث مدّة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى. وتؤثر كميات الهطول المطري بصورة مباشرة في مصادر المياه السطحية والجوفية، وكذلك في مخزون السدود. فبخصوص الموارد المائية السطحية في الجزائر، نلاحظ أن المناطق الشمالية الساحلية تتميّز بنسبة أمطار تتراوح ما بين ٨٠٠ ـ ١٢٠٠ مم سنوياً، خاصة في المناطق الشمالية الشرقية، أما في أقصى الجنوب، فإن هذه النسبة لا تتجاوز ١٥٠ مم في العام، وبالنسبة إلى المناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين ٢٥٠ ـ ٤٥٠ مم سنوياً[٨]. وتعاني المناطق الشمالية الغربية في كثير من الأحيان ظاهرة الجفاف، تليها بالدرجة الثانية منطقة الوسط، إذ لم تحظ زراعات هذه المناطق بالأمطار الشتوية، وبالخصوص منها زراعات الحبوب الشتوية (التي تبدأ زراعتها بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر)، حيث إنّها تعرف ابتداء من شهر نيسان/أبريل فترات هبوب الرياح الجنوبية، مما يؤثر سلباً في هذه المحاصيل.

وحسب الإحصائيات المتوفرة، فإن حجم المياه يقدر بنحو ٢٠ مليار متر مكعب، وهي تمثل المصادر الطبيعية من المياه المتجددة، منها ١٧ مليار متر مكعب يتم استغلالها، وهي تضم ١٣,٤ مليار متر مكعب من المياه السطحية، و٣,٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية[٩]. كما تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي، إضافة إلى تحلية المياه المالحة. وقد أقيمت في هذا الصدد مشاريع معتبرة لتحلية مياه البحر، وبخاصة في منطقتي الغرب والوسط، نظراً إلى أنهما تعرفان ندرة مطرية مقارنة بالمنطقة الشرقية من البلاد. وبالنسبة إلى نظم الري الحديثة، فإن حوالى ١٠ بالمئة من المساحة المروية تستفيد منها، حيث تُستخدم في ذلك نظم الري بالرش أو بالتنقيط، أو الريّ المحوري.

---

(٨) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينيات**، ص ٤.

(٩) المصدر نفسه.

وبخصوص ندرة المياه بصفة عامة في الجزائر، يحذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقريره للعام ٢٠٠٥ بالقول إن «المياه ستصبح مشكلاً أساسياً في الجزائر بين العامين ٢٠١٠ و٢٠٢٥، حسب البعض، بالنظر إلى التزوّد بالمياه الذي لا يلبّي الحاجيات الضرورية في مجال الاستهلاك. وبالطبع، سيكون لندرة المياه، إلى جانب التسيير المنعدم الفعالية، انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية، كما قد يترتب عليه من جهة أخرى تأثيرات جدّ مضرة على جوانب أخرى بالأهمية نفسها، مثل صحة السكان والإطار المعيشي والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية»[١٠]، وكذلك كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية ونوعيته.

ومما يزيد من حدة هذه المحدّدات هو ما تعرفه الجزائر من حالة جفاف بين فترة وأخرى، حيث يؤدي الجفاف دوراً كبيراً في تحديد إنتاجية المواسم الفلاحية، ومن ثمّ في حجم المعروض من السلع الغذائية، فقد عرفت وتيرة الإنتاج توافقاً مطرداً مع حالة الجفاف التي عرفتها البلاد، إذ انخفض معدل الإنتاج بصورة مثيرة في أعوام الجفاف، كما حصل في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤، مما أدى إلى تسجيل حالات من النقص الغذائي. وفي المقابل، ارتفع الإنتاج تماشياً مع الظروف المناخية الجيدة، كما حدث في الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (انظر جداول الفصل الرابع).

وبالنظر إلى الموارد المائية المتاحة للري، فهي تعتبر من المحدّدات الرئيسيّة لإمكانيات تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاج الغذاء، نظراً إلى ضرورة اعتماد الزراعة الجزائرية على مياه الري بسبب تدني وتذبذب كميات الهطول المطري (كما سبقت الإشارة). وتسعى الجزائر إلى تطوير كفاءة استخدام مياه الري من خلال عدة أساليب اشتملت على تطوير نظم الري التقليدية (وبخاصة في منطقة الواحات)، وإدخال نظم الري الحديثة (الري الأرتوازي وبالتقطير... إلخ)، وتطوير الهياكل القاعدية للري كبناء السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، إلى جانب تجميع المياه ضمن بحيرات اصطناعية تساعد على توفير مياه ري إضافية تستفيد منها الزراعة لزيادة قدرتها الإنتاجية.

وتتمثل مصادر مياه الري المستخدمة في الزراعة في الجزائر في موارد المياه

---

(١٠) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو،» (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ٥٣.

السطحية، وموارد المياه الجوفية، وموارد المياه غير التقليدية. وكنتيجة لهذه المجهودات المبذولة، ارتفعت المساحة المروية بمعدل ٣٦ بالمئة للفترة (١٩٨٨ ـ ٢٠٠١) نظير ما بلغته للعشرية السابقة، والمقدرة بنحو ٢٤ بالمئة[١١]. وبالرغم من ذلك، وفي مقارنة بالبلدان المغاربية، نلاحظ أن نسبة المساحة المروية إلى مجموع الأراضي الزراعية منخفضة، حيث تمثل ٧,٥ بالمئة، بينما نجدها في المغرب تمثل ١٧ بالمئة، وفي تونس ١٤,١ بالمئة، وذلك كما يبيّنه الجدول الرقم (٦ ـ ٢).

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

نسبة المساحة المروية إلى المزروعة في الدول المغاربية للعام ٢٠٠٣

البيان	المساحة الكلية ١٠ ^٣ هكتار	أراضي زراعية ١٠ ^٣ هكتار	أراض مزروعة ١٠ ^٣ هكتار	أراض مروية ١٠ ^٣ هكتار	النسبة المئوية للأراضي المروية إلى المزروعة
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٣٩٩٥٦	٧٥٤٥	٥٦٩	٧,٥
المغرب	٤٤٦٥٥	٣٠٣٧٦	٨٤٨٤	١٤٤٥	١٧,٠
تونس	١٦٣٦١	٩٧٨٤	٢٧٩٠	٣٩٤	١٤,١
المجموع	**٣٠٠٠٧٠**	**٨٠١١٦**	**١٨٧٥٩**	**٢٤٠٨**	**١٢,٨**

المصـــدر : Bertrand Hervieu [et al.], «Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb,» *Les Notes d'analyse du CIHEAM*, no. 16 (2006).

وعليه، فإن ندرة الموارد المتجددة للمياه، وغياب الإدارة المناسبة لها، تشكل عائقاً أساسياً في مواصلة ومتابعة التنمية الزراعية المستدامة، وعدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية، إذ إنَّ الاستمرار في الاستعمال غير المراقب للمياه الجوفية واستنزافها، وانخفاض كفاية استخدام الري، وضعف فعالية الأجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية، وضعف التنسيق في ما بينها، وملوحة المياه، وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، وبُعد المواقع التي تتوافر فيها مواقع الاستغلال، وفي بعض الأحيان يتم هدر قسم مهم من المياه السطحية بتركها تصبّ في البحر، من دون أية مبادرة للاستفادة منها؛ كلّ هذه الممارسات والمواصفات تؤدي ـ لا محالة ـ إلى نتائج سلبية في مجال توفير الغذاء لأفراد المجتمع. ونظراً إلى هذا العجز المائي والاستعمالات غير الرشيدة لهذا المورد، فإن فرص استغلاله وفقاً لمعايير الجدوى الاقتصادية تتراجع، وتتدهور نوعيته، من حيث الأمور التالية:

(١١) Office National des Statistiques (ONS), «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989-2001,» *Collections statistiques*, no. 119 (février 2005), p. 27.

أ ـ مشاكل التلوث

إن مشكلة المياه لا تقتصر على نقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج من سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بنوعية المياه، حيث يعتبر التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان.

ب ـ مشاكل الملوحة

إن مشكلة التملح هي من المشاكل العويصة التي تعانيها أغلب المياه. فبعض الأنهار تعاني تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف المشاريع إليها. كما إنَّ الإسراف في استنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق، باستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية، يؤدي إلى ملوحة الآبار، وبالتالي التأثير في الإنتاج الزراعي. كما لا ينبغي أن ننسى في هذا السياق، مشكلة التصحر التي تعانيها الجزائر بشكل كبير.

ومما يزيد في حدة مثل هذه المشاكل، انعدام التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسة المائية، على اعتبار أن التركيب المحصولي يشتمل على بعض المحاصيل العالية الاستهلاك للمياه، وأن زراعتها تتأثر إما من حيث وفرة المياه، أو من حيث كمية الإنتاج ونوعيته.

٥ ـ المشاكل والمعوقات الطبيعية البنائية

هي المعوقات المتضمنة أصلاً في مجال العمل الزراعي، فمثل هذه العوامل تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي لمنطقة شمال أفريقيا عموماً، حيث تتسم المنطقة بخصائص موجودة ضمن المكوّنات البنائية لمورد الأرض خصوصاً، بحيث تؤدي هذه الخصائص دورها في التأثير في نوعية الأرض الزراعية، وفي مردوديتها بصورة مباشرة. وهذه الخصائص تنحصر في ما يلي:

أ ـ معوقات مناخية

تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع، فقد شهدت فترة التسعينيات تحديداً موجات متتابعة من حالات الجفاف شكلت حالة شبه مستمرة من الجفاف أحدثت ضرراً بالغاً في الزراعة والفلاحين في كثير من المناطق. فقد تزامن مع موجة

الجفاف تقلبات حادة وتذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي، وبخاصة في مجال الحبوب (وقد تطرقنا إلى إحصائيات الإنتاج النباتي التي تؤكد ذلك). كما ألحق الجفاف أضراراً بالغة بالأحوال الاقتصادية والمعيشية لأعداد كبيرة من المزارعين، مما اضطرهم إلى ترك العمل الزراعي، وأدت موجات الجفاف المتلاحقة أيضاً إلى زيادة المساحات التي لحقها التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية. وقد أربكت حالات الجفاف السياسات الزراعية الموضوعة، بحيث أجبرتها على مراجعة خططها ومتطلبات تنفيذها، ولم تنج خزينة الدولة من الخسارة، نظراً إلى التعويضات التي تقدّمها إلى المتضررين من الجفاف.

وبالنسبة إلى المساحات المزروعة والمحصودة، فهي كذلك تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية وكميات الأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة، إلى جانب الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر في الإنتاج النباتي. وتعتبر المساحة الزراعية المطرية هي الأكثر تأثراً بالعوامل الطبيعية، والتقلبات المناخية، والأكثر تعرضاً للمخاطر الزراعية. وتتأثر الكميات المنتجة من السلع الغذائية بإجمالي المساحات التي يتم حصدها من المساحات الكلية المزروعة سنوياً، إذ غالباً ما تتضرر مساحات كبيرة من المحاصيل، لتكون في المحصّلة النهائية المساحة المزروعة أكثر من المساحة المحصودة.

ب ـ تملح التربة

تتميّز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخّر معدل هطول الأمطار السنوي، ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكّل نوع معين من التربة التي تترسب وتتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء (كالأملاح الأكثر ذوباناً من كبريتات الكالسيوم). ويحدث هذا التراكم نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه الجيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة، كما يمكن أن تتكون الأملاح من الترسبات البحرية أو الترسبات التي تتكون أثناء تبخر المياه الجوفية ومياه الأودية والبحيرات، والترسيب الجوي للأملاح قرب سواحل البحر. وتعرف هذه الأنواع من التربة بالتربة المتأثرة بالأملاح، وهي تتصف بانخفاض إنتاجيتها.

ج ـ التعرية المائية

ربما تعتبر التعرية السبب الأكثر خطورة لتدهور التربة، كما إنَّ محاولة التغلب عليها هي الأكثر صعوبة؛ فالتعرية تحرم التربة من الطبقات العليا الثمينة

المحتوية على الغذاء الملائم للنبات[١٢]. وتنتشر ظاهرة التعرية المائية في الجزائر، مثلها مثل باقي بلدان المغرب العربي، وبخاصة الجزء الشمالي منه، حيث تتساقط الأمطار وتحدث الفيضانات والسيول. وكما هو معروف، فإن قدرة التربة على مقاومة التعرية المائية تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية، ومعدل ما تحتويه التربة من المادة العضوية ومقدار عمقها، ومدى انتشار الغطاء النباتي وكثافته، ومعدل الانحدار الأرضي.

د ـ التعرية عن طريق الرياح

تعاني الجزائر تدهور الأراضي بسبب التعرية الريحية، فهي معرّضة للرياح المتفاوتة القوة على مدار العام. وقد أوضحت خرائط برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المسببات الرئيسيّة لتدهور الأراضي في المنطقة العربية عموماً تعود في جزء منها إلى التعرية الريحية، ومما يزيد من التأثير السلبي للرياح في الأرض الزراعية ما يقوم به الإنسان من ممارسات سلبية، كالرعي الجائر، والأنشطة الزراعية غير المدروسة بعقلانية، وإزالة الغابات، بحيث تترك الأرض عارية من الكساء النباتي والغابي لتعريها الرياح بسهولة، مما يؤثر سلباً في الإنتاج والإنتاجية.

هـ ـ التصحّر

تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر، إذ يحذر الكثير من الدراسات من خطر التصحّر (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٣)). ومما يزيد من مخاطر التصحّر أن المزارعين في المناطق الجافة والمحايدة للصحراء يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها، فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثاً عميقاً عدة مرات، مما يهيئ ظروفاً مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافاً، وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة، فتتعرّى الأرض، وتتحول إلى صحراء، مع تكرار هذه العملية. أما في المناطق الزراعية المروية، فيؤدي إسراف المزارعين في ريّ أراضيهم واستعمالهم طريقة الغمر في الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملّح التربة.

أضف إلى كلّ ذلك، خطر زحف الرمال على الأراضي الزراعية ومصادر

---

(١٢) أحمد بديع مصطفى بليح، **المشكلة الزراعية: بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة** (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، [؟ ١٩٦])، ص ٢١٧.

المياه بفعل الرياح التي تجمّع الرمال على شكل كثبان رملية متحركة، حيث تتعرّض لهذا الخطر بعض الواحات والقصور، كما تتعرض له أغلب الطرق المعبدة وسكك الحديد في منطقة الجنوب.

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)
المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر (٢٠٠٢)

البلدان العربية والأقاليم	المساحة الكلية ألف كم^2	المساحة المتصحّرة		المساحة المهددة بالتصحّر	
		ألف كم^2	بالمئة	ألف كم^2	بالمئة
الأردن	٨٩	٧١	٧٩,٥	١٠	١١,٥
الإمارات	٨٤	٨٤	١٠٠	--	--
البحرين	٠,٧٠٧	٠,٧٠٧	١٠٠,٠	--	--
تونس	١٥٦	٦٥	٤١,٨	٥٩	٣٧,٩
الجزائر	٢,٣٨٢	١,٩٧٠	٨٢,٧	٢٣٠	٩,٧
جيبوتي	٢٣	٢١	٩٠,٥	١	٤,٣
السعودية	٢,٢٥٠	٢,٠٨٠	٩٢,٤	١٧٠	٧,٦
السودان	٢,٥٠٦	٧٢٥	٢٨,٩	٦٥٠	٢٥,٩
سورية	١٨٥	١٩	١٠,٣	١٠٩	٥٨,٩
الصومال	٦٣٨	٨٧	١٣,٦	٤٣٤	٦٨,١
العراق	٤٣٥	١٦٧	٣٨,٤	٢٣٨	٥٤,٧
عُمان	٣١٠	٢٦٧	٨٦,٣	٢٣	٧,٤
فلسطين	٢١	٨	٣٧,٩	٤	١٩,٠
قطر	١١	١١	١٠٠,٠	--	--
الكويت	١٨	١٨	١٠٠,٠	--	--
لبنان	١٠ --	--	--	--	--
ليبيا	١,٧٧٦	١,٦٢٦	٩١,٦	١٨١	١٠,٢
مصر	١,٠٠٢	٩٦٩	٩٦,٧	٣٣	٣,٣
المغرب	٧١١	٤٥٦	٦٤,١	١٩٥	٢٧,٤
موريتانيا	١,٠٣١	٦١٨	٦٠,٠	٣٤٣	٣٣,٣
اليمن	٥٥٥	٤٠٧	٧٣,٣	٩٠	١٦,٢
المجموع الكلي	١٤,١٩٢	٩,٦٧٠	٦٨,١	٢,٧٧٠	١٩,٥
دول المغرب العربي	٦,٠٥٤	٤,٧٣٥	٤٩	١,٠٠٨	٣٦,٤
دول الإقليم الأوسط	٤,١٦٩	١,٨٠٢	١٨,٦	١,١١٨	٤٠,٤
دول المشرق العربي	٧٤١	٢٦٥	٢,٧	٣٦١	١٣,٠
شبه الجزيرة العربية	٣,٢٢٨	٢,٨٦٨	٢٩,٧	٢٨٣	١٠,٢

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و[آخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٧.

وبخصوص محاربة التصحّر، والحدّ من زحف الرمال على المناطق الشمالية، فقد اعتمدت الجزائر مشروع السد الأخضر، الذي انطلق في سبعينيات القرن العشرين، غير أنّه لم يكتمل كما كان متوقعاً منه، ثمّ عرف اهتماماً متجدداً، غير أنّه يحتاج إلى عناية متزايدة واهتمام ليحقق الهدف المتوخى منه.

و ـ عوامل إنسانية

بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات السالفة الذكر، لا ينبغي التغاضي عن نوعية أخرى من المشاكل التي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها، سواء كان مجبراً للضرورة، أو لتلبية مصالح خاصة؛ وكلها تعتبر عوامل إنسانية مسببة في تدهور الأراضي، ومن تمّ التأثير السلبي فيها، سواء من حيث المساحة أو من حيث النوعية. ويمكن حصر مثل هذه العوامل في ما يلي:

ـ إزالة الغطاء النباتي.

ـ الرعي الجائر.

ـ التعرية.

ـ التبوير.

ـ التوسع العمراني والصناعي، وكلها ممارسات تعيشها الزراعة الجزائرية باستمرار، وتعاني المشاكل التي تترتب عليها.

وفي هذا السياق، واستناداً إلى المكتب الوطني للدراسات حول التنمية الريفية (Bureau national d'études de développement rural «BNEDER»)، فإن ما يعادل ٤ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية قد عرفت تدهوراً جراء التعرية، منها ٧٧ بالمئة تقع في المنطقة الشمالية من البلاد، والبقية في الهضاب العليا، وذلك في العام ١٩٨٢[١٣]. كما واصلت ارتفاعها لتسجل ٥ ملايين هكتار في العام ١٩٨٥، لتصل إلى حدود ٧,٥ مليون هكتار في العام ١٩٩٥[١٤]. وهذه بوادر غير مريحة.

---

(١٣) *Agricultures familiales et développement rural en Méditerranée*, coordonné par S. Bédrani [et al.] (Paris: Karthala et Ciheam, 2000), p. 114.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٧.

وفي الإطار نفسه، ولكن على مستوى الوطن العربي، تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث توجد أغلب البلدان العربية، تتسم بمعدلات نمو سكان مرتفعة، وبعجز كبير ومتزايد في السلع الغذائية الأساسية، وبمحدودية الموارد الطبيعية من أراضٍ زراعية ومياه وغطاء نباتي. وهذه الموارد مهددة كذلك بسبب الزيادة السريعة في حجم السكان والتطور الحضري، وما يرافق ذلك من زيادة الطلب على السلع الغذائية، وتطوير أساليب إنتاج غير مستدامة لتغطية هذا الطلب. وتتمثل هذه الأساليب والممارسات، في المناطق الجافة، بالرعي الجائر للمراعي الطبيعية من قبل أعداد متزايدة من الأغنام تزيد على طاقاتها الرعوية، وتراجع مساحات الأراضي الزراعية المنتجة بسبب الزحف العمراني عليها، وانجراف التربة في الأراضي المائلة وتعريتها كلياً، وخاصة في المناطق ذات معدلات الأمطار العالية، مما يتسبب في تدني إنتاجيتها أو فقدانها كلياً كأراض زراعية.

وفي مناطق الزراعة المروية، فإن تخصيص كميات متزايدة من مياه الري لغايات الشرب والاستعمالات المنزلية، قد أدى وسيؤدي إلى تراجع المساحات المروية في معظم البلدان العربية، وسيرافق ذلك دون شكّ اللجوء إلى استعمال المياه العادمة المعالجة في الري، التي قد تؤدي إلى تلوث التربة الزراعية، وتدهور خصائصها الطبيعية والكيميائية، إذا لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمعالجة هذه المياه قبل استعمالها، لتكون صالحة للزراعة غير المقيدة.

واستناداً إلى إحصائيات المنظمة العربية للزراعة، فإن الأراضي الزراعية العربية تعاني مشاكل عديدة، إذ إنها، فضلاً على قلتها، تعاني مشاكل متعددة، بعضها طبيعي كالتصحر، أي زحف الصحراء وتقدّمها نحو الأراضي الزراعية بفعل الانجراف المائي والانجراف الهوائي، ونقص العناصر الغذائية في التربة، وزيادة الملوحة وإعادة التملح، وبعضها الآخر اقتصادي مرتبط بتفتيت حجم الحيازات الزراعية مع ما يرافقها من ضعف في البنى المؤسسية[١٥]. ومن هنا تأتي أهمية اللجوء إلى تشجيع الاستثمار الزراعي المستدام بشكل يترافق مع شروط المحافظة على الموارد البيئية.

---

(١٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٣)، ص ٣٥.

ثانياً: مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تؤدي التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دوراً أساسياً في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة إلى الدول النامية، بالدرجة الأولى، إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، إذ غالباً ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة، أو على تكنولوجيا متطورة (كما سبق وأشرنا). هذا، ومنذ مطلع التسعينيات تحديداً، توسعت استفادة القطاع الزراعي بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج والتقنية، حيث تبيّن المعطيات الميدانية استخدام الأسمدة في الزراعة، وكذلك الاعتماد أكثر فأكثر على الآلات والمعدات الفلاحية في مختلف أعمال الزراعة من حرث وبذر وحصاد، إذ يقدر استعمال الجرارات مثلاً بنحو ٨٠ جراراً لِكُلّ ألف هكتار في العام ٢٠٠٦[١٦]، كما بدأت تنتشر تقنيات الري الحديثة، كالرش المحوري، وكذلك السقي بالتنقيط. وغير ذلك من الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة.

١ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج

يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً على أنّه يستخدمها استخداماً سيئاً. فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية، كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل؛ كما أنّها تعاني تبعات تخلف تحسينها. ومن جهة أخرى، تواجه بعض المناطق مشاكل تُحول دون التوسع في التسميد، مثل ملوحة الأرض المروية، وعدم حصر الأراضي والاحتياجات السمادية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، ونقص الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية الأمثل لاستخدامها.

وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة، وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة، تأثيراً مباشراً في كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته. ومن المستلزمات ذات التأثير الكبير في حجم ونوعية إنتاج

(١٦) الخبر، ٢٦/٨/٢٠٠٦.

السلع الغذائية، نشير إلى الأصناف والبذور المحسّنة، والأسمدة، والمبيدات والمعدات اللازمة من جرارات وحصادات وما إلى ذلك.

أ ـ العتاد الفلاحي

تأتي في مقدمته الجرارات والحصادات، على اعتبار أن مكننة العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي. وإذا كانت الجزائر تبذل جهوداً كبيرة في اقتناء المعدات والآلات الزراعية، فيبدو أن هناك تناقضاً واضحاً في سياستها، إذ تستورد ما يفوق الـ ٣٠٠ مليون دولار سنوياً من العتاد الفلاحي، حيث تشير الأرقام التقديرية للمركز الوطني للإحصائيات التابع للجمارك إلى أن فاتورة استيراد العتاد الفلاحي، وبالتحديد شراء الجرارات، قد تجاوزت ٢٢ مليون دولار خلال شهر واحد فقط (تموز/ يوليو) من العام ٢٠٠٦، فيما تجاوزت قيمتها ٥٠ مليون دولار خلال الثلاثي الأوّل من العام نفسه. أما بالنسبة إلى العام السابق (٢٠٠٥)، فقد بلغت قيمة الجرارات التي استوردتها الجزائر أكثر من ١٦١ مليون دولار، وشملت بقية الفاتورة جميع الأجهزة الأخرى الخاصة بالقطاع الفلاحي. وربما تجدر الإشارة إلى مفارقة غريبة في هذا الشأن، ففي الوقت الذي تواصل فيه الجزائر استيراد الجرارات من الخارج، بلغ عدد الجرارات المكدسة على مستوى مركب قسنطينة للجرارات والمحركات قرابة الـ ٢٠٠٠ قطعة من جرار ومحرك، وتبقى مكدسة في غياب برنامج واضح لبيعها، وذلك بسبب غلائها، مقارنة بنظيرتها المستوردة من الخارج.

ويعود السبب في هذا الغلاء إلى الحقوق الجمركية المرتفعة التي تختلف عن تلك المطبقة على الإنتاج الأجنبي، إذ تطبق على الإنتاج الأجنبي حقوق جمركية منخفضة مقارنة بالإنتاج الوطني، باعتبار أنّه منتج نهائي مقارنة بالآخر الذي يصنّف ضمن المنتجات نصف المصنّعة المستعملة في الإنتاج. ولقد أرجع بعض المحللين هذا الارتفاع في واردات الجزائر من العتاد الفلاحي في هذا العام بالذات إلى زيادة الطلب في السوق الوطنية، وخاصة بعد انطلاق برنامج الدعم الفلاحي الذي جعل الفلاحين يستفيدون من مساعدات مالية من أجل اقتناء الآلات والمعدات التي يحتاجونها في فلاحتهم[١٧]. ولمزيد من التوضيح نورد الجدولين الرقمين (٦ ـ ٤) و(٦ ـ ٥).

(١٧) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)
تطور اقتناء المعدات الفلاحية (وحدة)

العـام / البيـان	١٩٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	متوسط
جرار عجلات	١٩٤٢	٣١٠٥	٦١٣٠	٤٨٠٩	٣٨٩٣	٢٠٩٢	١٧١٨	١١٣٠	٦١٧	١٤٧٣	١٠٠٨	٢٥٣٨
جرار مجنزر	٨٠٣	٤٢٦	٥٨٤	٤٤١	٨٢١	٤٠٧	٧١	٥٣	١٠	١٠	٧	٣٣٠
حصادة ـ دراسة	٤٠٣	٣٣٤	٤١٧	٥٩٢	٢٠٠	١٧٠	٢٨	٧٤	١٣	٦٤	٤٧	٢١٣
عربة نفعية	٩٠	٤٣٢	٢٦٤٢	٢٢٥	٦٧	١٢	٢٢	٧	٠	٠	٠	٣١٨
مقطورة	٢٦١٥	٣٢٤١	٣٧٧٢	٤٦٦٥	٤٢٥٥	٣٤٨٧	٢٠٩٨	١٥٥٧	٧٩٧	١٠٩٣	٩١٤	٢٥٩٠
صهريج	٣٦٦٤	٣٧٥١	٢٨١٥	٦٢٧٥	٥٤٦٣	٥٥٩٧	٢٧٤٨	١٥٢٩	٩٩٠	١١٥٣	١٠٤٤	٣١٨٤
محراث سكة	٢٥٥٠	٢٨٦٠	٥٠٩٥	٢٩٧٩	٢٤٢٥	١٤٣٧	٩٥٩	٤٧٣	١٦٥	٥٠٨	٤١٨	١٨٠٦
محراث قرص	١٦٧٥	٩٦٣	١٢٧٥	١٦٤٧	١١٤٧	٩١٠	٣٨٨	٥٨٦	٢٣٠	٢٩٦	٢٣٩	٨٥١
رشاشة لتغطية البذور	٤٤١٠	٣٤٢١	٤٨٨٣	٤٠١٨	٣٢٢٤	٢١٥٤	١٠٨٣	١٤٤٧	٥٤١	٨٢٥	٦١٠	٢٤٢٠
عتاد لتهيئة الأرض	٢٩٥٤	٢١٢٧	٥٠٠٥	٣٩٩٩	٣٥٠٦	٢٤٩٥	١٦٧١	١١٥٣	٧٦١	١١٦٠	٦٩٤	٢٣١٧
عتاد للبذر والتسميد	٥٢٤	٤٤٩	٨٨٧	١٣٨٣	١١٣٥	٥٧٠	٢٥٢	٢٧٤	١٠٣	٢٤٦	٢٠٥	٥٥٧
عتاد للحصد	٣٥٩٥	٤٧٢١	٤٠٠٦	٣٣٩٦	٣٢٠١	١٩٩٩	٩١٦	١٨٦٠	٢٧٤	٦٤٨	٣٩٦	٢٢٧٤
عتاد للمعالجة الميكانيكية	٢٨٨٣	١٦٧	٨١٧	١٠٢٠	٥٤٧	٤٠٥	٤٤١	٤٤٢	١٧٧	٢١٧	١٩٠	٦٦٤
عتاد للمعالجة على الظه	١٠٧٩٧	٢٤٦٣٦	٧٢٠٧٩	٢٩٥٩١	١٩٨٨٠	١٣١٩٨	٨٦٨٨	١٧٥٢	٤٦١	١٠٢٧	٤٤٨	١٦٥٨٧
حاملة عتاد	٤٢	٦١	٢٧	٣	٢٣	٦	٨	٥	١	٠	١٥	١٧

المصـــدر: Office National des Statistiques (ONS), «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Põche: Rétrospective 1989 - 2001,» Collections statistiques, no. 119 (février 2005), p. 26.

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)
تطور أسعار المعدات الفلاحية (د. ج.)

العام	سعر الجرار	سعر الحصادة
١٩٨٦	٥١٣٠٠	١٤١٠٠٠
١٩٨٧	٦٤٨٠٠	٢٧٨٠٠٠
١٩٨٨	٨٢٣٠٠	١٩١٠٠٠
١٩٨٩	٩٨٨٠٠	٢٢٩٠٠٠
١٩٩٠	١٦٨٤٩١	٣٤٠٠٠٠
١٩٩١	٢٢٤٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
١٩٩٢	٣٢٧٤٣١	٦٥٨٢١٨
١٩٩٣	٣٩٠٠٠٠	١١٤٩٠٠٠
١٩٩٤	٤٦٩٠٠٠	١٣٩٠٠٠٠
١٩٩٥	٦٧٩٧٨٢	١٧٧٥٢٧٨
١٩٩٦	٧١١٩٠٩	١٧٧٥٢٧٨

المصـــدر: Conseil National Economique et Social (CNES), «Stratégies de développement de l'agriculture,» (janvier 2003), p. 62.

يتبيّن من خلال الجدول الرقم (٦ ـ ٥) أن الأسعار ارتفعت بصورة واضحة من عام إلى آخر، ويبدو أن الارتفاع الكبير قد بدأ انطلاقاً من العام ١٩٩٠ بالنسبة إلى الجرارات، وابتداء من العام ١٩٩٣ بالنسبة إلى الحصادات بمعدل قارب ١٠٠ بالمئة مقارنة بالعامين السابقين (١٩٨٩ و١٩٩٢ على التوالي)، كما تجاوز الأربعة أضعاف بالنسبة إلى عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، مقارنة بالعام ١٩٩٠. إن هذا الارتفاع في تكاليف المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الزراعي قد أخذ اتّجاهاً متزايداً خلال حقبة الثمانينيّات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، تزامناً مع هيمنة اقتصاد السوق على الساحة الدولية، وبذلك يصبح من الصعوبة بمكان اقتناء مثل هذه المعدات، ليكون نقصها أحد أسباب تدني الإنتاج والإنتاجية، نظراً إلى غلائها الفاحش بحيث يصعب على الفلاح البسيط اقتناؤها، مما أثر بشكل واضح في انحراف الإنتاج الفعلي عما كان مخططاً له.

وعلى الرغم من أن ذلك قد يرجع جزئياً إلى عدم واقعية الأهداف

المرسومة، وعدم أخذ التغيّرات الاقتصادية المتوقعة في الحسبان، سواء في ما يتعلق بمستلزمات الإنتاج أو الناتج النهائي، إلا أن عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكمّ والكيف المناسبين، والارتفاع الحادث في أسعارها، قد ساهما في عدم بلوغ الأهداف بشكل دقيق. ومن جهة أخرى، فإن هذه الآلات اللازمة للعملية الزراعية يجب أن تكون وافرة كماً وكيفاً، وإلا فلا مجال للحديث عن الاكتفاء الذاتي. كما أنّه، على الرغم من ضآلة عدد المعدات الزراعية المستخدمة، فإنها ما تزال تعاني مشاكل الصيانة وسوء الاستخدام، مما يساهم في رفع كلفة الإنتاج، أو تدني الإنتاجية، ويحد من إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

وفي مقارنة سريعة بالبلدان العربية في مجال حجم المساحة المزروعة لِكُلّ جرار بالنسبة إلى العام ٢٠٠١ مثلاً، نلاحظ أن الجزائر تأتي بعد كلّ من عُمان، وفلسطين، ومصر، وسورية، والكويت، ولبنان، وليبيا؛ وهي مرتبة غير مشجعة، نظراً إلى الإمكانيات المتاحة (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٥)). أما بخصوص نسبة الحصادات إلى المساحة المحصودة، فنجد أن الجزائر تحتل مرتبة أحسن، غير أن ذلك لا يعني أنّها كافية، بل تحتاج إلى اقتناء المزيد منها وذات النوعية الجيدة (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٦)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٦)

المساحة المزروعة لِكُلّ جرار زراعي في البلدان العربية (٢٠٠١)

البلد	مساحة مزروعة (ألف هكتار)	عدد الجرارات	المساحة (هكتار/ جرار)
الأردن	٤٠٠	٤٢٢٠	٩٥
الإمارات	٢٦٤	٣٨٠	٦٩٥
تونس	٥٢٧٢	٤٤٣٤٨	١١٩
الجزائر	٨٢٢٦	٩٢٤٠٠	٨٩
السعودية	٤٩٨٧	٩٩٢٥	٥٠٢
السودان	١٧٢١٦	١١٨٥٦	١٤٥٢
سورية	٥٣٥٢	١٠١٣٨٩	٥٣
العراق	٥٧٢٨	٥٩٥١٢	٩٦

يتبع

تابـــع

عُمان	٧٣	٣٩٥٦	١٨
فلسطين	١٩٢	٧٦٠٠	٢٥
قطر	٢٧	٨٢	٣٢٩
الكويت	٥	٨٩	٥٦
لبنان	٢٦٠	٨٢٥٦	٣١
ليبيا	١٦٣٣	٣٩٧٣٣	٤١
مصر	٣٢٩٠	٨٩٥٢٧	٣٧
المغرب	٨٨٤٦	٤٨٥٧٥	١٨٢
موريتانيا	٢١٦	١١٥	١٨٧٨
اليمن	١٦٦٨	١١٥٨٠	١٤٤
الإجمالي	**٦٣٦٥٥**	**٥٣٣٥٤٣**	**١١٩**

المصدر: احتسبت بمعرفة الباحثة من بيانات: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٢)، مج ٢٢، ص ١١ ـ ١٤٣.

الجدول الرقم (٦ ـ ٧)
المساحة المزروعة حبوباً لِكُلّ حصادة في البلدان العربية (٢٠٠١)

البلد	مساحة الحبوب (ألف هكتار)	عدد الحاصدات الزراعية	المساحة بالهكتار/ حصادة
الأردن	٥٣	٧٨	٦٧٩
الإمارات	غ. م	١٣	
تونس	١٢٧٢	٣١٩٤	٣٩٠
الجزائر	٢٤٠٢	٩١٧٨	٢٦٢
السعودية	٦٣٦	٥١٥٢	١٥٣
السودان	٨٧٤٤	١٥٩٠	٥٤٩٩
سورية	٣٠٩٦	٤٥٠٠	٦٨٨
العراق	٣٩١٧	٥٩٠٢	٦٦٤
عمان	٣	٢٦٥	١١
فلسطين	٣٦	٤٠	٩٠٠

يتبـــع

تابـــع

قطر	٢	١	٢٠٠٠
الكويت	١,٥	١	١٥٠٠
لبنان	٦٨	٣٧٧	١٨٠
ليبيا	٢٣٨	٣٥٠٤	٦٨
مصر	٢٦٠٤	٢١٥٤	١٢٠٩
المغرب	٥١٣٨	٣٠٥٠	١٦٨٤
موريتانيا	٢٠٨	٥٠	٤١٦٠
اليمن	٦٨٨	٧٤١	٩٢٨
الإجمالي	**٢٩١٠٦,٥**	**٣٩٧٩٠**	**٧٣١**

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٦ و١٤٤.

يتضح من الجدولين الرقمين (٦ ـ ٦) و(٦ ـ ٧) انخفاض حجم الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة بصورة عامة، إذ ترتفع المساحة المزروعة للجرار الواحد إلى ١١٩ هكتاراً في العام ٢٠٠١ مقابل ١٣ هكتاراً في العالم. وفي البلدان العربية تحتل عُمان في العام ٢٠٠١ المرتبة الأولى من حيث كثافة استخدام الجرارات (١٨ هكتاراً للجرار الواحد)، وتليها فلسطين (٢٥ هكتاراً)، ولبنان (٣١ هكتاراً)، فيما ترتفع هذه المساحة للجرار الواحد إلى ١٨٧٨ هكتاراً في موريتانيا، وإلى نحو ١٤٥٢ هكتاراً في السودان، أما في الجزائر فتصل إلى ٨٩ هكتاراً.

وينخفض معدل استخدام الحصادات الدراسات في البلدان العربية انخفاضاً مهماً، إذ إنَّ هذه الدول تستخدم في العام ٢٠٠١ حصاده درّاسة لِكُلّ ٧٣١ هكتاراً من الأراضي المزروعة حبوباً مقابل حصادة دراسة لِكُلّ ١٦٠ هكتاراً في العالم، ولكل ٩١ هكتاراً في الولايات المتحدة، ولكل ٥٥ هكتاراً في فرنسا[١٨].

وفي البلدان العربية تأتي عُمان في المرتبة الأولى في هذا المجال (حصادة دراسة لِكُلّ ١١ هكتاراً من الأراضي المزروعة حبوباً)، بينما ترتفع هذه المساحة

(١٨) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية** (الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٢)، مج ٢٢، ص ١٤٤.

إلى ٥٤٩٩ هكتاراً في السودان، وإلى ١٢٠٩ هكتارات في مصر، وفي الجزائر تقدر بـ ٢٦٢ هكتاراً.

ب ـ البذور المحسّنة

تؤثر نوعية البذور في الإنتاج والإنتاجية بصورة جلية، فالأصناف والبذور المحسّنة هي من مدخلات الإنتاج الأساسية التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات إنتاجية السلع الغذائية. وبصفة عامة يعاني الإنتاج الزراعي عدم توفر الأصناف المحسّنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي، كما إنَّ المستورد منها يكون أحياناً غير ملائم أو إنّه من النوعية الرديئة، إلى جانب التأخر في مواعيد توفر ما تمّ استيراده(١٩). ومن جهة أخرى، يتصف الإنتاج الحيواني بتدني الصفات الإنتاجية للحيوانات المنتجة، إذ عرفت تربية الدواجن مثلاً حالات كثيرة من سوء الإنتاج، نظراً إلى هذه الاعتبارات.

وبالنسبة إلى أصناف النباتات، فإن معظم الأصناف الموصى بها للقطاع المطري تلائم مناطق الأمطار العالية، ويندر أن توجد أصناف مقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي. وهذا ما عرفته زراعات الحبوب في كثير من المواسم، وكذلك محصول البطاطس للعام ٢٠٠٧، حيث تأثر المنتج كثيراً لعدم قدرته على مقاومة الطبيعة المناخية للجزائر هذا العام. ولقد عرف هذا المنتج ارتفاعاً قياسياً في الأسعار لم يسجل من قبل، فقد تجاوز سعر الكيلوغرام الواحد ٧٠ ديناراً جزائرياً منذ شهر تموز/يوليو وحتّى شهر تشرين الأول/أكتوبر (حيث صادف حلول شهر رمضان في هذه الفترة).

أما في القطاع المروي، وبالرغم من وجود أصناف موصى بها، إلا أن صعوبة توفرها وإتاحتها للمزارعين، أدت إلى بطء تبنّيها، واعتماد الفلاحين على الأصناف التقليدية بدلاً من ذلك، لأنها تكون متاحة عند الحاجة إليها، كما أنَّ كلّفتها تكون أقل. وفي هذا الصدد تؤدي مراكز البحوث الزراعية والمزارع النموذجية دوراً مهماً في توفير الأصناف والبذور الملائمة، غير أنّها تبقى دائماً في حاجة إلى مزيد من الدعم والعناية والتشجيع. وحسب إحصائيات الديوان

(١٩) Slimane Bedrani [et al.], *Les Politiques agraires en Algérie: Vers l'autonomie ou la dépendance?* (Alger: Centre de recherches en économie appliquée pour le développement, [198-?]), p. 116.

الوطني للإحصاء، فقد عرف استعمال البذور في الزراعة تطوراً متذبذباً في مجال الحبوب والبقول الجافة، كما يبيّنه الجدول الرقم (٦ ـ ٨).

الجدول الرقم (٦ ـ ٨)
تطور استعمال البذور للفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩)

(الوحدة: قنطار)

العام	كمية البذور لمجموعة الحبوب	كمية البذور لمجموعة البقوليات
١٩٨٩	٣٦٧٤٤٠٨	١١٨٤٥٩
١٩٩٠	٢٩٥٥٨٨٢	٦٧٩٣٨
١٩٩١	٣٢١٩١٣٧	١٢٠٢٣٣
١٩٩٢	٢٧٧٦٩٢٩	٦١٣٢٣
١٩٩٣	٢٦٨١٧٠٠	٦٦٨٨٦
١٩٩٤	٣٥٠١١١٣	١٠٣٧٤٢
١٩٩٥	٢١٠٦٦٥٧	٥٨٦٩٤
١٩٩٦	١٤٢٤٤٥٧	٢٣٥٧٨
١٩٩٧	١٣٨٦١٥٤	٢٥٧٢٢
١٩٩٨	٢٤٦٨٠٣٥	١٥٦٦٩
١٩٩٩	١٥٨٨٣٣٤	٤٣٦٨

المصدر: تصميم الجدول بناء على جدولي استعمال البذور بالنسبة إلى الحبوب والبقول الجافة، عن:
ONS, «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989 - 2001,», pp. 22-23.

ج ـ الأسمدة

يتميّز القطاع الزراعي بانخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقاً للمناطق ـ وقد تطرقنا إلى ذلك آنفاً ـ حيث يعاني الكثير من المناطق نقص العناصر الغذائية الرئيسيّة التي تحتاج إليها، كالآزوت والفوسفور والبوتاسيوم (NPK) وما إلى ذلك[٢٠]. ولهذا يجب توسيع استعمالاتها الصائبة والسعي إلى إنتاجها محلياً، فأسعارها ترتفع باستمرار عالمياً، بحيث تثقل كاهل خزينة الدولة. والجدول الرقم (٦ ـ ٩) يوضح ذلك.

(٢٠) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٦ ـ ٩)
تطور أسعار الأسمدة للفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٦)

(الوحدة: قنطار/ د. ج)

العام	NPK
١٩٩١	١٦٣
١٩٩٢	٤٥٠
١٩٩٣	٤٥٠
١٩٩٤	١٠٨٢
١٩٩٥	١٥٥٥
١٩٩٦	٢٨٨٩

المصـــدر: Conseil National Economique et Social (CNES) «Stratégies de développement de l'agriculture,» p. 62.

الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)
تطور مبيعات الأسمدة للفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩)

العام	قنطار
١٩٨٩	٣٣٨١٩٥١
١٩٩٠	٢٧٠١٩٢٤
١٩٩١	٢٧٤٢٠٨٤
١٩٩٢	٢٢٠٦٠٦٣
١٩٩٣	٣٠٢٤٥٤٣
١٩٩٤	٢٦٧٦٨١٤
١٩٩٥	١٧٧٤٩٨٠
١٩٩٦	١٠٧٨٦١٨
١٩٩٧	١٠٧٢٩٩٧
١٩٩٨	١٣٣٣٨٦٥
١٩٩٩	٢٣٢٢٩٩٩
----	---

المصدر: ONS, Ibid., p. 19.

تبعاً لبيانات الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)، فقد عرفت كميات المبيعات تفاوتاً من عام إلى آخر، وشهد العام ١٩٩٩ انخفاضاً قُدِّر بما يعادل ٣١,٣ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٨٩. وكان العام ١٩٩٧ أقل تداولاً للأسمدة، وذلك بمعدل انخفاض قُدِّر بنحو ٦٨,٣ بالمئة مقارنة بالعام ١٩٨٩.

ويعتبر استهلاك الأسمدة ناقصاً بالنسبة إلى الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس، على سبيل المثال، حيث نلاحظ انخفاضاً في استعمال الأسمدة في الجزائر، واستقراراً في كُلٍّ من المغرب وتونس. وهذا راجع إلى رفع الدعم، وإلى ارتفاع الأسعار الناتجة من الإصلاح الزراعي، وذلك كما يبيّنه الجدول الرقم (٦ ـ ١١).

الجدول الرقم (٦ ـ ١١)
تطور استعمال الأسمدة بالهكتار في بلدان المغرب العربي
للفترة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٢)

(الوحدة: كغ/ هكتار)

تطور استعمال الأسمدة للهكتار				
البلد	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٢
الجزائر	٢٤	١٠	١٣	١٢
المغرب	٣٦	٣٤	٣٨	٤٣
تونس	٢١	٢١	٢٠	٢١

المصدر: Bertrard Hervieu [et al.], «Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb,» p. 7.

وعن بعض الاستعمالات لمستلزمات الإنتاج، سواء كانت مواد تحسينية أو وقائية أو علاجية، تؤكد بعض الإحصائيات المتوفرة أن العالم قد شهد زيادات ملحوظة في إنتاج الحبوب (التي تزود سكان العالم بنصف احتياجاته من السعرات الحرارية)، وذلك من ٧٠٠ مليون طن في العام ١٩٥٠ إلى أكثر من ١٨٠٠ مليون طن مع نهاية العام ١٩٨٦، بتسجيل نسبة نمو سنوي قدره ٣ بالمئة. وبالوتيرة نفسها، ازداد النمو السنوي للفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٦) إلى ٣,٥ بالمئة في إنتاج الخضر والبقوليات والفواكه.

ولقد رافق تلك التطورات ازدياد ملحوظ في استخدام الكيميائيات الزراعية

بمقدار ٩ أضعاف (في حالة الأسمدة)، وبمقدار ٢٢ ضعفاً (في حالة المبيدات الزراعية)[٢١]، غير أن الإنتاج العالمي أظهر ميلاً نحو الاستقرار النسبي في المعدلات بعد ذلك، في الوقت الذي انخفض معه نصيب الفرد من إنتاج الحبوب من ٣٤٥ كغ في العام ١٩٨٤ إلى ٢٩٦ كغ في العام ١٩٨٨، نظراً إلى الزيادة الديمغرافية. وهناك جملة من العوامل تسهم في مضاعفة هذا الانخفاض، وتتمثل جزئياً في استمرار الفقدان السريع للأراضي الزراعية، وإجهادها واستنفاد العناصر الأساسية منها، فضلاً على مشاكل تعرية التربة والتصحر. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات «الفاو» (FAO) إلى انجراف كميات من الأتربة الزراعية تقدر بحوالى ٢٤ مليار طن سنوياً، وهي تعادل المساحات التي تخصص لزراعة القمح في أستراليا، مثلاً.

وبالنسبة إلى الدول النامية، فقد أشارت تلك التقديرات إلى أن حوالى ٦٥ بالمئة من المساحات الزراعية استبعدت إلى خارج الاستثمار في المناطق المطيرة مع نهاية القرن العشرين. كما لم تسلم الأراضي المروية من التملّح، حيث يستبعد سنوياً ما يعادل ١,٥ مليون هكتار إلى خارج الاستثمار. وفي السياق نفسه، تشير التقديرات إلى أن مجمل المساحات الزراعية في المعمورة تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة، إذ تشكل البلدان النامية ما يعادل ٦٠ بالمئة منها، ويقطنها بحدود ٧٠٠ مليون نسمة أو أكثر قليلاً. ولزيادة كمية الإنتاج، يسعى الكثير من الدول إلى زيادة استعمال الكيميائيات الزراعية (أسمدة ومبيدات)، والإكثار من مياه الري، إلا أن عواقبها السلبية واضحة على توسع استثمار المساحات الزراعية والمصادر المائية معاً، بحيث تزداد إمكانيات التلوث باستمرار، ولذلك لا ينصح الاستمرار باعتماد هذا الأسلوب كأساس لزيادة إنتاج الأغذية[٢٢].

كما أنَّ الاستعمال غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج، بصرف النظر عن أثرها السلبي المباشر في التربة والمياه ونوعية وسلامة المنتجات، سيؤدي إلى تدهور متسارع في الموارد الزراعية[٢٣].

---

(٢١) عدنان زوي، «الاستثمار في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئية في سوريا،» ورقة قدّمت إلى: **المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، ص ٣٤٤ ـ ٣٥١.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) سامي الصناع، «الاستثمار في التنمية الزراعية والبيئة في الأردن،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٢.

٢ ـ مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين. لذلك، تتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبنّي النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية. كما يناط بها التعرّف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها[٢٤]. وقد بذلت الدولة جهوداً لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. فمن بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها، وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عمّمت سوف تحدث تغيّرات شاسعة في مجال إنتاج الغذاء. ولكن، على رغم كلّ تلك الجهود، لم تصل النتائج إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك نتيجة مشاكل عدة، منها ما يختص بالعنصر البشري، ومنها ما يختصّ بالتنظيم المؤسسي، وأغلبها ذو طابع مالي. وأهم هذه المشاكل ما يلي:

أ ـ ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي

إن ضعف حلقات الربط أو انعدامها، بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحوث الزراعية، ومصادر التقانة الأخرى، يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، ويعطل العمل المؤسسي، ويفتح الباب أمام الاجتهادات والمبادرات الشخصية.

ب ـ غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي

يعاني الإرشاد الزراعي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية، وأجهزة البحث العلمي الزراعي، سواء في وزارة الفلاحة أو معاهد ومراكز الفلاحة من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى قلة عدد اختصاصيي المواد والمرشدين الذين يعملون كهمزة وصل بين أجهزة البحث

(٢٤) بهجت محمد أبو النصر، «دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣١٠ ـ ٣٢٩.

الزراعي والمرشدين الزراعيين على مختلف المستويات، خصوصاً المستوى المحلي، لنقل نتائج البحوث والمشاكل الزراعية الميدانية إلى أجهزة البحوث، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها.

ج ـ تدني مستوى البحث الزراعي

يبدو أن البحث الزراعي وكأنه يعمل دائماً في حلقة مفرغة، إذ تبقى المشاكل الفنية للمنتجين ـ ولمدّة طويلة ـ تراوح مكانها، ولا تلقى آذاناً صاغية إلى ما يطرح بهدف إيجاد الحلول. وهذا ليس محض صدفة، وإنما نتيجة منطقية للدعم المتواضع جداً الذي تخصّصه الجهات المعنية للباحثين. فمن خلال المعطيات المتوفرة يتبيّن أن عدد الباحثين في القطاع الزراعي قليل جداً مقارنة بالتعداد العام للباحثين في الجزائر، كما أنَّ تمويل هذا النشاط لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج الخام، وذلك على عكس الجهود المبذولة في إطار هذا النشاط لدى دول إقليمية مجاورة.

كما إنَّ عدم الاستقرار بالنسبة إلى إدارة المعهد الوطني للبحث الزراعي يعدّ من بين أهم الأسباب في تفسير غياب سياسة واضحة للبحث المستقر والمستمر الذي يؤدي دور المحفز للتنمية الزراعية. غير أن الحركية المسجلة ـ منذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين ـ بالنسبة إلى نشاطات المعهد الوطني للبحث الزراعي والمعاهد الفنية، وأيضاً بالنسبة إلى أجهزة التكوين التابعة لوزارة الفلاحة، هي مظاهر إيجابية ومشجعة، وتعد بالكثير من الآمال، وخصوصاً أنها تقوم على معالجة منظومة متكاملة ثلاثية الأبعاد: التكوين ـ البحث ـ الإنتاج، وذات غاية استشرافية تتناغم مع فلسفة السياسة الزراعية المستدامة.

ثالثاً: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.

١ ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية

نعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة ومتطلباتها العملية، حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة

الزراعية، حيث تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنّعة. كما أنَّ هذا القطاع غير مغر، مما يجعل الإقبال عليه ضعيفاً. ويعود هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدّمها الزراعة، وإلى معاناة عمال القطاع مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالباً إلى النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية. كما يعاني عمال الزراعة مشاكل عديدة أخرى تزيد من تأزم الوضع، تتمثل أساساً في قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات، خصوصاً في مجال الري واستصلاح الأراضي، وتقديم القروض، إضافة إلى صغر حجم الحيازات وتبعثرها (كما سبقت الإشارة).

يضاف إلى ذلك نوعية اليد العاملة الزراعية، التي تعاني نقصاً في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعّال، وانتشار الأمية واتّباع الطرق التقليدية، مما يؤثر سلباً في مستوى الإنتاجية.

أ ـ نقص العمالة الزراعية المدربة

على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة من السكان، إلا أنّه لاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب، فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة، والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، التي عادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري، سواء برأس مال محلي أو أجنبي. والملاحظ أن التكوين في القطاع الزراعي لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما كان يجب في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العمال، بسبب نقص التمويل من جهة، والوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي من جهة أخرى، حيث نادراً ما يقبل الطلبة والمكوّنون على التكوين في هذا القطاع، غير المفضل اجتماعياً، وغير المغري مادياً.

كذلك، فإن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي نادراً ما يكملون تكوينهم، أو أنهم إذا أكملوه، فإنّهم لا يزاولون نشاطاً فلاحياً. فمثلاً من بين ١٠٠ متخرج من المعاهد الفلاحية، فإن ٤٠ منهم فقط يستمرون في

هذا الميدان[٢٥]. لذا، يجب العمل على إجراء تعديلات هيكلية مؤثرة في سياسة التعليم بصفة عامة، والتعليم الفني منه بصفة خاصة، بالشكل الذي يركّز على توفير مصادر العمالة الفنية المدرّبة واستقرارها، وذلك سواء من خلال الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ودعم مؤسساته، أو من خلال الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب الهادفة إلى زيادة كفاءة العمالة ودعم قدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج التكنولوجية الحديثة.

ب ـ ضعف البرامج التدريبية

لا يخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتّبعة تبقى منقوصة في مجملها، بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة إلى الإطارات المتكونة، الذي يحتاجونه ميدانياً، لأنها (أي البرامج) غالباً ما تكون غير معدّة لمعالجة المشاكل العملية المعيشة واقعياً، حيث اتضح جلياً مدى محدودية مستوى التدريب في كثير من المواقف ذات الصلة بالعوامل التي تعيق تطور الإنتاجية الزراعية. وفي هذا الصدد، حريٌّ بنا أن نشير إلى أن عدداً من المعاهد الفلاحية لا تتوفر على مزارع للدراسة التطبيقية، إذ نجدها تأخذ بنمط المعاهد البيولوجية النظرية، بدلاً من أن تكون مراكز لتدريب الإطارات الميدانية، على اعتبار أن المعرفة العلمية الزراعية هي تطبيقية بنسبة كبيرة، إذ تخضع لظروف ذات خصوصيات متباينة، تتغيّر بناء على عدة عوامل واقعية، كطبيعة الأرض والمناخ وتوفر المياه وما إلى ذلك؛ وهذه كلها تتباين من منطقة إلى أخرى، وتحتاج إلى خبرة أو ممارسة ميدانية مدعومة بالمعرفة العلمية، وليس العكس.

ج ـ انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي

لا خلاف في أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كلّ الدول النامية، وهي الخطر الداهم الذي يعرقل كلّ مساعي التنمية بِكُلّ أنواعها، وفي جميع المجالات والقطاعات، ولكنها تزداد حدة بين سكان الأرياف، الذين وإن نالوا قسطاً من التعليم، فإن ما يتعلّمونه يبقى محدوداً للغاية، ولا يفيدهم في شيء. ولا شكّ في أن ضعف المستوى التعليمي بين المزارعين يؤدي إلى مزيد من الجهل بين السكان، وبخاصة سكان الأرياف؛ فانتشار الأمية وانخفاض المستوى

(٢٥) Slimane Badrani, *L'Agriculture a lgérienne d epuis 1966* (Paris: Office des Publications Universitaires, 1981), p. 61.

التعليمي يجعلان الفلاح مقتنعاً بأنه لن يتعلم شيئاً من غيره، وأنه الوحيد المؤهل لتعليم أبنائه وغيرهم مهنة العمل الزراعي السليم، وبالتالي يتمسك بالأساليب التقليدية في الإنتاج، معارضاً أي تجديد يمكن الاستفادة منه. ومن جهة أخرى، إن وجدت بعض المدارس أو مراكز التعليم الزراعي، فإنها تبقى مقتصرة على الجوانب النظرية وبعيدة عن ممارسة البحث العلمي التطبيقي، بحيث إنّه عندما يتخرّج المتكوّن يجد نفسه بعيداً عن الواقع، ولا يستفيد من سنوات دراسته النظرية، فيكون مضطراً إلى هجر العمل الزراعي والابتعاد عنه. وبذلك يبقى عالم الزراعة في أمية، لا يستطيع الاستفادة من التطورات والأساليب العلمية المتاحة، وإنما يكرّس التخلف، ويصبح في تبعية للآخرين.

٢ ـ مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية

وهي كثيرة، إلا أننا سنقتصر على المسائل التالية:

أ ـ مشاكل التسويق

إن التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم، باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك، من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال جديد لسلعة معروفة. وبدوره، يعاني التسويق الزراعي في الجزائر، مثله مثل الإنتاج، مشاكل وعيوباً كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب. فهو يعرف تدنياً في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحدّ الأدنى من الشروط الفنية، ونقصاً كبيراً في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلّقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين، والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين، وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضف إلى كلّ ذلك، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات. ويمكن حصر المشاكل التي تعيق تقدّم التسويق الزراعي بشكل عام في المجالات التالية:

(١) المشاكل المتعلّقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية بشكل عام بالعشوائية. فإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى التقلب في كمية السلع الزراعية المصدّرة من عام إلى آخر، تبقى الجزائر بعيدة عن اعتماد أسس ومبادئ تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض الذي يدفع إلى البحث عن أسواق للتصدير، الأمر الذي لا يؤدي إلى قيام أسواق تصريفية ثابتة على المدى البعيد. كما يتصف التصدير خارج المحروقات بالعشوائية واللامبالاة، حيث تعرف التمور ذات الشهرة العالمية غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر على تطبيقها الجهات الرسمية والمعنية بذلك، وتأتي في مقدمتها وزارة الفلاحة والسفارات الجزائرية في الخارج، وكذلك الخواص بالتزامهم بدفتر الشروط. ومن بين أهم المشاكل التي يتعرض لها تصدير التمور، نشير إلى إجراءات الحصول على العقد واحترام مواصفات النوعية والجودة، بما في ذلك إجراءات الجمركة وشهادة النوعية، ثمّ عمليات الفرز والمعالجة والنقل وإجراءات الدفع[٢٦]... إلخ.

(٢) المشاكل الفنية: ما زالت الجزائر بعيدة عن المستوى الفني المطلوب في الإعداد للتصدير، خصوصاً في ما يتعلق بالقطف والنقل والفرز والتدريج والتغليف، مما يؤثر سلباً في المنتجات المعروضة في الأسواق. وكذلك تفتقد الجزائر إلى أصول التقيد بالمواصفات الخاصة بالتصدير، إذ لا يلتزم بعض المصدّرين بمواصفات متفق عليها مسبقاً، مثل عدد الثمار في الصندوق، وحالة النضج وغيرها، مما يؤدي إلى عدم الثقة بنوعية المنتجات المصدّرة.

(٣) مشاكل الخدمات التجارية: إن الخدمات التجارية، كالنقل والتخزين والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية عن الأسواق واحتياجاتها والأسعار، غير متوفرة بشكل كاف، مما يشكل عائقاً كبيراً في وجه الصادرات الزراعية التي هي في مجملها سريعة العطب، وتستلزم سرعة في تداولها ونقلها من مصدرها الأصلي إلى وجهتها المستوردة لها، وخصوصاً أن الدولة، بقطاعيها العام والخاص، لا تمتلك طاقة تخزينية تبريدية كبيرة. كما تنعدم مراقبة استعمالات غرف التبريد، حيث يعمد بعض الخواص إلى تخزين مواد غير زراعية في غرف التبريد، أو أنهم يخزنون مواد زراعية محلية ليستغلوها في مضاربات احتكارية من

(٢٦) سكينة بن حمود، «ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥)،» (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، [د. ت.])، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣.

أجل الربح وعلى حساب القدرة الشرائية للسكان، في غياب مراقبة صارمة من طرف المعنيين.

ب ـ مشاكل التسيير الإداري للزراعة

يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية (إطارات ومهندسين زراعيين) معتبرة، ولكنها ليست مستغلة كما يجب، وليست مسخّرة لتفعيل أنشطة التنمية المختلفة، إذ نجد مثلاً أن الكثير من مديريات الخدمات الزراعية تتوفر على تعداد بشري يفوق المطلوب، مما يجعلها لا توفق في توجيه طاقاتها نحو جمع المعطيات الصحيحة على كلّ مواردها البشرية وتحليلها لبناء قوة فعالة قادرة على المساهمة في تقديم اقتراحات ميدانية لتحسين الإنتاج الزراعي. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون الأجهزة المختلفة الموكلة إليها عملية دعم النشاط الزراعي تخضع لتسيير إداري يتعارض من حيث طبيعته مع إدارة النشاط الزراعي ـ الميداني.

ج ـ ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الزراعة

لعل من أبرز المحددات والمشاكل التي تواجه مسارات الأمن الغذائي في الجزائر تلك التي تتصل بقلة المخصّصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتخلّف الهياكل والأنظمة التسويقية، وضعف التجارة البينية، وتزايد أهمية إزالة تلك المحددات وتخفيف وطأتها في ظلّ المتغيرات الاقتصادية والمناخية والبيئية على المستويات الإقليمية والدولية، مما يتطلب إحداث المزيد من آليات التنسيق والتعاون العربي والإقليمي لإحداث طفرة إنتاجية وتسويقية وتجارية تراعى فيها مرتكزات الكفاءة والمزايا التنافسية، بما يعزّز إمكانات الأمن الغذائي واستدامة الموارد.

وعليه، يعتبر التمويل عنصراً جوهرياً في النهوض بالزراعة، كمّاً وكيفاً، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء عن كاهل المزارع فحسب، بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي، سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدّم، أو بتحويل الزراعة إلى الإنتاج الكبير بدلاً من الإنتاج للاستهلاك الأسري. ولقد كان هدف التمويل الزراعي المؤسسي في الأصل إنقاذ المزارعين

من مصادر التمويل غير المؤسسية التي كانت تستغل حاجتهم المالية أسوأ استغلال، وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في الإنتاج مع تخفيض نفقاتهم ما أمكن بغية حصولهم على هامش ربح معقول مقابل عملهم. ويعتمد التمويل في الجزائر في الغالب على بنوك متخصّصة تابعة للقطاع العام (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والقرض الشعبي..) لتمويل النشاط الزراعي الموسمي والاستثماري البسيط، وتقديم السلفيات المدعومة في بعض الحالات، لتسهيل انسياب المدخلات الزراعية وتسويق المحاصيل الزراعية.

وعن الاعتمادات المالية المخصّصة للقطاع الزراعي، وهي تبدو ضعيفة مقارنة بالقطاع الصناعي، كانت في مطلع التسعينيّات مثلاً كما يلي: بالنسبة إلى العام ١٩٩٠ بلغت ١١,٠٠٠ مليون دينار جزائري، بينما بلغت في الصناعة ٣٣,٩٠٠ مليون دينار جزائري؛ وبلغت في العام ١٩٩١ ما يعادل ٢٢,٢٠٠ مليون دينار جزائري، وفي الصناعة ٥٢,٩٧٠ مليوناً، وبلغت في العام ١٩٩٣ نحو ٢٤,٣٠٠ مليوناً، أما في الصناعة فقد قدرت بنحو ١٠٠,١٠٠ مليون. ومن خلال هذه الأرقام، كانت نسبة الزراعة من الاعتمادات المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ككل تقارب في العام ١٩٩٠ حوالى ٩,٦٧ بالمئة لترتفع في العام ١٩٩١ إلى ١٦,٣٢ بالمئة، ثمّ تنخفض بعد ذلك مسجلة ٩,٩٢ بالمئة في العام ١٩٩٣[٢٧]. وهذه النسب تبيّن ضعف نصيب القطاع الزراعي من الاعتمادات المالية مقارنة بالقطاع الصناعي.

وفي مقارنة سريعة ببعض الدول النامية، تشير الإحصائيات إلى تدني مستوى التمويل المقدم إلى القطاع الزراعي، ولو نسبياً بين دولة وأخرى، إذ تقوم المملكة المغربية بتخصيص نسبة ٥ بالمئة، والسودان نسبة ١ بالمئة من الناتج المحلي لمقابلة ميزانيات المصارف الزراعية المتخصّصة. وهذه النسب تعتبر ضعيفة نسبياً إذا ما قورنت بما تخصّصه بعض الدول الآسيوية، حيث تقوم الهند بتخصيص نسبة ٨ بالمئة، وتخصّص بنغلادش نسبة ١٤ بالمئة، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٥ بالمئة في حالة كوريا[٢٨]، وهذا يعدّ عائقاً أساسياً أمام التنمية الزراعية، حيثُ إنَّ معنى قلة التمويل قلة الاستثمارات وما تجرّه من تبعات.

---

(٢٧) عيسى بن ناصر، «مشكلة الغذاء في الجزائر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥)، ص ١٧٨.

(٢٨) أبو النصر، «دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية،» ص ٣١٩.

د ـ مشاكل ومعوقات تتعلق بارتفاع عنصر المخاطرة في النشاط الزراعي

تعتبر المخاطرة من خصوصيات النشاط الزراعي (الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الأوّل) لكونها تدخل في طبيعة هذا النشاط، ولذلك فهي تعدّ من أهم معوقات جذب الاستثمارات، حيث يتميّز القطاع الزراعي من غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى بعدة خصائص ينعكس أثرها على مدى إقبال المستثمرين على توظيف أموالهم في مشروعات، حيث يواجه الإنتاج الزراعي بالعديد من عناصر المخاطرة واللايقين في مراحل الإنتاج المختلفة، متمثلاً ذلك في التغيّرات الجوية من حرارة وصقيع ورياح وأمطار وجفاف، فضلاً على ما يتعرّض له ذلك الإنتاج من الإصابة بالآفات الزراعية المختلفة، الحشرية والفطرية والفيروسية، بالإضافة إلى احتمالات التعرض للأضرار الناتجة من الفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية. كما يؤثر عامل موسمية الإنتاج الزراعي تأثيراً معاكساً في كفاءة النشاط الزراعي، ويعترض الإنتاج الزراعي عدد آخر من المخاطر خلال مراحل تسويق منتجاته، متمثلاً ذلك في التقلبات السعرية الكبيرة الناتجة من تقلبات مشابهة في ظروف العرض والطلب على تلك المنتجات، إضافة إلى ما يمكن أن يتعرّض له أثناء النقل والتخزين والتصنيع من عوامل التلف والفقد والسرقة. وبطبيعة الحال، فإن جميع تلك المخاطر إنما يؤثر بشكل واضح في الدخل المتحقق للفلاح من نشاطه الزراعي، مما يترتب على ذلك إحجام كثير من المستثمرين عن دخول ميدان الإنتاج الزراعي. وتتزايد مستويات المخاطرة أكثر مع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

رابعاً: مشاكل ومعوقات عامة

يمكن حصر أهم المشاكل والمعوقات في ما يلي:

١ ـ غياب التكامل الزراعي ـ الصناعي

يعتبر التصنيع الزراعي مجالاً بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات. وتظهر أهمية الموضوع من أن العديد من المحاصيل والخضر والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان... إلخ، تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك. لذا، يتم التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فواقد الإنتاج، واعتماد تقنيات تستهدف الاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي أو بدائل التصنيع. كما يمكن أيضاً توجيه الاستثمارات صوب مستلزمات الإنتاج الزراعي من قبيل البذر والهجن للأصناف العالية الإنتاج من الخضر والمحاصيل، وإنتاج

المبيدات والكيميائيات الزراعية التي لا تترك تأثيرات تسمّمية متبقية، فضلاً على الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة لأهميتها، والطاقات المتجددة (الرخيصة والمتوفرة) ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال.

ولهذا، فمن الواجب أن يتمتع القطاع الزراعي بعلاقة قوية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكّل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث إنَّ استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية، كالصناعات الغذائية وما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، فهي تؤدي دوراً مهماً في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وخصوصاً في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيراً، وخاصة أنها تمثل جزءاً مهماً من الصناعة في أول مراحل التصنيع. ومن بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقاً لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، حيث إنَّ زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية وتطوير الريف وتضييق الفرق بين الريف والمدينة. وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية، وزيادة التبادل، وتوسيع مجال التسويق، وهذا الأمر يترتب عليه تشجيع تطوير عملية التصنيع، وخاصة أنه يمكن التمييز بين نوعين من السلع التي يستهلكها النشاط الزراعي: **أولهما** السلع الإنتاجية التي يستخدمها كأحد عناصر الإنتاج، مثل الأسمدة والمبيدات الكيميائية والآلات الزراعية وغيرها من أنواع الصناعات الممكنة؛ و**ثانيهما** السلع الاستهلاكية المعمّرة التي يستهلكها الفلاحون.

كذلك، فإن زيادة معدلات النشاط ومستويات الدخول في القطاع الصناعي لا بدّ من أن تؤدي إلى زيادة في الطلب على إنتاج الزراعة؛ كما أنَّ اتّساع أسواق الحضر يؤدي إلى تنمية وسائل المواصلات، مما يؤدي إلى نمو النشاط التجاري للمنتجات الزراعية، ويعمل على دعم اقتصاديات الزراعة[٢٩]. وهنا يبرز دور الصناعة في تزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها. ولهذا، فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطور مماثل أو بمعدلات أكثر ارتفاعاً للقطاع الزراعي.

---

(٢٩) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠)، ص ٢٨٩.

٢ ـ مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية

في حقيقة الأمر، لا تعمل التنمية الزراعية بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيثُ إنَّ تحديد أهداف التنمية هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية، على اعتبار أن هذه الأخيرة (أي القيادة السياسية)، ينصبّ انشغالها الرئيسي حول توفير الغذاء لمواطنيها بأسعار مناسبة، وفي الوقت نفسه حول استغلال الموارد الزراعية المتاحة استغلالاً أمثل، بما يكفل تخفيف الأعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتحقيق فائض اقتصادي يوفر عملات أجنبية ضرورية لعمليات التنمية الشاملة، والحدّ من المديونية، ومنع تسرب رأس المال الوطني إلى الخارج، بدون الاستفادة منه داخلياً.

ويؤثر المناخ السياسي السائد تأثيراً مباشراً وقوياً في التنمية الزراعية وترقيتها واستدامتها. ففي المجال الزراعي تحديداً، ترتب على السياسات الزراعية المتّبعة خلال التسعينيات من القرن العشرين بروز مشاكل، بعضها تنظيمي جراء التحول الجذري في طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائداً منذ الاستقلال، وبعضها الآخر تسييري، مسّ تكلفة السلع والمواد ومستلزمات القطاع نتيجة للتحرر الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن حركة تدفق رؤوس الأموال تنشط عندما يتوفر المناخ السياسي والاقتصادي الملائم. والمتتبع للعلاقات السياسية خلال العقدين الماضيين يلاحظ تعرضها لهزات متواصلة وعميقة في كثير من الأحيان، خاصة إذا أضفنا إلى ما سبق الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في عقد التسعينيات، وما تزال تبعاتها تتجلى من حين إلى آخر. وقد انعكست تلك التطورات دائماً على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كما أدت إلى هروب البعض من رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج. ولعل هذا ما يفسر لنا أحد أسباب عدم تمتع موضوع استثمار رؤوس الأموال بالأولوية اللائقة به ضمن أولويات السياسة الاقتصادية العامة، وهو ما استنزف ثروات هائلة، في غير محلّها، وعزوف عن إقامة استثمارات في جو غير مستقرّ.

وبالنسبة إلى فترة التسعينيات تحديداً، فقد أحاطت بالقطاع مشاكل، منها ما هو كامن وأصيل في القطاع ذاته، ومنها ما طرأ عليه نتيجة ظروف وملابسات مختلفة شهدتها تلك الفترة بالذات. فالتحولات المهمة والأساسية التي مسّت التنمية الزراعية جاءت على خلفية عريضة من المشاكل والمعوقات ذات الطبيعة المزمنة أو

النمطية التي سعت الجهود والسياسات السابقة إلى معالجتها والتخفيف من حدتها دونما نجاحات تذكر. وربما كان ذلك دافعاً نحو التوجهات الإصلاحية والتعديلات الهيكلية التي تبلورت خلال حقبة التسعينيات، وتضمّنتها تلك السياسات التي سبقت الإشارة إليها. كما عاشت الجزائر حينها ظروفاً سياسية داخلية أمنية لا تشجع على العمل في الزراعة خصوصاً، مما أضاف معوقاً عويصاً أمام الاستثمار في المجال الزراعي دام لعقد من الزمن، وما زالت آثاره حتّى الآن.

وعلى الساحة الدولية، شهدت حقبة التسعينيات مجموعة من التطورات والمستجدات شكّلت في مجموعها تحديات جديدة واجهت التنمية الاقتصادية، ومنها التنمية الزراعية، حيث ترتبت على التوجهات الجديدة بعض الآثار الجانبية التي انعكست في معظمها سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي وللعاملين فيه، بحيث شكّلت معوقات إضافية، كالعولمة ومتطلباتها، والمنظمات الدولية وشروطها، والتوترات الإقليمية ومخاطرها.

٣ ـ تحديات أخرى تواجه القطاع الزراعي في الجزائر

إن العديد من المشاكل والمعوقات ـ السالفة الذكر ـ التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر تظهر آثارها جلياً من خلال المستوى الضعيف للنمو، الذي ظلّ لعدة سنوات دون المتطلبات المرتبطة بزيادة السكان والحاجات الجديدة الناجمة عن تحول أنماط الاستهلاك. وقد أثبتت الدراسات[٣٠] أنّه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشي مستقرّ للسكان، يجب ألاّ تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن ٦ بالمئة، وذلك عندما يزداد عدد السكان بنسبة ١ بالمئة. غير أنّه، رغم التقدّم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فإن النمو ما زال غير كاف من أجل:

ـ تلبية الحاجات الجديدة الناجمة عن تزايد السكان.

ـ تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات.

ـ تلبية الطموحات الجديدة المترتبة على الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

وفي الوقت الراهن، يبدو الاختلال واضحاً بين زيادة السكان القادرين على

(٣٠) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو،» ص ١٦.

العمل والنمو الاقتصادي، مما يفرض اتخاذ تدابير احترازية للتقليل من حدة التهديدات، وما يترتب عليها من مشاكل ذات الصلة، التي يمكن إيجازها في ما يلي:

ـ تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب العمل.

ـ ندرة الغذاء إذا لم يساير الإنتاج الزراعي تزايد السكان.

ـ الاضطرابات الاجتماعية إذا لم يجد الشباب مناصب عمل والحدّ الأدنى من الشروط لتحقيق طموحاتهم[٣١].

وعلى الرغم من تسجيل انخفاض في مستوى الزيادة السكانية، فإن ذلك لا يقلّص من الأثر الذي يمسّ تطور الحاجات الاجتماعية. وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فقد بلغ معدل نسبة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام ٣,٦٦ بالمئة بين العام ١٩٩٤ والعام ٢٠٠٤، الذي يفوق نسبة النمو السكاني. ولكن نسبة السكان القادرين على العمل تبقى مرتفعة، فقد بلغت في العام ١٩٧٧ نحو ٤٨ بالمئة، لترتفع إلى ٥٢ بالمئة في العام ١٩٨٧، ثمّ إلى ٥٩ بالمئة في العام ١٩٩٨. «وتبين المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصائيات أن هذه النسبة ما فتئت تتزايد، إذ بلغت ٦٢,٢ بالمئة في العام ٢٠٠٣ وانتقلت إلى ٦٣,١ بالمئة في العام ٢٠٠٤. إن التطورات التي أجريت على أساس تزايد متوسط الطلب الإضافي بنسبة ١,٧ بالمئة ومعدل مرونة للتشغيل قدره ٠,٥ بالمئة مقارنة بالنمو، بيّنت أنّه من أجل تقليص البطالة إلى النصف خلال عشرة أعوام ينبغي أن يتزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة لا تقل عن ٦ بالمئة في العام. وهذا يدلّ على أن الضغط الديمغرافي ما زال راسخاً بسبب بنيته، وذلك على الرغم من انخفاض نسبة النمو الطبيعي للسكان»[٣٢].

إن الزيادة في عدد السكان وحجمهم وتركيبتهم، وكذلك توزيعهم الجغرافي، كلها عوامل تعتبر معطيات أساسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد الحاجات الاجتماعية، وتحديد السياسات الاقتصادية والزراعية، من أجل توفير مستوى معيّن من الاكتفاء الذاتي الغذائي، مع مراعاة الشروط المصاحبة الأخرى، من توفر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، والظروف السياسية والدولية الأخرى.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

٤ ـ إمكانيات تذليل وتجاوز المشاكل والمعوقات

إن حالة التخلف النسبي للقطاع الزراعي في الجزائر هي نتيجة منطقية لعدم الاهتمام الكافي به، مما أوقعه في مشاكل ومعوقات أثرت في أدائه. ولتجاوز هذه الحالة، من الواجب أن تتخذ إجراءات مشجعة للمزيد من الاهتمام بهذا القطاع الحيوي والمهم، وضرورة اتّباع تنمية زراعية مستدامة، وتفعيل التكامل العربي والإقليمي.

أ ـ التنمية الزراعية المستدامة

لقد انعكس الاهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين في صور شتى، من أبرزها عقد المؤتمرات والندوات على صعيد الأمم المتحدة، وعلى صعيد المنظمات الإقليمية (يمكن الإشارة هنا إلى مبادرة «النيباد» التي تتزعّمها الجزائر)، كما على صعيد الأقطار. فقد أصبح لزاماً على الدولة الجزائرية أن تكون تنميتها الزراعية تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية، وكذا نصيب الأجيال القادمة من الثروة. وإذا كانت الزراعة تعتبر من أكثر الأنشطة الإنسانية اعتماداً على البيئة، فإن الاهتمام باستدامة الزراعة يجب أن يكون له أولوية متقدمة، ليس فقط لارتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية والأمن الغذائي، ولكن أيضاً لضرورتها للمحافظة على بيئة أكثر توازناً، فإن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية، يجب أن تحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والاعتداء، وذلك باتّباع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة، التي يمكن التطرق إلى أهمها في ما يلي:

(١) سياسات الأراضي الزراعية: يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المداخل الإدارية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية. هذا، ويمكن تحديد أهم المتطلبات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية في ما يلي:

(أ) العمل على تحسين وضمان حقوق الملكية للأراضي: يعتبر عدم ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سبباً رئيسياً في زيادة التعدّي على تلك الأراضي، وعدم الاهتمام بالمحافظة على نوعية التربة، حيثُ إنَّ عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل الفلاحين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الرسمية، ومن ثمّ يضطرون إلى القيام بزراعات

خفيفة، وبصورة مؤقتة وقصيرة المدى، مما يجعل الاستثمار الزراعي غير مربح. كما أنَّ الخوف من ترك الأراضي الزراعية (في أية لحظة)، يؤدي إلى وجود عدم تأكد يساهم بصورة كبيرة في عدم تشجيع الاستثمار في تلك الأراضي وعدم المحافظة على التربة.

(ب) **حماية الأراضي المحروثة**: إن تعميق وتكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى القضاء على التربة وفقدها لخصوبتها. ولهذا، ينبغي التقليل من عمق الحراثة. وكذلك تقليل استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، والاعتماد بدلاً من ذلك على التسميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية، حيثُ إنَّ الاعتماد المكثف والطويل الأجل على الأسمدة الكيميائية له آثار خطيرة في نوعية التربة، وفي النباتات والمياه، وبالتالي في الإنسان، إلى جانب تشجيع زراعة الأحزمة الخضر حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحماية الأراضي الزراعية من التصحّر، واتّباع دورات زراعية تكفل تعاقب محصولين يسمح بتجديد خصوبة التربة، وكذلك منع الرعي الجائر والمكثّف، الذي يؤدي إلى تفكّك التربة وتصحّر الأراضي، وإلغاء الدعم على المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية من أجل تقليل استخدامها، وتحقيق المزيد من الحماية البيئية.

(٢) **سياسات المياه**: تؤدي الموارد المائية الدور الرئيسي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبالتالي الإنتاج الزراعي، وتوفير الغذاء للسكان[٣٣]. ولعل اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها، يمثل تحدياً كبيراً لمناطق مختلفة من العالم، ويزيد من خطورة هذا الاختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية في المنازل والمزارع والمصانع، واعتماد سياسات تنموية طموحة لا تراعي واقع الموارد المائية المتاحة، وبالتالي يتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية، التي تراعي خصوصية أوضاع الدول النامية، تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه، وتعريف الأسس الرشيدة لاستخدامها في مختلف المجالات، وبالتالي يجب اتخاذ عدد من التدابير، أهمها:

(أ) ترشيد استهلاك المياه، خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من ٧٠ بالمئة من المياه المتاحة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري

---

(٣٣) محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٢٩.

بالتنقيط في الأراضي الجديدة، وتقليل الفاقد من مياه الري عن طريق المصارف، خاصة في الأراضي القديمة التي يحول تفتت الحيازات فيها دون تطبيق أنظمة الري الحديثة.

(ب) وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في استخدام المياه.

(ج) عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية، مثل الأنهار.

(د) استخدام آبار المياه على أسس مستدامة، بحيث تستطيع تجديد نفسها، حيثُ إنَّ السحب المكثف من تلك الآبار يؤدي إلى نضوبها، وتغيير خواص المياه فيها، بما يعوق استخدامها في الزراعة.

(هـ) إن المحافظة على الموارد الزراعية، بما فيها المياه، لن تتحقق إلا في إطار خطّة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد.

(٣) ترقية الاستثمارات في الزراعة: لعل الخاصية التي تطبع القطاع الزراعي هي عزوف الاستثمارات عنه. وتُجمع الشواهد التاريخية والأرقام المتعلّقة بهذا الشأن على أن القطاع الزراعي كان القطاع الأقل جذباً لاستثمارات القطاع الخاص، بالرغم من حجم وأهمية استثمارات القطاع العام، والإجراءات التشجيعية لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة. وقد يرجع تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى انخفاض ربحية المشروعات الزراعية مقارنةً بالمشروعات الأخرى غير الزراعية، أو لعدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الزراعية، أو لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والمؤكّدة في عدد من المجالات التي يرغب المستثمرين في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار، ولوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين، وخصوصاً بالنسبة إلى عدم استقرار السياسات الزراعية وتوفر البنى الأساسية والخدمات.

ومن مجالات الاستثمار الزراعي ذات الأهمية، نشير إلى ضرورة الاستثمار في التصنيع الزراعي، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، كالبذور وتهجين الأصناف العالية الإنتاج من الخضر والمحاصيل، وإنتاج المبيدات والمواد الكيميائية الزراعية التي لا تترك تأثيرات تسمّمية متبقية، فضلاً على الاستثمارات في مجال

الطاقة النظيفة لأهميتها، والطاقات المتجدّدة (الرخيصة والمتوفرة) ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال. كما تعتبر المياه من بين أهم مجالات الاستثمار، باعتبارها أحد الموارد الطبيعية. وهي تواجه في يومنا الحاضر مشاكل جّمة تتمثل في نقص كمياتها أو سوء توزّعها أو حتّى تلوثها. ولهذا، وجب إعطاء المياه خصوصية عند وضع برامج الاستثمار الزراعي، ولا سيّما إذا ترافق ذلك مع توجهات المحافظة على البيئة ومرافقها.

هذا، ومن متطلبات التنمية الزراعية المستدامة، الاستثمار في مجال المكافحة الحيوية للآفات للحدّ من تلوث البيئة، والمحافظة على تطبيق أنظمة الجودة والسلامة الصحية والبيئية عن طريق اعتماد مبدأ الزراعة النظيفة الخالية من أثر المبيدات. وكما هو معروف، فإن الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية والكيميائيات الأخرى، يؤدي إلى إلحاق الضرر في منظومة البيئة المحلية بشكل عام، والتوازن الحيوي بشكل خاص. وفي الآونة الأخيرة، تعاظمت أهمية المتطلبات الصحية والبيئية والسلامة الغذائية للمنتجات الزراعية، فيما يعمل الكثير من المنظمات والهيئات الدولية على وضع معايير ومقاييس لمواصفات المنتجات الزراعية التي يتم تداولها، حتّى إنّها أصبحت تفرض رقابة شديدة على حركة وعبور تلك المنتجات بين الدول.

ومهما يكن، فإن الاستثمار الزراعي يعتبر الأداة المحركة والدافعة إلى التنمية الزراعية، وتشكّل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته أحد الأسس المهمة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحدّ من الواردات وتحسين الميزان التجاري بنوعيه الزراعي والعام. وبذلك، فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثمّ الأمن الغذائي بمفهومه الشامل، من حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كذلك تؤدي زيادة الاستثمار الزراعي إلى إقامة المشروعات الجديدة لتستوعب أعداداً كبيرة من العمالة وزيادة قدراتهم، وبالتالي تنمية القدرة الإنتاجية والبشرية في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات نمو الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وغير خاف أن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد فقط على زيادة الإنتاجية أو

المحافظة على الموارد من التدهور، بل تعتمد إلى حدّ بعيد على توفير البيئات المناسبة من إجراءات تنظيمية ومالية وإدارية وسياسات حكومية، التي تعتبر عوامل مساعدة في غاية الأهمية لتعطي المشاريع والبرامج التنموية ثمارها وتساهم في التنمية الحقيقية.

وتفرض التغيّرات الإقليمية والدولية المتسارعة، متمثلة في تحرير التجارة والخوصصة والاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، التعامل مع المستجدات لتنفيذ هذه الاستراتيجيات. ومن هنا، فإن مشاركة القطاع الخاص في وضع هذه الاستراتيجيات وتبنّيها، يوفر البيئة المناسبة للتعاون مع القطاع العام في تنفيذ هذه الاستراتيجيات، وذلك لقدرته على التأقلم مع الظروف المحيطة، وسرعة اتخاذ القرارات الضرورية.

(٤) الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي: «إن مستقبل الزراعة يجب أن يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وإن أية استراتيجيا تستهدف تحسين الزراعة لا بُدَّ من أن تعطى أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية، وفي مجال المعلوماتية والهندسة الوراثية، وبيوتكنولوجيا النبات، وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية»[٣٤]. وفي هذا الصدد، فقد بدأت الجزائر تولي اهتماماً خاصاً بالبحث العلمي وتسخيره لخدمة الزراعة، حيث نلاحظ التحول نحو التكفل أكثر بالانشغالات الحقيقية لتطوير الزراعة عن طريق البحوث، وفتح المجال لمزيد من التدريب والتكوين في هذا المجال، وأيضاً تعزيز الإرشاد الفلاحي بالوسائل الضرورية والتقنيات الحديثة، لضمان تعميم المعرفة، وكذلك تطوير البحوث الزراعية للتكفل بالانشغالات الحقيقية للتنمية الزراعية، وخصوصاً منذ منتصف التسعينيات، حيث بدأ الاتجاه نحو تثمين القدرات العلمية من خلال المؤسسات والمعاهد القائمة. فمثلاً معهد البحث الزراعي ومعهد البحث الغابي تربطهما علاقات مبنية على اتفاقيات رسمية، وقد حلّت مؤخراً إشكاليات البحث عن طريق وضع قانوني تمّ تبنيه على أعلى مستوى، وشكّل المرجعيّة لبرامج البحث القائمة على مستوى الوطن، حيث يمثل البحث الزراعي إحدى حلقاته الكبرى، وتمتد البحوث إلى المعاهد التقنية التي تقوم بالبحث التطبيقي وتجربة المكتشفات في الميدان.

---

(٣٤) غانم غانم، «دور الزراعة في تنمية الأقطار العربية،» **دراسات عربية**، العدد ٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، ص ٧٦.

ب ـ تفعيل التكامل العربي والشراكة المتوسطية

بالرغم من الجهود التي تبذل من أجل إرساء دعائم التكامل العربي في المجالات الاقتصادية المختلفة، فإن المؤشرات الواقعية لذلك تبقى محتشمة جداً، بحيث تشير الإحصائيات المتوفرة إلى أنّه لم يطرأ على «حركة التجارة الخارجية والتبادل السلعي بين البلدان العربية في إطارها الكلي وتكتلاتها الجزئية تطوراً يذكر في مجال التجارة البينية التي ظلت أوضاعها منذ الثمانينيّات، حيث كانت التجارة البينية في العام ١٩٨٣ تدور حول ٥ بالمئة على مستوى الصادرات، و٩ بالمئة على مستوى الواردات، أي بنسبة إجمالية تصل إلى حوالى ٧ بالمئة من حجم التجارة الكلية مقابل ٦٠ بالمئة في السوق الأوروبية المشتركة، و٦٥ بالمئة في دول الكوميكون في تلك الفترة. وفي العام ١٩٩٠، بلغت حصة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات ١٠ بالمئة، وتقلصت في العام ١٩٩٥ إلى ٩ بالمئة. وقد هبطت حصتها في قيمة إجمالي الصادرات العالمية من ١٩ بالمئة في العام ١٩٨١ إلى ٣ بالمئة»[٣٥]. لقد بقيت كلّ المحاولات التكاملية مجرد آمال نظرية تحتضنها المؤتمرات والندوات والاتفاقيات، ولم تجسد واقعياً، وبقي الوطن العربي تابعاً في مجال الزراعة، بالرغم مما يتوفر عليه من إمكانيات. ففي هذا السياق، تشير الدراسات إلى «الفارق الكبير بين مستوى الطموحات التي عبّرت عنها سلسلة القرارات العربية المشتركة ومستوى المنجزات المتحققة، إذ إنَّ عدداً من أهم هذه القرارات، كميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، وعقد التنمية العربي، وبرامج الأمن الغذائي، لم تجد طريقها إلى التنفيذ»[٣٦]. ولهذا، فإن حتمية التكامل الزراعي العربي تصبح ملحّة للقضاء على العجز الغذائي القطري، ومن ثمّ العربي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وهذه العملية تتعدّى حدود الإمكانيات القطرية، وهي تتطلب توحيد الجهود الفعلية والاستفادة من الموارد المتاحة، وفقاً لاستراتيجيا مضبوطة. ولعل عوامل نجاح استراتيجيا للتكامل العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي واردة بشكل كبير، وهي تفوق بكثير عوامل الفشل الحاصلة التي ترجع إلى اعتبارات مصطنعة في الغالب، التي يمكن تذليلها بقليل من الإرادة الحسنة. ومن بين أهم عوامل إمكانية نجاح

---

(٣٥) **الندوة القومية حول إمكانية التكامل العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٩)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٣٦) خالد تحسين علي، «أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/ مايو ١٩٨٩)، ص ١٠٩.

التكامل العربي، يعدّد محمود الأشرم في كتابه: **التنمية الزراعية المستدامة**... مجموعة منها، كما يلي:

ـ شرعية التكامل العربي في ضوء المتغيّرات الدولية والتكتلات الاقتصادية الحاصلة.

ـ تنوّع وتباين وكبر حجم الثروات الزراعية، من موارد بشرية وأرضية ومائية ومالية، وما يضاف إليها من موارد نفطية وخبرة علمية وما إلى ذلك، حيث إنَّ هذا التنوع والتباين هو من المقومات الأساسية للتكامل الاقتصادي ـ الاجتماعي، وهو الدافع نحو التكامل.

ـ التباين في حجم الطاقات البشرية من دولة إلى أخرى، بحيث يصبح التقارب والتبادل التكاملي لتحقيق المصالح المتبادلة في مجال الزراعة غاية سهلة المنال.

ـ اختلاف الإمكانيات المتوفرة من بلد إلى آخر، مما يشجع على إمكانية تحقيق التكامل الزراعي.

ـ حجم السوق العربية الكبير، الذي من شأنه تلبية متطلبات قيام التكتل دون معوقات كبيرة.

ـ إمكانيات التخصّص في قيام المشاريع الزراعية بناء على وفورات الإنتاج الزراعي في كلّ دولة[٣٧].

ومن بين أهم الإجراءات والمقترحات لتدعيم وتفعيل التكامل العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي عربياً وقطرياً، نذكر ما يلي:

(١) وضع خطّة تطبيقية رامية إلى زيادة الرقعة المزروعة عن طريق الاستصلاح وتحسين سبل الري، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز البحث العلمي، بغرض مضاعفة الإنتاج للمحاصيل والسلع الزراعية، وفي مقدمتها الحبوب.

(٢) التعاون العربي من أجل بناء مخزون استراتيجي قومي من الحبوب، ولا سيّما من القمح، يكفي لتلبية احتياجات المنطقة لفترة زمنية مناسبة، وذلك لدرء المخاطر التي قد تحدث.

---

(٣٧) الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٧.

(٣) في المجال الحيواني، ومن أجل تحقيق اكتفاء ذاتي، ينبغي إقامة مزارع ومداجن عصرية، ووضع سياسات من شأنها ترقية هذه الثروة.

(٤) تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي، وفسح المجال للقطاع الخاص بتوفير المناخ المناسب، والاهتمام أكثر بالتصنيع الزراعي والغذائي العربي ضمن خطّة مدروسة.

(٥) تنسيق السياسات الزراعية في مجال القوانين والأنظمة التجارية وتشريعات العمل المختلفة، وربطها بشبكات اتصال متطورة تتماشى مع المستجدات العالمية.

(٦) التنسيق في مجال البحوث العلمية الزراعية، وتشجيع ودعم البحث الزراعي والعاملين فيه، وإنشاء هيئة عربية عليا لتبادل الخبرات العلمية.

(٧) ضرورة تبنّي النظام السياسي العربي لهذه الخطط والسياسات الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي.

كما يمكن تدعيم التكامل العربي وتفعيله أكثر من خلال تفعيل التكامل الإقليمي وإحياء مجالس التعاون والاتحادات العربية، كما هو الحال بالنسبة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١)، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩)[٣٨]، وكذلك توسيع مجالات التعاون الاقتصادي، وبخاصة في المجال الزراعي مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، من أجل الاستفادة من التقدّم التقني والعلمي في المجال الزراعي الذي بلغته تلك الدول الأوروبية، إذ إنَّ «الاندماج في السوق العالمية من الصعب تحقيقه إذا لم يوجد تعاون وتبادل مع المجموعة الأوروبية والمجموعات الأخرى المشابهة لها، كما إنَّ الإنتاج وفق المقاييس العالمية الحديثة وأذواق المستهلكين في أمهات الأسواق العالمية يستلزم الاحتكاك المستمر بأحدث الابتكارات والاختراعات في التجهيزات وأساليب الإنتاج والتنظيم. والمجموعة الأوروبية وبعض التجمّعات أو البلدان الأخرى المتطورة تشكّل في هذا المجال مصدراً لا يستهان به، ومتعاملين مهمين بالنسبة إلى المنطقة المغربية»[٣٩]. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة استغلال فرصة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد

---

(٣٨) عبد الصاحب العلوان، «قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/ مايو ٢٠٠١)، ص ٩٥.

(٣٩) عبد الوهاب شمام، «حول العلاقات الاقتصادية الأورو ـ مغاربية،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة منتوري قسنطينة)، العدد ٢٢ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١٦.

الأوروبي، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، الذي ينصّ على إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية في فترة انتقالية تقدر باثني عشر عاماً (إلى غاية العام ٢٠١٧)[٤٠].

وعليه، فإن التكامل العربي والشراكة الأورو ـ متوسطية هما خطوتان يجب السهر على الأخذ بهما، وتفعيلهما عند كلّ مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى ترقية القطاع الزراعي، والرفع من قدراته الإنتاجية، للخروج من دائرة التبعية الغذائية، حيث إن أية مبادرة تأتي بمعزل عن محيطها العربي والإقليمي تبقى منقوصة، ولن تتدعم إلا من خلال التكامل العربي ـ البيني، والتعاون القائم على المصلحة الاقتصادية، بعيداً عن أية اعتبارات أخرى في إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية. وفي هذا الشأن، ينبغي التنسيق بين البلدان العربية تجاه الهيئات العالمية، وبخاصة منها منظمة التجارة العالمية، ودراسة الآثار المتوقعة، الإيجابية منها والسلبية.

خلاصة القول، إن القطاع الزراعي في الجزائر (مثله مثل القطاع الزراعي في أغلب البلدان العربية) يعيش كثيراً من المشاكل، سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو تسييرية أو غيرها، وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية، وتدنٍ في مستوى الإنتاجية، كمّاً ونوعاً، مما يترك أثره السلبي المباشر في الأمن الغذائي، بحيث تضطر الدولة إلى تأمين غذاء مواطنيها باللجوء إلى الاستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، التي كان من المفترض أن توجه إلى استثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع. ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جلّ المشاكل والمعوقات، وهذه مهمة غير مستحيلة مع توفر الإرادات. ومن ثمّ أصبح لزاماً على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق التنمية الزراعية، حيث إنَّ التنمية الزراعية لا تعني سدّ الفجوة الغذائية فحسب، ولكنها تمتد إلى علاج الخلل في الميزان التجاري، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، باتّباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة التي يذهب أثرها إلى أبعد من ذلك، على اعتبار استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي، وفتح المجال واسعاً أمام احتمالات التكامل والتعاون العربي والإقليمي.

---

(٤٠) زايد مراد، «انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظلّ اتفاق الشراكة الأورو ـ جزائرية،» **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** (جامعة الجزائر)، العدد ١٥ (٢٠٠٦)، ص ٢١٧.

الفصل السابع

النتائــج

من خلال تشخيصنا لواقع الأمن الغذائي الزراعي في الجزائر، كحالة يمكن الاستفادة منها لدى مجموعة من البلدان العربية، ضمن فصول هذا الكتاب، تجمّعت لدينا أهم النتائج، التي سنتطرق إليها في المحاور التالية:

أولاً: النتائج الخاصة في سياق التنمية المستدامة

من تتبعنا لتطورات القطاع الزراعي، واستناداً إلى ما تم جمعه من إحصائيات ومعدلات ونسب مئوية متعلقة بالمساحة والإنتاج والإنتاجية، تجمّعت لدينا الحقائق التالية:

١ ـ بناء **على ما تتمتع به من خصائص موردية، يمكن للزراعة الجزائرية أن تحقق اكتفاءً ذاتياً نسبياً**، حيث تدعم هذه الحقيقة تلك المعطيات التي تجمّعت، وتعبّر عنها النسب والمعدلات التي أوضحت أن الموارد الطبيعية من أرض زراعية وموارد مائية، وموارد بشرية ومالية، هي متوفرة نسبياً، غير أن واقع الإنتاج الزراعي غير كافٍ. فقد تبيّن أن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء تعرف وضعية متذبذبة وبعيدة عن المعدل المطلوب، فهي **غير مكتفية ودائماً تلجأ إلى الاستيراد لسدّ العجز في ذلك**، وخاصة بالنسبة إلى السلع ذات الاستهلاك الواسع، حيث يعود السبب في غالب الأحيان إلى الظروف المناخية والممارسات الخاطئة التي تؤثر مباشرة في تدهور الإنتاج، كالمواعيد المتأخرة لانطلاق مواسم الحرث والبذر، والنوعية الرديئة للبذور، وقلة العتاد... وغياب روح المسؤولية من القائمين على هذا المجال. وكلها أسباب واهية يمكن إزالتها تماماً، باستثناء الظروف المناخية التي يمكن التقليل من وطأتها إلى أبعد الحدود، بالاستعداد المسبق لها، وتوفير الشروط المطلوبة لتجاوزها (السرعة، العتاد الكافي، اليد العاملة المدرّبة... إلخ).

٢ ـ وفي ما يتعلق **بقدرة إنتاج بعض المحاصيل الأساسية (نباتية وحيوانية) على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، وضمان استقلالية اقتصادية للدولة**، فإن تفاصيل ذلك تتجلى من محتويات الجداول والنسب المئوية لمعدلات

الاكتفاء، ووضعية الميزان التجاري لهذه السلع، حيث يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن **تبعية الجزائر في مجال الغذاء كبيرة، وقد تهدد استقلالية القرار الاقتصادي للدولة. وهي تنذر باستفحال الوضع أكثر مستقبلاً في ضوء المعطيات المتوفرة**، خصوصاً في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية، وما تفرضه من ضغوط مالية.

٣ ـ أما عن وجود **إمكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من أجل اكتفاء ذاتي**، وفقاً لاستراتيجيا تراعي:

ـ البعد الاقتصادي، من خلال مؤشرات اقتصادية واقعية (رفع قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية)؛

ـ البعد الاجتماعي، من خلال مشاركة واستفادة كل فئات المجتمع؛

ـ البعد البيئي، من خلال سياسات عملية تراعي حق الأجيال القادمة، وتحافظ على البيئة.

فتبعاً للنتائج المتوصل إليها، **تتوفر الجزائر على الإمكانيات اللازمة من موارد طبيعية ومالية وبشرية كافية**، فمن خلال اتباع سياسة زراعية مستدامة، تراعي الإمكانيات في سياقاتها المختلفة، سواء داخلياً، أو عربياً، أو إقليمياً، أو دولياً، مع المحافظة بالموازاة مع ذلك على البيئة، واضعة في الاعتبار نصيب الأجيال المستقبلية؛ فإن ذلك ممكن، وربما يصبح بمثابة المخرج الذي ينقذ البلاد من حالة التبعية، ويجنّب تكريس الارتباط بالنظام الدولي الرأسمالي الذي تحكمه قواعد ليبرالية قاسية.

ثانياً: النتائج العامة

من قراءة متأنية للمعطيات والبيانات الإحصائية المختلفة ضمن محتويات فصول البحث السابقة، واستناداً إلى النتائج الجزئية التي وردت في البحث، يمكننا اختصار وضعية القطاع الزراعي من خلال محاولة تصنيف أهم السلع الزراعية الغذائية ضمن مجموعات تبعاً لوتيرة الإنتاج، وبالتالي معدلات الاكتفاء منها (استناداً إلى تلك المجموعات السالفة الذكر)، كما يلي:

١ ـ مجموعات متناقصة الإنتاج: بالرغم من التناقص الملحوظ بالنسبة إلى أغلب المنتجات الزراعية، فمن الواضح أن خاصية التراجع المستمر ليست واردة، وربما تكون قد سجلت في فترة زمنية محدّدة بالنسبة إلى الكروم تحديداً، حيث عرفت

سياسة تعويض مقصودة لهذا المنتج، لتقليص إنتاج ما يخصّص منها للخمور.

٢ ـ مجموعات مستقرة الإنتاج: من خلال متابعة وتيرة الإنتاج النباتي والحيواني تبيّن لنا وجود سلعتين مستقرتين نوعاً ما، ويتعلق الأمر بإنتاج كل من اللحوم البيضاء والبيض.

٣ ـ مجموعات متزايدة الإنتاج: إن حدث وتم تسجيل تزايد خلال موسم أو موسمين، فما يلبث حتى يتراجع، وأحياناً يتقهقر، وبالتالي فالتزايد النسبي المنتظم غير وارد ما عدا ما يتعلق بالحمضيات والتمور، ولو أن ذلك يمكن قبوله بتحفظ.

٤ ـ مجموعات متذبذبة الإنتاج: وهذه الحالة هي التي تطبع إنتاج وإنتاجية أغلب المحاصيل الغذائية، وبخاصة ذات الاستهلاك الواسع، التي يمكن اعتبارها سلعاً استراتيجية ذات علاقة كبيرة بالأمن الغذائي، وتأتي في مقدمتها الحبوب والبقول والحليب... بل إن حالة **التذبذب الدائم** هي الخاصية التي تصدق على مختلف أنواع المجموعات السلعية في الزراعة الجزائرية (ويمكن تعميم ذلك على باقي البلدان العربية)، بحيث من الصعوبة بمكان صياغة خط بياني لأية مجموعة سلعية أو حتى بالنسبة إلى السلعة الواحدة، يأخذ في نموه اتجاهاً نسبياً منتظماً نحو الارتفاع أو حتى نحو الانخفاض، وإنما الانكسار الحادّ هو الطابع السائد.

لذلك، لا توجد قاعدة ثابتة لوتيرة الإنتاج الزراعي الغذائي يمكن على أساسها تصنيف المجموعات السلعية وفقاً لـ **معدلات الاكتفاء الذاتي**، وإنما السائد هو اتساع الفجوة الغذائية، وبخاصة بالنسبة إلى السلع ذات الاستهلاك الواسع، حيث يتم باستمرار اللجوء إلى الخارج لسدّ هذه الفجوة، وهذا دليل على استفحال التبعية للخارج، مما يعني ضعف **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية**، وتعبّر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وأدت إلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العوائد النفطية من جهة أخرى، كما هو حال أغلب الدول النامية، وبخاصة العربية منها. وقد أبرزنا ذلك من خلال فصول الدراسة. والسبب وراء ذلك يعود إلى العديد من المشاكل والمعوقات التي أصبحت تتعايش مع القطاع الزراعي، بحيث أضحت وكأنها خصائص نمطية أصيلة فيه. ولقد أحصينا مجموعات من المشاكل والمعوقات، تدخل جلّها ضمن ما تعرفه مهنة الزراعة بالنسبة إلى مختلف دول العالم قاطبة، من جهة، وبالنسبة إلى

الدول النامية، واشتراكها في بعض المشاكل التي ترتبط أساساً بمستوى التقدم الاقتصادي والعلمي، وسيادة أسلوب العمل العقلاني والرشيد في المجال الزراعي من جهة ثانية.

أما بالنسبة إلى القطاع الزراعي الجزائري والعربي، فإنه يحتضن كل هذه الأنواع من المشاكل والمعوقات، وينفرد فوق هذا وذاك ببعض المشاكل والمعوقات، قد لا نجدها في دول نامية أخرى، إلا ما ندر منها. ويمكن اختصار هذه المشاكل النوعية التي تطبع الإنتاج الزراعي بالتذبذب المزمن، وهي تتصف بـ:

١ ـ الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية، وذلك نظراً إلى اعتبارات غير موضوعية، كعدم توفر الكميات اللازمة من البذور، أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث؛ زد على ذلك انتظار هطول الأمطار.

٢ ـ اعتماد نوعية رديئة للبذور، إذ غالباً ما تستورد بذور ذات نوعية رديئة أو أن صلاحيتها تكون قد انتهت، مما يترتب عليه حصاد متدني الكمية ورديء النوعية.

٣ ـ الظروف المناخية غير المؤاتية، حيث تعزى الإنتاجية إلى حالات الجفاف أو مستوى هطول الأمطار السائد خلال الموسم الزراعي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة وغير المستغلة.

٤ ـ طول موسم الحصاد، فبعد الانطلاقة المحتشمة التي تستمر لمدة طويلة، وذلك نتيجة لاستعمال عتاد وآلات غير كافية من حيث العدد، وفي الغالب تكون قديمة وتحتاج إلى صيانة خاصة. ولعل الكثير من حرائق حقول المحاصيل الزراعية أثناء هذه العملية يعود إلى تلف تقني أو خلل ميكانيكي في آلات الحصاد والدرس.

إن هذه الأسباب مجتمعة هي التي تتحكم في الإنتاج الزراعي الجزائري والعربي، أما استفحالها واستشراؤها في البنية الزراعية (الجزائرية خصوصاً)، واستمرارها، فيعودان في نظرنا، إلى أمرين:

ـ استفحال ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفلين على القطاع الزراعي على المستوى القاعدي، بحيث أساؤوا إلى سمعة هذا القطاع، وأضرّوا بالفلاحين الحقيقيين. فغالباً ما نجدهم يستحوذون على نسبة كبيرة من

الاعتمادات والقروض والتسهيلات دونما انتماء فعلي إلى القطاع الفلاحي. ولعل القضاء على هذه الظاهرة ليس بالمهمة المستحيلة، فمن الممكن تشديد الرقابة والمتابعة، من طرف الجهات المعنية في المستويات الأعلى، بمطالبتهم بتسوية أوضاعهم أو تقديمهم إلى العدالة.

ـ الإهمال واللامبالاة وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاسات على مختلف المستويات، إذ إن الكثير من الأموال المحسوبة على القطاع الزراعي تضيع هباءً هنا وهناك، عبر عقود وهمية وتمويلات افتراضية لمشاريع أو توريدات لا وجود لها على أرض الواقع. وكل هذه الوقائع تتم في غياب المتابعة والعقاب؛ فسيادة فكرة غضّ النظر والعفو عن المسيئين والمتسبّبين في تدهور الزراعة، هي تقصير وضعف لروح المسؤولية، ومثل هؤلاء لا يجوز السماح لهم بالتمادي في المزيد من تدهور القطاع الزراعي.

ثالثاً: اقتراحات وتوصيات

يبدو أن أغلب المشاكل التي صادفت وتصادف القطاع الزراعي، هي مشاكل تفتقد مبدأيْ العقلانية والرشد، وإن كانت تعتبر إلى حد ما نتيجة منطقية وطبيعية لعملية التنمية في بلد نام؛ فهي من جهة ترجع إلى انعدام العناية التي تولَى لهذا القطاع، وترجع من جهةٍ أخرى إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية بدون سابق فحص وتمحيص، وبدون استشارة خبراء ومختصين محليين هم أدرى بالظروف الموضوعية المستمدة من الواقع. ونستطيع القول إن أغلب المشاكل التي يعرفها القطاع الزراعي تنبع من الإنسان كمخطط أو منفّذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس مردها إلى العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى، بالرغم من وجاهتها. فإذا كانت السياسات الزراعية تتأثر نتيجة لعدم توفر بعض الموارد مثلاً، إلا أن سوء توظيف الموارد المتاحة هو الآخر قد يعرّض القطاع الزراعي للكثير من المشاكل والصعوبات، مما يعيق أداءه الطبيعي. وعلى هذا الأساس، يصبح لزاماً على المعنيين بهذا الشأن تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، حتى يتسنّى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية، لنقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في ما نستهلكه، من المواد الرئيسية بالدرجة الأولى، التي تشكّل مستوى من الأمن الغذائي. ولن يتسنّى لنا ذلك إلا باتباع سياسات زراعية مدروسة وحازمة، وتتميز بالاستمرارية والمتابعة.

إن اتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطاً بتحقيق الأهداف الاجتماعية التي تساعد على زيادة العمالة والدخول النقدية لصغار المزارعين، كما إن التركيز على الزراعة والتصنيع الزراعي عموماً، والغذائي خصوصاً، دفعة قوية، حيث سيعتبر ذلك ميزة نسبية للبلدان النامية، ومنها البلدان العربية.

وتعطي صناعات إحلال الواردات مجالاً جديداً للتوسع الصناعي، ومن ثم تجنّب التبعية الغذائية، وبخاصة في مجال السلع الاستراتيجية، أو الواسعة الاستهلاك، بالسعي إلى إزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مساره، وذلك بالعمل على ما يلي:

١ ـ وضع سياسات زراعية واضحة تمكّن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة في المديين القصير والمتوسط على الأقل.

٢ ـ صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه... إلخ، وترشيد استغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها.

٣ ـ المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة، وزيادة نصيب الحبوب منها، وإنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى.

٤ ـ تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسّرة.

٥ ـ تبنّي سياسة حكيمة في مجال الري، فمن دون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج أو في الإنتاجية.

٦ ـ توفير المدخلات الزراعية المحسّنة من أسمدة ومبيدات... إلخ، والطاقة المحركة ليتم بذلك التغيير النوعي، مع ضرورة توفير البذور ذات المردودية العالية لمنتجي الحبوب تحديداً، وبخاصة منتجي القمح، ومن النوعية الجيدة والقادرة على التأقلم مع الظروف المناخية للمنطقة.

٧ ـ العمل على إقامة خدمات التنمية المستدامة والكافية من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتخزين ومراكز بحوث... إلخ، وتغيير الهياكل بصورة عامة. وهذا يستدعي زيادة معتبرة في حجم الإنفاق الاستثماري، مما يتطلب

جذب رؤوس أموال أجنبية وإعانات من الخارج، وذلك قصد إحداث «الدفعة القوية»، على حد تعبير روستو[٤١].

٨ ـ توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير من الناحيتين الكمية والنوعية.

٩ ـ معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة، والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي وتحفيزهم، ومعالجة قضايا تكاليف الإنتاج المرتفعة، والاستفادة من المزايا النسبية للمشاريع الزراعية.

١٠ ـ تحقيق التكامل الزراعي بين الأنشطة الإنتاجية الفرعية النباتية والحيوانية.

١١ ـ الاهتمام بالتنمية التسويقية، داخلياً وخارجياً، وأخذ التسويق على أنه حلقة مكملة للإنتاج لإشباع حاجيات المستهلك، مع العمل على تقليل تكلفة التسويق.

١٢ ـ تنظيم برامج ودورات تدريبية لإرشاد الفلاحين.

١٣ ـ تشجيع استخدام الأساليب الحديثة، وتشجيع الإنتاج الزراعي على إنتاج القمح، وذلك من خلال منح الفلاحين قروضاً بدون فوائد، وإبعاد كل الطفيليين عن العملية.

١٤ ـ تشجيع الاستخدام الواسع للتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج.

١٥ ـ تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة، وتوسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.

١٦ ـ العمل على تعبئة استثمارات جديدة في مرافق البنية الأساسية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، فهي من الأمور الأساسية لمساعدة المزارعين في التغلب على العقبات التي يواجهونها، واكتساب التكنولوجيا والمهارات التي يحتاجون إليها من أجل زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة على المنافسة.

---

(١) ممثّل نظرية المراحل الخمس للنمو، التي قال بها مقابل مراحل التطور التاريخي عند ماركس، فهو صاحب البيان الشيوعي.

١٧ ـ ضرورة توفير الدعم الحكومي لبعض السلع أو الاستثمارات.

١٨ ـ ضرورة خلق تكامل بين الزراعة والصناعة، وتشجيع ميدان الصناعات الغذائية الزراعية.

١٩ ـ تدعيم دور المرأة بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الزراعي، واعتبار المرأة محور التنمية المستدامة، وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية، وإكسابها المهارات اللازمة، وعلى درجة الإمكانيات المالية والفنية التي تتحصّل عليها، ومدى وصولها إلى الموارد والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي النباتي أو الحيواني أو في الصناعات الزراعية الصغيرة.

٢٠ ـ ضرورة مراعاة العولمة الاقتصادية، ودراسة تأثيراتها في إنتاج المزارعين وفي دخولهم، وبالتالي تجنب التأثيرات السلبية وتشجيع التأثيرات الإيجابية.

٢١ ـ ضرورة زيادة الاستثمارات الموجّهة إلى الزراعة، وبخاصة بالنسبة إلى القطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة لهذه الاستثمارات، محلياً وعربياً وإقليمياً وعالمياً.

٢٢ ـ تجنّب الاعتماد على جهة واحدة للاستيراد والتصدير، والعمل على تنويع المناطق الجغرافية أو الدول، للتقليل من حدة التبعية.

٢٣ ـ إن الهدف المسطّر على المدى القصير ليس الاكتفاء الذاتي، إذ من الصعب تحقيقه بالنظر إلى مستوى العجز المسجل في بعض المحاصيل، وإنما تحسين وتعزيز مستوى الأمن الغذائي.

٢٤ ـ يبدو أن تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى المتوسط أمر ممكن، خصوصاً إذا تضافرت جهود البلدان العربية معاً في إطار التكامل الاقتصادي ضمن السوق العربية المشتركة، وضمن التكتلات الجهوية (اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي) وتعزيز القدرات الاقتصادية في إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية وفق مبدأ التعاون الاقتصادي والمصالح المشتركة.

خاتمــة

تعتبر الزراعة بالنسبة إلى جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونظراً إلى محدودية الموارد الزراعية في الجزائر (وبالنسبة إلى معظم البلدان العربية)، فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموي بأبعاده الثلاثة، والتعامل مع قطاع الزراعة على هذا الأساس المتعدد الجوانب والبعيد المدى، الذي لا يكتفي بمقياس العائد الاقتصادي وحده، بل يتعداه إلى العوائد الاجتماعية والبيئية التي تتصل بأمن البلد وسلامة البيئة وصحة المواطنين، وإن كان لا ينبغي لهذا أن يغفل شروط الكفاءة الاقتصادية، والسعي من حيث المبدأ إلى بناء الاقتصاد الزراعي على أساس الميزة النسبية ومتطلبات المنافسة السعرية والنوعية إلى أقصى حدّ ممكن، وتقليص تكاليف الدعم على الحكومة والمواطنين، والأخذ بعين الاعتبار ضرورة التوازن الأنسب في توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة الزراعية وغير الزراعية.

والمتأمل أوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ تخلّفه النسبي، وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية المتاحة نسبياً، حيث لاحظنا أن القطاع الزراعي ما زال يعاني مظاهر الإهمال والتخلف. وتعتبر الفجوة الغذائية التي تزداد اتساعاً، إلى جانب مظاهر التخلف الأخرى في القطاع الزراعي، كما يعكسها تدني العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفنية مقارنة بدول ومناطق العالم الأخرى، نتيجة واضحة لتخلّف وإهمال القطاع الزراعي.

وعليه، أصبحت الجزائر تواجه تحدياً خطيراً ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، والاعتماد المتزايد والمتسارع على

المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية. وعلى هذا الأساس، تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني، باعتبار أن الأمن الغذائي هو أحد المكوّنات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد، ومن ثم أصبح لزاماً على الجزائر أن تنمّي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية، بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن هذا التخلّف الذي يعيشه القطاع الزراعي راجع ـ في نظرنا ـ إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجّهة إلى هذا القطاع، رغم أهميته في الاقتصاد الوطني؛ فالاستثمار الزراعي يعتبر الأداة المحركة والدافعة إلى التنمية الزراعية، إذ تشكّل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته أحد الأسس المهمة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحدّ من الواردات، وتحسين الميزان التجاري الزراعي والعام، وميزان المدفوعات. وبذلك، فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي، وإزالة معوقاته، يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي بمفهومه الشامل، حيث إن التنمية الزراعية لا تعني تضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك فحسب، ولكنها تمتد إلى رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وعلاج الخلل في الميزان التجاري، وإقامة المشروعات الجديدة لتستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، وزيادة قدراتهم للمساهمة في علاج مشكلة البطالة، وتوليد فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى.

كما يعول على الزراعة في زيادة الصادرات لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وفي تثبيت السكان في الريف، والحدّ من هجرتهم منه والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية، كما أنها تؤدي دوراً رئيسياً في تسيير سياسات التوسع الصناعي في اتجاهات عدة، وبالتالي تنمية القدرة الإنتاجية والبشرية في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات نمو الدخل الفردي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. فالتنمية الزراعية تحتل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بل إن أثرها يذهب إلى أكثر من ذلك، حيث إن التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي، وذلك تطبيقاً للمقولة: «من لا يملك قوته لا يملك قراره».

وعليه، يبقى التحدّي الغذائي هاجساً، يشكّل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري خصوصاً، والعربي عموماً، الذي ما يزال عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في مجال الحبوب والبقول الجافة. وتشكّل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة العربية عموماً، والجزائرية خصوصاً، حيث ما يزال المستوى التقني متخلّفاً، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة، التي كرّست فشلها بحدة أكبر الظروف المناخية غير الملائمة في غالب الأحيان. غير أن هذه الأخيرة ـ بالرغم من أثرها الواضح ـ ليست بالدرجة التي تعزى إليها، حيث يمكن للإنسان أن يقلّص من تبعاتها بالاستعداد لها وتوفير المستلزمات الضرورية للتقليل من أثرها. فتوفير الهياكل القاعدية للريّ والإسراع في عمليات البذر والحصاد والدرس، باستعمال تكنولوجيا ومعدات كافية، كمّاً وكيفاً، يجنّب القطاع كثيراً من المشاكل، وبخاصة المناخية منها، بما يوفر للاقتصاد موارد كبيرة.

مما سبق نخلص إلى نتيجة مهمة، وهي أن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعدّ ضعيفة، بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية. وتعبّر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وأدت إلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العوائد النفطية من جهة أخرى.

● إن تحقيق الأمن الغذائي سعياً إلى الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر. فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظّم الإنتاج أو اتباع الأنظمة الإنتاجية التي تمنع تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة، أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، بل يدخل في صلب متطلباتها تحقيق العائد الاقتصادي، وما يتضمنه من مؤشرات السوق المحلية والدولية، وما تحمله من أدوات وآليات تنظيمية وإجرائية متطورة ومتغيّرة. وبهذا تستطيع الزراعة الجزائرية (كحالة يمكن تعميمها عربياً) أن تصل إلى معدلات مقبولة من الأمن الغذائي، مدعومة في ذلك بالتكامل البيني العربي، تحت مظلة المنطقة العربية للتجارة الحرة، التي يتطلب الأمر تعزيزها بعث نَفَسٍ جديد لإرادة سياسية لدى معظم البلدان

العربية، لا تولي أولوية للحساسيات السياسية بين البلدان العربية على حساب الأمن الغذائي، ومن خلاله الأمن القومي، وتكون غير متمسكة بمقولة «السيادة القطرية» السائدة حالياً، وذلك حتى يصبح لمفهوم التعاون الإقليمي المحتوى الإيجابي. وغير خاف أن البلدان العربية تمتلك مقوّمات نجاح معادلة تجربة التكامل والاندماج، وبالتالي تفعيل المنطقة العربية الحرة. غير أن ذلك لن يتم إلا بتحييد العمل العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية، وتوسيع التعاون الإقليمي بما يخدم مصالح مواطنينا.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أبو دوح، محمد عمر حماد. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣.

أبو الوفاء، عصام وعلي يوسف خليفة. **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٧٥.

الأشرم، محمود. **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

أمين، سمير. **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**. ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨.

إيتشر، كارل وجون ستاتز. **التنمية الزراعية في العالم الثالث**. ترجمة عبد الرحيم الجلبي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩.

البيلاوي، حازم. **التنمية الزراعية، مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية**. القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧.

بعلبكي، أحمد. **المسألة الزراعية في ريف الجزائر**. بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٥.

ـــــ (مترجم). **المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٧.

بليح، أحمد بديع مصطفى. **المشكلة الزراعية: بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة**. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، [؟١٩٦].

بيضون، أحمد أمين. **الأمن الغذائي في العالم العربي**. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠١. (دراسات؛ ١٥)

التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامّة [وآخرون]. **إدارة المال والتجارة والاستثمار**. القاهرة: الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٩٧.

ـــــ . **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٣.

ـــــ . **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٥.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية. **الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية**. الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٤.

ـــــ . **أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٣**. الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٤.

ـــــ . **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٠**. الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠١.

ـــــ . **حالة الزراعة في الأقطار العربية: تقرير النصف الثاني، ٢٠٠١**. الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠١.

ـــــ . **السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينيات**. القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٠.

ـــــ . **السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات**. القاهرة: المنظمة، ١٩٩٤.

ـــــ . **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**. الخرطوم: المنظمة، ٢٠٠٨.

جبر، فلاح سعيد. **اتفاقيات الغات ونظام الإيزو ٩٠٠٠ ـ ٩٠٠٤، وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**. قبرص: الجفان والجاني للطباعة والنشر، ١٩٩٦.

جغلول، عبد القادر. **تاريخ الجزائر الحديث**. ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

الجمهورية الجزائرية، وزارة الفلاحة. **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ٢٠٠٠**. الجزائر: الوزارة، ٢٠٠٠.

حبيب، مطانيوس ورانية ثابت الدروبي. **اقتصاديات الزراعة**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٧.

حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية. القاهرة: المنظمة، ١٩٩٦.

خليفة، علي يوسف. **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠١.

الخولي، عثمان أحمد ومحمود محمد شريف. **الزراعة العربية**. القاهرة: دار المطبوعات الجديدة، [د. ت.].

الداهري، عبد الوهاب مطر. **الاقتصاد الزراعي**. بغداد: جامعة الموصل، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

رحمة، منى. **السياسات الزراعية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٦)

السيد عبد السلام، محمد. **الأمن الغذائي للوطن العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة؛ ٢٣٠)

شرابي، عبد العزيز. **الاقتصاد الجزائري: مطبوعة بيداغوجية**. قسنطينة: جامعة منتوري، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤.

صايغ، يوسف عبد الله. **اقتصاديات العالم العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤. ٢ ج.

الصعيدي، عبد الله. **النمو الاقتصادي والتوازن البيئي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.

الطنوبي، محمد عمر. **الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٦.

عجمية، محمد عبد العزيز ومحمد علي الليثي. **التنمية الاقتصادية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠١.

ـــــ وإيمان عطية ناصف. **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

العربي، إسماعيل. **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤.

العضيمي، محمود صادق. **الاقتصاد الزراعي**. القاهرة: مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

عمارة، حميد آية. **الزراعة المتوسطية في علاقات الشمال والجنوب**. ترجمة أديب نعمة. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٣.

القاسم، صبحي. **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**. بيروت: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٣.

الكفري، مصطفى العبد الله. **عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٨.

مصطفى، محمد رشراش (محرّر). **الإقراض الزراعي في المنظور التنموي**. عمّان: منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي، ١٩٩٢.

مصطفى، محمد مدحت (محرّر). **مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي**. القاهرة: [د. ن.]، ٢٠٠١.

مقدم، مبروك. **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة**. تونس: المنظمة، ٢٠٠٦.

النجفي، سالم توفيق. **اقتصاديات الإنتاج الزراعي**. العراق: مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥.

الهلالي، عبد الرزاق. **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [د. ت.].

هيكل، عبد العزيز. **التصنيع والزراعة في البلدان النامية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. **حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، ٢٠٠٥**. الجزائر: الوزارة، ٢٠٠٦.

دوريـات

البري، دياب علي. «الأمن الغذائي العربي بين الواقع والمستقبل.» **المال** (القاهرة): ١/ ٨/ ٢٠١٠.

بن ناصر، عيسى. «انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية.» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة منتوري ـ قسنطينة): العدد ٢٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

بوزيدي، عبد المجيد. «مخطط إحياء الريف وبعث الفلاحة.» **الفجر**: ٥/ ١١/ ٢٠١٠.

بوفامة، مسيكة وفوزية غربي. «الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار.» **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** (جامعة الجزائر): العدد ١٥، ٢٠٠٦.

حبيب، مطانيوس. «المسألة الزراعية في سوريا: واقعها وآفاق تطورها.» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**: السنة ١٤، العدد ٢، ١٩٩٨.

حسني، محمود حسن. «السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية.» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** (معهد التخطيط القومي): السنة ١٠، العدد ١، ٢٠٠٢.

الخبـر: ٥/ ٤/ ٢٠٠٦؛ ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦؛ ١٠، ٢٢ و٢٤/ ٧/ ٢٠٠٧، و٧/ ١٠/ ٢٠٠٧.

الدروبي، رانية ثابت. «واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية.» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**: السنة ٢٤، العدد ١، ٢٠٠٨.

دوابة، أشرف محمد. «الأمن الغذائي العربي بين الإمكانيات والتحديات.» **آراء حول الخليج**: العدد ٦٩، حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

شمام، عبد الوهاب. «حول العلاقات الاقتصادية الأورو ـ مغاربية.» **مجلة العلوم الإنسانية**: العدد ٢٢، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

العلوان، عبد الصاحب. «قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات وآفاق المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٦٧، أيار/ مايو ٢٠٠١.

علي، خالد تحسين. «أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٣، أيار/ مايو ١٩٨٩.

علي، علي عبد الرحمن. «الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين.» **المجلة المصرية للتخطيط**: السنة ١٠، العدد ٢، ٢٠٠٢.

العيسوي، إبراهيم. «تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ.» **بحوث اقتصادية عربية**: السنة ١٧، العدد ٥٠، ربيع ٢٠١٠.

غانم، غانم. «دور الزراعة في تنمية الأقطار العربية.» **دراسات عربية**: العدد ٦، نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

غربي، فوزية. «واقع إنتاج الحبوب في الجزائر.» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة محمد خيضر ـ بسكرة): العدد ٥، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

مراد، زايد. «انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأورو ـ جزائرية.» **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة** (جامعة الجزائر): العدد ١٥، ٢٠٠٦.

منير، الطيب. «الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان نموذجاً.» **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**: السنة ١٧، العدد ٣٤، سبتمبر ٢٠٠٦.

الوطن: ٣/ ٤/ ٢٠٠٧.

رسائل وأطروحات

بن حمود، سكينة. «ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥).» (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، [د. ت.]).

بن ناصر، عيسى. «مشكلة الغذاء في الجزائر.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠٠٥).

بوفامة، مسيكة. «نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية: مثال الجزائر.» (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١).

غربي، فوزية. «مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي في الجزائر.» (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٨٨).

ندوات ومؤتمرات

الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين في الجيزة من ٢٥ ـ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي.

الندوة القومية حول إمكانية التكامل العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٩.

تقارير ومواقع إلكترونية

«بعض القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة.» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): < http://fao.org/docerp/004/ y3733aly3733a02.htm >.

جرعتلي، مجد. «أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي.» عالم نوح، <http://www.nouhworld.com/article>.

«رؤية حول قضايا الأمن الغذائي العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٦.» الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي: ٢٠٠٦.

شمس الدين، محمد. «الإنتاج الغذائي في الوطن العربي: الزراعة والثروة الحيوانية.» وكالة الأنباء الكويتية (كونا): ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤، <http://www.kuna.net.kw/newsagenciespublicsite/Article Details.aspx?Language=ar&id=1796323>.

طيباوي، أحمد. «عن الأمن الغذائي العربي والتحديات القادمة... المستقبل صناعة محليّة.» الجزائر تايمز، <http://www.algeriatimes.net/algerianews10480.html>.

«مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي.» المركز الوطني للمعلومات (اليمن): نيسان/ أبريل ٢٠٠٥.

«المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.» الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: ٢٠١٠.

«مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو.» المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

مقلد، محمد سالم. «الإنتاج الزراعي في الوطن العربي.» منتديات الجغرافيون العرب، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨، <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4448>.

«وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.» الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: ٢٠٠٨.

وزارة التجارة الجزائرية. «الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحرّ.» الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

تقاريـر

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. «مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو.» تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (الفاو). «بعض القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة.» <http://www.fao.org/docrep/004/y3733a/y3733a02.htm>.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة. «الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.» الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdurahman, Hersi. *Les Mutations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962*. Alger: Office des Publications Universitaires, 1981.

Agricultures familiales et développement rural en Méditerranée. Coordonné par S. Bédrani [et al.]. Paris: Karthala et Ciheam, 2000.

Badillo, Dominique. *Stratégie agro alimentaire pour l'Algérie*. Paris: Office des Publications Universitaires, 1980. (Collection Maghreb Contemporain)

Badrani, Slimane. *L'Agriculture algérienne depuis 1966*. Paris: Office des Publications Universitaires, 1981.

_____ [et al.]. *Les Politiques agraires en Algérie: Vers l'autonomie ou la dépendance?*. Alger: Centre de recherches en économie appliquée pour le développement, [198-?].

Benbitour, Ahmed. L'Expérience Algérienne de développement 1962-1992: Leçons pour l'Avenier. Paris: Editions techniques de l'Enterprise, [n. d.].

Brahimi, Abdelhamid. *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et Enjeux*. Paris: Economica, 1991.

La Filière blé en Algérie: Le Blé, la semoule et le pain. Sous la direction de Abdelhamid Bencharif. Paris: Karthola, 1996. (Economie et développement)

Haichour, Boudjemâa. *Le Défi Agro-alimentaire de l' Algérie: Enjeux et stratégies pour l'an 2000*. Alger: Office des Publications Universitaires (OPU), 1992.

Mesli, Mohamed Elyes. *Les Origines de la Crise Agricole en Algérie: Du cantonnement de 1846 ala nationalisation de 1962*. Alger: Dahleb, 1993.

_____ . *Les Vicissitudes de l'agriculture Algérienne*. Alger: Edition Dahleb, 1996.

Mokhtar, Kheladi. *Introduction à l'économie politique*. Alger: Office des Publications Universitaires, 2004.

Office National des Statistiques (ONS). *Rétrospective statistique 1970-2002*. Algeria: ONS, 2005.

Sadi, Nacer-Eddine. *La Privatisation des entreprises publiques en Algérie*. Alger: Université Pierre Mendes France, Grenoble, 2005. (La Librairie des Humanités)

Temmar, Hamid M. *Stratégie de developpement independant: Le Cas de l'Algérie: Un bilan*. Paris: Office des Publications Universitaires, 1987.

Periodicals

Hervieu, Bertrard [et al.]. «Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb.» *Les Notes d'analyse du CIHEAM*: no. 16, 2006.

Office National des Statistiques (ONS). «Les Statistiques de l'Agriculture et de la Pêche: Rétrospective 1989 - 2001,» *Collections statistiques*: no. 119, février 2005.

Rachedi, Mabrouk F. «Notion de sécurité alimentaire et gestion des espèces.» *Revue Céréaliculture* (Alger): no. 34, 2000.

Zaghouane. «Réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture.» *Revue Céréaliculture*: no. 34, 2000.

Reports

Conseil National Economique et Social (CNES). «Commission de l'Evaluation: Rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième.» Semestre 2004.

_____ . «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1994.» mars 1995.

_____ . «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1996.» mai 1997.

_____ . «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1997.» avril 1998.

_____ . «Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1998.» mai 1999.

_____ . «Stratégies de développement de l'agriculture.» janvier 2003.

Ministère de l'agriculture. «Statistique agricole, superficies et productions, série B, 2002.» janvier 2003.

Websites

Institut Technique des Grandes Cultures (Alger): < http://www.itgc.entreprises-dz.com/ > .

< http://www.aoad.org04/07/2007.15h20 > .

< http://www.aoad. Org > .

< http://www.faostat.org > .

< http://www.douanes.gov.dz > .

< http://www.fao.org/docrep > .

< http://www.alkhaleej.ae > .

فهـــرس

ـ أ ـ

الاتحاد الأوروبي: ٢٨، ١١٦، ١١٨، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٩، ٣٠١، ٣٥٥

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١): ٢٤٣، ٢٥٤

اتفاقية الشراكة (الجزائر/ الاتحاد الأوروبي) (٢٠٠١): ٢٥٢، ٣٥٥

اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (الجافتا) (١٩٩٧): ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٢٤٣-٢٥٢، ٢٥٤، ٣٠١-٣٠٢، ٣٧٠

ـ انضمام الجزائر (٢٠٠٤): ٢٤٤، ٢٤٦-٢٥٣

ـ البرنامج التنفيذي: ٢٤٥-٢٤٦

الأحادية القطبية: ١٧، ٤٤، ٤٩، ٩٧، ١٣٦

الاحتباس الحراري: ٥٨

الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٣٠ ـ ١٩٦٢): ٩٤

إدارة الموارد: ٥٩، ١١٦

الإرشاد الزراعي: ١٨، ٣٥، ٤٥، ٦٥، ٧٢، ١١٤، ١٥١، ٣٠١، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٦٥

الإرشاد الفلاحي: ٩٠-٩١، ١٤٧، ٣٥٢، ٣٦٥

الإرهاب: ٢٣٠

الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩): ١٢٤

الاستثمار الزراعي: ١٩، ٣٦، ٣٩، ٦٥، ٧٩، ٩١، ١٤٨، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٤٩-٣٥١، ٣٦٦، ٣٦٨

الاستثمار الزراعي المستدام: ٣٢٢

الاستخدام المستدام للمياه: ٣٤٩

استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠): ٣٥٣

استصلاح الأراضي: ١٨، ٢٥، ٤٥، ٦٥، ١١٤، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٧، ١٥١، ١٧٣، ٢٢٥، ٣٠٨-٣٠٩، ٣٣٧، ٣٦٤

الاستغلال الرشيد: ٢٩٢

استقرار الأسعار: ٢٩، ١٢٤، ٢٤٠، ٢٤٧

الاستقرار الاقتصادي: ٣٤٣

الاستقرار السياسي: ١٧، ١٩، ٤٥، ٥٧، ١٠٩، ١٣٦-١٣٧، ٣٤٣

الاستهلاك الغذائي: ٢٨٢، ٢٨٧

الأسمدة: ٢١-٢٤، ٣٠، ٦٥، ٧٤، ٧٦، ٨٨، ١٠٤، ١٣٩، ١٦٨-١٧٠، ١٧٢-١٧٣، ٢٤٣، ٣٢٣-٣٢٤، ٣٣١-٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٩

الأسمدة العضوية: ٣٤٩

الأسمدة الكيميائية: ٧٤، ١٦٨، ٣٢٣، ٣٤٩

الأشرم، محمود: ٣٥٤

الإصلاح الاقتصادي: ١٧، ١٩، ٤٥، ٥٧، ١١٩، ١٢٧، ١٣٧، ٢٩٦

الإصلاح الزراعي: ١١٠-١١١، ١١٤، ١٢٦، ١٢٨-١٢٩، ١٥٢، ٢١١، ٣٣٣

الإصلاح الزراعي في الجزائر (١٩٨٧): ٢٣، ١٧٢

الاقتصاد الحر: ١٣٥

اقتصاد السوق: ١٩، ٣٨، ٤٨-٥٠، ١٢٣، ١٢٦-١٢٧، ٢٣٩-٢٤١، ٢٩٨، ٣٢٦

الإقراض الزراعي: ٩١، ١١٤، ٢٢٥

الاكتفاء الذاتي الغذائي: ٥١-٥٢، ٥٥، ٣٢٧، ٣٤٧

الأمم المتحدة: ٥٩، ٩٩، ٢٩١، ٣١٩، ٣٤٨

الأمن الغذائي: ١٨، ٤٦، ٥٢-٥٤، ٩٩، ٢٨٥، ٢٩٥

ـ المستدام: ١٥، ١٠٠

ـ المطلق: ٥٣

ـ النسبي: ٥٣، ٩٩

الأمن المائي: ٢٩٥

الأمية: ٧٦-٧٧، ٣٣٧-٣٣٨

أمين، سمير: ٥٤

الإنتاج الحيواني: ٢٥، ٢٧، ٣٢، ١١٥-١١٦، ١٥٠، ١٩٩،

٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٨٠-٢٨٢، ٢٩٢، ٣٣٠، ٣٦١

ـ الأسماك: ٢٥، ٢١٠، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٠، ٢٩٣

ـ الألبان: ٢٠٠

ـ البيض: ٢١٤-٢١٥

ـ الحليب: ٢٧، ٢١٤، ٢١٦-٢١٨، ٢٢١، ٢٨٢

ـ العسل: ٢١٤، ٢١٩-٢٢٠

ـ اللحوم البيضاء: ١٤٢، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٤-٢٠٦، ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٥

ـ اللحوم الحمراء: ٢٥، ١٤٢، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٤-٢٠٩، ٢٢٠

الإنتاج الرشيد: ٤٦، ١١٢

إنتاج الغذاء: ٢٠، ٥٣، ٧٤، ٨٤، ٩٣، ٩٧، ١٠١، ١٢٤، ١٢٦، ١٤٨، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣١٥، ٣٣٥

الإنتاج النباتي: ٢٠-٢١، ٢٥، ٣٢، ١٥٠، ١٥٥-١٥٦، ١٧٠، ١٩٧-١٩٨، ٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٨٠، ٢٩٢، ٣١٠، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٦١

ـ مجموعة البقول الجافة: ٢٠، ٢٥، ٥٦، ١٥٥، ١٧٣-١٧٥، ١٧٧-١٧٨، ١٩٨، ٢٢٠-٢٢١، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٥، ٣٣١، ٣٦٩

ـ مجموعة البقوليات: ٢٠، ٢٦-٢٧، ٣٨، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٨، ١٩٨، ٢٢٣، ٢٧٥، ٢٨١، ٣٣١

ـ مجموعة الحبوب: ٢٠-٢٦، ٣٨، ٩٤، ١١٢، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٨-١٥٠، ١٥٥-١٥٦، ١٥٩-١٦٠، ١٦٣-١٦٦، ١٦٩-١٧٣، ١٩٨، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٥٨-٢٥٩، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٤-٢٩٠، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣١٤، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٦٥، ٣٦٩

ـ مجموعة الخضر: ٢٠، ٢٦-٢٧، ١٥٥، ١٨٣-١٨٨، ٢٧٨، ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٨، ٣٣٣

ـ جموعة الفواكه: ٢٠، ٢٢، ٢٦-٢٧، ٤٠، ٦٠، ١١٧، ١٥٥-١٥٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥-١٧٦، ١٧٨-١٧٩، ١٨١، ١٨٣-١٨٤، ١٨٦-١٩١، ١٩٣، ١٩٥-١٩٦، ١٩٨،

٢٢٠-٢٢١، ٢٨٠-٢٨١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٥٩

الإنتاجية الزراعية: ٢٤، ٤٠، ١١٤، ١٦٦-١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٠، ٢٩٩، ٣١٣

انجراف التربة: ٣١٩، ٣٢٢، ٣٣٤

الانفتاح الاقتصادي: ٢٨، ٢٤٨

الانكشاف الغذائي: ٩٩

- ب -

البحوث الزراعية: ٣٥، ١١٤، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٥٢، ٣٦٥

البحوث العلمية الزراعية: ٣٥، ٣٩، ٥٧، ٧٢، ٧٧، ٩٣، ١١٤، ١١٨-١١٩، ١٤٧، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٤-٣٥٥، ٣٦٥

البذور المحسّنة: ٢٢، ٧٤، ١٧٠، ٣٢٣-٣٢٤، ٣٣٠

برنامج التجديد الفلاحي و الريفي: ١٤٥-١٤٦، ١٤٩

برنامج التكيف الهيكلي (الجزائر) (١٩٩٠): ١٣٩

برنامج الدعم الفلاحي (الجزائر): ٣٢٤

برنامج «ضد الندرة» (الجزائر) (١٩٨٢): ١٣٤

البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: ١٤٨

البطالة: ٣٢، ٧٣، ٧٥، ٨٨، ٩٢، ١١٥، ١٣٧، ٣٤٧، ٣٥٦، ٣٦٨

بن جديد، الشاذلي: ١٣٢

البنك الإسلامي: ١١٦، ١٤٨

البنك الدولي: ١٤١، ٢٩٥

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر): ١٤٣-١٤٤، ٣٤٢

البنك الوطني الجزائري: ١٢٩

بومدين، هواري: ١٣٢

البيروقراطية: ١١٤، ١٢٩، ١٤٩، ٢٩٧

- ت -

التبعية: ٢٦، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٨١، ٣٦٠

- الاقتصادية: ٢٩، ١٣٤، ٢٣٩، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٨٧

ـ السياسية: ٢٨٧

ـ الغذائية: ٢٥-٢٦، ٣٣-٣٤، ٣٨، ٤٧-٥٠، ٥٤، ٨٤، ٩٧، ١٣٣-١٣٤، ١٥٢، ١٥٦، ٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٣، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٩٧-٢٩٨، ٣٥٦، ٣٦٠-٣٦١، ٣٦٤

تثبيت السكان في الريف: ١٦، ٢٢، ٤٤، ٣٦٨

التجارة البينية العربية: ١٩، ٢٩-٣٠، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٢-٢٥٤، ٣٠١

التجارة الخارجية في الجزائر: ٢٣٩، ٢٤١

التجارة الزراعية: ١٥، ٣٩، ٢٣٠-٢٣١، ٢٣٤، ٢٥٥، ٢٥٧

التجارة الغذائية: ٢٣٢، ٢٣٤

تجديد خصوبة التربة: ٣٤٩

تجريف التربة: ٣٠٩

التحرر الاقتصادي: ٣٤٥

تحرير الأسعار: ٨٥، ١٢٣، ٢٤٠، ٢٦٣، ٢٩٦

تحرير التجارة العربية: ٢٩، ٢٤٥، ٢٤٩

تحرير السوق: ١٧٨، ٢٧٠

تحسين الإنتاجية الزراعية: ٩٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٧-١٣٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٦، ١٦١، ٢٨٥، ٣٣٥، ٣٦٠

تحسين المردودية: ٢٢، ١١٢، ١٥٠، ١٦٩

تحلية المياه: ٣١٤

التدريب الزراعي: ٣٣٥، ٣٣٧

تدهور الأراضي: ٣١٠، ٣١٩، ٣٢١

تدهور التربة: ٧٣-٧٤، ٣١٨، ٣٤٩

تدهور خصوبة التربة: ٣١٠

تدهور الكفاءة الإنتاجية: ٣١٠

تدهور الموارد: ٣١٨، ٣٣٤، ٣٤٨

تسرب رأس المال: ٣٤٥

التسويق الزراعي: ١١٥، ١٢٣-١٢٥، ٣٣٩

تشجيع الاستثمار: ٢٩، ٨٥، ١٠٥، ١١٦-١١٧، ١٤٩، ٢٤٤، ٢٤٧، ٣٢٢، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٦٨

تصدير التمور: ٣٤٠

التصنيع الزراعي: ١٦، ٣٤، ٤٣، ٨١، ٩٦، ١١٥، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٨

التصنيع الصناعي الغذائي: ٣٤

التضخم: ١١٥، ١٣٧

التعددية السياسية: ٥٠، ١٣٥

التعرية الريحية: ٣١٩

التعرية المائية: ٣١٨-٣١٩

تفكك الاتحاد السوفياتي: ١٧، ٤٤، ١٣٦

تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٩): ٢٨٩

تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٩): ٢٩٦

التقلبات السعرية: ٣٤٣

التكامل الاقتصادي: ١٢١

التكامل الاقتصادي الإقليمي: ٢٩، ٢٤٩

التكامل الاقتصادي العربي: ١٨، ٢٨، ٣٢، ٣٦، ٣٩، ٤٥، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٩٩، ٣٠١-٣٠٢، ٣٤٨، ٣٥٣-٣٥٦، ٣٦٦

التكامل الزراعي: ١٥، ٢٩٨، ٣٤٣، ٣٥٣-٣٥٤، ٣٦٥

التكامل الزراعي ـ الصناعي: ١٥، ٣٥، ٢٩٨، ٣٤٣، ٣٥٣-٣٥٤، ٣٦٥-٣٦٦

التكامل الزراعي العربي: ١٥، ٢٩٨، ٣٥٣

تكثيف الإنتاج الزراعي: ١٥٠، ١٦١

التكثيف الزراعي: ٢٢، ٤٦، ١١٢، ١٧١، ٣١٠

التكثيف المحصولي: ٤٦، ١١٢، ٣١٠

تلوث المياه: ٣١٧، ٣٣٤، ٣٤٨

التماسك الاجتماعي: ١٤٥

تملح التربة: ٢٢٥، ٣١٨-٣١٩، ٣٢٣، ٣٣٤

التمويل الزراعي: ٧٠، ٣٤١-٣٤٢

تنظيم السوق: ١٢٣، ٢٠٧

التنمية الاجتماعية: ١٨، ٤٥، ٥٩، ٧١-٧٢، ٩٥-٩٦، ٢٩٧، ٣٦٧-٣٦٨

التنمية الاقتصادية: ١٦، ١٨، ٣٣، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٨-٥١، ٥٩، ٦١، ٦٣-٦٤، ٦٧-٧٢، ٨٠، ٨٢-٨٣، ٨٥-٨٧، ٩٣-٩٦، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٣، ٢٢١، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٧-٣٦٩

التنمية البيئية: ٣٦٧

تنمية التجارة الزراعية: ٣٩

التنمية التجارية: ٣٩، ٢٤٤

التنمية التسويقية: ٣٥، ٩٦، ٣٦٥

التنمية الحيوانية: ٢٩٤

التنمية الريفية: ١٦، ٣٦، ٤٣، ٥٩، ١٠٣، ١٢٤، ١٣٣، ١٤٣-١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٨٦، ٢٢١، ٣١٣، ٣٢١، ٣٤١-٣٤٢، ٣٥٠، ٣٦٦

التنمية الريفية المستدامة: ٣٦، ٥٩، ٣٦٦

التنمية الزراعية: ١٥-١٦، ١٨، ٢٨، ٣٢، ٣٥-٣٦، ٣٩، ٤٥، ٤٨-٤٩، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٨١، ٩٠، ٩٤، ٩٩، ١٠٣، ١٠٦، ١١٤-١١٥، ١٢٤، ١٢٧، ١٣١، ١٣٨، ١٤١، ١٤٥، ١٥٠، ٢٢٥، ٢٤٨، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٩-٣٠٠، ٣٠٦، ٣٤٥-٣٤٦، ٣٤٨-٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٦٨

التنمية الزراعية المستدامة: ١٥، ١٨، ٣٢، ٣٤، ٣٩، ٤٥، ٥٠، ٦٠، ٧٤، ١٤٢، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٦، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٥١-٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٨

التنمية الصناعية: ٢٨، ٦٩، ١٠٦، ٢٢١، ٢٤٤، ٢٤٨

تنمية قطاع الصيد البحري: ٢١١

التنمية المستدامة: ١٦، ١٨، ٣٣، ٣٥-٣٦، ٤٠-٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٨-٤٩، ٥٧-٦٠، ٩٥، ٩٩، ١١٨، ١٤٢، ١٤٦، ١٥١، ٢٩٨، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٩

تنمية الموارد البشرية: ١٢٤

تنمية الموارد الزراعية: ٩٤

تنمية وسائل المواصلات: ٣٤٤

التنوع الحيوي: ١٦، ٤٠، ٤٣

التوازن البيئي: ١٦، ٤٣

التوجيه الزراعي: ١١٠-١١١

التوسع العمراني: ٣٠٨، ٣٢١

ـ ث ـ

الثروة الحيوانية: ٢٥، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٢-٢٠٣، ٢١٠، ٢٩٢-٢٩٤

ـ تربية الدواجن: ٢٨، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٨٢، ٣٣٠

ـ تربية المواشي: ١٤٢، ١٩٩، ٢٩٤، ٣١٣

ـ ـ أبقار الحليب: ٢١٧

ـ ـ الإبل: ٢٠٣

-- الأغنام: ٢٠٢، ٢٠٧
-- الماعز: ٢٠٢
الثورة الزراعية الخضراء: ١٠١

- ج -

جامعة الدول العربية: ١١٨، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٩١-٢٩٢، ٣٢٠، ٣٢٨
- الأمانة العامة: ٢٥٣
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ٢٤٦
-- لجنة المفاوضات التجارية: ٢٤٦
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٥٩، ١٤٧-١٤٨، ٢٠١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٨٥-٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠١، ٣٢٢، ٣٢٨
جدول أعمال القرن الحادي والعشرين: ٥٧
جغلول، عبد القادر: ١٣٢

- ح -

حرية التجارة: ١٧، ٤٤، ٤٨، ٩٣، ١٤١، ٢٤٠، ٢٩٨
حرية التجارة الدولية: ١٧، ٤٤
حقوق الأقليات العرقية: ٢٣٠
حقوق الإنسان: ٥٩، ٢٣٠
حماية البيئة: ١٨، ٤٥، ٥٩-٦٠، ٧٤، ١٢٦، ١٥١، ٣١٧، ٣٤٩-٣٥١
حماية الزراعة: ١١٩، ١٤٠
الحملة الوطنية للتلقيح ضد مرض الحمى القلاعية (١٩٩٨ - ١٩٩٩): ٢٠٣

- خ -

الخوصصة: ١٩، ٣٥٢

- د -

دعم الأسعار: ٥٥، ٩٧، ١٠٣، ١٤١، ٢٨٤
دعم الإنتاج الزراعي: ٢٤٢
دعيدة، عبد الله: ١٣٤
ديمومة الموارد: ١٦، ٤٣
الديوان القومي للتجارة (الجزائر): ٢٤٠
الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر): ١٩٢، ١٩٦، ٢٤٩، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٤٧

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (الجزائر): ١٢٩

الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (الجزائر): ١٢٩

- ر -

رأس المال الثابت: ٦٦

رأس المال البشري: ٦٤

رأس المال المالي: ٦٤

الرعي الجائر: ٣١٩، ٣٢١-٣٢٢، ٣٤٩

رفع الإنتاجية: ٨٥، ١٣٨

روستو، والت ويتمان: ٣٥، ٣٦٥

ري الأراضي: ١٨، ٢٤، ٤٥، ٧٨، ١٥١، ١٧٣، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٥٠

الري الأرتوازي: ٣١٥

الري بالتنقيط: ٧٥، ٣١٤-٣١٥، ٣٢٣

الري بالرش المحوري: ٧٥، ٣١٤، ٣٢٣

الري التقليدي: ٣١٠

الري المحوري: ٣١٤

الريّ التكميلي: ١٥٠

- ز -

زحف الصحراء: ٣١٠، ٣١٩، ٣٢١-٣٢٢

الزراعات الصناعية: ٢٠، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٩-١٨١، ٣٠٧

الزراعات الغذائية: ٢٦، ٢٨، ٣٣، ٤٩-٥٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٣٥٥، ٣٦١

الزراعة البديلة: ٥٣

زراعة الحبوب: ٢٢-٢٤، ١١٨، ١٧٠-١٧١، ١٧٣، ١٩٨

الزراعة العضوية: ٥٣

الزراعة القوتية: ٧٣، ٣٠٨

الزراعة المروية: ٧٨، ٢٩٦، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣٤

الزراعة المطرية: ٧٧-٧٨، ٣٣٠

الزراعية المستدامة: ٣٤٨

- س -

السد الأخضر (الجزائر): ١٤٧، ٣١٠، ٣٢١

السيادة الوطنية: ١٤٥، ٢٨٣

سياسات تحديد الأسعار: ١٢١

السياسات التسويقية الزراعية: ١٢٣-١٢٤

سياسات التوسع الزراعي: ١٨، ٤٥، ١٥١

السياسات الزراعية: ٢٢، ٥٠، ٥٦، ٩٦، ١١٠، ١١٣، ١٢٣، ١٣٠، ١٧١، ٢٩٠، ٣٦٠

السياسات السعرية الزراعية: ١١٩-١٢٣، ١٣٣

السياسات الهيكلية الزراعية: ١٢٥

سياسة الاكتفاء الذاتي: ١٦، ١٨-٢٠، ٢٥، ٢٧، ٣٢-٣٤، ٣٦، ٣٨-٣٩، ٤٣، ٤٥-٤٩، ٥١-٥٣، ٥٥، ٧٣-٧٤، ٨٠، ٨٥، ٩١، ١٠١، ١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٨-١٤٩، ١٥٦، ١٦٨، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٦٧، ٢٧١-٢٧٣، ٢٧٥-٢٨٢، ٢٨٧-٢٩٠، ٢٩٢-٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٢٧، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٩-٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٨-٣٦٩

سياسة التسيير الذاتي (الجزائر) (١٩٦٣): ١٩، ١٢٧-١٣١

ـ تأميم الأراضي الفلاحية (١٩٦٣): ١٢٨

سياسة التوسع الصناعي: ٣٤، ٧١، ٩٦، ٣٦٤، ٣٦٨

سياسة الثورة الزراعية (الجزائر) (١٩٧١): ١٩، ١٣٠-١٣٢

ـ الميثاق: ١٣١-١٣٢

ـ تأميم أملاك الدولة (١٩٧٢): ١٣١

سياسية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي (الجزائر) (١٩٨٧): ٢٣، ١٧٢

ـ ش ـ

الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت): ٣٠٠

الشركة الوطنية لتجارة الأخشاب (الجزائر): ٢٤٠

الشركة الوطنية لتجارة النسيج (الجزائر): ٢٤٠

الشركة الوطنية لتوفير التطبيقات التقنية (الجزائر): ٢٤٠

الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية: ٢٤٠

ـ ص ـ

الصناعات التحويلية: ٨٩

الصناعات الزراعية: ٣٦، ١٨٢، ٣٦٦

الصناعات الغذائية: ٣٥، ٨١، ٨٨-٨٩، ١٤٢، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٩٦، ٣٤٤، ٣٦٦

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: ١٤٨، ٢٥٣

صندوق النقد الدولي: ١٣٩، ١٤١

صندوق النقد العربي: ٢٥٣، ٣٢٠

الصندوق الوطني للثورة الزراعية (الجزائر): ١٣١

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية (الجزائر): ١٤٣، ١٦١، ٢٢٠

صيانة الموارد الطبيعية: ٩٦، ٣٦٤

- ظ -

ظاهرة اللاأمن في الجزائر: ١٧، ٤٤، ١٣٦، ١٤٠

- ع -

العجز الغذائي: ٤٤، ٩٩، ٢٣٢، ٢٨٦-٢٨٧، ٢٩٦-٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٥٣

العجز الغذائي العربي: ٢٣٢، ٢٨٦

العجز المائي: ٢٩٥، ٣١٦

العجز المطري: ٢٨٥

العدالة الاجتماعية: ١٢٤

العدالة في توزيع الدخل: ١٢١

العربي، إسماعيل: ١٣٠

علم الزراعة: ٣٠٠

عمارة، حميد آية: ٢٣، ٥٥، ١٧١

العمالة الزراعية: ٧٥، ٢٢١، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٣٧

العمالة الفنية المدرّبة: ٣٣٨

العولمة: ٣٧، ٤٧، ٦٣، ٩٣، ٩٧، ١٣٧

العولمة الاقتصادية: ٣٠، ٣٦، ٥٢، ٣٦٦

العيسوي، إبراهيم: ٢٨٩-٢٩٠

- غ -

الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: ٢٤٧

- ف -

الفاتورة الغذائية: ٢٨٣

الفجوة الغذائية: ٢٠-٢١، ٢٨،

٣٢-٣٣، ٥٠، ٥٤-٥٦، ٨٤-٨٥، ٩٨، ١٤٨، ١٥٥، ١٩٨، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٦٨-٢٧١، ٢٧٥-٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢-٢٨٨، ٢٩٠-٢٩٢، ٢٩٥-٢٩٨، ٣٠١، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٧-٣٦٨

الفقد في الأراضي: ٧٤، ٣٠٨-٣١٠

الفقد في خصائص الأراضي: ٣٠٨-٣٠٩

فورد، جيرالد: ٢٣٠

- ق -

القانون التجاري (الجزائر) (١٩٧٥): ٢٤٣

قانون التعرفة الجمركية (الجزائر) (١٩٧٩): ٢٤١

قانون الزراعة التوجيهي (آب - أغسطس ٢٠٠٨): ١٤٥

القطاع الخاص: ١٧-١٩، ٣٦، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٧، ٦٥، ٨٩، ١١٦-١١٧، ١٢٥، ١٣٦-١٣٨، ١٤٨-١٤٩، ٢١٠، ٢١٩، ٢٤١، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٦

القطاع الصناعي: ٦٨-٦٩، ٨١-٨٢، ٨٥، ٨٧-٨٩، ١١٤-١١٥، ١٣٣، ٣٤٢، ٣٤٤

قطاع الصيد البحري: ٢١٠-٢١٤، ٢٥١-٢٥٢

القطاع العام: ٥٠، ٦٥، ١١٦-١١٧، ١٣٥، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٢

قطاع المحروقات: ٢٩، ٢٤٧، ٢٤٩-٢٥٠

القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (٢٠٠٩: الكويت): ١٤٨، ٢٤٥

- ك -

الكثافة السكانية: ٧٣، ٢٨٤، ٢٩٨

الكفاءة الاقتصادية: ١٦، ٤٣، ٦٠، ١١٣-١١٤، ١٢٠، ٣٦٧

كفاءة الإنتاج النباتي: ٢٢٢

الكفاءة الإنتاجية: ٥٧، ٧٩، ١٠١، ١١٠-١١١، ١١٧، ٢٨٧، ٢٩٧، ٣١٠

الكفاءة الإنتاجية للأرض: ٧٩

كفاءة رأس المال: ١٢٤

كفاءة الزراعة الجزائرية: ١٥٦

كندريك، جون: ١٦٨

الكنفدرالية الوطنية الجزائرية لأرباب العمل (الباترونا): ٢٥٢

- ل -

اللاأمن الغذائي: ٣٢، ٢٩٧

لويس، آرثر: ٨٢، ٨٧

الليبرالية: ٣٨

الليبرالية الاقتصادية: ١٧، ٤٤

- م -

مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد): ٣٤٨

المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين: ٢٥٣

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٣٥٥

المجلس الدولي للحبوب: ٢٥٩

مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون): ٣٥٣

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ٢٤٥

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (الجزائر): ٣١٥، ٣٤٧

محدودية الموارد الطبيعية: ٣٢٢

المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧): ٢٦، ٣٨، ٨٧، ١٣٩، ١٤١-١٤٢، ١٤٤-١٤٥، ١٥٢، ١٥٨، ١٦١، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٧، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٨٠

المركز الوطني للإحصائيات والإعلام (الجزائر): ٢٤٩، ٢٨٣-٢٨٤

مسألة تبوير الأراضي: ٧٦، ٣٠٩، ٣١١

مسألة السيادة القطرية: ٣٠، ٢٥٤، ٣٧٠

مسألة الملكيات الزراعية (الجزائر): ١٣٠-١٣١، ٣٠٨-٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٤٨

مشروع إقامة الاتحاد الجمركي العربي: ٢٤٥

مشروع إقامة السوق العربية المشتركة: ٢٨، ٢٤٥، ٣٠٢، ٣٦٦

مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية: ٣٠، ٣٦، ٣٩، ٩٣، ٣٠٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٦

مشكلة التصحر: ٧٦، ١٤٦-١٤٧، ٣١٠، ٣١٧-٣٢٢، ٣٣٤، ٣٤٩

مشكلة الجفاف: ٣١، ٦٦، ٧٨، ٩٢، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٧، ١٦١، ١٦٨، ٢٢١، ٣١٤-٣١٥، ٣١٧-٣١٨، ٣٣٠، ٣٦٢

معهد البحث الزراعي (الجزائر): ٣٥٢

معهد البحث الغابي (الجزائر): ٣٥٢

المعهد الوطني للبحث الزراعي (الجزائر): ٣٣٦

مفهوم التعاون الإقليمي: ٣٠، ٢٥٤، ٣٧٠

مفهوم التكيف انظر مفهوم المواءمة الهيكلية (مفهوم التكيف): ١٣٩

مفهوم الدولة ـ العائلة: ٢٩٧

مفهوم المواءمة الهيكلية (مفهوم التكيف): ١٣٩

مكافحة التضخم: ١٩، ٥٧، ١٣٨

المكتب الوطني للدراسات حول التنمية الريفية: ٣٢١

مكننة الزراعة: ٣٥، ٢٢٢، ٣٢٤-٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٦٥

ملوحة المياه: ٣١٦-٣١٧

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO): ٢٩١

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): ٥٩، ٧٤، ٩٥، ١٠٢، ٢٩١، ٣٣٤

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: ٢٥٣

منظمة التجارة العالمية: ١٧، ٢٨، ٣٧، ٤٤، ٥٢، ٩٣، ٩٨، ١٣٦-١٣٧، ١٤١، ٢٢٩، ٢٤٩، ٢٥٣، ٣٠١، ٣٥٦

ـ الاتفاقية بشأن الزراعة: ١٠٢، ٢٢٩

ـ جولة أورغواي (١٩٩٤): ١١٩

ـ نظام الجودة المتكاملة: ٩٨

الموارد الأرضية: ٢٨، ٣٠، ٣٩-٤٠، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٦٧

الموارد الاقتصادية: ١٠٠، ١١٣، ٢٢٩

الموارد البشرية: ٢٠، ٣٠، ٤٠، ٥٩، ٦٩، ١٠٦، ١٢٤، ١٢٦، ٢٨٧، ٣٣٦-٣٣٧، ٣٤٧

الموارد الزراعية: ٣٩، ٥٢، ٥٧، ٦٠، ٧٥، ٨٨، ٩٤، ١١٠،

١١٣، ١٥٠، ٢٣٨، ٢٨٣، ٢٩٧، ٣١٣، ٣٣٤، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦٧

الموارد الطبيعية: ١٦، ٢٠، ٣٤، ٤٣، ٤٦، ٥٨-٥٩، ٧٣، ٧٦، ٩٦، ١٠٠، ١٢٦، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٩، ٣٠٦، ٣٢٢، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٦٣-٣٦٤

الموارد المالية: ١٠٠

الموارد المائية: ٥٨، ٧٧-٧٨، ٩٢، ٩٥، ١٠٠، ١١٥-١١٦، ١٢٦، ١٣٣، ١٤٦-١٤٧، ١٥٠، ٢٩٣، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٨، ٣١٣-٣١٧، ٣٤٩

الموارد النباتية: ١٤٦

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) (١٩٩٢: ريو دي جانيرو): ٥٧

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢: جوهانسبرغ): ٥٨

مؤتمر القمة العربية (١٣: ٢٠٠١: عمّان): ٢٤٣

مؤتمر القمة العربية (١٩: ٢٠٠٧: الرياض): ٢٤٦

المؤسسة الوطنية للتجارة (الجزائر): ٢٤٠

ميثاق العمل الاقتصادي القومي (١٩٨٠): ٣٥٣

- ن -

ندرة الغذاء: ٣٤٧

ندرة المياه: ٣١٥

النظام الرأسمالي: ٥٤

نقص التغذية: ٥٦، ٩٥، ١٠٢

النمو الاقتصادي: ٩٥، ١٠٣، ١٢٠، ١٣٧، ٢٩٩، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٦٨

نمو التجارة البينية العربية: ٢٥٣

النمو التجاري: ٣٤٤

النمو الديمغرافي: ٥٥-٥٦، ٦٦، ٩٣، ١٣٤

النمو السكاني: ٢٦، ٣٨، ٥٨، ٦٣، ٧٣، ٧٥-٧٦، ٨٢-٨٣، ٨٦، ٩٢، ٩٥، ١١٢، ١٨٣، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٨٣، ٢٩٦، ٣٢٢، ٣٤٧

نمو الصادرات الزراعية: ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٠-٢٧١

نمو الناتج الزراعي: ١١٢

نمو الواردات الزراعية: ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٧١

الهجرة المعاكسة: ٨٧

هدر الأراضي الزراعية: ٧٦

الهندسة الوراثية: ٩٣، ٣٣٥، ٣٥٢

وزارة الفلاحة (الجزائر): ١٤٣-١٤٤، ١٤٩، ٢١١، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٣، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٤٠